
الدكتور محمد مندور
صفحات
من تاريخ
مصر المعاصرة
دار المستقبل العربي
Bibliotheca Alexandrina
0007040

صفحات من تاريخ مصر

صفحات من تاريخ مصر

د . محمد مندور



دار المستقبل العربي

صفحات من تاريخ مصر د. محمد مندور

الغلاف : محيى الدين اللباد
الناشر: **دار المستقبل العربى**
٤١ شاع بيروت – مصر الجديدة – القاهرة
ج.ع.ع، ت : ٢٩٠٤٧٢٢٧
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ١٩٩٣/٤٩٠١
الترقيم الدولى : ISBN 977 - 239 - 052 - 3

تقديم

لم يكن اهتمام د. محمد مندور بالمسائل العامة نابعا من اشتغاله بالصحافة، بل علي العكس كان هذا الاهتمام هو السبب في سعيه للعمل بها. وقد كان وهو لايزال طالبا بالمرحلة الثانوية يشارك في هموم الوطن حتي أنه وهو في البكالوريا (الثانوية العامة) تزعم إحدي المظاهرات الوطنية، وانتهي الأمر بفصله من المدرسة فحصل علي الشهادة من منازلهم.

وأثناء وجوده في باريس إبان بعثته الدراسية اشترك مع بعض زملائه في إصدار كتيب بالفرنسية يشرح للرأي العام الفرنسي والأوروبي مسألة الامتيازات الأجنبية التي كانت الحكومة المصرية تتفاوض عندئذ لإلغائها. وأثناء عمله في الجامعة بعد عودته كان من حين لآخر يكتب مقالات تعالج المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبعد عمله في الجامعة بسنوات قلائل استقال[1] وانضم لحزب «الوفد» القديم وعمل في صحفه.

وقد اختار محمد مندور حزب «الوفد» القديم لأنه كان أقرب الأحزاب المصرية الي الشعب والي التعبير عن طموحاته سواء في الحرية والاستقلال أو المحافظة علي الدستور أو في الإصلاحات الاجتماعية. فقد كان بين الحين الآخر يضع مشروعات تلبي بعض احتياجات الجماهير مثل المجموعات الصحية في الريف وبعض القوانين العمالية ومجانية التعليم الابتدائي ثم الثانوي، وغيرها من المشروعات الاجتماعية. ولكن الوفد رغم ذلك لم تكن له رؤية كاملة أو برنامج مدروس للإصلاح الاجتماعي، وقد شغلته قضيتا تحرير الوطن والحفاظ علي الدستور من تدخل الملك وعبث حكومات الأقلية، فضلا عن التركيب الطبقي للوفد الذي وإن اتسعت قاعدته لتشمل كل طوائف الشعب، إلا أن كثيرين ممن كانوا في القيادة كانوا من كبار الملاك الزراعيين. وقد حدثني د.مندور يوما أنه أثناء مقابلة للنحاس باشا قال النحاس «الجماعة (يقصد الهيئة العليا للوفد) بيقولوا الراجل ده (أي مندور) حيودينا علي فين» ثم أضاف النحاس «لكن مالكش دعوة اكتب اللي انت عاوزه». ولكن للحقيقة والتاريخ فإن أحدا من أعضاء الهيئة العليا للوفد أو غيرهم، لم

يبد أية ملاحظة برفض الأفكار التي كان يكتبها سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، غير أن ما قاله النحاس يدل علي التوجس الذي كان يحسه هؤلاء أو بعضهم إزاء دعوات مندور الي العدالة الاجتماعية والاشتراكية.

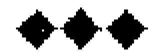
والحقيقة أن مندور كان متقدما بخطوات كبيرة عن فكر الوفد الاجتماعي، وكان أكثر جذرية، وأقرب الي الدعوة للاشتراكية. بينما كان الوفد - كما سبق أن بينت يأتي بالاصلاحات الاجتماعية عفو الخاطر. وفي الحقيقة لقد كان أمل مندور إن يجتذب حزب الوفد تدريجيا بقادته فضلا عن جماهيره - أو بضغط من تلك الجماهير - إلي أفكاره الجذرية، معتبرا أن هذا لن يحقق للجماهير العدل والرخاء فحسب، بل سيؤصل ارتباط الشعب بالوفد ومحبته له.

ولا أدل علي ذلك من الفقرة الأخيرة التي وردت في مقاله الهام في مجلة «البعث» التي كان يصدرها - بتاريخ ١٩٤٦/٦/٣ وعنوانها «حدث خطير... اتصال المثقفين بالعمال»، وفي تلك الفقرة كان مندور يدعو الوفد في لباقة الي أن يحقق أحلام الجماهير الاجتماعية، فهو القدير علي ذلك لما له من رصيد شعبي ضخم وقاعده شعبية عريضة.

ولقد كان لسعة ثقافة الدكتور مندور وتنوع فروعها أثره الكبير في أن يعالج كافة مسائل السياسة والاقتصاد بكفاءة فائقة، فقد حصل علي ليسانس الحقوق وليسانس الآداب من القاهرة. ثم حصل علي دبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد السياسي والتشريع المالي من جامعة باريس. كما درس هناك اللغة الفرنسية وآدابها وفلسفتها، وكذلك اللغة اليونانية القديمة بما فيها من كنوز الحكمة والمعرفة والفلسفة والفن، فضلا عن حصوله علي الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها بالاضافة الي قراءاته الحرة الواسعة.

لقد استشرف محمد مندور المستقبل في مقالاته فدعا الي الجزء الأكبر من الأفكار التي حققتها ثورة يوليو سنة ١٩٥٢. فدعا الي الجلاء ومقاطعة الاستعمار بكافة صوره والي الحياد ورفض مبدأ الأحلاف والي إلغاء معاهدة [٢]سنة ١٩٣٦ (ألغيت سنة ١٩٥١)، والي الاستقلال الاقتصادي ورفض سياسة القروض وتأميم البنك الأهلي الذي كان تحت سيطرة الانجليز. كما دعا الي تحرير الدول العربية والتزامها بالحياد وإقامة نظام للدفاع المشترك فيما بينها. ثم دعا الي الضرائب التصاعدية التي تكفل العدالة بين الممولين، والي وضع حد أدني لأجور العمال والفلاحين، وإقامة نظام للتأمينات الاجتماعية لهم، والتأمين ضد المرض والشيخوخة والبطالة والي تحديد الملكية الزراعية، والي تأميم المرافق العامة كالمياه والكهرباء والمواصلات، وطالب بوضع قانون للشركات يضمن عدم استغلال النفوذ، والي

إقامة القضاء الاداري ومجلس الدولة لإنصاف المواطنين من تعسف بعض الجهات الحكومية (أقيم سنة ١٩٤٧)، وكذلك مجانية التعليم في كافة مراحله. ودافع عن حق العرب في فلسطين، ودعا الي عدم تبادل التمثيل الديبلوماسي مع الدول العنصرية كما دافع عن حقنا في قناة السويس، وعارض وضع قانون للأحزاب وطالب بإنهاء قوانين الطوارئ كما طالب بالديمقراطية السياسية، وغير ذلك كثير. ولكل ذلك فمندور يعتبر بحق من أهم الكتاب الذين مهدوا الأذهان لثورة يوليو ومنجزاتها، فقد استلهم ضمير الشعب ومطالبة الحيوية كما استلهمتها الثورة حتي ولو لم تكن المطالبة صريحة مباشرة.



---

(١)سنة ١٩٤٤

(٢) كتبت هذه المقالة سنة ١٩٤٨.

بين القانون والأدب

كامل زهيرى

كانت ثقافة محمد مندور غنية كنهر عميق متعدد الروافد. وبين القاهرة وباريس التي أقام فيها تسعة أعوام متصلة من ١٩٣٠ إلى ١٩٣٩، جمع بين دراسة الأدب فى كلية الآداب بالسوربون ودراسة القانون فى كلية الحقوق بشارع سوفلو. وبدأ بعد عودته بالتدريس فى جامعة القاهرة، ثم جامعة الإسكندرية، واشتغل مبكرا بالصحافة الأدبية ثم الكتابة السياسية، فكتب فى مجلة الثقافة، ثم المصرى، والوفد المصرى، وصوت الأمة، ومجلة البعث، ثم جريدة الجمهورية.

وكان مندور كذلك نائبا فى البرلمان، كما أصبح محامياً مرموقاً. وهكذا توزعت حياته العامة، وتنوعت كتاباته بين الأدب والسياسة. وكأنه امتطى حصانين. فامتلك زمامهما معاً. واستطاع مندور أن يؤدب السياسة. وأن يغذيها بالأدب والقانون معاً، فأصبح استاذا وكاتبا وناقداً له مذاقه الخاص المتميز، تفيض كتاباته بثقافة عميقة متعددة الروافد.

قلما تجد مثل هذا التوافق بين الوعي السياسى اليقظ، والحس الأدبى المرهف فيمن أمسكوا بناصية الأدب ثم عملوا بالسياسة. وقد تلمح عند بعضهم انفصاما بين عالمين، حتى تظن أن الكاتب منهم كاتبان. ولكنك عند مندور، تجد كيف تكاملت دراساته الأدبية بالقانونية، وكيف تكامل حسه ووعيه النقدى اليقظ مع حساسيته الفنية، فتناغم الإثنان مع مشاعر انسانية فياضة.

فإذا كان مندور قد دعا فى تجديده الأدبى إلى «الشعر المهموس» قائلاك «إن الهمس ليس معناه الضعف والشاعر القوي هو الذى يهمس فى أعماق نفسه فى نفحات حارة. وهو غير الخطابة التى تغلب على شعرنا»، فإن صاحب هذه الدعوة الجديدة لتجديد الشعر الحديث؛ هو ذاته صاحب دعوة التجديد فى السياسة. لأنه ظل الداعية المبشر الملتزم بالديمقراطية «الإجتماعية»، أى الديمقراطية في «أكمل» صورها حين تجتمع للمواطن حقوقه السياسية مع حقوقه الإجتماعية والاقتصادية والثقافية. وهكذا تبلور فى كل مقالاته وكتبه الجمع فى الدعوة والمطالبة بين حقوق المواطن والوطن، كما تبلورت دعوته الى الإستقلال الإقتصادى مع الاستقلال السياسى.

وقد أهلته لهذا النضج «الطليعى» جذور وأصول ريفية متينة، موصولة، فلم تنقطع صلاته كما يقول بجماهير الفلاحين فى قرية «مندور» بل ميزته أيضا بكثير من التلقائية، ولم تقطعه رحلة باريس الطويلة عن تلك الجذور والأصول.

***

ويمثل محمد مندور جيلا سبقنا، عاش بين الأزمة والحرب والثورة. مابين أزمة ١٩٣٠ وحرب ١٩٣٩ وثورة ١٩٥٢. وقد تكشفت مواهبه الأدبية واللغوية مبكراً، ولا يزال يدرس فى مدرسة «الألفى» بمنيا القمح، وأقبل كما يقول، ولا يزال، فى مرحلة الدراسة الثانوية - فى طنطا - على عيون الأدب العربى القديم فى الأغانى للأصفهانى، والأمالى لأبى على القالى، والكامل للمبرد، والعقد الفريد لإبن عبد ربه. وجاء الشاب إلى القاهرة من «كفر مندور» بالشرقية، من عائلة متعددة، ومنتشرة، وكان والده يتمتع بهالة من النفوذ الروحى، لأنه كان يتبع الطريقة «النقشبندية» ومعناها «النقش على ا لقلب». وشأن أبناء القرى من أصحاب الطموح تمنى مندور أن يصبح وكيلا للنيابة «العمومية» حتى «يهز البندر» كما كان يفعل وكلاء النيابة، أو ليكسب شيئا من النفوذ الإجتماعى الذى يعقب ذلك النفوذ الدينى الذى تمتع به أهل مندور، وقد اشتهر بعضهم، كما روى، بقدر من السلطة أو النفوذ.

وفى القاهرة، تنبه العميد طه حسين الى موهبة مندور الأدبية المبكرة، فطلب منه أن يلحقه بكلية الآداب - فى تلك الفترة الزاهرة من حياة الجامعة حين كان العمداء يتعهدون النجباء من أصحاب المواهب بالتوجيه لتقوى بهم الجامعة. ولكن مندور خايله حلمه الريفى القديم ليصبح آخر الأمر «وكيل نيابة». ولم تطل حيرته بين القانون والأدب، لأنه انتهى الى الجمع بين كليتى الآداب والحقوق معاً. ولا زال جيلنا الذى أعقب جيله فى الجامعة يتذكر باكبار سيرة هذا الشاب النابغة فى ساحة جامعة فؤاد الأول: كلية الآداب وكلية الحقوق.

وحين تفوق الطالب محمد مندور، وفاز بالمرتبة الأولى فى ليسانس الآداب عام ١٩٢٩، اختارته الجامعة للبعثة فى باريس. ولحسن حظه أن تحدد لها عام ١٩٣٠ ليقضى عاماً فى دراسة اللغة الفرنسية، فأتاحت له هذه الفسحة أيضاً عاماً لإكمال ليسانس الحقوق عام ١٩٣٠. وفي باريس قرر أن يواصل الجمع بين الدراستين ليحصل على دبلوم فى القانون والاقتصاد السياس« والتشريع المالى من كلية الحقوق، وليحصل على ليسانس الآداب فى اللغة الفرنسية واللغة اليونانية القديمة من السوربون.

ويقول مندور أن المزاوجة بين دراسة القانون والأدب كان لها أثرها الفعال فى تكوين

منهجه الفكرى.

فالقانون يقوم أساسا على الدقة ومناقشة الفروق الدقيقة لمعانى المفردات ذاتها، وترتيب أحكام كبيرة على تلك المفارقات. وهذا الجزء المادي الصارم للميوعة فى التفكير هو الذى يكاد يحيل القانون الى مايشبه العلوم الرياضية الدقيقة.

والمؤكد أن تغيير لغة التفكير فى باريس، لا لغة الكلام فحسب، هى التى كونت النقلة الكبيرة في منهج تفكيره العام بل وفى احساسه أيضا.

«فاللغة هى ضابط الإحساس، كما هي ضابط الفكر. والإنسان لايعى احساسه ولا يتبينه الا إذا استطاع أن يسكنه اللفظ المحدد الدال».

وقد استفاد كاتبنا من دراسة القانون التزام الوضوح والترتيب. وأضاف إليه من الأدب البحث عن منابع الجمال والعاطفة، فكانت بعثته «الحقيقية» التى فاز بها هى بعثة لتغيير المنهج الفكرى.

وساعد على ذلك أن منهج دراسة الأدب فى السوربون بالذات كان لايقوم على المحاضرات النظرية أو الإخبارية عن تاريخ الأدب والأدباء، بل يقوم على مايسمونه بتفسير النصوص. فكان منج ليسانس اللغة الفرنسية - مثلاً - يقوم على تفسير الأساتذة لنصوص مختارة من أعلام الأدب فى عصوره المتعاقبة. وفى كل هذا مايوجه منهج النقد نفسه نحو الدقة والوضوح، وهكذا تأثر مندور فى إقامته الباريسية بأساتذة الأدب، وخاصة علماء الجمال وعلماء النفس، مثل شارل لولو، وبلوك، وجوستاف لانسون كبير أساتذة الأدب فى ذلك العهد وصاحب كتاب «تاريخ الأدب الفرنسى». وقد شهدت السوربون فى عصره ثورة على منطق ارسطو «لأنه منطق لايساعد على كشف حقائق جديدة، بل يكتفى بتعليم وسائل التعامل فى الحقائق المعروفة عن طريق الأقيسة والمقولات، وما إليها، واستنتاج أحكام جزئية عن طريق القياس، أو على الأصح يساعد على الوصول الى أحكام تطبيقية تفريعية على الحقائق المعروفة، ولا يساعد على كشف حقائق جديدة.

ولم تكن حياته فى باريس مجرد تغيير فى المنهج الفكرى، لأنه عاش أحداث تسع سنوات شهدت فرنسا فيها أزمة ١٩٣٠، وشهدت أوروبا صعود النازية ١٩٣٣ فى ألمانيا ثم الفاشية فى ايطاليا، وشهدت اوروبا بينهما حرب أسبانيا ١٩٣٦ التى تطوع فيها عدد من الأدباء ومنهم أندريه مالرو وهمنجواي وايليا ايهرنبورج، كما شهدت لأول مرة انتصار ليون بلوم، وتأليف الوزارة الإشتراكية الديمقراطية عام ١٩٣٦، وبين كل هذه الأحداث مابين الحربين، لأن أوروبا ودعت حرباً، واستقبلت أخرى، كان مندور بين السوربون والحقوق،

ومقهى الكابولاد علي ناصية شارع سوفلو، شارع المكتبات القانونية، فوجد في باريس «مدينة بالغة الخطورة، فيها الجد والصرامة، وفيها المغريات المهلكة»، وقد أخذ من الأثنين بطرف. ويروى محمد مندور: «إن المغريات أفادتني كثيراً من الناحية العاطفية والثقافية، لأنها مكنتني من الإختلاط بدهماء الفن والأدب في مونبارناس والحي اللاتيني، وفي علب الليل حيث الأحاديث التلقائية والإعترافات الصادقة في ساعة الحظ، ولمس نفوس البشر عن قرب عاريةً صريحة غير مقنّعة ولا متوارية».

ولا يزال مندور يذكر شرح أستاذه لأدب جوستاف فلوبير، وأقاصيصه الثلاثة، وكيف كشف له عن خصائصه الأدبية التي تزخر بها رواياته الكبيرة، وخاصة «مدام بوڤاري» التي يجمع أساتذة الأدب في فرنسا علي أنها أروع قصة في الأدب الفرنسي. وقد بلغ شغف مندور بالقصة وصاحبها أن سافر من باريس - أثناء العطلة - الى مدينة «روان» في أقصى الشمال وهي أكثر المدن الفرنسية غنى بالآثار القديمة التي تعود الى القرن الثاني عشر. وكانت أيضاً مقراً لأبطال قصة مدام بوڤاري «إيمّا» وزوجها «شارل». «وعندما وصلت الى الدار الريفية المتواضعة التي اعتزل فيها فلوبير الى جوار - روان - في شمال فرنسا خمس سنوات ليكتب فيها روايته الخالدة «مدام بوڤاري» خيل لي أنى أمام معبد رهيب».

***

ولم تكن الفترة مابين الأزمة والحرب - ١٩٣٠ و ١٩٣٩ - غنية بالأحداث السياسية الكبرى فقط بل كانت أيضاً مضنية بالأحداث الأدبية والفنية، لأنها شهدت جيل الأدباء العمالقة من أندريه چيد ومورياك الى چول رومان و چان چيرودو و چورج دوهاميل، بينما سبقهم كلوديل ومونترلان وڤاليري وآلان وروماں رولان.

ولم يكن صدفة - بعد عودة مندور - أن ينتقى مدام بوڤاري لترجمتها الى العربية، كما ترجم «دفاع عن الأدب» لچورج دوهاميل، وأضاف إليها مقدمة غنية، وترجم كذلك «منهج البحث في الأدب واللغة» للانسون وماييه. وكان كل ذلك علي هامش أعماله الإبداعية العديدة في النقد والأدب وفنونه والشعر والمسرح بين شوقي وعزيز أباظة وتوفيق الحكيم؛ ونقاد الأدب من المرصفي الى لويس عوض أو ماسماه «نقد النقاد».

لكنني أظن أن فضل مندور كان عظيماً أيضاً في تنبهه المبكر لحقوق الإنسان، حين ترجم - عام ١٩٥٠ - «تاريخ إعلان حقوق الإنسان» لألبير بابيه، وهو كتاب لم يطبع سوى طبعة واحدة للأسف، وإن كان يثبت أن مندور كان من طلائع المثقفين في مصر - مثل

محمود عزمي ورياض شمس الدين الذين طالبوا وحاربوا من أجل «حقوق الإنسان» في أعقاب الحرب وبداية الخمسينات.

***

وإذا كان مندور قد درس القانون والأدب معاً، فان الدراستين دعمتا فيه ميزان النقد والمقارنة، ثم زودته المقارنة بأسلوب الكشف عن المفارقات وحاسة التقدير المقارن بين الآداب العربية والأوروبية، أو بين القانون والأدب. فاستفاد من القانون التزام الوضوح والترتيب، وأضاف إليه من الأدب البحث عن منابع الجمال والعاطفة.

ومن هنا فان تحرير الشعر من الطنطنة البلاغية الخطابية هي الترجمة «الأدبية» لدفاعه القانوني عن انسانية المواطن، وعن حريته الكاملة والمطالبة بديمقراطية الحكم. ولا تتحقق الحرية المرجوة للمواطن إلا إذا تحققت الحرية كاملة للوطن.

وقد عاد مندور الى الوطن فوجد الحرب تخنق المصريين، وتطفح بالجنود - من كل لون - في شوارع مدنهم الكبرى، يعيثون فساداً وتحطيما، وينقلون شيئا من لهيب الحرب الى شوارع القاهرة المطفأة المصابيح دلالة واضحة كل يوم لاتحتاج الى تأكيد أو تعميق على إهانة الاحتلال للوطن، ثم أزمة التموين وقلة الخبز - لأن مصر كانت تطعم أيضا جنود الحلفاء أثناء الحرب، ثم في مصر سفير بريطاني عميد السفراء، ومحرك الوزارات يشتد تدخله عنفاً لتزيد صورته الكريهة على صورة المعتمد البريطاني في أوائل الإحتلال، وأيام اعلان الحماية الصريحة! وقد كان الصراع بين المصريين يدور أيضا، خلال الحرب، وبعدها حول الدستور والحريات والسلطات. لأن القصر يحاول أن يحد من سلطاته ليعين السفراء، ويسيطر على الجيش، ويشرف على الأزهر ويقيل الوزارات فيجعل الدستور شبحاً ووهما.

وقد تصارع المصريون على معنى وحدود الديمقراطية. وكثيراً ماقالت أحزاب الأقلية عبارتها المشهورة: ان الدستور ثوب فضفاض، أى يعطي لسواد الشعب أكثر مما يجب. وإذا كان محمد محمود زعيم الأحرار الدستوريين قد عطل دستور ١٩٢٣، فان اسماعيل صدقي كان أكثر ذكاء وأشد صراحة، فأراد أن يبدل دستوراً بدستور، لايعطي حق الانتخاب المباشر، وأراد أن يجعل الانتخاب على درجتين، ليجعله «مصفاة تنقي الرأى العام».

ويقول صدقي في مذكراته أنه أبلغ الملك فؤاد أنه يريد أن يمحو الماضي بما له وعليه، وأنه يريد أن ينظم الحياة النيابية تنظيماً جديداً.

وفى ظنى أن الضربة الأولى التى أصابت ليبرالية الحكم بعد دستور ١٩٢٣ جاء ت من معول اسماعيل صدقى الذي ألغى الدستور سنة ١٩٣٠، وأبدل الدستور بدستور آخر، وقد أسقط ذلك الآمال فى أحزاب السطة. فظهرت منذ ذلك الوقت مانسميه أحزاب الشارع المصرى التى لاتبحث عن وزارة، بل تطالب بالتغيير يمينا أو يساراً.

وحين عاد صدقى الى الحكم - عام ١٩٤٦ - كان مندور قد عاد الى مصر، ولم يطل به المقام في جامعتي القاهرة والإسكندرية، فآثر الإستقالة للعمل فى المحاماة والكتابة فى الصحف. وبلغت المواجهة بين مندور رئيساً للتحرير وصدقى رئيساً للوزراء عام ١٩٤٦ فى أعقاب الحرب، حين اشتد الحماس للجلاء والتحرر السياسي من الاحتلال. وجاء مندور بمفهومه المتكامل للاستقلال الذى لايكتمل الا بالاستقلال الإقتصادى أيضاً. وله اشارات عديدة الى تجربة الهند وغاندى وخليفته نهرو فى أعقاب الحرب، تحينما كانا يدعوان الى أن الاستقلال «ليس راية ترفع، ولا نشيداً ينشد، وبغير الاستقلال الاقتصادى يكون شبحا من الأشباح».

وقد بلغ توهج مندور الفكرى قمته فى الأعوام التى تولى فيها صدقى الحكم، وتوالت فيه على مصر حكومات الأقلية - ائتلافية أو منفردة - فهاجم صدقى ودعوته الى الأحلاف، كما هاجم معاهدة «صدقى - بيفن»، وهاجم صدقى أيضا فى التراجع عن مجانية التعليم الإبتدائى.

وتسجل صحف الوفد المصرى وصوت الأمة التى ترأس تحريرها تلك المواجهة المحتدمة بين مندور وصدقى، حتي أنه ذهب الى الحبس الاحتياطي مايقرب من عشرين مرة بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٦. وانتهت حملة صدقى فى يوليو ١٩٤٦ بإغلاق ١٢ جريدة ومجلة والقبض على مندور بين عشرات المثقفين.

كما تسجل هذه الفترة المتأججة الدور الطليعي للطليعة الوفدية، ولمع فيها ابراهيم طلعت وعزيز أحمد فهمى ومحمد حنفى الشريف وعبد المحسن حمودة ورياض شمس ومصطفى موسى ورفيق الطرزى وعبد الرؤوف أبو علم وغيرهم. وكان مندور بينهم أقرب إلى المفكر والمنظّر للديمقراطية الاجتماعية والاستقلال التام والكامل وحياد مصر المستقلة .. بعيداً عن الأحلاف.

ومن هنا كان التكامل الناضج في اهتمام مندور بالرأى العام والمواطن المصرى، وكان اهتمامه بخطورة الأميّة، لأنها تحرم الوطن من المواطنين، «تراودنى حسرة تملأ

النفــس - كما قال - كلما ذكرت أن كلامي هذا قد تمر عليه آلاف الأعين دون أن تستبين أنثر هو أم شعر، وثلاثة أرباع تلك الأمة المسكينة أميون. فماذا يرجى من هؤلاء» - مجلة الثقافة ١٩٤١ - ومن هنا أيضا فان الحاحه الشديد علي أهمية أجهزة الثقافة، حتى تجد أول مقال بعد عودته من فرنسا عام ١٩٣٩ يقول فيه:

- «وثمة مشكلة السينما والراديو والمجلات والجرائد. لأن الإقبال على المشاهدة والاستمتاع أكبر من الإقبال على القراءة». فقد كان اعتماد محمد مندور على الرأي العام القوي، لأنه كان يرفض من الأصل فكرة «حكومة قوية ومواطن ضعيف» ويرى ان الديمقراطية لاتكون فى السياسة فقط، ولا تكتمل الا بمحو الأميّة، وازدهار الصحف، وقوة الجامعة، و«سلطان الكلمة» ... لا «كلمة السلطان».

ومن هنا كانت دعوته فى ١٧ ديسمبر ١٩٥٢ فى كتابه «الديمقراطية السياسية» الذى نشر مرة واحدة، ودافع فيه عن الحريات العامة، لأن الديمقراطية «لاتعرف وسيلة لتحقيق سيادة الأمة غير اطلاق حرياتها، بحيث يستطيع كل مواطن أو كل جماعة من المواطنين أن يبدو آراء هم، وأن يدلوا بها فى حرية عن طريق الاجتماع والخطابة والنشر والتظاهر السلمى، والحق فى الامتناع عن العمل حتى لايصبح الاكراه على الاستمرار فيه نوعاً من السخرة البغيضة» «وهناك ظاهرة لاتغيب على أحد، وهي أن القوانين قد تطورت باستمرار نحو تقييد الحريات، حيث رأينا كافة العهود تضيف قيوداً جديدة الى القيود السابقة».

.. «والدعوة الى نظام الحزب الواحد، أو محاربة تعدد الأحزاب لاتقل خطورة عن الدعوة الى محاربة الحزبية والتحزب فى ذاته، وذلك لأن النظام الديمقراطى لايقوم بطبيعته الا على تعدد الأحزاب، حتى يكون بعضها رقيباً على بعض».

.. «ومن الواجب أن يكون الحق فى تكوين الأحزاب السياسية غير خاضع لقيود غير استجابة الأمة وحكمها على كل حزب ناشئ أو قديم. وما أن يخضع تكوين الأحزاب الى ادارة الحكومة القائمة تتحكم فى البرامج والأغراض، فان هذا يعتبر تقويضا لأكبر أسس الديقمراطية القائمة على كسب ثقة الرأى العام وتكتيله خلف مذهب أو فكرة سياسية. وتقييد الأحزاب برقابة الحكومة لن يصلح حياتنا العامة، وانما سبيل الإصلاح هو اطلاق الحريات السياسية، وعلى رأسها حرية الرأى، وتمكين جميع المواطنين من أن يكونوا حكما على كل مذهب أو رأى سياسى يعرض عليهم. وفى رقابة الأمة مايغنى عن كل رقابة ادارية أو حكومية».

ويقول مندور فى بداية هذا الكتيب الهام:

« ان مبدأ سيادة الأمة لايجوز أن يظل حبرا على ورق. وأى بلد « ناشئ كمصر لابد أن يستند هذا المبدأ الى نصوص صريحة ودقيقة .. ولذلك لامفر من وجوب الإسراع فى مراجعة القوانين العامة لتخليصها من كل القيود الواردة على سيادة الأمة، بل وتنفيذ تلك السيادة تنفيذاً عملياً ».

وهكذا تكامل المفهوم الناضج للديمقراطية الحقيقية، اجتماعية وسياسية للمواطن الحر في وطن متحرر.

دستور الإصلاح
بؤسنا المادى *

لم يعد باستطاعتنا وقد أخذت تتردد على آذاننا أنات الألم وزفرات السخط أن نلزم حصون الفكر نقيم فيها بمعزل عن الحياة والأحياء، والحياة وإن تكن فانية ماأحسب إلا أنها أنبل من كل فكر علي خلوده، وهل الحياة اليوم في قلوب معظم مواطنينا إلا نارا من الألم؟ وهل تلقي أحداً منهم إلا باكياً ، أو مغيظاً محنقاً، أو صابراً علي ضيم، أو صامتاً ليأس ؟ ها هي الصحف والمجلات تطالعنا كل يوم بأنباء البؤس الذي لم يعد الصبر معه ممكنا، وتلك حالة قد حان الحين لتتضافر القوي علي علاجها، والأمر بعدُ لا يحتاج الي فلسفة كبيرة قدر احتياجه الي بعض مبادئ عامة تنفذ.

والذي لا شك فيه أن معظم النفوس قد تنبهت للوعي بما هي فيه من بؤس، وإنما يقعد بها عن العمل انعدام القيادة والاجتماع حول منهج واضح ؛ والأمر في ذلك لا يقتصر علي المجلات والصحف، حيث ترتفع تباعاً أصوات منفردة، أو عند أحاديث الأفراد في أوقات فراغهم أو عملهم، وحيثما التقي اثنان، بل حتي في مجالسنا النيابية حيث نلاحظ ظاهرة غريبة، وهي كثرة المستقلين كثرة غير مألوفة في النظم النيابية. وفي كل هذا مايدل علي تبلبل الرأى العام، وتلهف الكل الي الاجتماع حول فكرة خصبة، يقوم بالدعوي إليها زعيم قوي، والكل مجمع - فيما أحسب - علي وجوب الاصلاح.

إذا صح ذلك يكون من سداد الرأي أن نحاول بذر بعض الأفكار التي نعتقدها أساسية في هذا السبيل، والأمر لا يعدو أحد جانبي الحياة المادية والمعنوية.

من الأمثلة اللاتينية القديمة قولهم : «عش أولاً ثم تفلسف». وإنه لمن القسوة أن نطالب البشر بأن يصبروا علي الجوع والعري، ولو كان هذا الصبر في خدمة أنبل المثل البشرية، وإلا حطم الألم النفوس وذهب بخير ما تملك من مواهب، ولهذا تحتم أن نبدأ بعلاج مشكلة الفقر في هذه البلاد؛ والمفكرون في هذه المشكلة علي رأيين : فمن قائل إنها مشكلة إنتاج، بحيث لا يمكن لأي نظام من نظم توزيع الثروات - ولو بلغ حد الاشتراكية - أن يعالج فقرنا ؛ إذ أن الثروة العامة لو أعيد توزيعها بالتساوي علي جميع السكان لافتقر الكل؛ وهم يستدلون علي ذلك بالثروة العقارية، إذ

لو وزعت علي الجميع لذهب كل بثلث فدان، ومن الواضح أن ذلك لن يقوم بحاجات الفرد؛ كما يلاحظون أنه إذا كان الدخل القومي يعود في انجلترا مثلا علي كل فرد - لو وزع بينهم بالتساوي - بمائة وعشرة جنيهات فانه في مصر لا يمكن أن يعدو بضعة جنيهات في السنة، وهم يستنتجون من ذلك أنه لا سبيل الي علاج الفقر في مصر بغير زيادة الانتاج.

ويذهب فريق آخر الي أن المشكلة تأتي من فساد نظام التوزيع، وهم لا يعدمون أن يجدوا في الاحصائيات مايؤيد وجهة نظرهم. فمن إحصائيات معاهدة منترو ظهر أن نسبة ما يملكه الأجانب في مصر الي ما يملكه المصريون كنسبة ٥٠ : ٥٦، مع أن عدد الأجانب المقيمين في مصر لا يعدو مائتي ألف نسمة، وعدد المصريين سبعة عشر مليوناً. وإنه وإن يكن من الحق أن الكثير من رءوس الأموال في مصر مملوك لأجانب يقيمون في الخارج، إلا أنه مما لا شك فيه أن متوسط مستوي الأجانب المادي بمصر أعلي بكثير، بل أضعاف متوسط المستوي بين المصريين. ولو أنك ألقيت نظرة علي إحصاءات الملكية العقارية بين المصريين لوجدتها موزعة توزيعاً بالغ التفاوت، حتي ليكاد يمتلك معظم ما في البلاد آلاف من الناس، بينما الملايين لا يملكون شيئاً علي الاطلاق، أو يمتلكون ملكية تافهة؛ والأمر بين الموظفين كذلك، فالتفاوت بين المرتبات لا مثيل له في أي بلد من بلاد العالم، لا لارتفاع الحد الأقصي للمرتبات، بل لانخفاض الحد الأدني دون كل مستوي في أي أمة كانت فيما أحسب. ومن المؤكد أن كلا الفريقين في مصر علي صواب، وأنه لا سبيل الي الترفيه عن بؤس الناس بغير علاج المشكلتين علي السواء، وكلتاهما متممة للأخري؛ ولن يستطيع هذا العلاج غير الدولة، وسبيل حملها علي ذلك هو من غير شك سبيل التشريع تشريعاً يصدر عن رأي عام يطالب به ويرسل الي المجالس النيابية ممثلين لتحقيقه. والأمر لا يتطلب من أي مواطن أي تضحية، إذ لا يعدو إعطاء صوته لنائب يحس ببلواه، ويؤمن بعدل قضيته. فهل لنا أن نأمل في استماع مواطنينا الي ماندعوهم إليه من جمع أمرهم علي خطة واضحة؟ ونحن ممن يؤمنون أن كل مشاكلنا من السهل حلها، لاعتقادنا أن كل إنسان إذا هيئت له الظروف المواتية ليستغل قواه البدنية والعقلية استطاع من غير شك في بلد كمصر أن يقوم بسد حاجاته في مستوي مادي معقول.

ونحن لسوء الحظ في بلد ذهب البؤس الطويل المدي بما عند الأفراد من ملكة المبادأة وروح الابتكار، بل حطم في نفوسهم كل نزعة الي المغامرة وكل أمل في النجاح إذا ماسلكوا طريقاً لم يألفوها ابنا عن أب، بحيث لم يعد لنا بد إن أردنا زيادة الانتاج أو إعادة التوزيع من تدخل الدولة في كلا الأمرين.

أن نطالب الدولة بنزع ملكية كائن من كان لتوزيع ما يملك علي الآخرين؛ إنما السبيل هو إصلاح[1] تشريعنا المالي إصلاحا كفيلا بأن يعيد توزيع الثروة بطريق قانوني مشروع.

والضرائب في كل الأمم لا تعدو أحد نوعين : ضرائب علي الانتاج، وضرائب علي رءوس

الأموال. فأما الأولي فنستطيع أن نستخدمها، وفقا لأخص معاني العدل الاجتماعي، سبيلا للمقاربة بين الأفراد وتوزيع الأعباء توزيعاً مقسطا.

ولسنا بحاجة الي أن نبتدع في هذا السبيل نظاما جديدا، فأمامنا أمم الأرض قاطبة قد أخذت بالمبدأ الذي ننادي به اليوم، وهو مبدأ تدرج الضرائب، إذ أن من الظلم البين أن يدفع من يملك فداناً واحداً ١٦٥ قرشا مثلا عن فدانه، ويدفع من يملك ألف فدان نفس المبلغ عن كل فدان، إذ أن الشعور بوقع الضريبة في الحالتين كبير التفاوت ؛ فمن يملك فداناً لن يبقي له بعد دفع الضريبة غير بضعة جنيهات، بينما الآخر تبقي له الآلاف، بحيث لو دفع فرضا نصف دخله لوجد فيما يتبقي رحبة من العيش. ولا شك أن مبدأ التدرج هذا يحقق معني العدل الاجتماعي أكثر من المبدأ الحسابي، ولن يصيب الأغنياء من ذلك أي ظلم ، إذ لا شك أن انتفاعهم بمرافق الدولة العامة أوسع من انتفاع الفقراء، فلكم من ترع شقت وطرق مهدت بأموال الدولة في تفتيش هذا الثري أو ذاك.

ولو أننا أخذنا بهذا المبدأ لزاد دخل الدولة العام مما يمكنها من النهوض بمرافقنا الي المستوي الانساني اللائق، وكل إصلاح لا نمهد له بما يلزمه من مال لن يجدي الحديث فيه.

وأما النوع الثاني من الضرائب فلسنا نعلم أولي بالأخذ به من مصر، حيث لا يجهل أحد أن الثروة قد وزعت أيام محمد علي باشا توزيعا علي أساس تقديره لخدمات رجاله، وكل مشروعات التوزيع التي تلت ذلك لم تنجح - وما كان لها أن تنجح - في بناء حق الملكية علي مجهود الأفراد بعرق جبينهم؛ وهذا مما يدعو الي التمسك بضريبة الأيلولة، والجهاد في سبيلها بكل السبل مادامت الثروات الموروثة لاتستند الي حق إنساني مشروع، وفي هذه الضريبة أيضاً يجب الأخذ بمبدأ التدرج، إذ بذلك نصل الي تقريب المسافة بين المالكين، كما قربنا بضرائب الدخل بين إيراد الأفراد. وباستطاعة هذه الضريبة أن تحقق ما في مبدأ الاشتراكيين من عدل يستند الي أن كثيراً من الملكيات لا يقوم علي جهد مالكيه، أو أنه وليد نزعات أخلاقية أو ظروف اجتماعية يجب أن يعاقب من أجلها الأفراد، لا أن يتركوا يتمتعون بما امتلكوا عدواناً وبغيا. وهذه ضريبة لاشك قانونية مشروعة، وفيها ما قد يغني عن وسائل العنف غير المشروعة التي يدعو اليها الاشتراكيون. ولو نفذت هذه الضريبة علي هذا النحو المقترح، وارتفعت بالتدرج الي نسبة يجب أن تبلغ في بعض الأحيان علي الأقل نصف الثروات الهائلة لاستطاعت الدولة بالتدريج أن تعيد توزيع الملكية العقارية - بل والمنقولة - توزيعا أعدل مما هو قائم اليوم ، وسبيل ذلك هو أن تمنح الدولة مايؤول إليها من أراض علي الأقل الي من لايملكون شيئا ، وليس من شك أن خير سبيل لهذا التوزيع هو مراعاة مقدرة كل فرد علي الانتاج ومسئولياته العائلية.

ولو أننا استطعنا أن ننفذ - رغم معارضة الأغنياء - هذه المباديء البسيطة الواضحة، لاستطعنا بغير شك أن نعالج الكثير من مشكالنا الأخري التي سنتحدث عنها فيما بعد لنواصل

الحديث الآن في المشكلة المادية.

تشريع كهذا لن يحل فقط مشكلة التوزيع بل سيؤدي الي علاج مشكلة الانتاج، وبالتالي الي رفع مستوي الدخل العام للأمة. وقد سبق أن قلنا إنه لابد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لأن الأفراد لا يملكون في حالتهم النفسية الراهنة قدرة علي النهوض بعمل يذكر في هذا السبيل، والانتاج في جملته لا يعدو نوعين : الزراعة والصناعة، إذ الواضح أن التجارة لا تخلق ثروة وأن الأرباح التي يحققها بواسطتها بعض الأفراد إن هي إلا عملية تداول ونقل للثروات من يد الي يد، وهذا لا يقدح في مشروعيتها مادام الربح علي قدر الجهد، ولكنه علي أي حال يخرجها من باب الانتاج.

والانتاج في مصر سقيم محدود لأمرين : أولهما لعيب و قصور في وسائل الانتاج الزراعية، وثانيهما لضعف الحركة الصناعية؛ والسبب الأكبر في الحالتين هو في طريقة تفكير الأفراد البالية وانحلال الاخلاق الواضح. وهاك البيان :

أليس من البين أنه من الحمق أن تظل وسائل الانتاج الزراعي عندنا علي ما هي عليه منذ القدم ؟ !! والعالم طراً قد استفاد من استكشافات العلم الحديث ما أنقص بفضله من نفقات الانتاج وزاد في الربح. ولعل قائلا يقول : وكيف السبيل الي ذلك والشعب أمي لايعرف شيئاً عن العلم وعن مخترعات العلم ؟ والجواب علي ذلك سهل. ولكي يكون الحديث ذا معني عملي واضح دعنا نتبسط وننزل الي أخص الحقائق، ولنأخذ مثلا قرية ما، ولنحص عدد الدواب العقيمة كالثيران والبغال والحمير والجمال التي يقتنيها أفراد هذه القرية لا لشيء إلا لاستخدام قوتها الجسدية في الانتاج، ولنسائل أنفسنا : لو أن الدولة أرغمت تلك القرية علي تكوين نقابة زراعية بها مدتها ببعض من المال سلفة تردها إليها فيما بعد، أو ما تستطيع عندئذ تلك النقابة أن تشتري محركين أو ثلاثة وعدة عربات وآلات للحرث تشد الي تلك المحركات فتغني عن كل تلك الدواب، وكل منتج يدفع أجر استخدامها فيوفر الكثير من النفقات ؟!.بل يستطيع كل منهم عندئذ أن يستبدل بهذه الحيوانات العقيمة حيوانات مثمرة كالبقر والجاموس والأغنام والدواجن، وفي برسيم حقله وتبن قمحه ونتاج فوله وشعيره مايغذي تلك الحيوانات بدلا من تغذية حيوانات عقيمة.وباستطاعة النقابة عندئذ أن تعد له بعض الآلات البسيطة يستخدمها بأجر معقول لعمل مستخرجات الألبان وتجفيف اللحوم وحفظها بل وتنظيم بيعها بالتصدير. من الثابت أن الجاموسة الواحدة يمكن أن تغل علي الأقل عشرين جنيهاً في العام لبناً وجبناً وزبدة ونتاجاً. ومن هذا المثل البسيط نري الي أي حد نستطيع - لو أننا غيرنا عقلية الفلاحين، ولو بقوة القانون إن لم ينجح الإقناع - أن نزيد في رخائهم العام؛ وإنه لمن الاجرام أن نتركهم وشأنهم في هذا السبيل، أو تحسب مصلحة التعاون أن باستطاعتها أن تصل الي شيء بتحرير مجلة لا يقرأها أحد ولا يكتب فيها شيء ذو غناء ؟

والأمر بعدُ ليس أمر كلام بل أمر عمل. والفلاح من الجهل بحيث يجب أن نقارنه بطفل مريض وأن نجرعه الدواء أراد أم لم يرد.

وكما أن العقبة الكئود التي نلمسها في عقلية الشعب لانظنها أقل وضوحاً في أخلاقه. وإنه لمن الواضح - والقول بعكس ذلك نفاق معيب - أن قلة الثقة المتبادلة قد بلغت بيننا حداً لا يطاق؛ وهذه ظاهرة لا شك وليدة الفقر والبؤس، ولكنها أيضاً سبب لها بحيث ترانا في حلقة مفرغة مؤلمة يجب الخروج منها، ومن منا لا يشعر أن نهاره كله جهاد مستمر يرهق الأعصاب ؟ فكلنا دائماً حذر من أخيه متوقع الشر منه ؛ فإذا اشتريت شيئاً احتطت حتي لا يغلبك البائع حتي لكأنكما في صراع قوامه الخداع والكذب والاحتيال، وكذلك الأمر في كل شأن من الشئون، حتي أصبح هذا العيب الخلقي الشنيع كارثة قومية. ونحن ممن يؤمنون بأن عدم نهوض الصناعة في مصر من أكبر أسبابه - إن لم يكن أكبرها - انعدام الثقة. ففي مصر المواد الأولية، وفي مصر الأيدي العاملة، وفي مصر رءوس الأموال، ولكن كل ذلك غير منتج لانعدام الثقة.

ولو أننا كنا علي خلق لرأيت كل يوم شركة تتألف، شركة مساهمة لا ملك فرد أو جماعة محدودة، تتكون لاستغلال حديد أسوان مثلا أو كهربة الخزان؛ وتستصدر مرسوما بتكوينها ثم تعلن عن وجودها ومادة استغلالها، وتأخذ في بيع أسهم تجمع من ورائها رأس المال اللازم للنهوض بالعمل، وتري الكل يسرعون الي الاكتتاب في هذه الأسهم، وعادة تكون أثمانها في متناول الكل ١٠٠ قرش مثلا، وتتكون الشركة، وتدار بأمانة وإخلاص، فتنجح ويذهب كل المساهمين بأرباحها الطائلة. فهل تحسب أن من العسير أن تجد بمصر مليونين أو ثلاثة ملايين شخص باستطاعة كل منهم أن يكتتب بمائة قرش لاستغلال حديد أسوان، أو لتوليد الكهرباء من مساقط المياه ؟ ثم أليس باستطاعة الدولة عندما يتم إصلاح تشريعها المالي أن تساهم بنصيب كبير مع الأفراد، فتنهض الصناعة ويرتفع مستوي الأمة المادي ؟

وإذا كان ضعف خلقنا أمراً يشق علاجه فوراً، فهل من العدل أو الحكمة أن نظل في تلك الحلقة المفرغة، حلقة الفقر وانعدام الثقة أبد السنين ؟ أليس من واجب الدولة في هذه الحال أن تأخذ بيد الأمة لترفع عنها شيئاً من بؤسها، فترتفع الأخلاق فيسير الكل الي الأمام ؟أو لست تري أنه لابد لكي تستطيع الدولة أن تلعب هذا الدور من أن تتوفر لها الموارد الكافية عن طريق التشريع المالي الذي ننادي بإصلاحه ؟ ثم أليس من الواضح بعد كل هذا أن مشكلة الفقر ليست مشكلة إنتاج وتوزيع فحسب، بل هما مجتمعتان، وأن كل إجراء يتخذ لعلاج إحداهما سيعالج الأخري. فالملكيات الموروثة يعاد توزيعها، والصناعات تنشأ موزعة أرباحها بين أكبر عدد ممكن من المواطنين بفضل نظام الأسهم المنخفضة الأثمان التي يجب علي الدولة أن تدعو إليها أو تنهض بها، بل وأن ترغم كل ذي مقدرة علي المساهمة فيها بقوة القانون إن دعا الأمر.

نستطيع إذاً أن نخلص في علاج المشكلة المادية في مصر بالمبادىء الآتية :

١ـ إعادة التوزيع وزيادة موارد الدولة بالأخذ بمبدأ التدرج التصاعدي في نظم الضرائب.

٢ـ تعميم النظام التعاوني بقوة القانون، وتحت إشراف الدولة وتدخلها المباشر.

٣ـ تدخل الدولة في عملية الانتاج بإنشاء الشركات والمساهمة فيها، وهو النظام المعروف عند علماء الاقتصاد بمبدأ التدخل Etatism.

هذه مبادئ مجملة نقف عندها تاركين التفاصيل وخطوات العمل الي مابعد، عندما تصدق العزائم وتجتمع القلوب علي هذه الأفكار الأساسية. ولا شك أنه لا جديد فيها، وإنما الجديد هو تلك الروح التي نرجو أن تحوطها. ومايجهل أحد أن مبادئ كهذه ستلقي أشد مقاومة من ذوي الثراء، وبيد هؤلاء مقاليد الحكم، ووسائل الضغط؛ ولكننا نؤمن بأن أفراد الشعب لو جمعوا آلامهم ألما الي ألم لاستحال ضعفهم قوة، ويؤسهم نشوة الأمل في تحقيق العدل ورفع هياكل الظلم عن قلوبهم. ونحن لانجهل أن أغزر المظلومين دموعا لن يقرءوا لسوء الحظ ما أكتب الآن بقطرات أحس أنها من دمي، ولكني أوجه الحديث لفئة خاصة من المثقفين، تلك التي نشأت بين أحضان الشعب، ثم كان من حسنات القضاء أن خرجت من تلك الصفوف البائسة بفضل نور العلم الصحيح الذي يجلو الغشاء عن البصائر، كما يرهف الحواس ويمد في قدرة الخيال، بحيث يحسوا آلام الغير ثم لا يقفون عند مجرد الألم لما يرون، بل تصح عزائمهم علي تصدر حركة الاصلاح التي لم تنهض بمثلها طبقة غير طبقتهم في تاريخ الانسانية. ومن الواضح أن الأغنياء المترفين في لهو بلذاتهم الحقيرة عن آلام الغير؛ كما أن تفكيرهم وخيالهم بل وإحساسهم أضعف من أن يحس أو يتصور أو يدرك سبيلا للاصلاح، فما بالك بالعمل له. وأما الطبقة المعدمة – وما أكثرها لسوء الحظ ! – فقد خدر الدين الذي أسيء فهمه أعصابها، وغشي الجهل بصائرها، وملأ اليأس قلوبها، فهي أعجز من أن تتصور علاجا، بل أعجز من أن تعي كل ماهي فيه من بؤس. وأي حسرة تملأ النفس كلما ذكرت أن كلامي هذا قد تمر عليه آلاف الأعين دون أن تستبين أنثر هو أم شعر، وثلاثة أرباع تلك الأمة المسكينة أميون، فماذا يرجي من هؤلاء ؟

الي المثقفين إذاً من أبناء الشعب ، الذين لا يزالون يذكرون أصولهم وما خلفوا ورا ءهم من أب أو أخ أو صديق في بؤس مميت ، أوجه القول راجياً أن يعلن كل عن نفسه، وأن ينضم الي أخيه، حتي نستطيع أن ننهض بعمل منظم قوي، وموعدنا المقال الآتي لاتمام الحديث.

(*) مجلة الثقافة ٢١ أكتوبر١٩٤١

(١) تطور رأي الدكتور مندور في هذه المسألة في مقالات أخري. وفي هذا المقال يطالب بضريبة الأيلولة كنوع من إعادة توزيع الثروة خصوصا وأن أغلب الثروات الزراعية نتيجة هبات من الحكام، وليس نتيجة عمل. كما طالب بالضرائب التصاعدية كنوع آخر من طرق إعادة توزيع الثروة.

الثقـــــــــافة والديمقراطية الاجتماعية *

لقد استجابت النفس لدعوة الأستاذ خلاف الي العمل، والذي لا شك فيه أن لجنة التأليف التي تضم مايقرب من تسعين رأساً من رؤوسنا المفكرة تستطيع - علي الأقل - أن ترسم الخطة للإصلاح الذي حان حينه وتهيأت كافة النفوس لقبوله، بل والجهاد في سبيله؛ وأما التنفيذ و«النزول الي الشارع» كما يقول السياسيون، فأمر يتطلب تضحيات، نود لو استطاعها الجميع أو طابت بها نفوسهم.

هذا أمر تتمناه كل نفس مخلصة. ولكننا الي جانب هذه الدعوة النبيلة نجد هجوما قويا متكررا من الأستاذ علي مايسميه بالترف العقلي ، وهنا نخالفه أشد المخالفة؛ وتلك في الحق خصومة حارة سبقنا إليها مفكرو أوربا ، فأحزاب الشمال جميعاً تتعصب لما يسمونه «ثقافة المنتج»، ويعنون بها الثقافة المِهَنِيَّة، ومايلحق بها. وهذا رأي مردود لسببين كبيرين:

فأولا - من المعلوم أن الأساس الثقافي العام هو أهم مظاهر الوحدة في الأمة، وهذا الأساس لا يمكن إلا أن يكون إنسانياً، فأنت قد تثقف الفلاح في الزراعة والنبات وتربية الحيوان، وقد تثقف الصانع في الميكانيكا والكيمياء وطبقات الأرض، والتاجر في الجغرافيا الاقتصادية ومبادئ الاقتصاد السياسي والقوانين وقد يجيد كل منهم ثقافته، ولكنك ستنظر فإذا بهم لا يستطيعون أن يتفاهموا فيما بينهم، لأن أفق كل منهم العقلي ومواضع اهتمامه وسلم قيمه، بل ونوع إحساسه يختلف عن الآخر تمام الاختلاف؛ وهذا التنافر لابد هادم لوحدة الأمة، وإذن فلابد من أساس ثقافي يشتركون فيه، وهذا الأساس هو الثقافة الحرة، الثقافة الإنسانية التي يسميها الأستاذ ترفاً عقلياً. والأمم الأوروبية أكثر وحدة وأكثر تماسكا منا نحن، لاتساع هذا الأساس العام وعمقه وامتداده الي منابع الإحساس ذاتها.

ثم إن مايسميه الأستاذ ترفاً عقلياً ليس كذلك في الواقع، فالعقل لا يعرف الترف؛ العقل جهد، وكل جُهد من هذا النوع لا يقل نفعاً ولا ضرورة عن أي إنتاج مادي، وإنما يظلمه الظالمون لأنه غير مرئي النتائج. هذا الجهد يعمل في النفوس، وليس من شك أن العمل في النفس لا يقل قدراً عن العمل في المادة. وهو لا يقف عند تهذيب النفس والسمو بها، بل يمتد الي قدرتها

الحقيقية علي كافة أنواع الإنتاج. نحن في حياة اجتماعية، وهذه الحياة مادية وروحية، تقوم علي العلاقات بين الأفراد، فلكي تنتظم تلك العلاقات لابد لكل فرد من أن يفهم نفسية الفرد الآخر؛ وهانحن نختلط ونتقابل ونتحادث كل يوم، ومع ذلك يسئ أحدنا فهم أخيه كل يوم. هناك قصور عام في فهم النفوس، حتي بين خيارنا، وفي هذا شلل تام لمجهوداتنا المشتركة وتضامننا الاجتماعي. ومايسميه الأستاذ بالترف العقلي قاصداً به الي الأدب والفن، لا عمل له في كافة أنحاء العالم وفي كل العصور غير فهم النفس البشرية ورسم صورة صحيحة للإنسان؛ هو إظهار لخصائص الروح البشرية، وكشف عن قواها، وإيضاح لتفاعلها مع الناس والأشياء، ومايبدو لبعضنا تافهاً أخشي أن يكون ذلك لتخلفنا جميعاً في فهم النفس البشرية علي حقيقتها. كل معرفة أداة من أدوات العمل، والمعرفة النفسية من أنفع تلك الأدوات.

وأخيراً فليتصور الأستاذ الفاضل أي ضيق نفسي سيجد عندما يفتح «الثقافة» كل أسبوع فلا يجد فيها غير أمراضنا الاجتماعية نولول حولها دون أن نستطيع في علاجها شيئا ! الثقافة الحرة إن لم تمنحنا شيئاً ستسلبنا علي الأقل أشياء، ستصرفنا عن أنفسنا ولو لحظات نستريح فيها من مشاغلنا المسيطرة؛ ورعاية الروح ماأظنها تقل قدراً عن رعاية الجسد، وكثيراً ماتكون رعاية له أيضاً، وهذا ليس ترفاً بل ضرورة حيوية.

بعد هذا التحفظ الهام نستطيع أن نساير الأستاذ في دعوته للمفكرين الي التفكير الاجتماعي والعمل علي تحقيقه، وكل تفكير في هذه الناحية لن يجدي مالم نعالج نظام الحكم في بلادنا.

بالنظر فيما يكتب اليوم في بلادنا نجد نزعتين : نزعة الديمقراطية الحرة Democratic liberale ، والنزعة الاشتراكية. وأصحاب النزعتين، فيما أعتقد، مخطئون، وأخشي أن أقول آثمون في تضليل الرأي العام وصرفه عن الاتجاه الصحيح. ومصدر خطئهم أو إثمهم هو صدورهم عن التفكير النظري الغربي ونقله في تعصب أعمي له دوافع كثيرة لا تخفي.

فالديمقراطية الحرة تدعو كما هو معلوم الي الحد من اختصاصات الدولة، والي عدم تدخلها في الحياة الاقتصادية لأنها تخشي من اعتدائها علي حرية الفرد : وهذا مذهب لو طبق في بلادنا لظللنا علي ما نحن فيه من فقر وتخلف، وذلك لما هو واضح من أن الأخلاق الفردية عندنا لم تعد تملك من الجرأة وروح البدء والصلابة والمثابرة والثقة بالنفس مايضمن لها النجاح إذا تركت بغير رعاية الدولة؛ فنحن إذن في أمس الحاجة الي تدخل الدولة في كافة نواحي حياتنا الاقتصادية، وهاهي كبري المشروعات لاتزال معطلة، ولن تزال حتي تنهض بها الدولة علي نحو ما، إما بالاستغلال المباشر، وإما بواسطة شركات تضمن لها الحياة، وإما بمزيج من النظامين. ونحن بالفعل سائرون الي هذا. وأما الخوف علي حرية الفرد واسترقاق الدولة له، فهراء نظري في بلد كبلدنا، أين هي تلك الحرية ؟ ورِقّ المادة، رِقّ الفقر، هل بعده رق ؟ ثم ماهي النظم التي تحمي الفرد من

الدولة فى بلادنا، وقضاؤنا لايزال ممنوعا بحكم لوائح ترتيبه من الفصل فى الخصومات بين الأفراد والدولة، إلا فيما يخالف الشكل؟ وكل مايستطيعه حتى فى هذه الحالة هو الحكم بتعويض. هل عندنا مجلس دولة على رأس قضاء إدارى يضمن للفرد حريته وكرامته وحقوقه؟

ثم لننظر فى نظامنا البرلمانى، وهو رمز الديمقراطية، يقول الدستور: إن كل نائب يمثل ستين ألف نفس" فهل أحصى أحدنا عدد الأصوات التى تعطى فعلا ليرى أن الكثيرين من النواب فى كافة العهود ينتخبون بما لايزيد أحيانا كثيرة على بضعة آلاف صوت؟ وهل لم نلاحظ جميعا أن عدد الأصوات أقل مايكون فى المدن، مع أنها مقر أكبر عدد من المتعلمين؟ وإذا صح هذا أو مايكون فى مقاطعة خيارنا للانتخاب وتنحينا عن آداء أخص واجبات المواطن الصالح مايدعو إلى النظر؟ وهل لهذا من علاج غير تدخل الدولة وجعل التصويت إجباريا كما كانوا يفعلون بأسبانيا فى عهد قريب، ومعاقبة المتخلف عن آداء واجبه، ولا أقول عن استعمال حقه ؟!

وكل هذا يسوقنا إلى المناداة بتدخل الدولة Etatisme لا بالديمقراطية الحرة التى لاتصلح لنا ولا نصلح لها.

ونترك الديمقراطية الحرة كمذهب سياسى لننظر فى الاشتراكية كمذهب اجتماعى؛ ولقد سبق أن أوضحنا فى مقال بهذه المجلة بعنوان «بؤسنا المادى» أن مشكلة الفقر فى بلادنا ليست مشكلة توزيع فحسب، لأنه من الثابت أنه لو وزعت الثروة الموجودة الآن ببلادنا بالتساوى لافتقر الجميع ولم يغتن أحد؛ ثم إنه يكفى لكى تحقق الاشتراكية لابد من سفك الدماء فيما أرجح، وهذا أمر إجرامى لايمكن أن ينكر فيه عاقل، لا لأنه بشع فحسب، بل لأنه كما قلنا لن يحل المشكلة.

وثمة أمر خطير آخر، وهو أننا الآن أمة ناشئة فى الصناعة، وهذا يقتضينا إذا أردنا أن تنجح الصناعة فى بلادنا، فيزداد الدخل العام وتخف وطأة الفقر، أن نحارب الديمقراطية الحرة والاشتراكية العمالية على السواء: نحارب الديمقراطية الحرة لأنها تقول «دع الفرد يعمل، دع التجارة تمر». ولقد سبق لست List العالم الاقتصادى الشهير، فأوضح بما لايحتاج إلى مزيد أن الصناعات الناشئة لابد لها من حماية الدولة، وأوضح مظاهر هذه الحماية هو فرض الضرائب الجمركية الواقية التى تحمى صناعتنا الوطنية ضد الصناعات الأجنبية المنافسة القوية لقدمها وضخامة رؤوس أموالها وتنظيم أسواقها هلكت صناعتنا بما يسمونه الإغراق dumping وهو عبارة عن البيع بخسارة إلى أن تموت الصناعة ثم تعويض الخسائر فيما بعد احتكار السوق . ترانا مستطيعون ذلك ونحن دولة ديمقراطية تتيح للديمقراطيات الكبيرة التى تحرص على فتح الأسواق وتنادى من الآن بذلك فى بياناتها؟ ونحن ضد الاشتراكية العمالية لأننا مع محبتنا لطوائف العمال نخشى أن تصل بهم الشهوة النفسية إلى شل الحركة الناشئة بمطالبهم المسرفة. ومن المعلوم أن نقابات البلاد الأوروبية التى نقلدها، لم تعد اليوم تكتفى بتحديد ساعات العمل، وتحديد حد أدنى للأجور والتعويض عن مخاطر العمل، والتأمين ضد الشيخوخة والبطالة، وما شاكل ذلك،

بل أصبحت تطالب بتغيير نظام الأجور ذاته، وإحلال المساهمة فى الأرباح. فهل تحتمل صناعتنا الناشئة كل ذلك؟ وهل يقبل أصحاب رؤوس الأموال نظاما كهذا؟ ثم إننا نرى طغيانا فى أوروبا من طبقة العمال على الطبقات الاجتماعية الأخرى كالفلاحين وأصحاب المهن الحرة ورجال الفكر، وفى كل هذا مايخل بتوازن الأمة الاجتماعى.

وإذن فنحن من جهة نرفض الديمقراطية الحرة، لأننا لانرى مفرا فى ظروفنا الحاضرة من دعوة الدولة إلى التدخل فى كافة مظاهر الحياة، كما نرفض الاشتراكية لأننا نكره وسائلها ونخشى طغيانها، ونعتقد أن استفحالها الآن قد يشل حركتنا الصناعية التى لانرى علاجا لمشكلة الفقر عندنا فى غيرها.

وكل هذا ينتهى بنا إلى المناداة بمذهب نظنه يتفق مع آراء العقلاء منا، وهذا المذهب هو مذهب الديمقراطية الاجتماعية؛ ننادى بالديمقراطية لأننا نعتز بالفرد، وبحرية الفرد، وبكرامة الفرد. ونحن نريد تلك الديمقراطية اجتماعية لتحقق عدلا اجتماعياً، وهذا العدل لن يكون بغير تدخل الدولة، وهذا التدخل لن يكون بغير التشريع، والتشريع تصدره الأمة.

وهكذا ننتهي الي أن من يريد أن يعمل لحل «مشكلة العيش» من واجبه أولا أن يبحث عن مبادئ ذلك الحل، وعن الطرق العملية لتحقيق تلك المبادئ. وثانياً ليست هناك طرق غير «النزول الي الشارع» وكسب الرأي العام تمهيداً للوصول الي السلطة الفعلية التي تستطيع أن تعمل. فهل أنتم مستعدون لذلك؟ وأنا معكم؛ علي أن أحتفظ عند ذلك لنفسي بالترف العقلي، أتعزي به عن حرارة الجهاد، أو أغذي به تلك الحرارة.

(*) مجلة الثقافة ٢ نوفمبر ١٩٤٣

وظـائف الدولـة*

قرأت في مجلة «الثقافة» مقالا عن تدخل الدولة يقول كاتبه انه راجع تاريخ الهند والصين واليونان في العصور القديمة، فوجد أن تدخل الدولة في حياة تلك الأمم أدي الي انحطاطها، ولكنني لا أعرف في تاريخ تلك البلاد أنه قد قامت بها في العصور القديمة حكومات موحدة، وانه قد كان هناك تدخل من تلك الحكومات. وانا اترك جانبا الهند والصين، فتاريخ تلك البلاد القديم لا أعرفه علي وجه واسع دقيق علي نحو يمكنني من الحكم علي علاقة الدولة بالفرد، واما اليونان فأنا أعلم انه لم يكن بها قديما غير مدن كأثينا وأسبرطة وطيبة، وكانت كل مدينة تكون دولة. وفي أهم تلك المدن وهي أثينا كان الشعب هو الدولة، فالشعب كان الحاكم لنفسه المتدخل في أمر نفسه، وكان في هذا مجد أثينا وقوتها لا ضعفها وانحلالها.

واما القرون الوسطي فأمرها معروف، اذ فيها ساد النظام الاقطاعي فلم تكن هناك دول، واذن فلست أفهم كيف تدخلت تلك الدول التي لم توجد في حياة الشعب ؟! وانما الذي نعرفه هو أن «اتحادات المهن» هي التي وجدت وتحكمت في الأفراد.

بقيت العصور الحديثة، ومن الغريب ان يقول الكاتب انه لم يجد «مؤلفا ولا مشرعا ولا كاتبا» دعا الي تدخل الدولة بصراحة. وانا طبعا كنت أتمني أن اكون المجلي في هذا الميدان، ولكنني لسوء الحظ قد سبقت اليه. سبقني اليه عشرات بل مئات من كبار المفكرين. سبقني شفلييه، ولويس بلان، وكورنو، وروربرتس، ولاسال وفنجر، وكثيرون غيرهم ممن يجدهم الكاتب الفاضل في جميع الكتب التي تتحدث عن تاريخ المذاهب السياسية والاقتصادية[1].

وانا بعد لست بحاجة الي أن ألفت النظر الي ما في الآراء المبتسرة من خطر، وليس اقتتل لنهضتنا الحالية من النقل عن الأوربيين في غير فهم واضح لاعتبارات التاريخ والبيئة. فما قاله جوستاف ليبون عن سر تقدم الانجليز السكسونيين وتخلف الشعوب اللاتينية كلام قديم قلما تجد في أوروبا اليوم من يؤمن به، فالزمن قد تغير، وجميع الدول تسير الآن راضية أو كارهة نحو التدخل في كافة مرافق الحياة. حتي الانجليز أنفسهم في سبيل العدول عن مبدأ الحرية، حتي لنستطيع ان نقول ان حزب الأحرار قد مات في انجلترا حيث ولد، وان نظريات سميث وريكاردو وغيرهما قد دخلت في حكم التاريخ. ثم اننا غير تلك الدول : تاريخنا غير تاريخهم، وتربيتنا غير تربيتهم، وأخلاقنا غير أخلاقهم، وليس الأمر أمر مناقشات نظرية وتعميمات لا حق لنا

فيها، وانما الأمر أمر حقائق واقعية.

وانه وان يكن من المفهوم ان المجلات كالثقافة أو غيرها ليست منابر للتدريس، إلا انني مع ذلك سأحاول ايضاح معني تدخل الدولة في حدوده وغاياته، ولعله يكون من واجبنا وواجب غيرنا من المشتغلين بالمسائل العقلية ان يوضحوا السبل ويحذروا من الأخطاء، حتي لا تفسد الغرائز والشهوات الفطرية حياتنا العامة.

مبدأ تدخل الدولة لم يعرف إلا في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، وقد كان ظهوره كرد فعل لمذهب الحرية في الحياة الاقتصادية. ولكي نخرج من الجدل النظري الذي اشتبك فيه أنصار وخصوم كل من المذهبين، دعنا ننظر في بساطة الي وظائف الدولة لنحدد موضوع الخصومة ..

هناك وظائف ثلاث لا ينازع أحد في وجوب نهوض الدولة بها وهي : (١) الأمن الذي يحققه البوليس والخفراء (٢) سلامة الوطن التي يحميها الجيش (٣) تطبيق القوانين باشراف القضاء.

ولكن هذه الوظائف ليست كل شئ في حياة الأمة، فثمة الحياة الثقافية التي ينهض بها التعليم، والحياة الاجتماعية بما تتبع من اقامة التوازن بين الطبقات المختلفة ورعاية حقوق كل طبقة، وأخيرا الحياة الاقتصادية من انتاج وتداول واستهلاك.

فأما الحياة الثقافية، فلست أدري من الذي يستطيع أن يدعو الحكومة المصرية الي عدم التدخل فيها حتي لا تنحط الأمة ؟! يقول الكاتب ان الجامعات في انجلترا من عمل الشعب. قد يكون. ولكن ماذا يريد أن نعمل في مصر ؟ هل ندعو حكومتنا الي أن ترد جامعة فؤاد[٢] الي حالتها الأولي لتظل جامعة أهلية ؟ هل نطالبها باغلاق جامعة فاروق[٣] لتترك الشعب يفتحها متي شاء ؟ ولقد استشهد الكاتب برأي لوزير الشئون الاجتماعية عن وجوب نهوض الشعب بحركة التعاون. طبعا يجب علي الشعب أن يكون تلك الجمعيات، ولكن اما تري أن الوزير شديد الاهتمام بقانون التعاون وبنك التعاون، وبتنظيم التعاون، وبمجلة التعاون التي يحاجنا الكاتب بآرائنا ؟! وما معني كل هذا، أليس هو تدخل الدولة الذي سبقتني اليه الحكومة ؟! ثم أو ماتري أن الحكومة الحاضرة سياستها كلها تقوم علي التدخل في كافة مرافق حياتنا التي أصابها ركود الاهمال الحكومي ؟ والتعليم بنوع خاص، ألسنا نري الدولة تهم بأن تتدخل فيما يفزعنا أن تتدخل فيه. لقد أعتزمت دولتنا أن توجه الأجيال القادمة الي ميادين النشاط المختلفة التي يصلحون لها، فمنهم من سيوجه الي مدرسة ثانوية صناعية او تجارية أو زراعية أو نظرية، وهذه خطوة شهدت الكتاب والسياسيين بل الأفراد العاديين يقتتلون حولها في فرنسا أيام الوزارة الاشتراكية وزارة ليون بلوم ، التي لم تجرؤ أن تجعل «التوجيه المهني» اجباريا مكتفيا بجعله مجرد نصيحة تسدي للأولاد والآباء. واذا كنا قد وصلنا من التدخل في التعليم الي هذه الدرجة او سنصل فهل يأتي اليوم أحدنا فيقول ان احد وزرائنا يحث الشعب علي العمل، وبذلك تكون سياستنا الآن عدم التدخل ؟! هذا فهم غريب وفقر في ملاحظة التيارات العامة في سياستنا. وأما في انجلترا أو

امريكا، ففي البلاد الأولي اذا كانت وزارة المعارف لم تنشأ إلا سنة ١٨٩٩ فليس معني هذا انه لم تكن هناك هيئات حكومية تشرف علي التعليم العام، وكذلك الأمر في البلاد الثانية. فليست هناك وزارة المعارف لأنهم تركوا التعليم لاختصاص السلطات المحلية في كل ولاية. ثم مالنا وانجلترا أو امريكا. لنكن في بلادنا. ماهي حالتنا وكيف نقوم الفاسد فيها ؟ انتركه للشعب أم ندعو الحكومة الي العمل ؟ هل نترك الشعب يمحو الأمية وينشر التعليم المهني ويؤسس الجامعات ؟ أي عاقل يقول هذا القول !

وفي الحياة الاجتماعية نري أن مصر بلغ فيها الظلم الاجتماعي حدا كبيرا، وما أنا بحاجة الي أن أثير القارئ بوصف حالات الفقر وحالات الثراء التي نلاحظ جميعا مابينهما من تفاوت مؤلم، واذا كان العالم كله قد سار نحو التدخل لانصاف الطبقات المظلومة، أنأتي نحن اليوم ونقول للدولة خذي بمبدأ الحرية، مبدأ سمث وريكاردو ودعي الفرد يعمل والتجارة تمر ؟! لقد أسفرت تلك النظرية عن الحالة التي يعانيها كثير من الشعوب، ويااليت القوي كان قويا بنفسه ولكنه قوي بالوراثة، فصاحب رأس المال يستغل العامل، والمالك يستغل الفلاح، والناشر يستغل الكاتب، وليس لهؤلاء الا ان تحميهم الدولة، لقد وضع العالم المتحضر تشاريع العمال، وهذا هو التدخل، واستخدم نظام الضرائب لتحقيق العدل الاجتماعي، وهذا هو التدخل، واقام الهيئات تفصل بين صاحب العمل والعامل، وهذا هو التدخل. والدولة بعد لم تعد حاكما مستبدا بل أداة تنفيذ لارادة الأمة. ثم من الذي سيضمن للفرد علاجه من المرض وقوته اذا أدركته الشيخوخة، او العاهة أو البطالة، أنترك ذلك للشعب ؟ عجيب هذا المنطق، منطق يكذبه الواقع ويكذبه العقل السليم.

بقي النشاط الاقتصادي، وهنا تدور المعركة، ولكل فريق حججه التي تستحق النظر. فأصحاب الديمقراطية الحرة يرون أن المنفعة الشخصية هي أهم ضامن للنجاح في الحياة الاقتصادية؛ والدولة كشخصية معنوية ينقصها هذا الحافز، وهم يريدون أن يتركوا الفرد ينمي في نفسه روح المبادأة والقدرة علي تحمل المسئوليات حتي يربي تلك التربية الاستقلالية التي أشار اليها الكاتب، ولكن المصلحة الفردية مصلحة أثرة مدمرة، فهناك مصلحة الأمة ومصالح الأفراد الآخرين، فاذا تعارضت مصلحة الفرد مع مصلحة الجماعة أو مصلحة الفرد مع مصلحة فرد آخر، من يوفق بين هذه المصالح إن لم تكن الدولة ؟ انظر مثلا الي شركات الاحتكار كشركات الماء والكهرباء ببلادنا، ماذا يكون مصيرنا اذا لم تتدخل الدولة لحماية مصالحنا نحن المستهلكين ؟ ثم من قال ان المصلحة المباشرة اذا انعدمت فشل كل مشروع اقتصادي. أو ما تري الي الشركات المساهمة كيف يديرها عضو منتدب بمكافأة، ويصل بها الي ذروة النجاح بل أو ما تري الي جمعيات يديرها رئيس لا يكسب منها شيئا يذكر ومع ذلك نجحت أي نجاح! فكر مثلا في لجنة التأليف(٤) وأبعد من ذلك دلالة الجمعيات الخيرية، وها هنا الي جواري مستشفي المواساة الذي تفاخر به الاسكندرية مدن أوروبا الكبري. أو ما تعلم أن الذي بناه رجل خير طيب الله ثراه كان وكيلا بالجمرك بالاسكندرية؟! وبقيت حجة أخيرة، تقول ان الأفراد أو الشركات أقدر علي الادارة

من موظفي الدولة، ولكن ها هي السكة الحديد في مصر، وها هي شركات النقل، من يستطيع ان يزعم أن شركات النقل انجح من السكة الحديد عندنا ؟

والآن فلننظر الي أحوالنا الداخلية. لدينا ثروات معدنية، وأراض يمكن ان تستصلح، وقوي كهربائية يمكن ان تولد، ومشروعات عامة من ترع وطرق ومصارف وما اليها، انترك كل ذلك للشعب وننتظر حتي ينهض بها؟! وهل نسينا مآسي كهربة مساقط أسوان؟

وبعد كل ذلك نري من يفكرون في الهواء فيقولون : لا، ان دعوة الدولة الي التدخل معناه عدم ثقتنا كأفراد بأنفسنا، معناه اننا ضعاف، وما الي ذلك من كلام فارغ. وأفرغ منه ما يجار به البعض من حرية الفرد، لقد قلت في مقال سابق لي أن من واجب الدولة أن تحمي الفرد من الدولة ذاتها بأحد أمرين، فإما أن تعطي القضاء العادي حق حمايته من الحكومة حماية فعالة، وأما أن تنشئ قضاء اداريا يختص بتلك الحماية[٥] لاننا كما هو معلوم لا نملك الآن هذه الحماية ولا تلك..

لقد حان الحين لأن نصحو الي الواقع الذي يحوطنا، وكفي تخبطا في نظريات غريبة لا نجيد فهمها.

(*)مجلة الثقافة ١٩٤٣

(١) «تاريخ المذاهب الاقتصادية» Histoire des doctrines economiques par Ch.Gide et Ch.Rist حيث يوجد من صفحة ٤٨٥ الي صفحة ٥٣٥ فصل عن «اشتراكية الدولة» التي سميت تدخل الدولة.

(٢) جامعة القاهرة الآن.

(٣) جامعة الاسكندرية الآن

(٤) المقصود لجنة التأليف والترجمة والنشر التي انشأها المرحوم الدكتور أحمد أمين مع عددمن الأدباء.

(٥) أنشئ القضاء الاداري ومجلس الدولة سنة ١٩٤٦.

الميزانية والعدالة الاجتماعية *

أثارت الميزانية في داخل البرلمان وخارجه مناقشات حادة ولا غرابة في ذلك. فالميزانية صورة لسياسة الدولة العامة وذلك لانها بتعيينها لأبواب الايرادات ونسبها وللطبقات الاجتماعية التي تدفعها من جهة وبتوزيعها للمصروفات علي نواحي الحياة العامة المختلفة والمفاضلة بين هذه النواحي من جهة اخري، بهاتين الناحيتين ناحية الايرادات وناحية المصروفات تكشف الميزانية عن الأسس التي تستند اليها سياسة الحكومة القائمة.

ونحب بادئ الأمر أن نستبعد من المبادئ التي ثار حولها الجدل ذلك العنصر الذي سماه مكرم عبيد وغيره من المعارضين بالعنصر السياسي فهم يزعمون ان الحكومة القائمة قد حاولت أن تتآلف الأنصار وانه وإن لم يكن عيبا علي اية حكومة في ان تحرص علي ارضاء المحكومين الا اننا مع ذلك نري ان الهوي الحزبي هو الذي يملي هذا العنصر محاولا أن يضعه في المكان الأول من بين الاعتبارات التي أخذت بها الحكومة، ومن الخير لهذه البلاد أن ترتفع عن هذا الهوي وان تقتتل حقيقة حول المبادىء التي تستحق ان يجاهد في سبيلها شعب علي أبواب تطور خطير في حياته...

ومن واجبنا ان ندل القارئ علي موضع الخصومة الكامنة وهو مستقر في التعارض بين سياستين : سياسة الديمقراطية الاجتماعية التي تحرص علي سلامة التوازن بين طبقات الأمة الاجتماعية المختلفة، وسياسة الجشع المادي والحرص علي الإسلاب والوصول بالتفاوت الصارخ بين البؤس والثراء في هذه البلاد الي أقسي مراحله مما نخشي معه أن تضطرب حياتنا الاجتماعية أخطر اضطراب ..

يخشي مكرم باشا وصدقي باشا تضخيم الميزانية ويشفقان أن تضطر الحكومة اليوم الي ضغط هذه الميزانية بعد الحرب ضغطا قد لا تستطيعه وان استطاعته ففي مشقة واخطار. وهذا في الحق تفكير عجيب فميزانيتنا لا تزال أبعد بكثير عما ينبغي ان تصل اليه ووزير المالية نفسه ينبئنا «أن الضرائب عندنا تتراوح بين ١٢٪ و١٣٪ و١٤٪، فلو وازنا بين حالنا وحال البلاد الأخري لحمدنا الله، فان الضرائب عندنا مرنة ونستطيع أن نرفعها من ١٢٪ الي ١٥٪ الي ٢٠٪ الي ٢٥٪ دون ان نثير الممولين» وهنا موضع الخصومة. فصدقي باشا ومكرم باشا وأمثالهما يخشون فرض ضرائب جديدة ،وفي ذلك يقول مكرم باشا نفسه : «ليس مفهوما ان تلجأ الحكومة الي

زيادة الضرائب والرسوم في حين تبين أن لديها وفرا في الميزانيات الأخيرة يتراوح بين ثمانية وعشرة ملايين جنيه سنويا » ولقد فكروا في مقاومة الغلاء فاقترح صدقي باشا عقد قروض عامة واقترح مكرم باشا بيع املاك الحكومة علي نحو واسع سريع مع دفع الثمن كله فورا ، ومن الغريب أن يغيب عنهما معا أن رفع نسبة الضرائب الي مستوي لا نقول مماثلا لمستواه في البلاد الاوروبية بل مقاربا أو شبه مقارب من الوسائل الفعالة لامتصاص ما في السوق من وفرة في النقد المتداول وهي من أقوي الاسباب في غلاء المعيشة وفي اختلال التوازن بين حياة الطبقات الاجتماعية المختلفة، حيث نري العجز عن ضروريات الحياة بين الطبقات ذات الدخل الثابت من جهة، والتبذير عن سعة عند محدثي النعمة الذين أثروا من دماء الناس في المحنة الحاضرة (١) من جهة أخري. فالنقود لا ريب سلعة كغيرها من السلع كلما كثرت ضعفت قيمتها ، ولقد رأينا بعض الحكومات تهلك جانبا من منتجاتها عندما تنزل كثرة تلك المنتجات بقيمتها ، ونحن الآن لا نقول طبعا باعدام النقود وانما نقول بسحبها من التداول عن طريق الضرائب العادلة المعقولة، ولا يجوز أن يمنعنا عن ذلك عدم استطاعتنا استخدام حصيلة تلك الضرائب فورا فيما نريد من مشروعات، بل لعله يكون من الخير أننا لا نستطيع ذلك. فالذي نبغيه الآن هو ان نحجز جانبا من الأموال المتداولة عن السوق، وليكن هذا الحجز بإيداعها احتياطي الدولة حتي اذا انتهت الحرب وجدنا لدينا من الرصيد ما نريد.

ولكن هذا الحل لا يرضي صدقي باشا لانه لا يقبل دفع ضرائب جديدة ويفضل علي ذلك عقد قروض تمكنه هو وأمثاله من استغلال أموالهم المكدسة بالبنوك، ويكون هذا الاستغلال من دماء الشعب لأن الدولة هي التي ستدفع لهم أرباح قروضهم ، وهي ستدفعها عن أموال تكدسها في خزائنها بحكم أنها لن تستطيع الانتفاع بها الآن، وظروف الحرب تحول بيننا وبين تنفيذ مشروعاتنا المرجوة، واما مكرم باشا فكل ما يحرص عليه هو ان تبيع الحكومة جميع أملاكها وهو يشترط أن يدفع الثمن كله فورا ومعني ذلك هو أن كبار الاثرياء هم الذين سينتهون بامتلاك أراضي الحكومة أيضا وهذا في الحق تفكير آثم، فنحن في بلاد يعلم الكل مافيها من تفاوت بين فقراء الناس وأغنيائهم. وقد جاءت الحرب فبالغت في هذا التفاوت وأفسدت من توازن الأمة فكم من عزيز ذل وكم من حقير عز.

وأعجب العجب أن تري مكرم باشا الذي كان فيما مضي يفتخر بأنه ابن الشعب، يناهض ذلك المبدأ العادل الذي يأخذ به جميع العالم المتمدين والذي يجب أن نقر الحكومة في أخذها به، بل ونطالبها بهذا الأخذ اذا توانت، وهو مبدأ الضريبة التصاعدية علي أن تطبقه الحكومة علي كافة أنواع الضرائب بعد أن تقيم بينها نسبا سليمة، وبعد أن تصل الي أوعيتها الحقة وتضمن صحة الجباية واقتصادها بفضل هيئة من الموظفين الشرفاء الأكفاء، لا يريد مكرم باشا أن يطبق مبدأ التصاعدية علي الضرائب العقارية فيقول «أما عن الضرائب العقارية فهناك صيحة بوجوب جعلها تصاعدية علي نمط ضريبة الايراد في أوربا ، وفي اعتقادي أن هذا القول علي اطلاقه ليس

صحيحا من الوجهة الفنية كما هو ضار باقتصادنا الاهلي» وذلك لانه لا يريد فيما يزعم أن يرهق ملاك الأراضي بحجة أن الأطيان الزراعية لا تعتبر أموالا مرنة كالاموال المستثمرة في التجارة والاموال المنقولة التي تحتمل الضرائب أكثر من غيرها وهذه حج مردودة وبخاصة في بلادنا حيث يعلم الجميع أن كثيرا من الملكيات الكبيرة لا تستند الي سند تملك مشروع، فقد أعطيت ضياع ومنحت اقطاعيات يوم كان والي مصر يمتلك جميع الاراضي كما هو معروف في تاريخنا، ونحن في الحقيقة لا نعرف ببلاد العالم المتمدين كافة ضرائب مباشرة لا يؤخذ فيها بمبدأ التصاعد الذي يحقق العدالة الاجتماعية علي أصح وجه، واذا كانت الاطيان الزراعية غير مرنة بحكم أنك لاتستطيع أن تزيد غلتها إلا الي حد لا تعدوه بعد أن تصل في انفاقك عليها الي درجة ما تمشيا مع القانون المعروف في الاقتصاد بقانون «الغلة غير المتناسبة» فهناك في اتساع تلك الاراضي اتساعا غير معقول بين يدي المالك الواحد ما يعوض هذا القانون، ويجعل التصاعدية مبدأ عادلا مشروعا من الاثم أن نناهضه.

ومن الغريب أن يصدر مكرم باشا في مقترحاته لمقاومة الغلاء عن نفس الروح التي تتجاهل مبدأ العدالة الاجتماعية، فاقتراحه الاساسي الذي قد يغري القارئ هو انشاء صندوق خاص تستخدم الدولة موارده في دفع الفرق بين الثمن الذي تشتري به المنتجات والثمن الذي تبيعها به للمستهلكين، ومعني هذا هو أن الدولة ستتحمل عن جميع الطبقات الاجتماعية نفقات باهظة. ونحن نعلم ما تتكلفه الدولة من شراء القمح علي نفس النحو الذي يقترحه مكرم باشا. ولقد عارض هذا الرأي في البرلمان نفر من النواب نراهم علي حق، وذلك لان من يستحق عون الدولة ليسوا جميع الناس بل من مستهم الحرب بأذاها فحسب، واما من أثروا علي حساب غيرهم فلسنا نري علي الدولة واجبا في عونهم بل واجبها علي العكس من ذلك أن تحملهم بنظام الضرائب العادل علي تخفيف بؤس البائسين.

ولقد كنا نفهم أن يماشي مكرم باشا وغيره المنطق الي نهايته. فهم يثورون لرفع الحكومة لبعض الضرائب غير المباشرة كضريبة الجمارك وضريبة الانتاج وأجور المواصلات اذا جاز اعتبارها ضريبة ولكنهم في الحقيقة لا يعارضون في هذا الارتفاع لأنه يمس الطبقات الفقيرة بل يعارضون في الارتفاع لذاته بحكم أنه سيمسهم هم أيضا والا لو أنهم كانوا مخلصين لوجب أن ينادوا بمبدأ رفع الضرائب المباشرة الي جانب مناداتهم بخفض غير المباشرة، فعلي هذين النوعين من الضرائب وعلي نسبة كل منهما في ميزانية الدولة تقتتل الاحزاب في أوربا فالاحزاب الديموقراطية تهاجم الضرائب غير المباشرة لان دافعها في النهاية هو المستهلك اذ يحصلها المنتج ان كانت ضريبة انتاج كما يحصلها التاجر ان كانت ضريبة تداول من المستهلك باضافتها لثمن البيع، واما أحزاب كبار المسولين فتناهض علي العكس من ذلك الضرائب المباشرة كضرائب الارباح التجارية وضريبة الدخل وغيرها..

ولقد يعترض القارئ بقوله ولكن كيف ترفع اذن الحكومة بعض الضرائب غير المباشرة بينما هي لا تريد أن ترفع الآن الضرائب المباشرة ؟

وللجواب على هذا الاعتراض الوجيه نلفت النظر الي أن وزير المالية قد أجاب هو نفسه في بيانه الذي ألقاه بمجلس النواب .. فلقد قال عن رفع بعض الضرائب : «وردي على ذلك أن الضرائب التي زيدت اما أنها واردة علي كماليات وارتفاع السعر فيها ليس من شأنه أن يكون له أثر غير محمود العاقبة في مستوي الاسعار بوجه عام. واما أنها واردة علي وجوه يتعذر فيها نقل الضريبة من المنتج الي المستهلك، اما لشدة ضآلة الزيادة في حد ذاتها بالنسبة لسعر السلعة، واما لتحديد السعر الذي تباع به للجمهور السلع المفروضة عليها الضريبة».

ذلك عن الرفع، وأما عن عدم زيادة الضرائب المباشرة فقد أجاب بقوله مخاطبا النواب «أشار بعض حضراتكم الي وجوب تحقيق العدالة الاجتماعية في فرض الضرائب والي عدم التناسب بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة. وردي علي ذلك أن سياسة الحكومة كما يتضح مما تضمنه مشروع الميزانية المعروض علي حضراتكم يرمي الي تحقيق هذه العدالة وهذا التناسب. وقد خطونا خطوة أخري في هذه السبيل بعد تقديم هذا المشروع بمناسبة الغاء ضريبة الصادر. وستوالي الحكومة السير في هذا الطريق حتي تتحقق هذه العدالة كاملة في نظام الضرائب بحذافيره. ثم اضاف «علي انه يجب أن يلاحظ أن عهدنا بنظام الضرائب المباشرة بمعناه الشامل لا يزال قريبا، اذ هو لا يرجع الي أبعد من سنوات تعد علي الاصابع وانه لم يكن يسعنا أن نصل اليه طفرة واحدة بل لابد من التدرج ليألف الناس هذا النوع الجديد من الضرائب ولتستوفي أداة الجباية ما ينبغي لها من نظام ومران لا يمكن أن يتوافرا الا مع الزمن» وهذا قول صحيح فمن الواجب قبل أن نصلح من نظام ضرائبنا المباشرة أن نضعها علي أسس فنية سليمة وأن نضمن تنفيذها في شرف وأمانة. ولكي نقرب الي القارئ معني ما نقصد، نضرب مثلا بضريبة المهن الحرة التي نادى الشمسي باشا باصلاح أساسها فهي تجبي الآن من الطبيب والمحامي والمهندس مثلا بنسبة ايجار المسكن ومحل العمل فتكون ٥ر٧٪ اذا كان السكن غير محل العمل» و ١٠٪ اذا كان السكن ومحل العمل في مكان واحد. وهذا أساس أو كما يقول علماء المالية وعاء واضح الفساد. ومن الواجب أن يكون الاساس أو الوعاء هو مقدار الدخل الحقيقي لصاحب المهنة. ولكن كيف السبيل الي ذلك ؟ أو ما يحس القارئ بما في الامر من صعوبة، وهلا يري مع وزير المالية أن من الواجب أن نستوثق أولا من أداة الجباية أي من موظفين أكفاء شرفاء يضمنون للدولة ما تستحق من ضريبة بزياراتهم التفتيشية الدقيقة النزيهة كما يحدث في انجلترا الآن ؟

(*) جريدة الوفد المصرى ٦/٤/١٩٤٤

(١) الحرب العالمية الثانية

خطوة جديدة نحو العدالة الاجتماعية *

نشر صدقي باشا منذ أيام كلمة عن الضريبة التصاعدية يقول أنها هادئة بعيدة عن كل مرمى سياسي ولكنها في الحق هادئة هدوء الماء الراكد. ومن عجب ان يهاجم صدقي باشا هذه الضريبة باسم العدالة الاجتماعية ونحب بادئ الامر أن نشق الحجب عن دوافع صدقي باشا الحقيقة لان من واجبنا ان نهدي القارئ الي كلمة الحق : دافع صدقي باشا دافع مزدوج شخصي وسياسي فأما الشخصي فلانه من كبار الاثرياء، وقد أخذت بنفسه شهوة المال.فهو يقاوم مبدأ الضريبة التصاعدية لان الحكومة ستأخذ من ماله ومال أمثاله، ما ترده علي البائسين في هذه الأمةوما اكثرهم، وقد حان الحين لتنتصف لهم حكومتهم من الحياة التي عضتهم بأنيابها. وأما الدافع السياسي فخصومة صدقي باشا للحكومة. والخصومة السياسية شئ مقبول بل لعله واجب في حياة الامم، ولكنها عندما تصبح هوي مخالطا لشهوة حزبية، من الواجب أن نرد في قوة ما ينشأ عن هذا الهوي وتلك الشهوة من خطر يهدد الحياة الكريمة العزيزة العادلة التي نبغيها لسكان هذا الوطن.

يهاجم صدقي باشا مبدأ الاخذ بالضريبة التصاعدية في ضريبة الاطيان الزراعية مع أن هذه الضريبة خطوة جديدة نحو العدالة الاجتماعية، التي يطالب بها الرأي العام كله في حرارة وايمان لن يقف دونهما شئ.

يسلك صدقي باشا في محاجاته طريق المغالطة فهو لا يريد أن يؤخذ بمبدأ التصاعد الا علي أساس الدخل العام، ومادامت ضريبة الدخل العام غير موجودة في بلادنا، فهو لا يسلم للحكومة بأن تأخذ بهذا المبدأ في أنواع الضرائب المختلفة وتلك مغالطة بينة. فما الذي يمنع أن نأخذ به في أنواع الضرائب القائمة مادمنا نقيم التوازن العادل بين دافعي هذه الضرائب المختلفة. ولكن صدقي باشا يغالط ايضا في حكمه علي هذا التوازن، فيدعي أن الضريبة التصاعدية قد فرضت علي الاطيان الزراعية فحسب ولم تفرض علي غيرها من الضرائب ناسيا أو متناسيا أن ضريبة الارباح الاستثنائية تجبي عن كل ربح تجاري أو صناعي بنسبة تصاعدية تصل الي ٧٥٪ وانها ستغل هذا العام ثلاثة ملايين جنيه علي الاقل، بينما الضريبة التصاعدية علي الاطيان الزراعية لن تغل الانصف مليون. وبمجرد أن تناسي صدقي باشا هذه الحقيقة، وبمجرد أن حاول اقامة فرق نظري

بحث بين ضريبة الارباح الاستثنائية والضريبة الاضافية علي الاطيان، أخذ يستحل لنفسه مهاجمة مبدأ التصاعد في ذاته من جهة، ومبدأ الاخذ به في ضريبة الاطيان دون غيرها من جهة أخري. ومع ذلك فلنناقش آراءه ..

يزعم صدقي باشا ان الضريبة انما تفرض في مقابل شتي الخدمات التي تؤديها الحكومة للمالك الزراعي وهي خدمات لا تختلف باختلاف ضخامة الملك او قلته، بل قد تكون أوفَىَ أو أكثر نسبيا في حالة الصغير منها في حالة المالك الكبير. وأنا بعد لا أعرف مبلغ كفاية صدقي باشا النظرية في فلسفة التشريع وان كنت اعلم أنه من كبار الاثرياء، ولكنني أعلم علم اليقين أن أحدا من ذوي النظر الذين لم يفسد الهوي نظرهم لم يقل ما يقوله صدقي باشا الآن. فالضرائب لا تؤدي مقابل خدمات، وبخاصة مقابل الخدمات الشخصية التي يقدرها كل دافع لها - الضريبة مساهمة في الحياة العامة وتبرع اجباري من الفرد للهيئة الاجتماعية التي ينتمي اليها وأساسها الحق وليس الخدمة المقدمة للفرد وانما هو تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك لان الغني انما يثري من جهد الفقير، والعمل هو منبع الثروات، فالارض في ذاتها لا تنتج شيئا، ومن الواجب أن تكون المساواة في دفع الضريبة لا مساواة عددية نسبية بل مساواة نفسية تصاعدية، يجب ان تكون المساواة في الاحساس بما يشعر به الفرد من حرمان باستقطاع جانب من دخله، وأنت اذا استقطعت من رجل ايراده السنوي عشرة جنيهات جنيها واحدا اشعرته بحرمان لا يحسه رجل آخر دخله مليون جنيه تستقطع منها نصف مليون لان ما يبقي له فيه ما فوق الكفاية ليحيا حياة مسرفة البذخ. ونحن حتي لو سلمنا جدلا لصدقي باشا بأن أساس الضريبة هو الخدمة لما استطعنا ان نفهم كيف أن المالك الصغير يستفيد من خدمات الدولة اكثر من المالك الكبير. هل للمالك الصغير تشق الترع وتعبد الطرق وتحفر المصارف ويرعي الامن ويذاد عن حياض الوطن حتي لا يغتصبه مُعْتَدٍ هو وما فيه من ثروات ؟!

وصدقي باشا يدعي أن الكثير من الاراضي لم تزدد غلته أو أنه مثقل بالديون وهذه أيضا حجج لا تنهض. فالديون قد تثقل كل ثروة مهما كان نوعها منقولا أو عقارا. وأما عن الغلة فلسنا بحاجة الي ان نلجأ الي احصائيات عن نفقات الانتاج وغلة الارض والموازنة بينهما لأن هناك دليلا لا يدفع عن زيادة تلك الغلة وهو زيادة الايجارات. فالمستأجر لا يمكن ولا يستطيع أن يدفع اليوم خمسة وعشرين جنيها ايجارا للفدان العادي بدلا من عشرة جنيهات اذا كانت نفقات الانتاج قد ارتفعت بحيث تستغرق الغلة.

وصدقي باشا يشفق من ان تؤدي هذه الضريبة الاضافية التصاعدية الي انخفاض اثمان الاراضي الزراعية وهذا تفكير عجيب من رجل اقتصادي كصدقي باشا. ومن مصلحتنا جميعا ان تنخفض الاثمان، لا أثمان الاراضي الزراعية فحسب بل واثمان كل شيء في بلادنا. ولقد وصلت اثمان الاطيان الآن الي حد المضاربة وارتفاع تلك الاثمان معناه انخفاض قيمة النقود، وسياستنا

كلها ترمي الآن الي رفع قيمة النقود، ومحاربة الغلاء في كافة موارده ..

وصدقي باشا يتساءل لماذا لم تفرض ضرائب تصاعدية اضافية علي المباني والاسهم والسندات كما فرضت علي الاطيان الزراعية مع أن الاجانب هم المالكون للكثير من المباني والاسهم والسندات بينما يملك المصريون معظم الاراضي الزراعية وهذا في الحق مكر سياسي ومغالطة يجب ان نكشف عنهما. فريح الاسهم خاضع لضريبة الارباح الاستثنائية والسندات يتكون الجانب الاكبر منها من سندات القرض الوطني وهذه من المعلوم انها معفاة من الضريبة فما هذه المغالطة اذن. ويقيت المباني، وهنا ينسي صدقي باشا ان ايجار المباني لم يزدد الا بنسبة ضئيلة بسبب الامر العسكري الذي يقضي بذلك. واذا كانت هناك مخالفات لهذا الامر فذلك ما قد يوجب الأسف، ولكن كل حكومة تحترم نفسها لا تستطيع ان تدخل في حسابها حالة تنشأ عن مخالفة لأوامرها. ونحن مع ذلك لا ندعي أن الحكومة ستقف بالاخذ بمبدأ التصاعد عند الاطيان الزراعية اذ لا ريب أن هذا بدء، وللبدء مايليه. ومن عجب أن يدعي صدقي باشا ان زمن الحرب ليس زمن التجارب في اصلاح الضرائب مع أن هذا هو الزمن الذي يجب أن يستخدم فيه المشرع سلطته في فرض الضرائب ليقوم علي حفظ توازن الأمةوالعلاقة بين طبقاتها المختلفة فالحرب كما قلنا في مقال سابق قد أنزلت الاضطراب بحياتنا الاجتماعية حتي جعلت عاليها سافلها، ومن الواجب أن نعيد اليها كيانها السليم بنظام صالح للضرائب.

(*) جريدة الوفد المصري ١٩٤٤/٤/١٥

مسألة الضرائب التصاعدية *

على الرغم من أنني صرحت بأن مناقشتي لموضوع الضريبة التصاعدية بعيدة البعد كله عن أي مرمي سياسي أو شخصي يصر الدكتور محمد مندور علي اتهامي بأني مدفوع في هذا الموضوع أولا بشهوة المال لاعتقاد حضرته بأني من كبار أصحاب الاطيان الذين سيقع عليهم أكثر من غيرهم، عبء الضريبة الجديدة وثانيا بالشهوة السياسية لما يعتقدة من خصومتي للحكومة الحاضرة، وقد ضرب حضرته صفحا عن أن المناقشة كانت في حدود الفن لا أكثر ولا أقل فكان من حقي أن أطالبه بعدم تخطي هذه الحدود.

ومع ذلك لا أرفض المناقشة حتي في الدوافع التي يقولون انني خضعت لحكمها فأقول ان ما أملكه من ثروة - تبعد عما يتصوره الدكتور من ضخامة - هو علي نوعين، مال منقول ومال زراعي ثابت وربما كان الأول يربو علي الثاني، فاذا كنت ممن يجعلون للمال الشأن الأول في تصرفاتهم وتفكيرهم لما نبهت الحكومة في حديثي الي انه ليس من العدالة الاجتماعية في شئ ان لا يطالب صاحب المال المنقول بمثل ما يطالب به المالك الزراعي. وبديهي أن من شأن العمل بنصيحتي تحمل أعباء ضريبتين بدلا من ضريبة واحدة، اما اني مدفوع بشهوة حزبية، فأظن أن من حقي - وقد سلم الدكتور بأني لست الغريب عن الموضوع الذي نعالجه - أن أساهم في مناقشة موضوع مالي اقتصادي ربما يري غير الدكتور ان عدم ادلائي فيه برأي قد يعد من التقصير في حق بلادي وليعلم الدكتور مندور ان احترامي للفن مانع من استخدامي اياه في منفعة الجدل السياسي الذي لا تنقصني مع ذلك مادته في مثل ظروفنا الحاضرة.

وأود كذلك أن يعلم الدكتور مندور انني لست من اولئك الذين لا يرون ان الوقت قد حان لتنصف الحكومة البائسين من هذه الأمةالذين عضتهم الحياة بأنيابها، فاذا ما رجع حضرته للماضي لتبين اني عملت من زمن لا في الوقت الحاضر فقط علي ان يؤخذ بيد البائسين وان يسعي الي اصلاح حالهم، ومع أن المركز المالي للحكومة كان في الوقت الذي توليت فيه الحكم من أسوأ ما يكون بسبب الازمة العالمية الطاحنة، الغيت بجرة قلم عوائد الدخولية التي كان عبئها واقعا علي الفقراء قبل الاغنياء وكانت تدر علي الحكومة ما يقرب من المليون، ولو كنت كما يظن الدكتور ممن لا يعنون بالبائسين لما تقدمت في سنة ١٩٣٨ بوصفي وزيرا للمالية في عهد وزارة

محمد باشا محمود باقتراح تخفيف الضريبة علي صغار الملاك الزراعيين بما اضاع علي الخزانة مليونا من الجنيهات زادته الحكومة الحاضرة نصف مليون فأصبح مليونا ونصف مليون، ولو رجع الدكتور مندور الي حديث لي نشرته أخيرا احدي المجلات لرأي انني أخذت علي الحكومة أنها تطالب كبار الملاك بما ضاع علي الخزانة بسبب الاعفاء الاخير، فهل يري منصف ان الحنين في نفسي مقصور علي الاغنياء لانني منهم دون الفقراء وهم سواد الأمة؟

من الظلم أن يقال عني انني أهاجم الضرائب التصاعدية لانها تسيئ الي الاغنياء، فلقد ذهبت الي أبعد مما ذهبت اليه الحكومة فطالبت بفرض ضريبة تصاعدية علي الدخل العام وهي تلك الضريبة التي وضعت في البلاد المتحضرة، ومن أغراضها الرئيسية أن تكون أداة للتوازن بين الطبقات وان تحقق العدالة الاجتماعية من أقرب طرقها وأسهل وسائلها، وغريب أن يرد علي بأن هذه الضريبة غير موجودة في بلادنا، يا سبحان الله فهل هناك مانع مادام الاجماع قد انعقد في البلاد الاخري علي انها الضريبة المثلي التي تصلح اداة للعدل الاجتماعي وليس يعدلها في هذا المضمار غير ضريبة التركات التي نشاهد انها هي أيضا محل لتقاعس ملحوظ في أمرتقريرها.. أقول هل هناك مانع من المضي في بحث ضريبة الدخل والعمل علي تطبيقها ؟ أظن ان الامر لايحتاج الي اكثر من مراجعة الانظمة المعمول بها في غير بلادنا وتطبيقها علي احوالنا الخاصة.

إننا اذا اردنا أن ننشد العدالة وان نحققها من أقرب سبلها فليس أمامنا غير ضريبة الدخل التي تدل علي الحقيقة من أمر كل ممول والتي تسوي بين الجميع لا كما هو الحال في الاجراء الذي لجأت اليه الحكومة مما بينته .. ولقد طلبت أن يدلوني علي بلد واحد طبق فيه التصاعد علي الضريبة الزراعية فلم يجبني أحد علي الرغم من كثرة ماوجه من انتقاد.

يعترض الدكتور مندور علي قولي أن الضريبة تفرض في مقابل شتي الخدمات التي تؤديها الحكومة للمالك الزراعي ويقول حضرته ان الضرائب لا تؤدي مقابل خدمات بل هي مساهمة في الحياة العامة وتبرع اجباري من الفرد للهيئة الاجتماعية الخ، انه لقول صحيح اذا ما انصب علي الضرائب العامة كضريبة الدخل التي اشرنا اليها وضريبة التركات وهما المجال الحق للخدمات الاجتماعية، ولكنه لا يصدق علي باقي الرسوم والضرائب الخاصة. فضريبة الخفر مثلا موضوعة لتأدية نوع خاص من الخدمات المتعلقة بالأمن والرسوم البلدية معدة لاصلاح شئون المدن ورسوم مجالس المديريات قد أرصدت للتعليم ولباقي الشئون المعروفة كذلك الحال بالنسبة لضريبة الاطيان الزراعية فقد روعي في وضعها أنها تمكن الحكومة من القيام بالخدمات التي يحتاجها الزراع، ولا يصح في عقل عاقل أن تكون الضريبة المذكورة محل صعود أو هبوط تبعا لاعتبار اخر غير ما تقدم فان لهذه الاعتبارات مجالها من الموارد وعندها وجب ان يكون التدرج التصاعدي في كل مطالب الدولة من الأفراد، وقد قضي الاجراء الجديد بما هو عكس ذلك علي خط مستقيم كما بيناه في حديث سابق.

ويرميني الدكتور مندور في هذه المناسبة بالمغالطة لاني ناديت بضرورة التساوي بين دافعي الضرائب من أي مورد جاءت ولانني قلت ان ليس من العدل ان يدفع صاحب الأرض ما لا يدفعه صاحب الاسهم والسندات، ويستند حضرته علي أن أرباح الاسهم والقراطيس خاضعة من ناحيتها لضريبة الارباح الاستثنائية وهي ضريبة تصاعدية بحسب دعواه - واذا كانت هناك مغالطة فليست علي كل حال من ناحيتي - أما أن الضريبة الاستثنائية تصاعدية فلا، لان صاحب الملايين يدفعها بنفس النسبة التي يدفعها صاحب العدد الضئيل من الاسهم اذ المرجع فيها للربح أيا كان مقارنا بما كان عليه قبل الحرب، والضريبة الاستثنائية من هذه الناحية لا علاقة لها بالتوازن الاجتماعي بل هي اتاوة الحرب يدفعها المنتفعون من ظروف الحرب كبارا كانوا أو صغارا، أما الضريبة الجديدة التصاعدية فهي بمعني الكلمة الضريبة ذات الصفة الاجتماعية البحتة اذ هي ترمي الي الاقتطاع من موارد ذوي الثروة تدرجا مع ثروتهم لإفادة المحرومين من هذه الثروة - وهذا شئ طيب لا خلاف في صحة المبدأ الذي يقوم عليه، ولكن الخطأ البين الذي وقعت فيه الحكومة هو انه قد قصر تطبيقه علي المزارعين وقد أوضحنا في حديث سابق ما فيه من ظلم علي طائفة جديرة قبل غيرها بعطف المجموع لظروفها السيئة الخاصة التي يعرفها كل من عالج الزراعة ولا يجهلها نوابنا المحترمون وجلهم من أهل الريف.

تعليقنا علي رد صدقي «باشا»

يسرنا طبعا ان نسجل لصدقي باشا استعداده لان يدفع ضرائب تصاعدية عن دخله العام عقارا او منقولا ونرجو ان نسجل مثل هذه الأريحية لغيره من كبار الاثرياء الذين حان الحين لان يقروا مبدأ التضامن الاجتماعي، بل وذلك المبدأ الانساني السليم الذي ينادي بأن مصدر كل ثروة انما هو العمل - عمل الفقير المكدود. وان رؤوس الأموال منقولة او عقارا لاتنتج في ذاتها شيئا، ومادمنا لم نصل بعد الي ان يكون نصيب العمل جزءا من الربح لا أجرا يوميا أو شهريا فلا أقل من أن يعم مبدأ التصاعد نظامنا المالي كله.

نحن نغتبط بما يراه صدقى باشا من تعميم مبدأ التصاعد ولكننا لانفهم لماذا اذن يقاوم الأخذ به فى ضريبة الأطيان الزراعية واذا كانت الحكومة قد ابتدأت بهذه الضريبة فلماذا نقاومها اذا كنا مخلصين وكنا مؤمنين بمبدأ العدالة الاجتماعية، ومن عجب أن يقاوم صدقى باشا مبدأ التصاعد فى ضريبة الأطيان بحجة أن الضريبة مقابل خدمة وأن المالك الصغير قد يستفيد من هذه الخدمات أكثر من المالك الكبير ولقد رددنا بأن الضريبة ليست مقابل خدمة شخصية لدافعها بل هى تضامن اجتماعى ومساهمة من الفرد فى القيام على مرافق الدولة العامة وأضفنا أنه حتى بفرض أن الضريبة مقابل خدمة فليس صحيحا أن المالك الصغير يستفيد من خدمات الدولة أكثر من الكبير وضربنا الأمثلة بالطرق والترع والمصارف التى قد تمد أو تشق كلها فى تفتيش أحد الأغنياء ولكن هاهو ذا صدقى باشا اليوم يعود فيقول أن من الضرائب مايدفع مقابل خدمة،

وتعود فنقول ان هذا ليس صحيحا والا لكان معناه ان دافع ضريبة الخفر كان يدفعها بمعدل أعلى اذا كان كثير الخصوم، ومن ثم فى حاجة أمس الى خفر الخفراء وأن دافع الرسوم البلدية أو رسوم مجالس المديريات يرتفع معدل مايدفعه بحكم أن له ولدا سيتعلم فى مدارس مجلس المديرية أو ليس له ولد، وهكذا فى غير ذلك من المرافق العامة، هذا قول لايعقل ولم نسمع به من أحد.
وصدقى باشا لايسلم بأن ضريبة الأرباح الاستثنائية تصاعدية ونحن فى الحق لانريد أن نماحك فى الألفاظ والموقف هو أن هناك طوائف اجتماعية تشتغل بالصناعة والتجارة وهذه الطوائف قد أثرت بسبب الحرب فرأت الحكومة من العدل أن تقتطع جزء ا من أرباحهم تردها علي من أفقرتهم تلك الحرب وضيقت من ارزاقهم بحكم الغلاء الطارئ ففرضت هذه الضريبة رغم معارضة صدقى باشا وجعلتها على طبقات مع ازدياد نسبتها من طبقة الى طبقة فالربع الأول من هذه الأرباح يدفع ضريبة بنسبة كذا والربع الثانى بنسبة كذا الى أن تصل الى الربع الأخير الى ٧٥٪ ولقد جعلت الحكومة هذه الضريبة لمدة الحرب فقط ثم جاءت ففرضت ضريبة تصاعدية على الأطيان لأن غلة الأطيان هى الأخرى قد زادت وجعلت هذه الضريبة لعام واحد، أو مايرى معى القارئ آن النتيجة النهائية واحدة وهى استقطاع جزء من الربح أو الغلة الطارئين والتدرج فى معدل هذا الاستقطاع تبعا لضخامة الربح أو الغلة ..

ولقد سبق ان قلنا ان ضريبة الأطيان الزراعية الأخيرة لن تغل الا نصف مليون جنيه بينما الضريبة الاستثنائية ستغل على الأقل ثلاثة ملايين.

بقيت المشكلة التى يظهر فيها حقيقة مكر صدقى باشا السياسي وهى تساؤله عن السبب الذى من أجله لم تأخذ الدولة بمبدأ الضريبة التصاعدية على الدخل العام.

قلنا ان هذه الضريبة غير موجودة وصدقي باشا يري ان فرضها أمر سهل وهنا يريد صدقي باشا أن يمكر بنا لاننا في الحق لا ندري لماذا لانأخذ بالتصاعد في الضرائب القائمة واحدة بعد الاخري الي ان نفرض ضريبة عامة علي الدخل اذا كان لابد من محاكاة الدول الغربية فيها وكان لفرضها ضرورة. واذا سلم معنا القارئ بأن من حقنا ان نأخذ منذ اليوم بالتصاعد في الضرائب القائمة لا يكون لسؤال صدقي باشا عن وجود ضرائب تصاعدية علي الاطيان الزراعية في البلاد الاخري محل، هذا دور منطقي من صدقي باشا، فنحن نقول بالاخذ بالتصاعد في الضرائب القائمة مادامت ضريبة الدخل العام التصاعدية غير موجودة عندنا ومن هنا لا يكون هناك محل لتساؤلنا عن وجود ضريبة تصاعدية في البلاد الاخري علي الاطيان أو غير الاطيان لان كل هذه الضرائب تخضع للتصاعد ضمن ضريبة الدخل العام، قد يكون صدقي باشا ماهرا في الجدل السياسي ولكنني أظن أن مغالطته هنا لن تخفي علي أحد.

(*) جريدة الوفد المصري ١٩٤٤/٤/١٧

هذا المقال كتبه صدقى باشا ردا على المقال اسابق ونشر بتاريخ ١٩٤٤/٤/١٧

الرأي العـام*

لا يستطيع الناظر في حياتنا العامة أن يطمئن الي وجود رأي عام بالمعني المفهوم في بلاد الغرب، وتلك ظاهرة ترجع فيما يبدو الي عاملين كبيرين : أولهما اقتصادي، وثانيهما ثقافي ..

ولسنا في حاجة الي التدليل من جديد علي فساد توزيع الثروة في مصر، وتلك آفة قديمة ستلقي هذه الأمتفي علاجها مشقات كبيرة، ولكنها ستعالج يوما ما. وانما نكتفي بايضاح نتائجها فيما نحن بصدده من وجود رأي عام أو عدم وجوده. وأمتنا تنقسم في جملتها الي طبقتين : أغنياء وفقراء، واما الطبقة الوسطي فلا تزال في بدء تكوينها. وكبار الاغنياء بطبيعتهم قوم مترفون انانيون يسخرون من الاهتمام بالمسائل العامة التي لا تعنيهم إلا فيما يمس مصالحهم المباشرة. وأفراد الشعب تشغلهم مهام العيش ومشقاته حتي لا تترك لهم فراغا للتفكير الجدي في الامور العامة : والفقر ينال من قوة نفوسهم فلا يستطيعون ان يتحرروا من ارادة الاغنياء . وعندما يكون المرء في قبضة غيره، والحاجة الي الكفاف من العيش تلاحقه، كيف تريد أن يكون حر الرأي. والملاحظ في الأمم الغربية أن الطبقات الوسطي هي التي تكون الرأي العام وتقوده، وذلك لانها الطبقة الطموح، ثم لانها قريبة من الطبقة الدنيا التي تكون جمهرة الأمة وهي بحكم هذا القرب تعرف آلام الشعب وآماله كما تفهم عقليته. وهي طبقة جادة لا تعرف الاستهتار، تتمتع بقسط من الاستقلال المادي يعطيها القدرة علي الصلابة في الرأي ومواصلة الكفاح من أجله. ثم انها طبقة مستنيرة تستطيع بمالها من ثقافة الا تقف عند الرضا أو السخط، بل تستنبط الوسائل الكفيلة بتحقيق الخير لعامة الناس. وليس من شك في ان نهاية هذه الحرب ستشهد صراعا قويا بين تيارين من التفكير : التيار الاقتصادي، والتيار الاجتماعي، ونحن علي تمام الثقة من أن سفسطة الاقتصاديين لن تقف عند حد، فسيحاولون ايهام الشعب ان علاج الفقر الصحيح هو زيادة الانتاج بتنمية الصناعة وحمايتها من المنافسة الاجنبية. والاجتماعيون لا ريب يسرهم أن يزيد الدخل العام للامة، وهم ليسوا من خصوم الصناعة، ولكنهم سيحرصون علي أن تكون وسائل الانتاج ملكا للامة جميعا ولو بطريق التساهم ، لا لفرد من الافراد. وذلك لانهم لن يستطيعوا صبرا علي التفاوت القائم اليوم، ولابد أنهم سيمنعونه من ان يستفحل بظهور أثرياء الصناعة الي جوار اثرياء العقار. واذا كتب للاجتماعيين الغلبة فلن يتركوا مشكلة توزيع الثروة تغيب عن الاذهان تحت ضباب مريب من الحرص علي تنمية الثروة القومية وتعزيز استقلال اقتصادي موهوم، لو حدث ذلك لتحررت عندئذ أرواح ملايين من البشر، وارتفع مستواهم

النفسي، فكان لهم صوت في تكوين الرأي العام.

والعامل الثقافي يطالعك في دور العلم وفي فنون الصحافة. والذي لا شك فيه انه لا مدارسنا العامة ولا صحافتنا بقادرة في وضعها الحاضر علي أن تكون رأيا عاما. والمدرسة العامة روحها المدرس، وباستطاعتك أن تقلب البصر فيمن تلقي من مدرسين، فما اظنك واجدا الكثيرين بينهم ممن لهم فلسفة خاصة في الحياة. ولسنا نقصد بالفلسفة الخاصة آراء بعينها في الاقتصاد أو الاجتماع أو الادب، بل ترمي الي حالة من النضوج الفكري والعاطفي تمكن صاحبها من أن يتخذ له موقفا محددا من الناس والاشياء، فيعتقد مثلا أن المادة هي عصب الحياة، أو أن الروح هي محركها الخفي، ويكون من المؤمنين باضطراد التقدم في الانسانية أو القائلين بتراوحها بين المد والجزر. وقد يعالج مشاكل الحياة بالجد الحار أو بالسخرية الباسمة، وقد يتناولها بالثقة المتفائلة أو الحذر المتشائم، ونحو ذلك من أنواع الفلسفات الشخصية التي لابد ان تتصف باحداها كل نفس ناضجة. وهذه الفلسفة الشخصية هي التي تمكن المدرس من التأثير في تلاميذه تأثيرا باقيا، وذلك لانه يستطيع عندئذ ان يعطيهم ضوءا هاديا في الحياة، وبفضل هذا الضوء يستطيعون بدورهم ان يحكموا علي مختلف الامور. ومن البين ان الرأي العام يتكون من تفاعل مجموعة الاحكام الفردية. واذن فما دام معلمنا لا فلسفة له، ومادام كبار مفكرينا وأساتذتنا لا يعرفون كيف يزودون هذا المعلم بتلك الفلسفة، فما أظننا مستطيعين أن نجعل من مدارسنا بؤرات لتكوين الرأي العام. وأهول ما اخشاه الا نجد من بين أساتذتنا وكبار مفكرينا أنفسهم نفرا كافيا يصدرون عما نتحدث عنه من فلسفة شخصية، وما علي القارئ الا ان يستعرض الاسماء المعروفة ليحاول ان يحدد فلسفة كل منهم. ولقد يجد لاغلبهم مجموعة من الكتب أو طائفة من الابحاث، ولقد يكون في تلك الكتب وتلك الابحاث جمال ومتعة، ولكنه سيجد مشقة في أن يستخلص منها روحا عامة وفلسفة جامعة. وعندما يخرج التلاميذ من المدارس، وليس لكل منهم اتجاه روحي معلوم، لن تجد غرابة في ان يعجزوا عن حمل الصحافة علي تقديم غذاء صالح للشعب..

والصحافة كما هو معلوم صحافة اخبارية أو صحافة رأي . والأولي وان لم تخل من اثر علي الرأي العام بحكم تخيرها لنوع الاخبار التي تنشرها وتلوينها لتلك الاخبار، الا انه في نهاية الامر اثر محدود. وعلي العكس من ذلك صحافة الرأي التي تتكون في بلادنا من بعض الصحف اليومية ثم معظم المجلات الاسبوعية. ومادامت الصحف ملكا لافراد أو شركات وكان هدفها الاول هو الربح المادي، فما أظن اننا نستطيع ان نرجو من ورائها خيرا كثيرا في تكوين رأي عام سليم، وذلك لان حرصها علي الانتشار يدفعها الي اللعب علي غرائز القراء، فلا تجد فيها الا فتنا سياسية تدور حول كبار الشخصيات، ولا ترضي في القارئ غير حب استطلاع خبيث، أو تهريجا ديماجوجيا يولول لآلام الشعب ويلوح له بآمال خادعة دون أن يدرس مشاكله دراسة جدية، ويقترح لعلاجها الوسائل المجدية. واخيرا تري اثارة الغرائز الجنسية اعتمادا علي ما تنزله حياتنا الاجتماعية بنفوس الشبان من كبت. وانه وان يكن من الثابت ان اكثر الصحف انتشارا في مصر،

ليس اكثرها تأثيرا في الرأي العام بحكم انه كلما ازداد جمهور الصحيفة كان جمهور تسلية وتزجية فراغ، إلا انه مما لاشك فيه ان امثال هذه الصحف تقوم بعملية هدم كبيرة، فهي تقوض الجدية في النفوس، كما تفسد الاخلاق وتعود العقول الكسل. وانت اذا وجدت الي جوار أمثال تلك الصحف، صحفا أخري قليلة الانتشار ولكنها جدية مؤثرة باعتبار أن قراءها ممن يلتمسون غذاء لارواحهم الا انك - لسوء الحظ - قلما تجد لاحداها قيادة عامة واتجاها روحيا واضحا وانما هي طائفة من الاقلام والمعلومات لا يجمع بينها غير غلاف الصحيفة، ولهذا قلما تكون صحيفة منها مدرسة خاصة في الحياة. واذا كنا لم نصل بعد حتي في مجال السياسة الي خلق صحافة تعبر عن مذاهب الحكم المختلفة وتناضل دونها، مع ان السياسة أمر يهم الملايين من البشر، فانه لا ريب يكون من تعجل الامور تعجلا مسرفا ان نتطلع الي صحافة ثقافية موحدة الاتجاه، مع أن الثقافة بطبيعتها ميدان الخواص، ولكنني مع ذلك لا أفهم لماذا لا تكون لدينا مجلات تتحمس لتيارات التفكير المختلفة، وتحاول ان تجمع حولها النفوس. ولكم من مرة يسألك احد الغربيين عن الاتجاه الذي تتميز به هذه المجلة عن تلك ؟ فلا تستطيع جوابا. ونحن لا نقصد بذلك الي المجلات الخاصة، بل نصب القول علي المجلات العامة، فهذه هي التي نزعم ان من الممكن بل من الواجب ان تكون لها روح عامة برغم تنوع موضوعاتها. وعندما تعدد أمامك تلك المجلات وتتفاعل تياراتها المختلفة سيبدأ الرأي العام في أن يتكون.

* * *

الرأي العام وليد لفلسفات تشع في المجتمع، والمجتمع بدوره لا يستطيع أن يتمثلها الا اذا تركت له الحياة الاقتصادية من الراحة والفراغ ما يمكنه من تأملها. وتلك الفلسفات لن تنمو الا عن طريق المعلم أو الصحافة، واصلاح الأخيرين لابد لتحقيقه من سنين طويلة تتضافر فيها جهود الافراد والحكومات. ولابد لنا من أن ننتظر، مع استمرارنا فيما نحن بسبيله اليوم من فتح المدارس والجامعات ومناقشة مناهج الدراسة والتعليم وحسن القيام علي دور التمثيل والسينما ومحطات الاذاعة وما شابهها من وسائل نشر الثقافة بين الشعب. وان يكن هناك مانستطيعه لساعتنا فهو تعويد الجمهور أن يتجرع ماينفعه والصمود له عندما تدفعه غرائزه الدنيا الي التماس اللذات الرخيصة.

الرأي العام لم ينضج بعد في بلادنا، ولكن لا محل لليأس فنحن سائرون الي الامام، وما علينا إلا أن نواصل السير في ثقة وشجاعة.

(*) جريدة الوفد المصري ١٩٤٥/١/٢٢

قروض أم ضرائب ؟*

رأينا في مقال سابق كيف ان صدقي باشا بدعوته الي تشديد الحماية الجمركية واستبقائها بعد الحرب انما يدافع في الحقيقة عن اتحاد الصناعات الذي يرأسه دولته، وهو في هذا الدفاع سينزل بالمستهلكين الذين هم عامة الشعب المسكين أبلغ الأذي، ومنذ أسبوع واحد أخذت أثمان البرتقال في الارتفاع ارتفاعا مفاجئا، وليس لذلك من سبب غير الضرائب الجمركية التي فرضت علي برتقال فلسطين، وكأن هذا الشعب لم يكفه ماهو فيه من ضنك حتي نزيد بلواه لنمكن المنتجين من أن يثروا بدمائه، وتلك نزعة ظالمة سبق أن دعا اليها صدقي باشا نفسه في جرأة عجيبة مستنكرا أن يأكل الفقراء البرتقال!

واليوم نعرض لدعوة أخري لصدقي باشا وهي تساؤله في بيانه عما «إذا كانت الحكومة تعتزم – مادامت لاتري في موارد الميزانية مايسمح بالادخار – أن تلجأ الي قرض داخلي له من مزايا الاصدار في هذا الزمن :

أولا – أنه يمتص جانبا من المال المتداول مما يعين علي دفع الغلاء الذي ضجت الناس من آثاره. ثانيا – أنه يتحقق بشروط ملائمة قلما توجد بعد الحرب عندما تبدأ الحاجة الي المال الكثير لأجل تعمير ماخربته الحرب.

وهذه أيضا دعوي باطلة تخفي غرضا دفينا، هو ان الباشا وغيره من كبار الاثرياء لديهم ودائع بالبنوك بلغت – علي حد قوله هو نفسه في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٣ – ١٤٤ مليونا من الجنيهات، ولما كانت ظروف الحرب القائمة لا تسمح لهم باستثمار ذلك المال فقد أخذ الباشا يدعوا لدولة الي أن تقترضه وتدفع فوائده من ميزانية الدولة التي تجبي إيراداتها علي نحو بالغ الاجحاف بالشعب، والرفق بالأثرياء.

نعم إن في مصر مالا فائضا. ولوفرته دخل كبير في ارتفاع الأسعار، ولكن أما نستطيع باصلاح نظامنا المالي وتعميم مبدأ التصاعد في الضرائب والجد في تحصيلها بدقة وحزم أن نمتص ذلك المال؟.

والقروض قد تستطيع الدولة حقيقة أن تعقدها أثناء الحرب بفائدة معقولة، ولكن فيم تستطيع الدولة أن تنفقها، واستيراد الآلات اللازمة لتنمية الثروة القومية كما يقول صدقي باشا غير

مستطاع.

قلنا في مقال سابق إن نسبة الضرائب المباشرة التي يدفعها الملاك والمنتجون في ميزانيتنا ضعيفة جدا بالنسبة الي الضرائب غير المباشرة التي تصيب المستهلكين الذين لايملك الملايين منهم شروي نقير. وبودي أن يتنبه القراء الي هذه الحقيقة المرة . فضرائب الأطيان والعقارات والأرباح التجارية والصناعية لاتعدو بحال ما ١٢٪. ونسبتها ثابتة بمعني أن من يملك عشرة أفدنة ومن يملك عشرة آلاف فدان يدفع كل منهما عن الفدان الواحد نفس المبلغ. وهذا نظام لم يعد له مثيل في العالم المتمدين بأجمعه، والواجب أن يتزايد مبلغ مايدفع عن كل فدان بتزايد الثروة، فمن يملك عشرة آلاف مثلا يدفع عن كل فدان فدان ضعف أو ثلاثة أضعاف من يملك عشرة. والامر في ضرائب الارباح الحرة الخمس أدهي وأمر، فالمحامي والطبيب مثلا يدفع كل منهما ضريبة مقدارها سبعة أو عشرة في المئة من ايجار عيادته أو مكتبه حسبما يكون ساكنا في محل عمله او في مسكن منفصل. وهذا أيضا نظام لا مثيل له في العالم، فالضرائب تفرض علي الدخل الحقيقي، ومن السهل أن تتحقق الدولة من هذا الدخل بواسطة مفتشيها.

وفي بلاد أوربا التي لا تفضلنا ثراء كدول البلقان وغيرها تقدر ميزانية كل دولة بنسبة عشرة جنيهات لكل ساكن، ولما كان عدد سكان مصر يبلغ الآن ١٨ مليونا فمن الواجب أن تصل ميزانيتنا علي الاقل الي ١٨٠ مليونا من الجنيهات. وأنا لا أجهل ان تعديل نظام الضرائب علي النحو العادل الذي نقترحه يحتاج من الحكومة الي شجاعة نادرة حتي تستطيع أن تجابه النواب أو بعضهم والشيوخ أو جلهم بهذا الاصلاح. ولكنني أذكر ان حكومة الوفد قد شقت السبيل وفتحت للعدل بابا بفرضها ضريبة تصاعدية علي التركات وأخري اضافية علي الاطيان ورفعها لنسبة التصاعد علي الضريبة الاستثنائية.

كما أعدت مشروعا لاصلاح نظام الضرائب في المهن الحرة، وأعفت صغار الملاك من الضريبة وخففتها عنهم، فما علي الحكومة الحاضرة إلا ان تتذرع بنفس الشجاعة لتسير في طريق الحق والعدل قبل أن يستفحل الامر ويفطن الشعب الي الحقائق فيغلي دمه، ولو ان الحكومة سارت في هذه السبيل لما احتاجت الي قروض ولضيعت علي صدقي باشا وإخوانه قصدهم، وعندئذ سيمتص المال الفائض في السوق وتنخفض الاسعار فيستطيع الفقير أن يعيش.

ثم إنني لا أفهم ان تعقد القروض لتواجه نفقات الدولة العادية كتعميم المجانية في التعليم بكافة مراحله أو إنشاء الوحدات الصحية بالقري أو ما شاكل ذلك. ولست أري وجها للاخذ بنظرية القروض إلا في حالة واحدة وهي تلك التي تحزم الدولة فيها أمرها فتتناول في يدها مشروعات الانتاج الكبيرة كتوليد القوي المحركة من مساقط المياه وفتح المناجم لاستغلال ثرواتنا المعدنية والحلول محل شركات الاحتكار في توليد الكهرباء واعداد مياه الشرب. والقيام علي وسائل المواصلات بالسكة الحديد والطرق علي السواء. ففي هذه الحالات التي يعتبر نشاط الدولة

فيها اقتصاديا منتجا، وعندما تنتهي الحرب وتصبح مزاولة هذه المشروعات ممكنة، قد نستطيع ان نفهم الدعوة الي عقد قروض تقوم بفضلها الدولة علي تنمية ثروتنا القومية ومنعها من ان تتسرب الي أيدي أصحاب رؤوس الاموال الجشعين الظالمين. وأما مادون ذلك من مشروعات كالتعليم والصحة وغيرها فمن الواجب ان تجد في الضرائب مايلزمها من مال.

وبعد، فلقد سئم الشعب استغلال الاثرياء له، ولقد هم الوفد بان يرد عنه شيئا من هذا الاستغلال ولكن الشوط بعيد، وفي هذا سيتنافس ذوو العزم. وأما أن يأتي صدقي باشا فيسوق الدولة الي ان تمكنه من استثمار ماله المعطل فذلك ما نأباه، وندعو الشعب الي ان يفطن الي مراميه الظالمة فطنة اليقظ.

(*) جريدة الوفد المصري ١٥/٢/١٩٤٥

ضمانان*

هناك قانونان يجب أن تستطيع الأمة يوما ما أن توجب إصدارهما رغم ماقد يقوم في سبيلهما من عقبات، وذلك لأننا لا نظن اطلاقا أن هذه البلاد ستستقيم أمورها مالم يصدرا وهما:

١- قانون يحدد الجرائم السياسية التي يمكن ان يرتكبها الوزراء، وقد نص الدستور علي سنه ولكنه لم يسن الي اليوم، ولقد حاولت وزارة النحاس باشا ذلك سنة ١٩٣٠ ولكنها لم تستطع.
٢- قانون ينظم قضاء اداريا يقوم الي جوار القضاء العادي، وتكون مهمته حماية الأفراد من عسف الدولة أو يعدل اختصاص القضاء العادي.

ولا بد من أن نوضح علي أبسط نحو أهمية هذين القانونين حتي تتشرب بالتعلق بهما والمطالبة بسنهما كافة نفوس الشعب. ونحن علي ثقة من أنهما عندئذ سيسنان بضغط من ارادة الأمة.

الجرائم التي يمكن ان يرتكبها الوزراء علي ثلاثة أنواع : جرائم لادخل لوظيفتهم في ارتكابها كأن يضرب الوزير أو يقتل. وهذه يحاكمون عنها أمام المحاكم العادية كما يحاكم جميع الناس. وجرائم تمكنهم وظائفهم من ارتكابها وتدخل تحت طائلة قانون العقوبات الحالي كجرائم الرشوة واختلاس الأموال الاميرية وماشاكلها، وهذه يحاكمون عليها امام المجلس المخصوص بعد اتهام مجلس النواب كما وضحنا في مناسبة سابقة، وتطبق في هذه الحالة احكام قانون العقوبات.

والنوع الثالث هو الجرائم السياسية التي نص الدستور علي وجوب سن قانون بتحديدها وعقوباتها علي ان تكون المحاكمة امام المجلس المخصوص أيضا بعد اتهام مجلس النواب. ومن امثال هذه الجرائم تعطيل الدستور أو عدم احترام نصوصه، أو الخروج علي بعض القوانين الموضوعة أو استغلال النفوذ في المآرب الشخصية وما الي ذلك.

ولا يجوز أن يحتج أحد بان الجرائم السياسية لا داعي للمحاكمة من اجلها لان البرلمان له حق الرقابة علي اعمال الوزراء وهو يملك سحب الثقة منهم فيضطرهم الي الاستقالة. نقول انه لا يجوز الاحتجاج بمثل هذا القول، وذلك لأن رقابة المجلس وحقه في سحب الثقة لا يكفيان الا في حالتى الخطأ السياسي أو العجز في الكفاءة، كأن يسئ الوزير التصرف أو يكشف عن غفلة. وأما عندما يقصد الي الجرم فمن الواجب الا يحمل علي الاستقالة فحسب، بل يحاكم . ولو سن هذا القانون لرأيت فيه اكبر الضمانات لاستقامة اوضاع الحكم في بلادنا، بل وحماية الأفراد والجماعات

ومصالحهم من عدوان الوزراء، ولادركوا جميعا انهم خدام الشعب لا سادته، وانهم خاضعون لأحكام الدستور والقانون خضوعا يتعرضون للأذى إذا خرجوا عليه : وسوف يكون من اثره تمكين معني الديمقراطية في عقلية الشعب كله.

واما قانون القضاء الاداري فلفهم ضرورته يجب أن نذكر كيف أنشئت محاكمنا العادية وكيف حددت اختصاصاتها. وكلنا يعلم ان قضاءنا عندما نظم منذ ستين أو سبعين سنة لم يكن الانجليز وغيرهم من الاجانب في ذلك الحين يقبلون أن تكون له سيطرة علي الاعمال الادارية. ولهذا نص في لائحة ترتيبه علي انه لا يجوز له أن يتعرض للاوامر الادارية الا بالحكم بالتعويض إذا خالفت الشكل، بمعني انه اذا كنت موظفا مثلا وفصلتك الحكومة لم يكن للقضاء أن يلغي قرار فصلك وانما له أن يحكم بتعويض إذا كان القرار لم يستند الي حق قانوني للحكومة في ذلك الفصل.

واذا أردت في الأحوال العادية أن تعقد اجتماعا، أو تنشر مقالا، أو تدعو الي رأي، ومنعك البوليس بالقوة من ذلك لم تجد قضاء يكسر امر البوليس الظالم، أو يمنع عنك عدوانه، وانما لك أن تطالب بتعويض اذا كان البوليس قد تعدي مثلا اختصاصه، ولقد بلغ بالقضاء إحساسه بتقييد اختصاصه من هذه الناحية حداً أصبح يرفض معه في كثير من الأحيان حتي الحكم بالتعويض وهذا نظام لا أظن ان له مثيلا اليوم في العالم المتمدين.

والذي نعرفه هو انه يوجد في العالم المتحضر الآن نظامان : النظام الانجلوسكسوني، وهو الموجود في انجلترا وامريكا، والنظام اللاتيني وهو القائم في فرنسا وايطاليا وغيرهما. في النظام الانجلوسكسوني لايوجد غير قضاء واحد، ولكنه يملك حق الفصل في الخصومات التي تقوم بين فرد وآخر، أو بين الفرد والدولة علي السواء، بمعني انه يفصل في القضايا العادية، وفي القضايا الادارية علي نفس النحو، أي ان له أن يلغي، وأن يعدل، وأن يحكم بالتعويض. ومن المدهش ان القضاء الانجليزي يملك أن يأمر بحبس أكبر موظف حتي ينفذ أمره. ولقد حدث سنة ١٩٢١ أن أمر القائد الاعلي للجيوش البريطانية بحبس أحد الأفراد ظلما، فشكا الفرد أمره الي القاضي الجزئي، وأمر القاضي بالافراج عنه، وامتنع القائد الأعلي عن تنفيذ الأمر بالافراج، فأمر القاضي الجزئي فوراً بحبسه حتي ينفذ القرار، وحبس القائد حتي صدع بالأمر.

وفي البلاد اللاتينية يوجد نوعان من القضاء : القضاء العادي للفصل في الخصومات التي تقوم بين الافراد. ثم القضاء الاداري للفصل في الخصومات التي تنشب بين الفرد والحكومة. ويتكون القضاء الاداري مما يسمي مجالس، في كل مديرية مجلس، وعلي رأسها جميعا مايسمي مجلس الدولة. والقضاء الاداري عندهم يملك حق إلغاء وتعديل الاوامر الادارية الظالمة، كما يملك الحكم بالتعويض.

ونحن في مصر لا بتمتع بأي من النظامين، فقضاؤنا العادي ممنوع من التعرض للأوامر الادارية إلا في الحالة البسيطة التي ذكرناها، وحتي في هذه الحالة لا يملك غير الحكم بالتعويض،

وأما أن يلغي الأمر الاداري الذي سلبك حريتك أو اعتدي علي حقك فذلك مالا يملكه.

ومن هنا تري الفرد منا لا يجد في الوصول الي حقه أو رد العدوان عن نفسه غير الرجاء،: رجاء من ظلمه. ومن هنا يحق لنا ان نتساءل كيف نريد من شعب يعيش علي الرجاء أن يستشعر معني عزة النفس وصلابة الخلق !

انني لا أكاد أتصور ذلك إلا إذا استطعت أن أتصور شعبا يكون كل أفراده أبطالا

وهل يخفي علي أحد ان البطولة ذاتها ظاهرة شاذة ؟

وإذن فلابد لنا من أحد أمرين : إما أن نعطي القضاء العادي حق الفصل الكامل في الخصومات الادارية، وإما أن تنشئ قضاء إداريا علي رأسه مجلس دولة ونمد اختصاصاته الي كل ماينشب من منازعات بين الافراد والحكومة، ولا نقصره علي مسائل الموظفين كما يتجه الرأي الآن، وذلك لان الافراد العاديين هم أيضا في حاجة ماسة الي الحماية كالموظفين سواء بسواء

هذان هما الضمانان اللذان حرصت علي ايضاح أهميتهما للجمهور، وليس يخاف أن تحقيقهما ليس بالسهل، وماأريد أن أفصح اكثر من ذلك، ولكنني واثق ان الأمة ستجاهد في سبيلهما مااستطاعت. وانني لكبير الأمل في ان هيئة قوية كهيئة الوفد المصري ستحققهما لهذه الأمة يوما ما إذا عجز غيرها.

(*) جريدة الوفد المصري ١٩٤٥/٢/٢٣

الانتــداب ...*

في منتصف القرن الماضي خطت الانسانية خطوة حاسمة، إذ عقدت معاهدة دولية بتحريم الرقيق. وكان معني ذلك ان الضمير الانساني قد استقر علي ان استعباد الفرد لأخيه أمر لم يعد جائزا ولا مقبولا. ومن قبل ذلك قامت الثورة الفرنسية فقررت حقوق الانسان في داخل الدولة، كما نمت الروح الديمقراطية فأسست الحكم علي الدساتير التي تحقق ارادة كل أمة.

كل هذه الخطوات، كما يري القارئ، قد تناولت حقوق الافراد ونظم الحكم داخل الدول. ولكن الانسانية لم تستطع الي اليوم أن تطبق هذه المبادئ في المجال الدولي، فاذا كان الرق الفردي قد ألغي، فان الاستعمار، وهو استعباد دولة لأخري، لايزال قائما، وإذا كانت النظم الديموقراطية قد أعطت كل أمة سلطة الحكم، فان مبدأ تقرير الدول لمصيرها، بالنسبة للدول الاخري، لايزال بعيدا عن النفاذ، وإذا كانت الثورة الفرنسية قد قررت حقوق الأفراد، ونادت بالحرية والاخاء والمساواة، فان الدول فيما بينها لا تزال بعيدة عن أن تطبق هذه المبادئ.

وعندما قامت حرب سنة ١٩١٤ وانتهت بهزة للضمير الدولي، نادي الرئيس ولسن بمبادئه المعروفة، ونظمت عصبة الأمم، ونظرت الدول الكبري في مصير المستعمرات التي نزعت من أيدي الأعداء، وكأنما نفرت من لفظ الاستعمار والمستعمرات، فاستبدلته بلفظة الانتداب، وقررت المادة (٢٢) من قانون العصبة وضع تلك المستعمرات تحت وصاية عصبة الأمم، ولكنها نصت علي أن تدير شؤون كل منها دولة من الدول، الأعضاء في العصبة، تنتدب لذلك الغرض، مع مراعاة موقعها الجغرافي، ومواردها وتجاربها في الحكم.

وقد قسمت الأمم التي وضعت تحت الانتداب، الي ثلاثة أقسام وضع كل قسم منها في نوع خاص من الانتداب، وقد روعي في هذا التقسيم درجتها من الرقي، وحالتها الاقتصادية، فالانتداب حرف «أ» يشمل بعض الشعوب الراقية التي كانت تحت حكم الترك، والتي وصلت الي حالة من الرقي تسمح بالاعتراف بوجودها كدولة مستقلة، علي ان تمد بالمعونة والارشاد الاداريين من الدولة المنتدبة، الي أن يتاح لها ان تنفرد بنفسها.

وهذه الشعوب هي سوريا ولبنان، وقد وضعتا تحت انتداب فرنسا، وفلسطين والعراق، وقد انتدبت لهما بريطانيا العظمي. ويشمل القسم الثاني الذي وضع تحت انتداب (ب) بعض شعوب اخري، لم تبلغ مثل هذه الدرجة من الرقي، وحكمها أن تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن ادارتها،

بحيث تضمن فيها حرية النظام وحرية الأشخاص والاعتقاد وغير ذلك، ومن بين هذه شرق أفريقيا الألماني. وقد انتدبت لها بريطانيا وامريكا. ويدخل في القسم الثالث تحت انتداب (جـ) بعض الشعوب غير الراقية، والبعيدة عن مراكز المدنية، وقد تقرر بشأنها انها تدار بمعرفة الدولة المنتدبة كأنها جزء من اراضيها، مع اشتراط ضمان الحريات المختلفة التي نص عليها في الانتداب (ب) وأمثلة هذه ساموا التي أحيلت الي زيلانده الجديدة وجنوب افريقيا الغربي الألماني وقد احيل الي اتحاد جنوب افريقيا.

وقد نصت مادة الانتداب هذه علي وجوب تقديم الدولة المنتدبة تقريرا سنويا لعصبة الأمم، كما نصت علي تشكيل لجنة دائمة هي لجنة الانتداب الدولية الدائمة، عملها فحص هذه التقارير السنوية والاشارة علي المجلس في الشؤون الخاصة بالانتدابات.

وبالنظر في هذا التنظيم نلاحظ ان النوع الأخير قد كان في الحقيقة ضما لا انتدابا، إذ أصبحت هذه المستعمرات جزءاً من أراضي الدولة المنتدبة، فالنوع الثاني استعمار بالمعنى القديم، لأن الدولة المنتدبة تدير هذه المستعمرات بادارة مباشرة وتحكمها حكما مطلقا. وأما النوع الأول وهو الذي يهم العالم العربي فقد كان المفهوم كما نص في قانون العصبة ان دولة «قد توصلت الي حالة من الرقي تسمح بوجودها كدولة مستقلة»، وانه انتداب وقتي، والدولة المنتدبة كانت تعمل كوكيلة لعصبة الأمم، ولكن الحقائق كانت غير ذلك، فاشراف العصبة لم يكن له أي أثر محسوس. ولقد تمسكت فرنسا أخيرا، فيما يظهر، بأن انهاء الانتداب يجب أن يكون بموافقة عصبة الأمم أو الهيئة الدولية التي ستخلفها، وربما كان هذا هو السبب فيما قرأناه هذا الصباح من ان الدوائر الدبلوماسية الانجليزية بلندن تؤكد انه سيكون لمؤتمر سان فرنسيسكو سلطة القول في ان الانتداب علي دولتي سوريا ولبنان قد انتهي.

ولقد كنا نتوقع أن يكون حكم فلسطين كحكم سوريا ولبنان، إذ أنها هي الأخري من دول الانتداب حرف (أ)، ولكننا قرأنا هذا الصباح أيضا ان مسألة فلسطين ومستقبل المستعمرات الايطالية لن يتخذ فيهما مؤتمر سان فرنسيسكو أي قرار حاسم.

ونحن نلاحظ أن الحرب الماضية لم تنجح كما كنا نتوقع في رفع الضمير الإنساني الي حد إلغاء نظام الاستعمار اطلاقا، وبخاصة فيما يختص بالدول التي نهضت فتعدت مرحلة الاستعمار وأصبحت تطالب بحقها في أن تحكم نفسها بنفسها عن جدارة واستحقاق، والتغيير الذي حدث، لم يكن في حقيقة الأمر، غير تغيير في الألفاظ. ومن الغريب انك تسمع الدولة المنتدبة، كفرنسا بنوع خاص، تشكو من ان الانتداب قد كان عبئا عليها، كلفها خسارات في الأموال، وجهودا في الادارة، وانها لم تجن من ذلك شيئا، ومع ذلك تراها الآن تتمسك بذلك الانتداب، مع ان واجب فرنسا يقضي بأن تذكر أن نفوذها في الشرق لا يرجع لانتداب أو استعمار، وانما هو نفوذ ثقافي، وهو أجدي عليها من كل نفوذ آخر، لأنه يكسبها محبة الكثيرين، أما تمسكها بالنزعة

الاستعمارية فيفقدها الكثيرين.

والفرنسيون الذين هم جميعا من تلاميذ «ديكارت» من واجبهم أن يحكموا العقل وأن يقاوموا النزعات القديمة، وانه لمن العبث أن تلوك الألسن الآن في فرنسا ألفاظ الامبراطورية وما شاكل ذلك، فهذا كله اتجاه عقيم، خير منه أن تقصد فرنسا الي مصالحها الحقيقية ونفوذها الحقيقي.

وبعد، فلقد تحرر الفرد من الاسترقاق، وبقي أن تتحرر الأمم التي من حقها أن تتحرر، وهذه هي الخطوة التي يجب أن تخطوها الانسانية، والتي لنا كبير الأمل في أن تتحقق في مؤتمر سان فرنسيسكو، فتجمع الدول التي ستحضره علي أن عصور الاستعمار واستعباد الشعوب قد انتهت، كما انتهت عصور استعباد الأفراد.

(*) جريدة الوفد المصري ١٩٤٥/٣/٥

أسبوع حافل*

حدثت فى هذا الأسبوع مسائل هامة، كنا نود التعليق عليها فى حينها، وهانحن أولاء اليوم نجمل عنها الحديث، لنجارى سير الحوادث، وأهمها توقيع ميثاق جامعة الدول العربية، ومناقشة المعارضة لخطاب العرش بمجلس الشيوخ، والتقرير السنوى للبنك الأهلى:

ميثاق جامعة الدول العربية الاجماع والأغلبية

لقد وقع في يوم الخميس ٢٢ مارس بسراي الزعفران ميثاق الجامعة العربية، فكان ذلك إبراما لبروتوكول الاسكندرية المشهور، الذي انتهت اليه جهود الحكومة السابقة الموفقة، في ٧ اكتوبر الماضي. وإنه لمن الانصاف الكريم ان نذكر، في هذه المناسبة، ماتحمل الزعيم مصطفي النحاس من مشقات في هذه السبيل، وماوصل اليه من نتائج تاريخية.

وواضح من مراجعة الميثاق انه ينقسم الي قسمين :

(١) قسم خاص بمسائل التعاون بين الدول العربية في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والصحية، وهذه مسائل لم تفصل بعد، ولا عرف مداها، لانها قد تركت للجان خاصة لم تعرف بعد نتائج ابحاثها، ولكن المهم ان مبدأ التعاون في هذه المسائل قد أقر.

والجزء الثاني خاص بمسائل المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين الدول العربية فيما بينها، او بين احدي تلك الدول ودولة اجنبية اخري.

ولقد ميز في الميثاق فيما يختص بالمنازعات التي تنشأ بين الدول العربية بين نوعين منها :

(١) خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها، وفي هذه الحالة إما أن يلجأ المتنازعان معا الي مجلس الجامعة، وفي هذه الحالة لا يكون لهما الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته، ويكون القرار بعدئذ نافذا ملزما، وإما الا يلجآ وفي هذه الحالة لا يتوسط المجلس في الخلاف علي ما يظهر إلا إذا خشي منه وقوع حرب، وقد نص علي ان تصدر في هذه الأحوال قرارات التحكيم والتوسط بأغلبية الأصوات. (٢) وقسم آخر خاص بحالات الاعتداء علي دولة من اعضاء الجامعة، او خشي وقوع ذلك الاعتداء سواء اكان المعتدي دولة عربية ام دولة اجنبية، وفي هذه الحالة نص علي انه للدولة المعتدي عليها ان تدعو المجلس للانعقاد فورا، وقرار المجلس عندئذ لابد ان يصدر باجماع الآراء، فيما عدا الدولة المعتدية اذا كانت عربية.

والي هنا تبدو الأوضاع واضحة، ولكن المادة السابعة قد جاءت بنص غير واضح، إذ قال ان مايقرره المجلس بالاجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة، ومايقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله.

وهنا يحق لنا ان نتساءل : كيف نوفق بين هذا النص وبين النصوص السابقة التي تنص علي قرارات تتخذ بالأغلبية وتكون ملزمة، إذ انها فيما يظهر لن تلزم الا من يقبلها ؟ وهكذا نعود الي قاعدة قبول كل دولة إذا أريد تنفيذ امر ما، وهذه نقطة الضعف في الميثاق.

إن هذا الميثاق لا يزال في الحقيقة خطوة وئيدة، ولكن الأمل معقود علي أن تقوي أواصره عندما تثبت التجارب فوائده، وتخلص النيات في رعايته والايمان به.

مناقشة المعارضة لخطاب العرش

لقد ردت الحكومة علي مناقشة خطاب العرش، وقد لاحظ القراء علي ردها بلا شك امرين واضحين هما : عنف اللهجة التي استخدمها وزير التموين، وهجومه علي العهد الماضي، ولقد رد زعيم المعارضة هذا الهجوم ودافع عن الحكومة السابقة بالحجة والوقائع. والأمر الثاني عدم التحديد والافصاح في رد دولة رئيس الحكومة، فقد كنا متعطشين لنعرف شيئا عن المسائل الجسيمة التي ستمس عما قريب موقف بلادنا الدولي، وامانيها القومية، ونحن الآن علي ابواب مفاوضات ومؤتمرات، ولكن دولة الرئيس قد اكتفي بان يعدنا بالقاء بيان عن ذلك في الوقت المناسب. ونحن نرجو ملحين مع زعيم المعارضة ان لا يطول انتظارنا لذلك البيان، حتي يأتي في حينه، وقد اصبحنا قريبين من سفر الوفد الرسمي ومن مؤتمر سان فرنسيسكو.

ومن اروع واهم ما عالجه زعيم المعارضة في تعقيبه علي رد الحكومة كان دفاعه القوي الكريم عن حرية الصحافة وهي مسألة لا نظن ان هناك مسألة تعدلها اليوم أهمية، فالصحافة هي مدرسة الشعب وهي رسوله الهادي، ومتنفس آلامه وآماله، ولقد أجاب دولة رئيس الحكومة بأنه سيترك الكتاب المثقفين والباحثين الجادين يعالجون مشاكل البلاد المختلفة سياسية كانت، او اقتصادية او اجتماعية، وإنا لنسجل له هنا مغتبطين هذا الوعد الصريح . وهذه الجريدة التي تدافع عن هذا الوطن وقضاياه الكبيرة في نزاهة وإيمان، تغتبط بهذا التصريح ومادام الخلاف علي الرأي يقوم علي الحجة والمبدأ فانه لا ريب خلاف شريف يجب ان يحترم.

تقرير البنك الأهلي

إننا لن نمل تكرار القول بأن المسائل المالية والاقتصادية مسائل جوهرية، يجب ان يعني بها الرأي العام عندنا اكبر العناية، وهي لاتقل أهمية عن اكبر المسائل السياسية، وذلك لأنها تمس حياتنا جميعا اكبر المساس، وليس من شك في ان استعباد الفقر هو ألعن انواع الاستعباد، وانه إذا اخضعك ذلك اللعين استهدفت لأكبر المخاطر الأخلاقية، ولن يجديك عندئذ شيئا ان تعيش في

اعز الأوطان وأكملها سيادة.

وهناك وثائق هامة يجب ان يعني بها كل قارئ، ومن بين تلك الوثائق او اهمها تقرير بنك مصر وتقرير البنك الأهلي وتقرير الغرفة البريطانية التجارية بمصر. ولقد نشر تقرير البنكين بجرائدنا العربية، واما تقرير الغرفة التجارية فقد نشر بالانجليزية في جريدة الاجبشيان جازيت بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٤٥ وإن لم يكن ذلك النشر كاملا.

ولقد استعرض سعادة الشمسي باشا في تقريره الهام النتائج المجملة للمؤتمرات التي عقدت خلال العام المنصرم، كالمؤتمر المالي للشرق الأوسط الذي عقد بالقاهرة ومؤتمر برايتون وودز الخاص بتنظيم النقد بعد الحرب، كما عرض الي الاتفاقات الانجليزية المصرية التي عقدت أخيراً لمعالجة مسائل الاستيراد والرقابة علي النقد الأجنبي، كما استعرض حالة مصر الاقتصادية، زراعية كانت ام صناعية، وألقي نظرة عامة علي ميزانية الدولة.كما تحدث عن الحالة الاقتصادية في السودان وعن ميزانيته، وفي النهاية انتهي به المطاف الي الحديث عن ميزانية البنك الذي يرأس مجلس إدارته. ويطول بنا القول، لو حاولنا الوقوف عند جميع ما تحدث عنه، ولعلنا نعود الي بعض منه، ولكننا نكتفي اليوم بأن نلاحظ ان الروح العامة التي تسود التقرير، هي روح التفاؤل، وبخاصة فيما يتعلق بالمسائل المالية والاقتصادية الكبيرة، المعلقة بيننا وبين انجلترا، ونحن حريصون علي ان نحتفظ بحكمنا الي ان نري هذه المسائل تحل فعلا او يؤخذ في حلها، فعندئذ سنستطيع ان نجاري الباشا في تفاؤله.

(*) جريدة الوفد المصري٢٩/٣/١٩٤٥

مشكلة الفلاح ...*

كتب سعادة مراد باشا وهبه مقالا يدعو فيه كبار الاغنياء الي التبرع لفتح مطاعم شعبية تقدم للفلاحين المعوزين وجبة من الطعام، وأثار هذا الاقتراح مناقشات استمرت أياما.. ونحن لانحارب روح الخير، ولكننا لانريد ان توضع مشاكل البلاد الكبيرة فى غير وضعها الصحيح، الجدير بكرامة الانسان، فالمشكلة ليست مشكلة إحسان، وإنما هى مشكلة إجتماعية كبيرة لايجوز ان نصرفها عن وجهتها. والأساس العام لحل مشكلة الفقر فى البلاد، هو العدالة في تمكين مختلف الأفراد من وسائل الانتاج، وكسب كل رجل قوته اليومى بعرق جبينه.

وما كنا نريد أن ندخل فى هذه المناقشة التى وفاها الكاتبون لولا ماذكره سعادة الباشا من ان اصلاح توزيع الثروة فى مصر، لايمكن أن يعالج مشكلة الفقر عندنا، وحجته فى ذلك، أن الخمسة ملايين والنصف من الأفدنة المزروعة فى مصر لو وزعت على السبعة عشر أو الثمانية عشر مليونا، لخرج كل فرد بثلث فدان تقريبا، وليس فى هذا مايكفى ليقوت، وهذه حجة كثر ترديدها على مافيها من خطأ التبسيط. فثروة البلاد لاتقدر بالأراضى الزراعية فحسب، بل هناك العمارات والمصانع والمناجم، وليس من شك فى أن غلة هذه المصادر تفوق بكثير غلة الأراضي الزراعية، ولا أدل على ذلك من ميزانية الدولة نفسها فايراد ضريبة الأطيان لايعدو خمسة ملايين من الجنيهات، بينما تصل حصيلة الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية والمهن الحرة، مايزيد على ثمانية عشر مليونا.

بل ان دخل الأمة العام لايقدر إلا بقدرتها على خلق القيم الاقتصادية، ومن الغريب أن نظل عند ماكان يزعم قديما (الفيزيوقراط) من أن الأرض هى مصدر الثروة الوحيد، مع أنه من الواضح أن مصدر الثروة هو العمل بصرف النظر عن نوعه أو المادة التى ينصب عليها، فاخراج معدن من جوف الأرض، أو تحويله من مادة خام الى آلة يعتبر انتاجا وهذه كلها حقائق أصبحت بديهيات.

إن الحل الطبيعى لمشكلة الفقر فى البلاد سيحتاج بلا ريب إلى استغلال أتم لمصادر ثروتنا، وتنمية لانتاجنا العام، ولكنه أيضا متعلق أشد التعلق بمشكلة التوزيع، ولهذا لانستطيع إلا أن نؤيد الاقتراح الذى تقدم به الشيخ المحترم محمد بك خطاب الى المجلس لوضع حد أعلى للملكية، كما أننا مازلنا نطالب باتمام تشريعات العمال والفلاحين، بوضع حد أدنى لأجورهم وتنظيم وسائل التأمينات الاجتماعية التى تقيهم شر التعطل والشيخوخة والمرض وذل الاحسان.

ثم اننا قلنا ونكرر أنه لم تعد فى بلاد العالم المتمدين، أمم لاتأخذ اليوم فى نظمها المالية بمبدأ التصاعد فى الضريبة، غير مصر، وهذا المبدأ هو الذى سيمكن الحكومة من أن تنمى مواردها لتنهض بمرافق هذا الشعب المسكين..

وثمة ضريبة التركات، وهى الضريبة الوحيدة التى تتناول رأس المال باعادة التوزيع، فلماذا لاتقرر فى نسب تصاعدية كافية لاعادة توزيع الملكية فى بلاد لايستند فيها حق الملكية تاريخيا، إلى كسب الانسان وعرق جبينه.

هذه هى السبل فليسلكها وليدع إليها من يريد فى شجاعة حل مشكلتنا الاجتماعية، وأما الاحسان، واطعام الأنسان لأخيه الإنسان وجبة طعام شفقة به، فذلك شعور جارح لكل احساس انسانى، وهو خليق بأن يميت فى نفوس أبناء هذا الشعب الكريم، مافيها من كرامة. إن الأنسان لايعيش بالاحسان، ولا ينبغي أن يعيش بالاحسان، وإنما الواجب أن نقرر له حقوقا ترتبها الدولة للأفراد، وأن يمكن من يستطيع العمل منهم من ذلك، وأن يكون فى عمل كل فرد، مايكفى لقوته وقوت عياله، على نحو جدير بكرامة الانسانية التى نشارك فيها جميعا ..

(*) جريدة الوفد المصري ١٩٤٥/٤/١١

أسس الديمقراطية *

قرأنا فى هذا الصباح، حديثا رائعا لرفعة على باشا ماهر، عن الديمقراطية الصحيحة، وليس من الضرورى أن نوافق رفعته على كل ماجاء فيه لكى تطرب له نفوسنا، فالحديث فى جملته ينقسم إلى قسمين: الأسس العامة للديمقراطية ثم تنظيم الدولة ديمقراطيا تنظيما سياسيا عمليا.

أما من حيث الأسس، فنحن من الدعاة المؤيدين فى حرارة وإيمان لما ذكر عنها، ولنستعرض تلك الأسس مبينين مداها وأهميتها الحيوية لبلادنا.

أولا - قال رفعته بحق: «إن الشعب لاتكون له حكومة ديموقراطية، إلا إذا كان مستقلا استقلالا سياسيا حرا فى حكم نفسه»، وهذه أقوال صحيحة، وهى تنزل من نفوس كافة المصريين منزلة الندى على النبات الذابل، ومن واجبنا جميعا، ان نصحو الى حقيقة هذه المسألة الكبيرة حتى تجتمع عليها كلمتنا، فهى فوق الأحزاب، ومبادئ الأحزاب، وتنظيم الأحزاب، وانه لمن الظلم لهذه البلاد وبنيها، بل وأجدادهم من قبلهم وأحفادهم من بعدهم، أن يضعف من مركز البلاد إزاءها، تناحر داخلى، أو تضارب بين السلطات، ونحن لم نسمع لا فى الماضى ولا فى الحاضر عن أمة يمكن أن تختلف على حريتها واستكمال استقلالها، واليوم الذى تحس فيه الأمم بتهديد لتلك الحرية أو ذلك الاستقلال، يجب على جميع أبنائها أن ينهضوا صفا واحدا، كرجل واحد، وأن لاتهدأ لهم نفس حتى تسلم للبلاد عزتها.

ثانيا - قال رفعته: «حكم الشعب بالشعب يقتضى أن يساهم كل فرد من أفراد الشعب بنصيبه بابداء رأيه فى المسائل العامة، ولا يتسنى له إبداء الرأى، إلا إذا كفلت حرية القول والخطابة وحرية النشر والصحافة». وهذه حريات لاتكافح مصر اليوم وحدها فى سبيلها، بل يشاركها فيها العالم أجمع، وان كنا فى مصر أشد ماتكون حاجة اليها، لأن لنا حقوقا ومطالب من الخير أن يسمح لها بالتنفس، وذلك لأن محاولة كبتها، لن تزيدها إلا قوة، وهذه الحريات الأربع بالذات لانعرف مايفوقها أهمية، فى مرحلة كالتى نجتازها اليوم من حياتنا القومية.

ثالثا - يقول رفعته : «لايكفى أن يعترف لكل مواطن بحق إبداء رأيه، بل ينبغى أن تكفل له الوسائل لإجادة عمله، فيحسن الحكم على مايقدمه القادة السياسيون، وفى جملة القول تتقرر كفالة حريته. هذا والشرط الجوهرى فى مواطن يريد أن يشترك فى حكم بلاده، أن يأمن من الجوع والمرض والفاقة، فأمن الشعب من الجوع والمرض والفاقة أساس الحكم الديمقراطى الصحيح».

وهذا المبدأ الجميل الخير ـ هو فى الواقع تحليل صادق، لما تنادي به من وجوب تحقيق العدالة الاجتماعية الى جانب الديموقراطية السياسية، التى تناولها رفعته فى الفقرة السابقة، فعلاج الجوع والمرض والفاقة، لن يتم الا اذا تمكن كل فرد من العمل، وكان فى عمله مايضمن له حياة جديرة بالانسان، كما أنه لابد لتحقيقه من اصلاح نظامنا المالى، وأسس فرض الضرائب عندنا ونسبها، على نحو ديموقراطى يحمل الأثرياء على المساهمة كما يجب فى رفع مستوى الشعب ماديا ومعنويا.

استقلال البلاد، وتحقيق الديموقراطية السياسية، بحرياتها الأربع فى القول والخطابة والنشر والصحافة، والأخذ بمبادئ العدالة الاجتماعية، لنتمكن من محاربة الجوع والمرض والفقر، تلك هى المبادئ الثلاثة العظيمة، التى ستخلق المواطن الصالح كما عرفه رفعته بقوله: «ان المواطن الصالح يؤمن بالعدل والحرية، ويثور للظلم والاضطهاد ويشعر بالمسئولية وينكر ذاته، ويفنى فى أداء الواجب، والمواطن الصالح يحب الصدق ويقدس الحق، وبهذه الفضيلة القومية، يتسنى لصاحب الرأي الصائب، حتى ولو كان من الأقلية أن يفلح فى استمالة الغالبية إلى رأيه، وهذا هو أساس التقدم الديموقراطى».

وأما من حيث تنظيم الديموقراطية تنظيما سياسيا عمليا، فقد دعا رفعة الباشا إلى قيام الأحزاب على المبادئ حتى تتضح سياسة كل حزب، ويتميز عن غيره، ولقد أخذنا نحن من أعمال الوفد المصرى وبياناته مايدل على فلسفته السياسية، فهو حزب يجاهد فى سبيل الاستقلال، ويدعو في ايمان الى الديمقراطية السياسية، كما ينادى بالعدالة الاجتماعية ويأخذ بوسائلها، رعاية لمصلحة الطبقات المحرومة من هذه الأمة.

ولقد أضاف رفعته «أنه اذا تبين أن قيام نظام جديد للحزبية فى مصر، غير ميسور عن طريق التطور الطبيعى، فمن الواجب وضع قانون لذلك». كما طالب «بأن يودع كل حزب قائم وكل حزب جديد فى البرلمان صورة من برنامجه، وأن يبلغه كل تعديل يدخل على ذلك البرنامج، أو على نظام الحزب».

ووضع قانون لتنظيم الأحزاب وايداع صورة من برامجها ونظامها فى البرلمان هو المسألة التى تخالف فيها رفعته، وذلك لأننا نخشى أن يعود بنا ذلك القانون المقترح، الى القانون المماثل الذى وضعه دولة أحمد باشا زيور فى سنة ١٩٢٥ لتنظيم الجمعيات السياسية، ونشر فى الوقائع الرسمية، ولكنه لحسن الحظ لم ينفذ، وقد كان ذلك القانون يوجب تسجيل أسماء الأعضاء، وبرامج الجمعيات السياسية فى المحافظات والمديريات، وهذا أمر خطير لأنه يدخل الأحزاب فى النطاق الحكومى ويجعلها أحزابا رسمية خاضعة لأحكام وقيود. إن القانون لن يستطيع أن يخلق أحزابا ذات مبادئ، وانما الذى يخلقها هو تطور الأمة ذاتها نحو النضج السياسى، وبرامج الأحزاب ونظمها لانرى وجها لايداعها فى البرلمان، وانما الوجه أن تنشر على الأمة، وان يدعى

المواطنون الى تأييدها، والحكم لها أو عليها، وسوف يكون البقاء والنجاح للمبادئ والأحزاب التى تلاقى حاجات الأمة وآمالها.

ولو أننا استطعنا أن نضمن - حقا - استقلال البلاد والتمتع بالحريات العامة ورفع مستوى الشعب ماديا لما احتجنا الى قانون أو اشراف برلمانى، لأن زعماء الأمة وشعبها سيستطيعون عندئذ، بجهادهم الذاتى، أن يصلوا الى تدعيم أسس *الديموقراطية*، التى نحييها أجمل تحية.

(*) جريدة الوفد المصري ٢٠/٤/١٩٤٥

معركة السلام ...*

إنتهت الحرب بالأمس رسميا، وستنتهي عمليا عما قريب قعقعة السلاح في كل مكان بأوروبا، بل وفي البحار، ولاشك ان العالم قد تنفس الصعداء بانتهاء هذه الكارثة المنقطعة النظير في تاريخ البشر. لقد كسب العالم الديموقراطي إذن أو كاد معركة الحرب، وبقي أن يكسب معركة السلم، وهذه فيما يبدو لن تكون أقل مشقة من سابقتها. وياويل الانسانية إذا لم تصل الي إقامة عالم المستقبل علي أسس تخفف من بغض الانسان لأخيه الإنسان.

لقد استبانت اليوم لجميع الأمم اسباب الحروب الحقيقية، ولكن معرفة تلك الأسباب لا تكفي للتغلب عليها، بل لابد من أن ينتصر الناس أولا علي شهواتهم ومطامعهم القومية والفردية، ليستطيعوا إزالة تلك الأسباب، وليس من شك في أن العالم به اليوم من مصادر الرزق، ونتائج العلم، وفهم الحقائق النفسية، مايمكنه من أن يعيش في سلام إذا صحت نيته، واستمع الي صوت العقل.

إن دوافع الأمم الي مسايرة الزعماء الذين ينادون بالحروب والثورات، لا يمكن أن تعدو اعتبارات ثلاثة : العزة القومية، والتمكن من استغلال مصادر البلاد الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية بين الطبقات والأفراد. وهذه هي أسباب الحروب والثورات في كافة العصور والأماكن.فاذا استطاعت الدول المنتصرة اليوم ان ترعي كبرياء الشعوب، كبيرة كانت أو صغيرة، وإذا أدركت ان لكل أمة الأولوية في استغلال مصادر رزقها، واذا فهم أفراد كل شعب ان لكل انسان الحق في ان يعيش بمجهوده، عيشة انسانية كريمة، أمكن ان يقال ان العالم سائر نحو السلام.

لقد ألغي منذ قرن رق الأفراد، وبقي ان يلغي رق الأمم، ومظاهر هذا الرق هي : الاستعمار، والانتداب، والوصاية، والاشراف، والنصح، وضرورة بقاء الجند للمحافظة علي السلام في بعض الجهات ضد خطر غير موجود. وكل هذا طبعا انما ينصب علي الأمم التي أصبحت اليوم في مستوي تستطيع معه ان تحكم نفسها بنفسها، وان تدافع عن بلادها إذا أطلقت أيديها في إعداد مايلزمها من جند، وماتستطيع تنميته من صناعات.

لقد ألغي نظام الاقطاع واستغلال السادة لمجهودات العاملين بالاقطاعيات وبقي أن يلغي هذا النظام أو شبيهه في الأمم، فلا تحاول دولة ان تحتكر استثمار مصادر الثروة في دولة اخري، وتحرم

من ذلك السكان الأصليين، او تتخذ من بلادهم سوقا لتجارتها ومتنفسا لصناعاتها، وبخاصة عندما تكون تلك البلاد كثيفة السكان شديدة الفقر، لأن هذا العدوان يعتبر عندئذ قتلا لشعب بأكمله.

لقد تحققت الي حد ما الديمقراطية السياسية، فنص في كثير من الدساتير علي المساواة بين الأفراد في الحقوق السياسية والمدنية، وبقي ان يسوي بينهم في الحقوق الاقتصادية، ولسنا نقصد بذلك أن يتساوي الناس في أرزاقهم فذلك ما لايقبله عقل مادام الناس متفاوتين في مواهبهم الطبيعية، وانما الذي نرمي اليه هو مساواتهم في التمكن من وسائل الانتاج، حتي يستطيع كل منهم أن يستغل مواهبه علي أتم وجه، والرأي الذي تقول به الديمقراطية الصحيحة هو أن يوضع تحت تصرف كل فرد مايكفي لاستخدام ملكاته، وان يتمتع كل فرد بما تنتجه تلك الملكات، تمتعا كاملا غير منقوص ولا معتدي عليه.

هذه هي الأسس العامة التي لو تحققت لانتفت الحروب والثورات فليس من شك في ان هتلر وموسوليني ومن نحا نحوهما من الدكتاتوريين لم تنجح دعواهم في بلادهم، الا لأنها لاقت عزة قومية مجروحة، وضنكا اقتصاديا متحكما، وأنواعا من الظلم الاجتماعي الصارخ، ولم تلبث هذه المشاعر بعد أن ضمدت أو ضمد بعضها، أن انقلبت عدوانا ورغبة في الانتقام ونزوعا الي السيطرة والاستبداد بالغير، ولو ان المظالم الأولي لم يطل بها المهد وعولجت منذ نشأتها، لوفرت علي الانسانية كثيرا من الدماء والآلام.

لقد ابتهجنا بانتصار الديمقراطية في الحرب، وبقي أن نبتهج لانتصارها في السلم. وهذا امر معلق بارادة الدول الكبري المنتصرة ولعلها تفعل، وان لمصر لحقوقا وآمالا تدخل في نطاق ماأشرنا اليه وقد حان الحنين لكي نعمل للحصول علي تلك الحقوق وتحقيق تلك الآمال ورجاؤنا أن تقدر الحليفة مشاعرنا وتعمل علي ارضائنا إذا أرادت أن تكسب صداقتنا الحقيقية.

(*) جريدة الوفد المصري ١٩٤٥/٥/٨

التقاليـد الصحيحة .. *

نشرت بعض الصحف في يوم السبت الماضي، صورة خطابين تبودلا بين المستر تشرشل رئيس الحكومة الانجليزية، والمستر اتلي زعيم حزب العمال، ومانريد ان يمر هذان الخطابان دون أن يقف عندهما المصريون ليطيلوا التفكير في مغزاهما وليتخذوا منهما مثلا يحتذي.

تبودل الخطابان بمناسبة اجتماع الأقطاب الثلاثة، تشرشل وستالين وترومان المزمع انعقاده في برلين في شهر يوليو القادم، لتسوية المسائل العديدة المختلف عليها بينهم.

ومن المعلوم أن حزب العمال قد ترك الحكم. وان المعركة الانتخابية حامية الوطيس بينه الآن وبين حزب المحافظين، ومع ذلك - وهنا موضع العبرة - حرص المستر تشرشل علي ان يشرك معه في اجتماع الأقطاب المستر أتلي زعيم العمال فأرسل اليه الخطاب التالي الذي نعيد نشره، لما فيه من معان تنقصنا.. قال المستر تشرشل :

عزيزي أتلي : أرسل اليك الآن دعوة رسمية لتجئ معنا الي المؤتمر الثلاثي القادم الذي سيعقد في المستقبل القريب. وعندما أعلنت في البرلمان عزمي علي دعوتكم ارتفع صوت يقول انه من الضروري دون شك اذا حضر مستر أتلي هذا الاجتماع ان يفعل ذلك بصفته رقيبا فقط. إن حكومة جلالة الملك يجب طبعا أن تتحمل مسئولية جميع القرارات ولكن فكرتي كانت أن تجئ معنا كصديق ومشير وان تساعدنا في جميع المواضيع التي طال أمد اتفاقنا عليها وعرف هذا الاتفاق بتصريحات علنية. وقد رأيت أن يعمل الوفد البريطاني في هذا المؤتمر كما كان يعمل في سان فرنسيسكو تماماً، وذلك فيما عدا أنه لا تكون عليكم مسئولية رسمية كما قلت قبلا تجاه التاج ، غير تلك التي تقع بصفتكم عضوا في المجلس المخصوص. أما مجيئكم كرقيب صامت فانه علي ما أظن يكون حاطا لمكانتكم كزعيم لحزبكم ولا يجوز أن يكون لي الحق في أن أضعكم هذا الموضع في مثل هذه الظروف.

علي أنني أرجو أن أحصل علي تأييدكم بأنكم تقبلون دعوتي.

المخلص لكم كل الاخلاص

ونستون تشرشل

وقد رد المستر أتلي بالخطاب الآتي :

أشكركم علي خطابكم المؤرخ بتاريخ اليوم ولقد سبق – علي إثر تبليغكم لي بصفة غير رسمية عزمكم علي أن تدعوني بوصفي زعيما لحزب العمال الي مرافقتكم الي المؤتمر المنتظر عقده في برلين – أن شاورت كبار زملائي في مجلس النواب فوافقوني علي أن العرض يجب أن يقبل علي الأسس التي أوضحتموها في خطابكم ولم يكن هناك قط أي اقتراح أن أذهب كمجرد رقيب. لذلك يسرني قبول دعوتكم ويبدو لي أن هنالك فائدة عامة عظيمة في احتفاظنا في هذا الوقت وظهورنا أمام العالم بمظهر ذلك الاتحاد في السياسة الخارجية التي حافظنا عليها مدة خمس سنين. واني لا أتوقع اننا سنختلف في الخطط الرئيسية في السياسة التي بحثناها معا مرارا كثيرة. واني أفهم طبعا أن المسئولية يجب أن تقع علي كاهل الحكومة ولكنني اتخذها قضية مسلمة ان نتشاور معا في القضايا التي ستثار لكي نتقدم بسياسة تتفق مع آراء الأكثرية الكبري من شعب هذه البلاد. وإني أدرك وأقدر أنكم تتقدمون بهذا العرض نظرا للأحوال الخاصة القائمة في الوقت الحاضر.

المخلص لكم كل الاخلاص

اتلي

هذان هما الخطابان اللذان تبودلا بين الرجلين ومنهما نستنتج أن :

(١) المستر تشرشل حريص علي أن يصطحب معه الي المؤتمر، زعيم حزب المعارضة، كصديق ومشير وهو واثق انهما سيتفقان علي جميع المواضيع.

(٢) وان المستر تشرشل والمستر اتلي حريصان علي ان يظهرا بمظهر التضامن، بل ومظهر الاتحاد في السياسة الخارجية.

والانجليز حريصون علي اضطراد سياستهم الخارجية وهذا هو السر في حرص المستر تشرشل علي تضامن المستر اتلي، وذلك لأنه قد تسفر الانتخابات عن فوز العمال، فيتولون الحكم وفي هذه الحالة تقتضي مصلحة البلاد أن يسير زعيم العمال سيرة سلفه المحافظ في السياسة الخارجية

وننظر في احوالنا المضطربة المحزنة، فماذا نري ؟!

نري بلاداً دقيقة الوضع الدولي، بلاداً لا استقلال لها إلا في الظاهر الذي لا يخدع غير الجاهلين لحقائق الأمور، بلادا تريد أن تتحرر وتستنقد حقوقها الحيوية، بل بلادا تريد أن تنهض بأمورها الداخلية دون أن يعترض الأجنبي علي أهم مشاريعها الحيوية، فيقفها في مهدها، بلاداً تريد ان تحيا حياة كريمة وهي لا تستطيع شيئا مما ذكرنا إلا اذا اتفقت كلمتها علي قضيتها الكبري حتي لا يلعب الأجنبي علي اختلافاتنا الحزبية، ومع ذلك لانري من مظاهر هذا الاتفاق شيئا، بل بالعكس نري تناحراً آثماً، وشهوات صغيرة مدمرة. يالله!! الانجليز يتفقون فيما بينهم ليجلبوا الي بلادهم أقصي مايستطيعون من غنائم، ونحن نتناحر لنلبس أعناقنا الطوق، ونسلم

سيادتنا التي استنقذ بعضها اسلافنا الأمجاد بدمائهم في سنة ١٩١٩ من الأجنبي. من يقول هذا؟ وأي عقل يجيز مثل هذه الكارثة ؟ بل أي قلب به بقية من وطنية يستطيع الا أن يحزن لهذه الحال المخزية !!

والآن نود ان نسأل من المسؤول عن هذه الحالة ؟

ومن واجب كل مصري شريف أن يواجه هذا السؤال في عدل وترفع عن الشهوات الحزبية، يتفقان مع سمو القضية التي نعالجها، وعندئذ سيري ان زعيما كمصطفي النحاس باشا، عاصر الحركة الوطنية في البلاد، منذ نشأتها الي اليوم، وعالج بنفسه كافة تطوراتها حتي قتلها بحثا وعلما ودراية، وحتي لم يعد يخفي عليه من أمورها صغير أو كبير، نقول ان زعيما كهذا، لا يقبل عقل أن ينحي عن أن يكون له أكبر الرأي فيما يمس قضية البلاد.

ومع ذلك تأتي حكومة مصرية وتؤلف لجنة سياسية من شخصيات لا تتعرض لها بشيء، ثم تهمل رفعة النحاس باشا فلا تحاول ان تأخذ رأيه، أو ان تتصل به، وتقرر هذه الهيئة اعلان الحرب، واشتراك مصر في مؤتمر سان فرنسيسكو، بل وتستأثر بكل ذلك، دون برلمان البلاد، وهذه الحكومة بالذات تعرف مدي نفوذ النحاس باشا في البلاد : ومدي تمتعه بثقة غالبية الأمة.إن من المبادئ البديهية في العقول، ان انكار الواقع لا يمحوه، والحكومة بارتكابها هذه الغلطة الكبيرة لم تنل من النحاس باشا شيئا بل زادته قوة.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل جرفت الحكومة شهوة أحد أعضائها الجامحة، وهو معالي مكرم عبيد باشا الذي تعرف البلاد كافة، الي أي حد كان يتفاني في الاخلاص للنحاس باشا والدفاع عنه، وتثبيت دعائم زعامته، نعم اجتاحت الحكومة شهوة مكرم باشا الجامحة فجر علي البلاد وبالا لا حد له، وها نحن اليوم انصرفنا الي قتال بعضنا بعضا. ويتساءل عقلاؤنا، من الرابح من هذه المعركة المخزية، ويجيبون بأن الرابح هو لا ريب الانجليز. وماذا يريد مكرم باشا أن يحاكم النحاس باشا، يقول ويعيد، أنه يريد أن يحاكمه لجريمة الرشوة. يالله ! أي عقل يستطيع أن يتصور النحاس باشا ماداً يده ليتناول رشوة من كائن من كان. أليست هذه خرافة حمقاء!

إننا لا ندعي أن حكم حكومة الوفد الماضية، قد كان مثال الكمال المطلق في كل شئ، كما لا ندعي أن الوفد لا يضم بين أنصاره إلا خيار الناس، فالوفد حزب كبير جدا، يكاد يشمل معظم الأمة، وهو بحكم كبره هذا لا يمكن أن يخلو من الأشرار الي جوار الأخيار. وإلا قلنا إن الأمة كلها لا أشرار فيها وكان قولنا دعوي حمقاء.

وقد ولي الوفد الحكم، في ظروف الحرب، ومن المعلوم في عصور التاريخ المختلفة، أن الحروب تصحبها دائما اضطرابات اجتماعية، واقتصادية، وانه في مثل هذه الظروف لا يخلو الأمر، من اطماع وشهوات تلتمس سبيلها بطرق مشروعة وغير مشروعة.

كل هذه حقائق عامة لا ريب فيها ، ولكننا نترك كل ذلك الي المسألة الاساسية التي تقيم البلاد وتقعدها الآن، وهي محاكمة رفعة النحاس باشا. ونحن نترك الجدل العقيم، بل ونترك التفنن في مناقشة الدستور والقوانين، وننظر الي هذه المسألة في ضوء العقل المجرد ، فماذانري ؟

نري مكرم باشا لخلاف شخصي نشأ بينه وبين رفعة النحاس باشا ، يريد ان يغرق البلاد في فتنة نخشي أن تصبح قبرا لحرية البلاد واستقلالها فقد ألف معاليه لجنة تحقيق قلنا وقالت الجرائد الوفدية، رأينا فيها، وهو رأي لا يمكن أن يدفع. وما زال مكرم باشا يهدد بالاستقالة، ويلح علي الوزارة حتي حمل مجلس الوزراء علي احالة تقرير اللجنة الي مجلس النواب. ومن المعلوم أن مجلس النواب لا يمثل الأمة تمثيلا صحيحا، وما نظن عاقلا يستطيع أن يدعي، أن الوفد لم تعد له أغلبية بالبلاد ، بل ولا اقلية يجب أن تمثل بالمجلس.

ومحاكمة الوزراء مسألة سياسية قدر ماهي قضائية بصرف النظر عن موضوع مايحاكمون من أجله، والدليل علي ذلك أن الدستور قد نص علي طريقة خاصة لمحاكمتهم، فهم لا يحاكمون أمام القضاء العادي، بل يتولي أحد المجلسين اتهامهم، ويحاكمهم مجلس مخصوص، ولقد روعي في ذلك أن تكون الامة نفسها ممثلة في مجلس النواب وهي التي تتولي الاتهام، وإذن فمن الواجب أن يكون مجلس النواب، ممثلا حقيقة للأمة.

والآن يراد أن يتولي الاتهام مجلس نواب لا يمثل الأمة كلها ، لأن الوفد قد قاطع انتخاباته، وإذن ففي هذا المجلس أغلبية من خصوم الوفد، وما كنا لنعترض علي هذا ، لو أنه كان بالمجلس الي جوار خصوم الوفد انصار له بل ماكنا لنعترض لو خلا المجلس من أنصار للوفد لأن هؤلاء الأنصار، قد رفضت الأمة ان توليهم ثقتها في انتخابات تقدموا فيها ، أما وشئ من ذلك لم يحدث، فلسنا نفهم كيف يمكن القول بأن لهذا المجلس حق الاتهام.

ونعود الي المثل الانجليزي الذي ضربناه فقد أصاب القلب هبوط من الحديث عن مأساتنا ، ولابد له من ان يعود فيرتفع قليلا الانجليز يضع بعضهم يده في يد خصمه ليجمعوا أمرهم علي جلب الغنائم لبلادهم، ونحن نقتتل لنغرق البلاد أي مصري يقبل ان تضيع قضية الوطن اشباعا لشهوة شخصية يستشعرها مكرم باشا ، الذي كان بالأمس صديقا لرفعة النحاس باشا فأصبح اليوم عدوا لدودا.

إن مصر ليست ملكا لمكرم باشا يتصرف في مصيرها كيفما شاء، ومن واجب البلاد ان تدفع مايريد ان يجرها اليه من كارثة

(*) جريدة الوفد المصري ١٨/٦/١٩٤٥

تحديد الملكية والنظام الحزبي*

منذ خمسة اشهر احيل علي لجنة الشئون الاجتماعية بمجلس الشيوخ مشروع قانون تقدم به الشيخ المحترم محمد بك خطاب لوضع حد لزيادة الملكيات الزراعية الكبيرة.. ولقد كان الاقتراح الأصلي يرمي الي تحديد الملكية بخمسين فدانا ولكن اللجنة رأت أن ترفع هذا الحد الي مائة فدان واستقر رأيها علي صياغة القانون في المادتين الآتيتين..

مادة - ١ - ابتداء من العمل بهذا القانون لا يجوز لأحد ان يمتلك اكثر من مائة فدان مما يدفع عنه اعلي ضريبة - أو أرضا زراعية يدفع عنها مثل هذا القدر من الضرائب ويستثني من هذا الحكم الملاك الحاليون وورثتهم.. علي انه لا يجوز في اي حال من ان تنتقل الي ملكية احد من الملاك الذين يملكون هذا النصاب ارض زراعية غير التي يملكها وكل عقد يخالف هذا النص يعد باطلا ولا يقبل تسجيله... مادة - ٢ - لا يجوز الوقف فيما يزيد علي مائة فدان للشخص الواحد اذا لم يكن وارثا، فاذا كان وارثا فلا يجوز ان يزيد مايوقف عليه علي حصته الشرعية اومائة فدان ايهما الأكثر.

ومعني هاتين المادتين هو انه لن يستطيع احد في المستقبل ان يمتلك اكثر من مائة فدان او اكثر من اراض مجموع ضريبتها يبلغ ما يساوي ضريبة مائة فدان من ذات الحد الأعلي لضريبة أي ١٢٠ أو ١٥٠ فدانا مثلا من الأراضي المنخفضة الضريبة وذلك سواء أكان هذا التملك عن طريق الشراء او الوقف ... وقد نص علي عدم سريان هذا القانون علي الملاك الحاليين وورثتهم بمعني ان المالك الذي يتمتع الآن بألف او بآلاف الأفدنة لن ينقص شئ من ملكه كما ان ورثته سيرثون ما يؤول اليهم ولو بلغ لكل منهم ألف أو آلاف الأفدنة.. ولقد روعي في استثناء الملاك الحاليين وورثتهم امل خاب في ان يوافق البرلمان علي هذا القانون المتواضع ولكنه استثناء لنا عليه ملاحظة قوية..

ان تقييد الملكية بالنسبة للمستقبل وتركها كما هي بالنسبة للثروات الحالية التي تكونت في الماضي امر لا يقره عدل، وذلك لان البلاد قد وصلت في تطورها الاقتصادي والاجتماعي الي حد اصبح معه من المقرر ان الملكيات لا يمكن ان تتكون الآن الا بجهد الرجال، وليس الامر كذلك بالنسبة للثروات القائمة الآن. فتاريخ مصر يثبت ان كثيرا من الضياع والتفاتيش الحالية قد اقطعت للناس هبات وهدايا ومن ثم يصبح من الظلم الصارخ ان نقدس ملكيات لا تستند كلها

الي جهد اصحابها وتمنع اصحاب الجهد في المستقبل من ان يتركوا مثلها ...

ولقد كنا نستطيع ان نقبل القانون بوضعه الحالي اذا كانت هناك ضريبة تصاعدية جدية علي التركات لأنه بفضل هذه الضريبة سيصبح من الممكن تحقيق نوع من المساواة بين جميع الملاك المصريين الحاليين وملاك المستقبل، اما هذه الضريبة التي لا يبلغ اقصاها الا ٣٪. أي أقل من رسم التسجيل في البيع والشراء فذلك مايزيد هذا القانون ظلما ودعوة الي زيادة التفاوت في المساواة الواجبة بين المصريين في الحقوق ...

والواقع ان لجنة الشئون الاجتماعية بمجلس الشيوخ قد رأت ان تأخذ في الاعتبار الصعوبات التي ستنشأ امام هذا القانون من مقاومة اعضاء البرلمان.. وذلك لان تكوين أحزابنا الحالي لا يمكن كلا منها من ان يصل الي رأي في موضوع خطير كهذا...

ولقد كانت في رجعية قانون الوقف سابقة يستدل بها، فقد رأي الوفد المصري نفسه رغم قيامه في الحكم عندئذ ان يترك للأعضاء حرية التصويت فيه، وهذه ضرورة لم يكن بد منها.. وليس من شك في ان مشروع خطاب بك لا يمكن ان يبت فيه الا بعد ان تقرر الأحزاب المختلفة ترك الحرية للأعضاء للتصويت بشأنه، وستكون هذه فرصة لتبين النسب داخل الأحزاب من حيث اتجاه اجتماعي كهذا.. ومن الواضح ان مشروعا كهذا يمس مصالح قومية لابد ان تسيطر في التصويت عليه تلك المصالح...

وهناك احتمال في ان يصعب وصول كل حزب الي رأي عام بصدده...

وانه وان يكن من المؤكد تقريبا ان هذا المشروع لايزال سابقا لأوانه في بلادنا من حيث الصعوبات التي ستواجهه الا انه قد يكون من الخير ان تتحلل الأحزاب في شأنه من نظامها الحزبي كما فعل الوفد من قبل في قانون الوقف عند تقرير الرجعية...

(*) جريدة الوفد المصري ١٩٤٥/٧/٣

حصن الإستعباد*

(١)

ليس هذا الحصن كما يتبادر الي الذهن بثكنات قصر النيل أو قصر الدوبارة، ولكنه اخطر من هذين شأنا واشد بأسا علي حياتنا، وهو البنك الأهلي الذي يسمونه مصريا سخرية منا وعبثا بعقولنا، ولقد يبدو غريبا أن نستهل الحديث في هذه السلسلة من المقالات عن البنك الأهلي علي هذا النحو من الشدة ولكننا معذورون، ونود لو يسايرنا القراء في علاج هذه المشكلة الخطيرة التي لا تقل أهمية عن تعديل المعاهدة أو تسوية مسألة السودان، أو ما شابه ذلك من أمور قد تصل فيها الي بعض الترضيات التي لا تخرج عن القشور الزائفة، وكلنا - لا ريب - يذكر كيف سخروا بعقولنا في تلك المعاهدة المشهورة وقالوا أن لنا حق الطيران علي أراضي انجلترا، كما لانجلترا حق الطيران علي بلادنا سواء بسواء، وأمثال ذلك من سخافات تندي لها صفحة العقل.

البنك الاهلي هو حصن الاستعباد في مصر، وتلك حقيقة لابد من تبسيطها وشرحها وعرضها، وتكرار القول فيها حتي يدركها رجل الشارع فيصحو الي حياته والي قوته وقوت عياله الذي يهدده هذا البنك بالفناء في غير رحمة ولا حياء.

في سنة ١٨٩٨ صدر «دكريتو» بالقانون الاساسي للبنك الاهلي، وقد نص فيه علي أن لهذا البنك حق اصدار أوراق البنكنوت، وذلك بشرط أن يكون لهذه الاوراق مقابل في خزانته، فهي بمثابة ايصالات علي البنك وهذا مايسمي غطاء البنكنوت، وقد نص في «الدكريتو» علي ان يتكون ذلك الغطاء :

اولا : لغاية النصف علي الأقل ذهبا. ثانيا : النصف الآخر سندات تقوم بسعر لا يتجاوز السعر اليومي وعلي الأكثر بحسب قيمتها الإسمية بشرط ان تكون مملوكة للبنك او ان يحتفظ للحكومة وحدها بأمر اختيارها وتعيينها دون ان يترتب علي استعمال هذا الحق في أية حالة من الأحوال او في أي وقت مسئولية علي الحكومة.

واذن فقد اعطي البنك حق اصدار أوراق البنكنوت بشرط ان يحتفظ في خزائنه بذهب يساوي نصف قيمتها وسندات تساوي النصف الآخر، ونص علي انه للحكومة المصرية حق اختيار هذه السندات وتعيينها. ولكن حق الحكومة المصرية كان في الواقع حقا نظريا فنحن لم نسمع ان البنك قد قبل سندات الدين الموحد أو الدين الممتاز مثلا كغطاء للعملة علي نحو ما قبل ولا يزال يقبل

السندات الانجليزية، ولهذه المسألة قصة عجيبة سيأتي خبرها بعد حين.

وعلي أي حال فقد احترم شروط الغطاء في جملته الي سنة ١٩١٦ وتمتعت أوراق البنكنوت المصرية في الأسواق الداخلية والخارجية بثبات قيمتها باعتبارها ايصالات مضمونة بغطائها.

ثبتت اذن قيمة أوراق البنكنوت المصرية، وكان باستطاعة كل فرد أن يتقدم بالورقة ذات المائة قرش الي البنك ليستبدلها بجنيه من الذهب، وهذا مايسمي قابلية أوراق البنكنوت للاستبدال بالذهب، وظلت الحال علي هذا النحو الي ان كانت سنة ١٩١٦ كما قلنا، ففي هذا العام المشئوم صدر اعلان من وزارة المالية المصرية هذا نصه :

«ليكن في علم الجمهور انه من جهة النظر الي الزيادة الكبيرة التي لا تزال تحدثها احتياجات موسم القطن في الطلب علي أوراق البنكنوت، ولما كان من جهة ثانية يحسن ألا يجمع من احتياطي الذهب مبلغ يزيد علي الحد الذي تقضي به الحكمة في الأحوال الحاضرة، لذلك تقرر ان يتسامح مؤقتا بعض التسامح فيما هو معروض علي البنك الأهلي من ابقاء كمية من الذهب في الخزانة تعادل علي الأقل نصف قيمة أوراق البنكنوت المصدرة. وقد رخص للبنك الأهلي ان يستبدل ببونات الخزانة الانجليزية التي الي أجل قصير المقدار الذي يلزم من احتياطي الذهب لجعل الاحتياطي المذكور معادلا لنصف الأوراق المصدرة طبقا لقانون البنك».

ومعني ذلك بلغة سهلة بسيطة هو ان وزير المالية المصرية قد اباح للبنك الاهلي ابتداء من سنة ١٩١٦ الحق في أن يصدر أوراق بنكنوت مصرية دون أن يكون ملزما بالاحتفاظ في خزائنه بما يعادل نصف قيمتها من الذهب، فله أن يصدر مايشاء مقابل أذونات علي الخزينة البريطانية، ولقد نص في ذلك القرار المشئوم علي ان ذلك انما هو من باب التسامح. ومن غريب الأمر ان هذا التسامح لايزال مستمرا الي الآن وانه هو السبب في بلوانا الحاضرة، فبفضله استطاعت انجلترا ان تسحب من البنك الأهلي ٣٥٠ مليونا من الجنيهات أثناء هذه الحرب وان تشتري بها من بلادنا ما تريد وتنفق قواتها كما تبغي، وكل ذلك مقابل اذونات علي الخزينة البريطانية، وها نحن اليوم عاجزون عن المطالبة بسداد هذه الأذونات أو اعطائنا سلعا وبضائع بقيمها كما سيأتي البيان.

منذ سنة ١٩١٦ اذن تخلص البنك من شرط الذهب، وترتب علي ذلك انه لم يعد يقبل استبدال أوراق البنكنوت بجنيهات ذهبية، ولقد سار بنك انجلترا نفسه علي هذه السنة، وما البنك الأهلي الا تابع لبنك انجلترا وذيل له، واستمر الحال علي هذا النحو الي ان كانت سنة ١٩٢٥ حيث قررت انجلترا ان تعود الي قاعدة الذهب وعادت معها مصر، فاوصي المجلس الاقتصادي في سنة ١٩٢٦ بأن تعمل الحكومة المصرية علي ان يصعد الغطاء الذهبي الي ثمانية ملايين، ولم يكن في ذلك التاريخ الا ٣٠٠ر٣ر٠٠ جنيه، وقد صعد فعلا الي ٠٠٠ر٢٤٠ر٦ جنيه في سنة ١٩٣٢ واستمر كذلك تقريبا الي اليوم، وقد أوصي المجلس الاقتصادي ايضا حينذاك بأن تستعمل السندات المصرية في الغطاء بمقدار ثلاثة ملايين من الجنيهات، ولكن البنك الاهلي لم يستعمل

منها حتي الآن الا ماقيمته ۰۰۰ر۰۰٥ر۱ جنيه. واذن فالبنك الأهلي لم يقبل ان يعطي المصريين أوراق بنكنوت مقابل سندات مصرية كسندات الدين الممتاز والموحد قبل عملية التحويل التي تمت منذ سنوات، أو سندات القرض الوطني الموجودة الآن في ايدي حامليها..

ومع ذلك ففي الوقت الذي لم يقبل فيه البنك غير مليون ونصف من السندات المصرية كغطا لأوراق بنكنوت يرسلها في التداول، نقول في نفس هذا الوقت نري المسمي مصريا يقبل اذونات علي الخزينة البريطانية بما يساوي الرقم المخيف وهو ۰۰۰ر۰۰۰ر۱۱۰ جنيه، ولما كان هذا المبلغ الضخم يكفي لان تصل المعاملات المالية الي عدة مئات من الملايين باعتبار ان تلك المعاملات ليست الا حسابات جارية في البنوك وودائع مرصودة وليس من الضروري طبعا ان تكون مبالغها كلها حاضرة في خزائن البنك او في ايدي الناس فقد استطاع هذا البنك العجيب ان يقدم لانجلترا الي الآن ۳٥۰ مليون جنيه اخذتها علي دفعات ثم عادت هذه المبالغ المأخوذة بحكم التعامل الي البنك وأخذتها من جديد أو أخذت ما يساويها، وهكذا الي ان تكون لنا هذا الدين الفاحش الذي لا تضمنه غير أذونات علي الخزينة البريطانية والذي نحاول الآن جاهدين استخلاصه من الحليفة العظمي.

والسؤال الذي يتبادر الي الذهن هو كيف أن الحكومات المصرية التي تتابعت اثناء هذه الحرب لم يستخدم وزراء ماليتها حقهم الثابت في دكريتو سنة ۱۸۹۸ الذي بمقتضاه يستطيعون أن يختاروا نوع السندات والأوراق المالية التي يجوز للبنك أن يقبلها كغطاء للبنكنوت، نعم كيف لم يستخدموا هذا الحق ليوقفوا هذا البنك عند حده ويمنعوه من أن يسلم لانجلترا ۳٥۰ مليون جنيه بدون مقابل فعلي عاجل، كما فعلت ايران عندما أصرت علي أن يدفع لها مقابل من الذهب عما اعطت قوات الحلفاء الموجودة في بلادها من أوراق بنكنوت ايرانية.

هذا هو السؤال، وبالرغم من اتضاح الأمر الآن امام البرلمان وامام الامة وامام الحكومة، وبالرغم من استعراض لجنتي المالية بالنواب والشيوخ لهذه الحقائق التي سردناها ، لايزال البنك الأهلي الي اليوم مستمرا علي خطته حتي لقد زادت كمية البنكنوت المتداولة في الشهرين الأخيرين نحو ۰۰۰ر۰۰۰ر۲ جنيه اخري، وهنا يصح لنا ان نسأل الحكومة ماهو موقفها ؟ وان نسأل وزير المالية لماذا لا يستخدم حقه الثابت في دكريتو سنة ۱۸۹۸ فيقف هذا السيل الذي سيجتاح البلاد ويدمر ثروتها ويشل تجارتها ؟

(۲)

رأينا في المقالة السابقة كيف انه قد صدر من وزير المالية المصرية في سنة ۱۹۲٦ تصريح يجيز للبنك ان يصدر أوراق البنكنوت دون ان يحتفظ في خزائنه بما يساوي نصف قيمتها ذهبا كما يقضي بذلك دكريتو تأسيسه الصادر في سنة ۱۸۹۸، وذلك اكتفاء بأن يكون الغطاء اذونات علي الخزينة البريطانية، ولقد بينا كيف ان هذا التصريح المشئوم قد ظل معمولا به الي الآن،

فاستباح البنك لنفسه الحق في قبول مايساوي ۱۱۰ ملايين من الجنيهات اذونات علي الخزينة البريطانية، وبفضل هذا التصرف الجرئ اعطي البنك لانجلترا ٣٥٠ مليون جنيه مصري اشترت بها من بلادنا ماأرادت وانفقت جنودها كما اشتهت، ولقد يتساءل القارئ كيف ان الحكومات المصرية المتعاقبة لم تحاول ان تستخدم حقها المنصوص عليه في دكريتو سنة ١٨٩٨ فتوقف البنك عند حده وذلك بأن يرفض وزير المالية المصرية قبول اذونات الخزينة البريطانية كغطاء لأوراق نقدنا، وبخاصة اذا ذكرنا ان هذا البنك الأهلي لم ينفذ الي الآن الطلب المتواضع الذي تقدم به المجلس الاقتصادي في سنة ١٩٢٦ عندما قرر ان يقبل البنك سندات مصرية تساوي ثلاثة ملايين من الجنيهات ضمن غطاء نقدنا، فانه من الثابت ان هذا البنك لم يقبل الي اليوم من السندات المصرية غير مايساوي مليونا ونصف المليون.

وعلي القارئ ان يسأل وزراء المالية المتعاقبين عن جواب لهذا السؤال المؤلم.

والذي نعلمه تاريخيا هو ان الحكومة المصرية قد حاولت في سنة ١٩٤٠ ان تنشئ بنكا مصريا مركزيا يكون له هو حق اصدار أوراق البنكنوت بدلا من البنك الأهلي الذي هو فرع لبنك انجلترا، ولكن هذه المحاولة لأمر مالم تنجح وكانت سنة ١٩٤٠ هي سنة تجديد أو مَدّ مدة امتياز البنك الاهلي. فلما اثبتت الحكومة المصرية انها عاجزة عن انشاء بنك مركزي مصري اتجهت جهودها الي تمصير البنك الاهلي مادام لم يكن بد من مد امتيازه الي سنة ١٩٤٨. والآن نتساءل عن هذا التمصير وأثره ؟ لقد كان مداه هينا وأثره اهون، اتدري ايها القارئ ماذا كان هذا التمصير ؟ لقد كان ان اتفق علي ان يكون رئيس مجلس ادارته مصريا منذ سنة ١٩٤٠ وعلي أن تصبح أغلبية اعضاء مجلس الادارة مصرية أيضا في سنة ١٩٤٥، ولقد تحقق هذا بالفعل كما اتفق علي ان يقصر التوظيف علي المصريين ابتداء من سنة ١٩٤٠ إلا في احوال استثنائية حددت في الاتفاق، ولكن ماذا كان أثره، اللهم لا شئ الا تعيين نفر من المصريين رئيسا واعضاء لمجلس الادارة يتقاضون مكافآت ضخمة ولا يملكون من النفوذ شيئا.

واما السلطة الحقيقية فقد بقيت في يد محافظ البنك الانجليزي من جهة. وفي يد الجمعية العمومية للبنك من جهة اخري، والجمعية العمومية لا يمكن ان تتجه سياستها نحو مصلحة مصر الا عندما تكون أغلبيتها مصرية، وليس من سبيل الي التحقق من ذلك الآن لامر بسيط هو ان اسهم البنك لن تصبح كلها اسمية كما اتفق عند مد امتياز البنك الا ابتداء من ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٨، وعندما يتحقق ذلك سيصبح من الممكن مراقبة تلك الاسهم والوقوف علي حركة تداولها، وفي اليوم الذي سيكون فيه بيد المصريين أغلبية تلك الاسهم سيحق لنا ان نقول ان البنك الأهلي قد تمصر.

ومع ذلك فنحن لا نستطيع أن نقف مكتوفي الأيدي امام هذا الحصن الاستعماري المخيف، ومن واجب الحكومة المصرية أن تبادر فتأمر وزير ماليتها الهمام بأن يستخدم حقه في وقف هذا

البنك عند حده، والا استفحل الأمر ووقعت البلاد في خراب محقق، ومن المعلوم ان حركة الاصدار الحالية قد وصلت بالقوة الشرائية الموجودة في التداول الآن أو المثبتة في دفاتر البنوك كحسابات جارية وودائع وفي صناديق التوفير كأمانات وما الي ذلك، قد بلغت الآن اربعمائة مليون ومائتين وخمسة عشر جنيها، وهذا المبلغ الضخم خليق بأن يرتفع بالأسعار في اضطراد، وذلك حتي بفرض توفر السلع، ومن المعلوم ان النقود وحكمها حكم السلع - إذا كثرت ضعفت قيمتها وستزداد هذه القيمة ضعفا اذا لم تشأ انجلترا ان تأخذ في سداد الـ ٣٥٠ مليون جنيه المدينة بها لنا وذلك لان معظم الاربعمائة وسبعة ملايين الموجودة بين ايدينا الآن ستصبح بمثابة ايصالات لن تسدد، هذا هو الوضع المدمر الذي وصلت اليه بلادنا الآن، ولننظر في النتائج الخطيرة المترتبة علي هذه الكارثة فنري مايأتي :

أولا : ان مبلغ الثلاثمائة وخمسين مليونا التي اخذتها انجلترا من البنك الأهلي هي المبالغ التي اشترت بها جميع مااشترته من مصر أثناء الحرب، والتي انفقتها جنودها في بلادنا، فكأنها اذن قد اشترت وانفقت من مالنا الخاص وهذا المال ليس ملكا للحكومة المصرية وانما هو ملك للأفراد المصريين وذلك لأنه يمثل أوراق البنكنوت المصرية التي بين أيدينا وأرقام الحسابات الجارية والودائع ومبالغ صندوق التوفير التي أشرنا اليها، فهي اذن تمثل الجانب الأكبر من الثروة النقدية الموجودة في مصر كلها وفي هذا مايزيد المأساة خطورة، وذلك لأن دين انجلترا علي مصر هو في الواقع نقدنا المتداول أو المرصود في الدفاتر وفي هذا ما يسلمنا الي الجانب الثاني من المأساة وهو تجارتنا الخارجية.

ثانيا : اتضح اذن ان معظم نقدنا لا تضمنه إلا اذونات علي الخزينة البريطانية، فهو دين علي انجلترا والدين لايقبل الغير ان يحول اليه الا ذا كان مضمون السداد، ولما كنا لا نعلم الي اليوم ماذا تنوي انجلترا بصدده فقد رأينا الدول الاجنبية ذات العملات السليمة مثل امريكا والسويد والبرتغال وسويسرا ترفض ان تقبل الجنيه المصري أو الاسترليني سداداً لما نشتري منها من بضائع وتحتم علينا أن ندفع لها الثمن بعملتها هي وفي هذا ما يشل تجارتنا معها ..

ولقد كان الأمر يهون بعض الشئ لو انه ترك لنا الحق المشروع في ان نستولي علي مايصل الي ايدينا من عملات هذه البلاد لما نبيع لها من بضائع أو نؤدي من خدمات أو تنفقه قوات كالقوات الأمريكية في بلادنا من دولارات، ولكن الحكومة الانجليزية أبت إلا ان تجردنا حتي من هذه العملات فوقعت مع مكرم باشا اتفاقا عجيبا هو اتفاق الاستيراد والعملة.. وبموجبه التزم وزير ماليتنا ان يقوم بعملية المحصل لبنك انجلترا، واصدار اوامر عسكرية توجب علي كل مصري يصل اليه شئ من عملات البلاد التي ذكرناها ان يقدمها لوزارة المالية المصرية، والوزارة تحولها الي البنك الاهلي، والبنك الاهلي يحولها بدوره الي بنك انجلترا، وفي مقابل كل ذلك تعهد بنك انجلترا بأن يعطينا في خلال سنة ١٩٤٥ من تلك العملات السليمة ما يساوي ١٥ مليونا من

الجنيهات.

واليوم وقد مضي نصف العام نسأل اللجنة المالية بمجلس الشيوخ عن المبلغ الذي أعطي لنا بالفعل فاذا به لايتجاوز ما يساوي ٣٫٢٢٢٫٠٤٤ جنيها انجليزيا اي مايزيد قليلا علي خُمس المبلغ المقرر لهذا العام، مع أننا قد جاوزنا اليوم نصف هذا العام، ولقد يسأل سائل السؤال الآتي : هل من الممكن ان نعرف مقدار المبالغ التي كانت مصر تستطيع ان تحصل عليها من معاملاتها مع تلك الدول ذات العملات السليمة لنعرف هل غبنا بتحديد انجلترا لها بمبلغ الـ ١٥ مليونا من الجنيهات أم لا ؟

والجواب علي ذلك يستطيع ان يجده القارئ في تلغراف نشرته منذ يومين احدي صحفنا اليومية وعلقت عليه تعليقا قيما. والتلغراف يحمل ملخصا لمقال نشرته جريدة «نيويورك جورنال أوف كومرس» لكاتبة تعتبر حجة في المسائل الاقتصادية وفيه تردد الكاتبة شكوي المصدرين الامريكان المرة من تحكم انجلترا في تجارة الشرق الاوسط، وقد جاء فيه «يقول المصدرون ان مدي التجارة الامريكية في الشرق الاوسط لايمكن ظهوره علي وجه التحقيق الا اذا كان قائما علي اسس وطيدة وغير مرتبط بأي نظام من شأنه جعل الدولارات تتسرب الي صندوق مشترك توزع منه انجلترا حصصا علي بلاد الشرق الأوسط ،ويوجه هؤلاء المصدرون الامريكيون الي انجلترا انتقادا مرا لعدم توفير الدولارات التي تحتاجها بلاد الشرق الأوسط التي تمكنت ابان الحرب من ان تكون لنفسها أرصدة كبيرة من الاسترليني بلندن».

واما عن كمية الدولارات التي باستطاعة الشرق الاوسط بما فيه مصر - أو كان باستطاعته - ان يحصل عليها لو ترك حرا فقد جاء عنها في التلغراف «انه من المعتقد ان التجارة العامة بما فيها الارصدة غير المتطورة التي تدخل فيها نفقات الامريكيين في تلك البلاد ستزودها بكميات وافرة من الدولارات تستعين بها علي زيادة مشترياتها من امريكا». ومعني ذلك هو ان الامريكان انفسهم يشكون من انجلترا مثل مانشكو وانهم يدركون ان المبالغ التي يمكن ان نحصل عليها لاشك تفوق الحصة التي تفضلت انجلترا فجادت بها علينا مما سنحصله لها بفضل وزير ماليتنا الهمام.

ثالثا : لم يقف الأمر في شل تجارتنا الخارجية عند حد عرقلتها مع البلاد التي تنتج الآن بالفعل والتي تستطيع ان تسعفنا بما نحن في مسيس الحاجة اليه لاستهلاكنا اليومي أو لتنمية صناعتنا، نقول لم يقف الأمر عند هذا الحد بل امتد الي غيرها من البلاد المحررة مثل فرنسا ذاتها. ومنذ أيام قرأنا في احدي الصحف الصباحية أيضا ان هذه الدولة تريد ان تشتري كميات من القطن المصري ولكنها لا تستطيع الحصول علي مايلزمها من الاسترليني لدفع الثمن، وإذن فالبنك الاهلي أو بنك انجلترا لا يريد أيضا أن يعطي دولا مثل فرنسا ما يلزمها من الاسترليني لتشتري منا جزءا من القطن الذي لايزال يكون محصولنا الأساسي.

والآن وقد اتضحت تلك الآثار البعيدة التي نتجت عن جرأة البنك الاهلي وضعف الحكومات المصرية واصبح من البين ان حياتنا الاقتصادية كلها مهددة اكبر تهديد في الداخل وفي الخارج بتلك الكارثة، يحق لنا ان نتساءل ماذا تنوي الحكومة المصرية ان تفعل ازاء هذا الحصن الاستعماري الشنيع ؟ ثم متي يصبح لنا بنك مركزي مصري ينقذنا من حصن الاستعمار الذي يسمونه البنك الأهلي المصري ؟!

(*) جريدة الوفد المصري ١٦/٧/١٩٤٥

قناة السويس..... مصدر بلوانا*

قرأنا أخيرا أن خبراء من الانجليز يدرسون الآن مسألتي قناة السويس والسودان تمهيدا لما قد يحدث من مفاوضات مع انجلترا، وها نحن اليوم نعالج مسألة القناة ليري المصريون بعضا من حقوقهم التي لابد من التمسك بها والدفاع عنها...

وبالنسبة لنا نحن المصريين تثير قناة السويس ثلاث مسائل كبيرة هي: الدفاع عنها وعلاقة ذلك باستقلالنا، ثم مصالحنا المادية فيها ووجوب اشراكنا في ارباحها الطائلة، واخيرا مسألة التمهيد لعودتها الي مصر عند انتهاء امتيازها في سنة ١٩٦٨ ...

الدفاع عن القناة واستقلال مصر

يعلم القراء انه قد عقدت في الآستانة سنة ١٨٨٨ معاهدة دولية قضت بحياد قناة السويس وبالسماح بمرور السفن فيها لجميع الدول محاربة أو مسالمة، كما قضت بأن يكون الدفاع عنها من حق او واجب مصر بمساعدة تركيا عند اللزوم..

ولقد استمر هذا المضع قائما الي ان كانت سنة ١٩١٤، فأعلن الحلفاء انتهاء تبعية مصر لتركيا وفرضت الحماية الانجليزية علي مصر، وبذلك لم يعد لتركيا حق المساهمة في الدفاع عن القناة ... وجاءت معاهدة فرساي فقررت في المادة ١٥٣ منها ان الدفاع عن القناة موكول لمصر دون غيرها، واخيرا في سنة ١٩٢٣ عقدت معاهدة لوزان التي اعترفت فيها تركيا بانتهاء تبعية مصر لها، كما اعترفت بتنازلها لمصر دون غيرها أيضا عن حق الدفاع عن القناة ...

وظل الوضع القانوني علي هذا النحو الي ان وقعت المعاهدة المصرية الانجليزية في سنة ١٩٣٦ وفيها اعترفت مصر لسوء الحظ لبريطانيا بأن تشترك معها في الدفاع عن القناة... ولكن هذا الاعتراف جاء مقيدا بشرط ان لا يستمر هذا الحق الا خلال الزمن الكافي لتكوين جيش مصري يستطيع ان يستقل بالدفاع ...

والآن وقد تطورت الظروف العسكرية كما تغيرت وسائل الحرب، والآن وقد أصبح لمصر جيش دافع بالفعل عن القناة اثناء هذه الحرب خير الدفاع ويستطيع ان يدافع في كل حين - يحق للمصريين بل يجب عليهم ان يتسقلوا بهذا الدفاع خصوصا وانه لم يعد هناك خطر مهدد بعد ان

انهزمت ايطاليا وعاد السلام الي البحر الأبيض كله ...

والخبراء العسكريون مجمعون الآن علي ان الدفاع عن قناة السويس لا يمكن ان يكون إلا من منطقتها ... واذن فلنا أن نأمل من انجلترا الا تتمسك بضرورة بقاء عشرة آلاف جندي واربعمائة طائرة في منطقة القناة كما تقضي المعاهدة بعد ان تغيرت الظروف والأساليب علي هذا النحو الكلي وذلك لأنه لن يكون في بقائها الا اثارة لمشاعرنا الوطنية دون فائدة محققة أو ضرورة ملزمة.. والمصريون لا يستطيعون ان يفهموا كيف يمكن أن تظل هذه القناة سببا أبديا لاحتلال بلادهم أو جزء من بلادهم أيا كان موضعه والا كنا ضحية خالدة..

مصالحنا المادية

وضرورة اشتراك مصر في الأرباح

يذكر القراء ان مصر كان لها نصيب كبير في اسهم القناة وفي أرباحها عند انشائها فقد كنا نملك مايزيد علي ١٧٦ ألف سهم من الأربعمائة ألف سهم التي تكونت بها الشركة كما كان لنا ١٥٪ من ارباحها ولكن حكومتنا باعت لسوء الحظ الاسهم كما باعت نصيبنا في الربح في سنتي ١٨٧٦، ١٨٨٠ بأبخس الاثمان..

وهكذا أصبحت هذه القناة التي انشئت في أرضنا وبعمالنا وبامتياز منا لمدة ٩٩ عاما تأتي بكافة الأرباح لغيرنا أي للفرنسيين الذين يملكون اكثر من ٥٠٪ من اسهمها، وللحكومة الانجليزية التي اشترت اسهمنا فأصبح لها مايقرب من ٤٤٪ من الاسهم كلها...

ولقد بلغ الأمر ان حرم علينا حتي مجرد التوظف في ادارة الشركة فالي زمن قريب لم يكن بالشركة من المصريين غير العمال اذ ان ٥٢٪ منهم من عمالنا....

ولقد ضج المصريون باستمرار من هذا الوضع الشاذ الي ان كانت سنة ١٩٣٧ فاستطاعت الحكومة المصرية ان تصل في مفاوضات مع الشركة الي ان تجعلها بعد جهد علي ان تدفع لنا سنويا من الارباح مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه وأن تقبل في مجلس الادارة عضوين مصريين من بين ٣٢ عضوا وان تجعل ابتداء من سنة ١٩٣٨ ثلث الموظفين من المصريين ...

ولقد عينت الشركة بالفعل اسماعيل صدقي باشا وشريف صبري باشا عضوين الي جوار علي الشمسي باشا مندوب الحكومة في الشركة ...

وليس هذا الاتفاق بمرض لمصر وخصوصا اذا ذكرنا امرين : الأول ان الشركة تضيع علي مصر مبالغ طائلة وذلك لانها قد استغلت امتيازها في ان تجعل من الأراضي التي اعطيت لها مناطق حرة تستخدمها لعمليات «الترانسيت» أي «البضائع المارة» وبذلك تجنبت دفع العوائد الجمركية الواجبة في مثل هذه الحالة وأصبحت بضائع «الترانسيت» كلها تمر علي بلادنا وفي أرضنا مر الكرام. والامر الثاني .. هو ان هذه القناة ستؤول الي مصر بعد ٢٢ عاما وفي هذا ما يستوجب

عودة القناة الي مصـر

يتهم الغربيون أهل الشرق دائما بقصر النظر، وذلك لاننا قلما نعد للامور عدتها في متسع من الوقت، بل نتركها تسير الي اللحظة الاخيرة فتؤخذ بغتة وتضطرب المسائل بين ايدينا. وقرب انتقال القناة الي مصر يحتم علينا ان نمهد لذلك بمطالب يجب عقلا وعدلا ان نجاب اليها، وأهم هذه المطالب هو الا يرتب الغير مصالح جديدة له نتيجة لبعض المنشآت التي اقيمت اثناء الحرب وطمعها في مزايا تجارية واقتصادية. وها هي الغرفة التجارية البريطانية تطالب، فيما نشرناه في غير هذا المكان من الجريدة - بحقوق في بور فؤاد وبورسعيد وبورتوفيق، وعلي الحكومة المصرية ان تسهر علي ذلك وان تحتفظ بمصالح البلاد...

ثم اننا لا ندري كيف سنستطيع أن ندير القناة عندما تؤول الينا اذا لم نشترك منذ الآن في ادارتها فعليا وهذه مسائل فنية تحتاج الي خبرة طويلة وكفاءة ممتازة وليس بمعقول أن نستمر علي اتفاق سنة ١٩٣٧ الذي لم يعد كافيا، والمعقول هو ان يزاد باضطراد عدد الموظفين المصريين في الشركة وأن يمكنوا من الاشراف علي الاعمال الفنية الدقيقة والأعمال الادارية الكبيرة، وكذلك من الواجب ان يزداد عدد اعضاء مجلس الادارة من المصريين لأن هذا المجلس هو الذي يقرر سياسة القناة ونحن نخشي عندما يقترب ميعاد رجوع القناة الي مصر، ان تخفض رسوم المرور وغيرها فتضيع علي البلاد مزايا هذا الانتقال ولا نستطيع عندئذ ان نغير من الأمر شيئا..

وفي النظام الذي وضع للتمهيد لالغاء المحاكم المختلطة نموذج لما يجب ان يتبع في مسألة القناة حيث نرى عدد القضاة من المصريين آخذا في الاضطراد ولسوف يبلغ الثلثين قبل الغاء هذه المحاكم ...

وأخيرا فان مصر لا تستطيع ان تسكت الي الأبد عن مصالحها المادية وليست الثلاثمائة الف جنيه بشئ الي جوار مايضيع علينا من تجارة «الترانسيت» ومن الواجب ان يفطن المفاوض المصري الي هذه الحقيقة في كل مفاوضة تمس القناة ...

هذا هو الوضع الحالي للقناة وهذه هي بعض المشاكل التي ستثار حولها أشرنا اليها في اختصار راجين ان يشير بذلك اهتمام المصريين واهتمام الحكومة حتي لا تضيع حقوقنا او يظل استقلالنا مبتورا ....

(*) جريدة الوفد المصرى ١٩٤٥/٨/١٩

أحداث جسام*

للوطن نداء خفي أشبه ما يكون بفيض من الله. ولقد تكون رجلا حر الفكر كارها لكافة أنواع التعصب ومع ذلك لا تملك إلا أن تغار علي وطن آبائك وأجدادك غيرة لاتجدي فيها مناقشة ولاتنتج محاجة : ولقد كنا نؤثر أن نستنفد الخمسة عشر يوما التي كان من حقنا أن نستريح خلالها بعد هذه الأشهر الطويلة مطمئنين الي أن هذه الصحيفة الشريفة قد استمرت في أداء واجبها الوطني علي خير وجه ولكن الوطن قد تحرجت أموره وتراكمت مشاكله وأزفت ساعة العمل فلم نملك إلا أن نعود الي النضال عن حقوقه ومصائره لنجلو لمواطنينا الكرام طائفة من الأحداث الجسام التي سيكون لها اكبر الأثر في حاضرنا ومستقبلنا. وهاهو جماعها نجمله اليوم ليدرك القراء خطورة الموقف ككل علي أن نعود الي تفصيل القول في الايام المقبلة باذن الله.

الأحكام العرفية

منذ أن انتهت حرب اليابان ذكرنا الحكومة بما وعدت به في اواخر مايو الماضي من انها قد الفت لجنة برئاسة رئيس قلم القضايا لمراجعة الأوامر العسكرية التي صدرت أثناء الحرب تمهيدا لإلغاء الأحكام العرفية بعد استبدال الأوامر الخاصة بالتموين والمساكن ونحوها بقوانين عادية. وبالرغم من ان رئيس الوزراء كان قد وعد صراحة، بان هذه اللجنة ستنتهي من عملها في خمسة عشر يوما فاننا قد انتظرنا اشهرا دون أن نسمع أو نري لهذا الوعد نتيجة وأحس رئيس اقلام القضايا بانه قد يكون هو المقصود من انتقادنا فبادر الي كتابة مقال بمجلة «المصور» يصرح فيه بان اللجنة قد انتهت من عملها منذ حين وانها قد رفعت تقريرها الي رئيس الوزراء الذي أصبح الامر بين يديه وإذن فقد تحددت المسئولية ووجب أن يقتصر حسابنا علي رئيس الوزارة ومعه الحكومة كلها.

وامتدت الأيام فاذا بالانجليز انفسهم يضيقون بتباطؤ رئيس الوزارة المصرية وإذا بوزير الخارجية المستر بيفن يجيب علي سؤال في مجلس العموم بقوله : «ان حالة الطوارئ - وهي سبب انشاء المحاكم العسكرية - لم يعد لها وجود ولذلك فهو لا يشك في ان الحكومة المصرية ستتخذ التدابير لالغائها وبعد الغائها ستعاد سلطة المحاكم المختلطة الجنائية دون غيرها علي الرعايا البريطانيين كما نص اتفاق مونتريه».

وهكذا اخذ وزير الخارجية البريطانية علي حكومتنا السبيل وسبقها الي مايريد منها أن تعمله

رعاية لمصالح الجالية البريطانية العادلة وغير العادلة.

وليس الذي نقوله الآن مجرد جدل سياسي أو احراج للحكومة فنحن اشرف من ان يكون محركنا امرا تافها كهذا فالوطن فوق كل اعتبار وهذه الحكومة بالذات قد حكم عليها الرأي العام كله حكما بلغ من القسوة مالم نشهد له مثيلا من قبل حتي لقد أصبحت تستهدف لسخط المصريين فوق مايستهدف الانجليز انفسهم غاصبو بلادنا وسالبو حريتها وارزاق شعبها الشقي. وانما تصب القول علي هذه الحكومة كسوط عذاب لأن تراخيها هذا قد أدي الي نتيجة عملية بالغة الخطورة والشذوذ، فقد نشرت إحدي الزميلات الخبر الآتي:

«تقرر انشاء محاكم لنظر قضايا التموين وتطبيق التشريع الذي يعد الآن ليحل محل الوامر العسكرية الخاصة بذلك وقد علمنا ان المتهمين الأجانب في القضايا العسكرية سواء أكانت قضايا عادية او كانت من اختصاص المحاكم العسكرية بحكم الأوامر العسكرية او قضايا تموين - سيحولون الي المحاكم المختلطة المختصة لمحاكمتهم».

واذن فقد كان للانجليز ماأرادوا وقد صدعت الحكومة المصرية لارادة وزير خارجيتهم الذي سبقها الي رسم الطريق وأخذ عليها حرية التصرف نتيجة لتباطؤها المميت.

ومصر هي المهضومة في هذا القرار العجيب. ولنوضح للقراء هذه المسألة الهامة.

قبل معاهدة مونتريه التي عقدت سنة ١٩٣٧ والتي نصت علي الغاء الامتيازات كانت المحاكم المختلطة قد اخترعت نظرية فنية تسمي نظرية «الصالح المشترك» وبموجبها توصلت الي أن تقرر انها هي المحاكم المصرية ذات الاختصاص العام بحكم انها لا تحكم بين الأجانب فحسب، وبنت علي ذلك نتيجة خطيرة هي ان كافة المسائل التي لا تدخل في اختصاص المحاكم الأخري بنص صريح تكون من اختصاصها هي :

ولقد فطن الزعيم الوطني الكبير مصطفي النحاس أثناء المفاوضة الي خطورة هذه النظرية فتمسك بأن ينص صراحة علي الغاء مبدأ «الصالح المشترك» وان يعترف بان المحاكم الأهلية هي المحاكم المصرية ذات الاختصاص العام.

وإذن فقد أصبح الوضع الحالي يقتضي أن يدخل في اختصاص المحاكم الأهلية كل اختصاص جديد واختصاصات المحاكم العسكرية مسألة طارئة. ولقد زاولت تلك المحاكم عملها بنجاح أثناء هذه الحرب وذلك باعتراف جريدة «الجازيت» الانجليزية نفسها الذي يراه القراء في غير هذا المكان.

والآن وقد همت الحكومة المصرية بإلغاء الأحكام العرفية وإلغاء المحاكم العسكرية كان واجبها الوطني بل واجبها القانوني يقتضيها أن تتمسك بحق مصر المعترف به في معاهدة (مونتريه) من أن كل الاختصاصات الجديدة، تكون من حق المحاكم الأهلية باعتبارها المحاكم ذات الاختصاص

العام. وإذن فقد كان من الواجب ان تكون محاكمنا الأهلية هي صاحبة الفصل في كافة قضايا التموين سواء أكانت بين مصريين أو بين مصريين وأجانب او بين أجانب وأجانب.

وهكذا نري هذه الحكومة تضيع علي البلاد حقا اكتسبه لمصر مصطفي النحاس الذي يحاربونه اليوم بغاة ظالمين وذلك في الوقت الذي نمهد فيه لالغاء المحاكم المختلطة والرجوع في كافة القضايا الي محاكم البلاد الأصلية.

أي مصري يستطيع ان يقبل من حكومة مصرية تهاونا في مثل هذا الحق الذي نعتبره جميعا الكسب الوحيد الذي كسبته مصر منذ سنة ١٩١٩ الي الآن وهو الغاء الامتيازات الاجنبية البغيضة التي أذلت أعناق المصريين عشرات السنين وأضعفت روحهم المعنوية ومكنت للأجانب من الصلف والكبرياء علي نحو جارح دام لكرامة المصريين بل للكرامة الانسانية علي الاطلاق.

(*) جريدة الوفد المصري ١٩٤٥/٩/١٢

أهو نقص في الدستور . . . ؟
أم مجافاة لروحـه . . . ؟ *

تقول المادة ٤١ من الدستور مايأتي :

«اذا حدث مابين ادوار انعقاد البرلمان مايوجب الاسراع الي اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط الا تكون مخالفة للدستور ويجب دعوة البرلمان الي اجتماع غير عادي وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له فاذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ماكان لها من قوة القانون»..

هذا النص الخطير يعطي السلطة التنفيذية الحق في تولي التشريع للبلاد ولكنه حق مشروط «بدعوة البرلمان لاجتماع غير عادي وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له»..

ولقد استخدمت هذه المادة مرات لا حصر لها والحكومة الحاضرة بالذات قد استخدمتها في أول مجيئها للحكم باصدار مراسيم بقوانين هامة مثل المرسوم بقانون الخاص بالاستثناء والمرسوم بقانون الخاص بتعديل الدوائر الانتخابية...

ولما كان هذا الحق استثناء خارجا عن القاعدة العامة التي تقضي بأن يكون التشريع من اختصاص البرلمان دون السلطة التنفيذية فقد كان من المفهوم أن تفسر هذه المادة علي ضوء القاعدة الدستورية العامة فيكون معني عرض المراسيم في أول اجتماع للبرلمان البت فيها وذلك بدليل قول المادة نفسها انه «اذا لم يقرها احد المجلسين زال ماكان لها من قوة القانون» مما يفيد ان الاقرار او الرفض متضمن في معني العرض ...

ومع ذلك فهذا المعني الدستوري السليم لم يؤخذ به، واضطرد التقليد علي أن يكون معني العرض مجرد الايداع في المجلسين وتحويل المراسيم الي اللجان المختصة كما حدث في الدورة العادية الماضية وكما حدث في الدورة غير العادية التي انقضت منذ أيام ..

والقراء يذكرون ان الدورة غير العادية الأخيرة كان من المقرر ان تنظر في ثلاث مسائل كبيرة : ميثاق سان فرانسيسكو، والمراسيم بقوانين التي حلت محل الأحكام العرفية، ثم المناقشة في المطالب القومية الشهيرة ...

ولقد انعقدت الدورة وانفضت دون نتيجة عملية غير التصديق علي ميثاق سان فرانسيسكو أما المطالب القومية فلا تزال حيث هي وكذلك المراسيم بقوانين التي نتحدث عنها اليوم ...

لقد خشي زعيم المعارضة بمجلس الشيوخ ان تنعقد الدورة غير العادية وتنفض دون أن يناقش البرلمان بالفعل المراسيم بقوانين التي قدمت اليه وقد أوضح ان من بين هذه المراسيم ماهو خطير جد الخطورة وخص بالذكر المرسوم بقانون الخاص بسحب ٢٠ مليونا من الجنيهات من احتياطي الدولة لشراء القطن ثم المرسوم بقانون الخاص بالمحافظة علي النظام في معاهد التعليم، وبين اهمية المرسوم الأول كما بين الحجج الدستورية ان المادة ٤١ لا تجيز للحكومة اصدار مراسيم بقوانين جنائية باعتبار ان مثل هذه المراسيم فيها تقييد للحرية بالعقوبات الواردة فيها، وانه اذا حدث أن رفضها البرلمان عندما يناقشها بعد زمن طويل وزال ماكان لها من قوة القانون فان النتيجة ستكون ان افرادا من المواطنين قد حبسوا بموجب قواعد جنائية لا يقرها برلمان الأمة المختص اصلا بالتشريع وفي هذا من الظلم ما فيه ... ولقد اقترح سعادته تلافيا للموقف ان تحال جميع المراسيم بقوانين علي لجنة موحدة لتبحث فيما يجب ابقاؤه منها وما يجب تنحيته ثم يحول بعد ذلك الي اللجان الفنية المختصة ما يقرر الابقاء عليه من تلك المراسيم. ولقد كنا نظن ان مثل هذا الاقتراح سيؤخذ به حتي لا تنفض الدورة قبل ان يقول البرلمان كلمته في مسائل خطيرة كتلك التي تناولها هذان المرسومان ..

ولكن الدورة انفضت دون ان يحدث شيء من ذلك، فلا المراسيم بقوانين احيلت الي لجنة دستورية موحدة ولا البرلمان عرضت عليه تقارير اللجان الفنية المختلفة ليبت فيها بل اكتفي بالتفسير الغريب السابق وهو ان مجرد الايداع والتحويل على اللجان يتحقق به شرط العرض علي البرلمان الوارد في المادة ٤١ ..

وتكون النتيجة العملية لكل ذلك ان يصبح من الممكن حكم البلاد بمراسيم بقوانين تصدر بين أدوار الانعقاد ولا تناقش حتي دستوريتها وانطباقها علي المادة أو عدم انطباقها، وتنفض الحكومة الدورات العادية وغير العادية دون ان يبت البرلمان في شئ من هذه المراسيم، وذلك علي نحو ما حدث في الدورة العادية الماضية وفي الدورة غير العادية الأخيرة، وفي هذا اكبر الخروج علي روح الدستور لأنه يضيع علي الأمة مزية الحكم البرلماني كله. ومن المعلوم ان وظيفة البرلمان الأولي هي التشريع للبلاد باعتبار ان القوانين هي وسيلة الحكم والنظام البرلماني هو حكم الشعب لنفسه ...

ومن هنا لا يصبح هناك مفر من احد امرين : اما ان نفسر هذه المادة تفسيرا جديدا يماشي روح الدستور، واما ان يعترف بان هذا نقص في الدستور يجب اصلاحه بتعديل المادة والنص في صراحة علي ان المقصود من العرض ليس مجرد الايداع والتحويل علي اللجان بل بت البرلمان بالفعل في المراسيم التي تصدر عنه الضرورة القصوي تبعا لهذه المادة ... ويزيد هذا الأمر خطورة ان قضاءنا ليست به محكمة عليا كتلك الموجودة بالولايات المتحدة الأمريكية مثلا للنظر في

دستورية القوانين والأمر بعدم تطبيقها اذا كانت مخالفة لنص الدستور او روحه ... نعم ان هناك رأيا بالغ الوجاهة في الفقه، والقضاء المصري يقول بأن للمحاكم المصرية ان تمتنع عن تطبيق القوانين المخالفة للدستور، ولكن هذا الرأي لسوء الحظ مرجوح وهو علي أي حال موضع خلاف كبير بحيث يتحتم علاج الأمر دستوريا...

والرأي القائل بامتناع المحاكم عن التطبيق يقوم علي الفكرة السليمة التي تقضي بأن القاضي يختار قبل كل شئ القانون الذي يطبقه فاذا وجد نفسه امام قانونين متعارضين احدهما اساسي وهو الدستور والآخر عادي وهو المرسوم بقانون او القانون، كان له بل كان عليه ان يفضل الدستور باعتباره القانون الأساسي فيأخذ به ويمتنع عن الاخذ بالمرسوم أو القانون العادي ..

واذا ظلت الأمور سائرة علي النحو الذي سارت عليه الي الآن فيما يختص بهذه المسألة الدستورية الكبيرة لا يكون للبلاد امل في غير القضاء - اذا اخذنا بالنظرية الأخيرة - ان يحقق للأفراد ما يجب ان يتمتعوا به من ضمانات، وعندما تختل الأمور وتستبيح السلطة التنفيذية في بلادنا لنفسها كل حق ويصبح التوازن غير موجود بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، لا يعود للبلاد رجاء في غير القضاء الذي ندعو بكل ما نملك من قوة الي بسط سلطانه حتي يتوفر للمواطنين اقل الضمانات الانسانية الواجبة..

(*) جريدة الوفد المصري ٢٠/١٠/١٩٤٥

المشاركــــة *

لاحت في الأفق السياسي هذه الأيام كلمة جديدة هي «المشاركة» التي اخترعها المستر بيفن وزير الخارجية البريطانية ليقيم علي أساسها العلاقة بين مصر وبريطانيا فقال في تصريح له بتاريخ ٢٣ اكتوبر الماضي بمناسبة الاحتفال بذكري العلمين مايأتي :

«إني لأرجو أن نطرح جانبا الي الأبد أية فكرة ترمي الي سيطرة بلد علي بلد فانتم محتاجون الينا كما اننا محتاجون اليكم ولذلك يجب أن نكون رفقاء وشركاء واحب أن تكون هذه الرفقة والمشاركة علي قدم المساواة والزمالة التامة وعلي الصورة التي يشعر فيها العالم بأن عبارة الانجليزي - المصري - تدل علي شئ».

وقد علق صاحب الرفعة رئيس الوفد المصري علي هذا التصريح في خطبة الاسكندرية الاخيرة تعليقا عبر فيه بلا ريب عن شعور المصريين جميعا فقال :

«ان هذا كلام منمق جميل وأمان حلوة عذبة، جميل من وزير الخارجية البريطانية أن يدعو الي اطراح فكرة سيطرة بلد علي بلد، وجميل منه أن يدعونا لأن نكون رفقاء وزملاء، هذا كلام واضح مفهوم، ولكن الذي لا نفهمه هي كلمة المشاركة وما تحتويه من خطورة بالغة. وصدقوني اذا قلت لكم ان المشاركة غير مفهومة ولا مقبولة لأنها غير مجدية عمليا ولا منتجة نتيجة ايجابية، ولكن علي العكس فيها الغرم كل الغرم علي المصريين والغنم كل الغنم للانجليز. فليس من المعقول ولا من المتصور ان نذهب اليهم فنشاركهم علي قدم المساواة كما يأتون الينا فيشاركوننا علي قدم المساواة».

وهذا حق بل هو أصدق حق يستطيع وطني مصري ان يقوله في هذه الأيام العصيبة التي لاندري ماذا يراد بنا فيها وماهي الحيل التي يتذرع بها الانجليز لالباسنا الطوق.

ولقد سبق أن شاركنا الانجليز حكم السودان وعرفنا معني شركتهم فهل يريدون الآن مشاركتنا أيضا في مصر ؟ وإلا فماذا يقصدون؟ وهل من المعقول كما قال رفعة الرئيس أن نذهب اليهم لنشاركهم علي قدم المساواة كما يأتون الينا فيشار كوننا علي قدم المساواة؟ هل من المعقول ان نشاركهم في حماية وطنهم كما يريدون مشاركتنا في حماية وطننا ؟ وهبنا استطعنا ان تقدم لهم

بعض العون فهل يكون لهذا من المعني مثلمايريدون من الاشتراك في الدفاع عن مصر وحمايتها ؟ ثم هل من المعقول ان نرسل اليهم رؤوس الأموال المصرية ورجال الأعمال المصريين ليشتركوا في استغلال مصادر بلادهم الاقتصادية كما يريدون هم أن يرسلوا الي بلادنا ؟ أليس من الواضح أن هذه المشاركة لن تكون الا استعمارا وحماية واستغلالا لهذه المصر المنكودة؟

ويزيدنا خوفا من هذه اللفظة الخبيثة ماذكرته جريدة «التايمز» الانجليزية أخيرا من أن مستر بيفن قد صرح «بأنه لزمن ماستكون هناك حاجة الي اشتراك قوي بين بريطانيا ومصر للمحافظة علي سلامة البلدين». وقد أتخذ هذا الخوف شكلا عمليا محددا بعد المحادثات التي دارت بين رئيس الوزارة المصرية واللورد ألانبروك رئيس أركان حرب الامبراطورية البريطانية عند مروره أخيرا بمصر.

وقد ذكرت صحيفة «الدايلي تلغراف» عن هذه المحادثات ما يأتي : «لقد نوقشت مسألة الدفاع من نواحيها الحربية أخيرا بين اللورد ألانبروك والنقراشي ويحتمل جدا أن يكون قد وصلا الي وضع يحفظ علي الامبراطورية مواصلاتها من غير أن يكون في ذلك أي مساس بالسيادة المصرية». ولقد ردد وزير المالية نفسه المخاوف التي نجمت علي اثر هذه المحادثات فقال ان الجلاء مسألة سياسية لا عسكرية وانه لا يكون الا خداعا وذرا للرماد في الأعين اذا تمخض عن الاحتفاظ بمطارات في مصر وبموان في ثغورها وبخاصة في الاسكندرية.

ولقد اذيع أخيرا أن الحكومة المصرية تفكر في تنمية الجيش المصري وأهول مانخشاه أن يكون هذا ايضا داخلا في الشركة وأن يعود الانجليز الي عهد الاشراف علي الجيش المصري رغبة منهم في «المحافظة علي سلامة البلدين» وبذلك نرتد الي عهد السردار.

ولا ريب في أن المشاركة لن تقف عند المسألة الحربية والسياسية بل ستمتد الي المسائل الاقتصادية التي تحرص عليها الحكومة الانجليزية الحرص كله. فقد اتضح اتجاهها في ذلك بما لا يدع مجالا لأي شك في سياستها بمصر لما بعد الحرب، كما رسمها تقرير الغرفة البريطانية الشهير الذي سبق ان نشرناه ولفتنا اليه الانظار غير مرة، وليس من شك في ان الحكومة الانجليزية ستعمل جادة علي تنفيذه.

هذه هي المشاركة وهذه هي البوادر التي تلوح منها، وإن يكن لنا رجاء فهو بلا ريب ان يتنبه المصريون الي خطرها وأن نحذر الحكومة القائمة من التسليم بها وإلا تحملت في ذلك مسئولية جسيمة أمام الله والوطن والتاريخ.

(*) جريدة الوفد المصري١٦/١١/١٩٤٥

مخالب الاستعمار ...*

يلعب الاستعمار اليوم دورا خبيثا وقد أخذ ينظم وسائله ويبسط أجنحته ولاحت في الأفق بوادر اتفاق المستعمرين علي تقسيم الغنائم. فالفرنسيون والانجليز قد عقدوا اتفاقا يتناول الشرق الأوسط كله من مصر الي لبنان وهو اتفاق أشبه ما يكون بالاتفاق الودي الذي وقع بين الدولتين أيضا في سنة ١٩٠٤، والذي بموجبه أطلقت كل دولة يد الاخري في جزء من هذا الشرق المتكود فذهبت بريطانيا بمصر وذهبت فرنسا ببلاد المغرب.

واليوم تقول الأنباء ان الاتفاق الذي وقع يقضي بأن تعقد مشاورات عسكرية بين الفرنسيين والانجليز لتنتهي بتنظيم القوات البريطانية في فلسطين والقوات الفرنسية في لبنان وذلك فيما يقولون الي أن تنتهي الدول من تنظيم السلام في الشرق الأوسط كله، وعندئذ ربما اكتفي الاستعمار في تأمين قبضته بأخذ الحق في استخدام المواني والمطارات في دول هذا الشرق الأوسط كله مع تقسيم المناطق بين الدولتين.

ثم انه لاشك ان هذه المباحثات السياسية الحربية ستصحبها أو تتبعها مباشرة مباحثات اقتصادية وثقافية هي المقصودة من الاستعمار. وعلي ذلك نستطيع أن نلخص المراحل التي ستتخذها الدول المستعمرة في المراحل الثلاث الآتية :

أولا - جلاء القوات الفرنسية والانجليزية البرية فقط عن سوريا وبقاء القوات الفرنسية بل وتنظيمها في لبنان والقوات الانجليزية في فلسطين وذلك بحجة ان هذا الاجراء لن يكون إلا وقتيا وريثما ينظم الأمن في الشرق الأوسط كله.

ثانيا - الاحتفاظ بالمواني والمطارات في الشرق الأوسط كله وذلك بصفة نهائية لا فيما يختص بسوريا ولبنان اللتان ستظلان من نصيب فرنسا فحسب بل وفيما يختص بمصر وفلسطين وشرق الأردن والعراق التي ستظل من نصيب انجلترا.

والقراء لا ريب يذكرون أن هذا هو ما طالب به السير ألانبروك رئيس أركان حرب الامبراطورية لبريطانية في حديثه اخيرا مع رئيس الوزارة المصرية وثار من أجله مكرم باشا نفسه وفضح أمره.

ثالثا - عقد اتفاقيات تجارية وثقافية بين سوريا ولبنان من جهة وفرنسا من جهة أخري ثم عقد اتفاقات مثلها بين انجلترا من جهة ومصر والعراق وفلسطين وشرق الأردن من جهة اخري وهذه

الاتفاقات الأخيرة هي هدف الاستعمار.

النهائي المحتوم

وليس من شك في ان الدول المستعمرة لن تقبل المفاوضة مع دول الشرق الأوسط ولن تستمع لطالبها إلا بعد أن تستوثق من انها ستنال منها ماتريد.

والخدعة الغريبة التي سيلعب بها الاستعمار بدول الشرق الاوسط هي أن يضحك منها بإجلاء قواته البرية وإن يكن حتي هذا مشكوكا فيه، والاحتفاظ بالمواني والمطارات وفي مقابل ذلك ينال مايريد من استعمار اقتصادي وثقافي.

وعندما تكون هناك مشكلة خاصة يرتب الاستعمار وسائل كسبها وهذا هو ماصنعه فيما يختص بمشكلة وحدة وادي النيل ولنوضح هذه النقطة الهامة.

يعرف القراء جيدا أمر تصريحات المسئولين من الانجليز ومن تعليقات الصحف ان الحكومة البريطانية كانت دائما أقرب الي اللين في المفاوضة فيما يختص بمشكلة مصر ولكنها كانت تتحفظ في مسألة السودان وترفض أن تفتح فيها أبواب الحديث وقد كان ذلك دائما ديدنها في كافة المحادثات التي جرت بين مصر وانجلترا منذ ثورة سنة ١٩١٩ الي الآن، فعلي صخرة السودان تحطمت دائما المفاوضات.

واليوم نقرأ في «الكتلة» ان المذكرة التي سترسل الي انجلترا قد أشارت «الي ان المفاوضات ستشمل مسألة السودان بما يتفق مع مصالح السودانيين وأمانيهم» وهذا هو رأي انجلترا المغرض الممهد له وقد صرح به حاكم السودان العام أكثر من مرة.

واذن فمسألة السودان لن تثار إلا بعد أن تنزل الحكومة المصرية علي رأي انجلترا. ومصر من واجبها أن ترفض مثل هذا الحل لأن حكومة السودان في حقيقة الأمر حكومة انجليزية ، وتأثير الحكومات في بلاد الشرق كلها في كل استفتاء او انتخاب أمر مشهور، وأهول مانخشاه أن تضار مصر من الاستفتاء دون أن يستفيد السودانيون شيئا وتكون النتيجة الوحيدة لذلك استعمار انجلترا للجزء الاسفل من وادي النيل. ومصر لا تطالب بالمحادثة أو الاستفتاء بشأن السودان بل تطالب بوحدة وادي النيل واستقلاله كله وذلك مالانجد له ذكرا في فحوي المذكرة كما نشرتها «الكتلة» اليوم.

واذا ذكرنا أن القراء قد طالعوا في هذا الصباح - كما طالعنا - نبأ يؤيد ما اتفق عليه الانجليز والامريكان لديون الحرب التي علي انجلترا وهذا النبأ هو القائل «بأن المستر تشرشل سوف يطلب تسوية ديون مصر والهند علي اساس تخفيض ربعها علي الاقل وذلك بدعوي ان بريطانيا انقذت مصر من الاستعباد والفتح وكذلك الامر في الهند».

نعم اذا ذكرنا ذلك واضفناه الي كل ماسبق صح ماذكرناه من ان الاستعمار قد اخذ ينظم

وسائله وبسط اجنحته وان الشرق العربي المنكوب قد أصبح في خطر محقق وان كل مايقال الآن ليس إلا سخرية منه، وانه لا مفاوضات ولا استقلال وانما هو تنظيم للاستعمار وانقاذ لجوهره مقابل الفاظ خادعة، ولولا ذلك لما قبل الانجليز مثلا أن يسمحوا للحكومة المصرية بأن ترسل اليهم مذكرة بطلب المفاوضة.

لقد آن للشعب العربي كله أن يفهم وسائل الاستعمار العميقة الماهرة وألا يتهاون في الحقائق مقابل الالفاظ وأن يعرف عن يقين ان العبرة ليست بجلاء قوات برية عن بعض مناطقه وانما العبرة برفع الضغط ووسائله عن كاهله وان المقصود من هذا الضغط هو الاستغلال الاقتصادي والتمهيد له بالاستعمار الثقافي.

هذه هي الحقائق، وهي حقائق مرة. ولكنه من واجبنا أن نواجهها في صراحة وقوة وعزم وأن نذكر دائما أن تنازع البقاء جبلة في البشر، وأن دول الغرب تحرص علي الاستعمار لتوفير الرخاء لأبنائها ، وانه ليس من السهل أن تعدل من هذه العقلية الظالمة بمحض ارادتها لأنه ليس أشق علي النفس من أن تحاول حرمانها مما اعتادت التمتع به وانما السبيل ان تجاهد الدول المستغلة المستعمرة لترد عن نفسها الاستغلال والاستعمار. ولا يجوز ان تيأس تلك الدول من المقاومة المجدية فان المقاومة السلبية ذاتها خليقة بأن تتلف علي المعتدي خططه، ولا يخالجنا ادني شك في ان الدول المستعمرة لن تستطيع أن تنال من الشرق العربي شيئا اذا تضامن أبناؤه حتي يستحيل العثور بينهم علي من يسلم لهم بما يريدون. ان العالم العربي في خطر، وفيما يختص بمصر نود أن نحذر الحكومة القائمة من أن تسلم للانجليز بما يريدون من معاهدات اقتصادية وتجارية وإقامة، مقابل تلك الخدعة الكبيرة التي يسمونها مفاوضة.

ونحن طبعا نغتبط أشد الاغتباط إذا استطعنا استخلاص الاستقلال من انجلترا ولكننا لانريد أن نسلم بحقائق مقابل الفاظ. نرجو أن تحذر الحكومة من ذلك لانها مسئولة قبل كل شئ عن قوت الشعب المصري الفقير المريض الجاهل المعذب، والاستغلال الاقتصادي هو الذي نحاربه لأنه هو الهدف النهائي للاستعمار.

(*) جريدة الوفد المصري ١٥/١٢/١٩٤٥

حدث خطير
اتصال المثقفين بالعمال*

لقد بدت بمصر في هذه الأيام ظاهرة تعتبر نقطة تحول خطيرة في تاريخنا الحديث، ويظهر هذا التحول من المقارنة بين الحركة الوطنية في سنة ١٩١٩ والحركة الوطنية الحالية، ففي سنة ١٩١٩، كانت الامة لا تتحرك الا اذا طلب اليها الزعماء الحركة، وخطبوا في جموع الشعب وساروا في المظاهرات، اما اليوم، فقد نضج التفكير السياسي حتي رأينا جموع الشباب من «طلبة وعمال» يقررون بأنفسهم خطوات الجهاد العملي وينفذونها، وتستجيب الامة لنداءاتهم.

وفي سنة ١٩١٩، كانت الحركة سياسية بحتة فليس لها الا هدف واحد، هو الغاء الحماية وتحقيق الاستقلال، واما اليوم، فقد اصبح من الواضح ان الحركة القائمة لا تعتبر تحقيق الاستقلال نفسه الغاية النهائية التي يقف عندها الجهاد، وذلك لأن الفرد قد اصبح يدرك ادراكا واضحا انه لا خير في الغاء الرق الخارجي اذا دام الرق الداخلي جاثما علي صدره، وانه لا جدوي من أن يصبح الوطن عزيزا، اذا ظل الفرد ذليلا، بل ان التخلص من الاستعمار نفسه ليس الا وسيلة لرفع مستوي الحياة بين طبقات الشعب، وذلك بمنع الاجنبي من ان يستغل مصادر الثروة في بلادنا.

وليس بكاف ان ندافع عن قوتنا وقوت ابنائنا ومواطنينا ضد الأجنبي بل لابد من أن ندافع عنه ايضا ضد المستغلين من المصريين والأثرياء الجشعين حتي تتحقق العدالة بين الناس، وتتاح الفرص لكافة المواهب، ويفسح المجال لكل نشاط انساني منتج.

وهذا التفكير هو أقصي ما كنا نطمع فيه، والبلاد كانت بلا ريب سائرة نحوه، ولكنه قد ظهر أخيرا بصورة واضحة وما نظنه سيقف بعد اليوم قبل ان يبلغ أهدافه التي تتلخص في الديمقراطية السياسية والعدالة الاجتماعية الي جوار استقلال وادي النيل.

والشيء الذي يستحق التسجيل هو ان هذا التفكير قد خرج من حيز الفكر والاحساس الي حيز العمل والتنظيم، وقد أتت الخطوة الأولي اليه من شباب الجامعة المثقفين القلقين علي مستقبلهم قلقهم علي مستقبل بلادهم، فهم الذين سعوا الي العمال بدافع ذاتي يريد المغرضون الكاذبون أن يشوهوا جماله فيتحدثون عن أيد خفية فيه، وهم لا يكذبون عندئذ فحسب بل ويأثمون.

والذي لا شك فيه هو ان الأمر لم يعد يحتمل تسويفا ، فجموع الامة عاقدة العزم على تغيير الاوضاع الاجتماعية القائمة واعادة النظر في الهوة السحيقة التي تفصل بين الغني والبؤس في مصر، وان الشعب لم يعد يقنع بالوعود الخاوية والاصلاحات الهزيلة التي تقرب من الاحسان، وانه يتطلب اليوم سياسة جريئة لا لمحاربة الفقر والمرض والجهل فحسب، فتلك واجبات الحكومة البديهية، وانما لخلق ظروف للعمل تتفق وكرامة البشر، ولا تحرمهم من ثمرة مجهودهم الكاملة، كما تفتح أمام المواهب الطريق واسعا لا تقوم فيه حواجز مصطنعة ولا عوائق ظالمة باغية ...

ولسنا نحن الذين نردد هذه الافكار، وانما نلتقطها من ألسنة الشبان جميعا في الجامعة، بل ومن ألسنة أساتذتهم، كما نلتقطها من أفواه جميع موظفي الدولة الذين يزيد عددهم على المليون ونصف، وذلك فضلا عن عمال الحكومة وصغار موظفيها الخارجين عن الهيئة، واما عمال الشركات والمصانع الاهلية فقد اصبحت هذه الآراء نشيدهم المستمر.

واذا كانت هناك طبقة كبيرة من الامة وهي طبقة الفلاحين لم تدرك بعد مدى ما هي فيه من بؤس ولا تحركت للخلاص منه، فان ذلك آت عما قريب، وذلك لان هذا التفكير لم يعد مقصورا على العواصم بل قد امتد الى المراكز، وأخذ يتسرب الى القرى التي لم تعد تخلو اليوم احداها من الطلبة والمثقفين الذين يترددون عليها من حين الى حين اثناء الاجازات ويخالطون الفلاحين ويخالفون اباءهم في الرأي وينشرون التفكير الجديد في كل مكان

والذى نستطيع أن نؤكده هو أن الوفد كما اشتدت حماسته الوطنية، ستشتد أيضا حماسته الاجتماعية، وأن الأمة ستجد فيه دائما مايرضى ظمأها إلى الحرية كما يرضى نزعتها إلى العدل.

(*) مجلة البعث ١٩٤٦/٣/١

سياسة الرأسمالية *

أحست حكومة صدقي باشا أن العالم كله بما في ذلك انجلترا يسير نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، وأدرك بدهائه الثاقب أن طبقات الشعب المصري قد وصلت من البؤس حدا ينذر بالخطر بعد أن تيقظت العقول وصحت الأفهام، فلم تر بدا من أن تعلن عزمها على رفع مستوي الشعب، ولكنها لم تكد تطلع علينا بأول خطوة عملية نحو رفع مستوي هذا الشعب المنكود حتي ظهرت سياستها الرأسمالية سافرة واضحة.

فقد قال دولته في خطاب تأليف الوزارة، انه سيرفع مستوي الشعب بتنمية الانتاج وهذا خير، ولكن دولته لم يشر أية اشارة الي مشكلة توزيع الثروة في مصر مع أن العالم كله متمدينا وغير متمدين يعرف أن مصر تعاني من تفاوت الثروة فيها تفاوتا بلغ حدا لا يطاق.

وبالأمس طلعت احدي الصحف الصباحية بنبأ مشروع كبير لدولة صدقي باشا الرأسمالي يقضي بعقد قرض وطني بمبلغ خمسين مليونا من الجنيهات لمحاربة الفقر والمرض والجهل. وهذه هي السياسة الرأسمالية كما يعرفها الخاص والعام وذلك للاسباب الآتية :

أولا : قرض لا ضريبة : ان بلادا لا تبلغ فيها الضرائب مهما علت حدا يتجاوز ١٢٪ لا يفهم أحد كيف نلتجئ الي القروض اذا أرادت تنمية ميزانيتها لمواجهة أمراض قتالة مزمنة كالفقر والمرض والجهل. وفي جميع العالم تبلغ ميزانية أفقر البلاد رقما يساوي عدد سكانها مضروبا في عشرة جنيهات. ومصر يبلغ عدد سكانها ١٨ مليونا فكان من الواجب أن تصل ميزانيتها بمواردها العادية الي ١٨٠ مليونا علي الاقل. ولكن كيف السبيل الي ذلك وها نحن نري أمورنا تليها وزارة رأسمالية علي غير مانراه في بلاد العالم قاطبة؟ نعم كيف السبيل الي ذلك إذاكانت أمورنا تليها وزارة تبدأ عهدها بتخفيض الحد الأعلي للضرائب الاستثنائية التي يدفعها التجار الجشعون الذين يمتصون دماء الشعب من ٧٥٪ الي ٥٠٪ وتقرر الغاءها في سنة ١٩٤٨ حتي ولو ظلت حالة الغلاء والاستغلال السائدة الآن مستمرة ؟ ولو أن حكومة صدقي باشا كانت حكومة ديمقراطية حقا وارادت أن تعالج الفقر والمرض والجهل وأعوزها المال اللازم لذلك لأقدمت فورا علي تغيير نظامنا المالي وفرض ضرائب تصاعدية جديدة تستطيع أن تحصل بها، لا علي ٥٠ مليونا بل علي ١٠٠ مليون دون ارهاق حقيقي لكبار الأثرياء الظالمين.

ثانيا : استثمار رؤوس الأموال : ان مصر تطفح الآن برؤوس الاموال المكدسة المعطلة بين ايد

قليلة من كبار الأثرياء ولا أدل علي ذلك من أن نري شركة كشركة الحرير الصناعي التي تكونت منذ أسابيع تفتح اكتتابا بمبلغ ٧٥٠ ألفا من الجنيهات فينهال عليها ١٦ مليونا وكسورا أي أن الإكتتاب قد غطي بما يساوي قيمته ٢٢ مرة.

وتعطيل مثل هذه الأموال لا يرضي الرأسماليين الذين يريدون استثمار أموالهم ليحصلوا علي ربح لها من دماء الشعب، ولهذا يفكر صدقي باشا في عقد قرض بمبلغ ٥٠ مليونا من الجنيهات وتبلغ بـه الجرأة ان يقرر فرض ضرائب جديدة لدفع فوائد هذا القرض وهكذا حتى الضرائب الجديدةالتي يريد فرضها يحرص علي ان تذهب الي جيوب المولين، ولا يظن صدقي باشا انه سيغطي حقيقة سياسته بما يقوله من ان القرض يستخدم لمحاربة الفقر والمرض والجهل. فالامة وان كانت حريصة علي محاربة هذه الأدواء إلا انها لا تريد ان تمكن الرأسماليين من زيادة أموالهم بأرباح يأخذونها من ميزانية الشعب المسكين، كما انها تري ان السبيل العادل لتدبير المال اللازم هو سبيل الضرائب التصاعدية التي فيها بعض العلاج للحالة الاجتماعية التي تدعو الي الأسي العميق.

ثالثا : الميزانية والقروض : علي أن رجال المال والاقتصاد من أمثال صدقي باشا انفسهم يعرفون حق المعرفة ان القروض لا تعقدها الحكومات لتصرفها في الابواب التي تغذيها الميزانية العادية كمسائل الفقر والمرض والجهل، وانما تعقد القروض للاعمال الانتاجية التي تستفيد منها الاجيال اللاحقة الي جوار الاجيال الحالية، ويكون في هذا ما يبرر تحملها لسداد تلك القروض علي مدي السنين. واما أن يعقد قرض لعلاج أمراض جيل بالذات ثم تحمل الاجيال اللاحقة عبئها، فذلك مالايمكن أن يقول به أحد..

ولكن صدقي باشا قد نسي أو تناسي كل ثقافته الاقتصادية والمالية، والذي يهمه هو مايظن من أنه سيصيب بسياسته هذه عصفورين فيرضي الر أسماليين بأن يفتح لهم بابا لاستثمار أموالهم المعطلة ويوهم الشعب بأنه يعمل علي رفع مستواه.

ولكن الأمة لن تنخدع بهذه السياسة بعد أن استيقظت عن بكرة أبيها وأصبحت تطالب في جد وعزم بالخروج من حالة البؤس التي يعيش فيها الشعب اليوم والتي لا يمكن أن تدوم . واذا كانت هناك نصيحة نستطيع ان نسديها الي صدقي باشا واخوانه الرأسماليين فهي أن يسايروا الزمن ويعرفوا بأن الشعب اذ لم يعد يطيق الاستعمار الخارجي فهو من باب أولي لن يصبر علي الاستعمار الداخلي الذي يمس قوته وحياته اليومية عن قرب ..

(*) مجلة الوفد المصرى ١٩٤٦/٣/١٧

صدقي باشا يجدد اتفاقية الاستيراد عاماً آخر...
سيشل اقتصادنا القومي ويمكن للاستعمار الاقتصادي*

نشرت الصحف بالامس قرارات مجلس الوزراء وقد طالعنا من بينها مايأتي :

«تجديد الاتفاقين التجاريين المؤقتين المعقود أولهما بين مصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمي وايرلندا الشمالية وثانيهما بين مصر ودولة ايرلندا الحرة لمدة سنة تنتهي في ١٦ فبراير سنة ١٩٤٧ بنفس الشروط القائمة الآن مع تخويل معالي وزير الخارجية حق تبادل المكاتبة مع السفارة البريطانية في هذا الشأن».

قرأنا هذا الخبر فوقفنا عنده لأننا لم نفهمه ولكننا ذكرنا لفورنا ان الوزارة السابقة كانت قد عقدت في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٤ مع انجلترا اتفاقا سمته اتفاق العملة والاستيراد ولم تجرؤ أن تعرضه علي البرلمان باعتباره اتفاقية دولية بل وصفته بأنه تدبير مالي واقتصادي للحكومة ان تتخذه دون رقابة البرلمان. ولقد اعترضنا علي هذا التكييف وطالبنا حتي بح صوتنا بعرضه علي البرلمان، ولكن الوزارة النقراشية لم تستجب لطلبنا وبلغت بها الجرأة، او علي الاصح بلغ بهذا الضعف ان قررت مده عند انتهاء اجله لمدة ثلاثة أشهر اخري تنتهي في آخر مارس الحالي واكتفت عند مده بان اودعت الوثائق الخاصة به في مكتب مجلس النواب، واما مجلس الشيوخ فقد اصر علي مناقشته ولم يجزه الا كضرورة مملاة لمدة ثلاثة اشهر فقط.

نعم ذكرنا هذا الاتفاق وذكرنا مده لمدة ثلاثة اشهر ولما كانت هذه الأشهر قد انتهت وكنا نعلم ان الانجليز قد اخذوا يحاولون في الايام الاخيرة مدة من جديد فقد خشينا ان يكون قرار مجلس الوزراء يختص بهذا الاتفاق وان الخبر قد بلغ الي الصحف في هذه الصيغة الغامضة صيغة (تجديد اتفاقين تجاريين مؤقتين معقود اولهما بين مصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمي وايرلندا الشمالية وثانيهما بين مصر ودولة ايرلندا الحرة) دون ذكر لموضوع هذين الاتفاقين، فاستفسرنا عن الامر من مصادره الرسمية فاذا بالمقصود هو (اتفاق العملة والاستيراد) الشهير فاخذنا العجب بل الدهشة واستنكرنا من الحكومة الحاضرة أشد الاستنكار ان تقدم علي امر كهذا بعد ان علمت هي والبلاد كلها ان حياتنا الاقتصادية وتجارتنا الخارجية يشلها هذا الاتفاق شللا شبه تام وان الشكوي منه قد بلغت اقصاها.

خطورة الاتفاق

ليس هذا الانفاق مجرد تدبير مالي واقتصادي كما ادعي مكرم باشا في البيان الذي القاه عند مده له لمدة ثلاثة اشهر، وانما هو كما قال مكرم باشا نفسه وفي نفس البيان «هو محور الدائرة في نظامنا النقدي او في ميزاننا الحسابي والتجاري معا».

وتظهر خطورة هذا الانفاق من موضوعه فهو ينص علي ان يورد المصريون الي وزارة المالية المصرية كل مايقع في ايديهم من عملات صعبة اي من عملات امريكا وكندا وسويسرا والبرتغال والسويد وهي البلاد ذات العملة المتينة والاقتصاد السليم. كما انها بلاد الانتاج التي نستطيع ان نستورد منها ما نحن في اشد الحاجة اليه سواء بالنسبة لما يلزمنا من آلات لصناعاتنا الناشئة او مايلزمنا من ادوات مصنوعة لاستهلاكنا، والمصريون ملزمون بهذا التوريد بموجب امر عسكري استبدل بمرسوم بقانون وفرض اقسي العقوبات علي مخالفته، ووزارة المالية تحول مايصل اليها الي البنك الاهلي الانجليزي المصري الذي يعتبر في الحقيقة فرعا من بنك انجلترا، والبنك الاهلي يحوله الي هذا البنك الاخير.

ولما كانت البلاد ذات العملة الصعبة لا تقبل ثمنا مناسبا تبيعه الا عملتها الخاصة فقد اصبح من المستحيل علينا ان نشتري شيئا من امريكا او سويسرا او غيرهما ما لم ندفع الثمن بالدولار الامريكي او الفرنك السويسري وهكذا.

وفي مقابل هذا التعهد الخطير تفضلت انجلترا بأن قبلت اعطاءنا لاستيرادنا التجاري مبلغا من العملات الصعبة يساوي عشرة ملايين تقريبا من الجنيهات عن العام الاول وثلاثة عن مدة الاشهر الثلاثة التي مد اليهما الاتفاق، واكبر الظن ان الاتفاق الجديد لن يخرج عن نسبة الثلاثة ملايين في كل ثلاثة اشهر اذا أحسنا الظن، وذلك بدليل ماورد في قرار مجلس الوزراء نفسه من ان الانفاق قد مد «بنفس الشروط القائمة الآن».

واذا كان لنا ان نلتمس ظلا من العذر للحكومة السابقة عندما عقدت هذا الاتفاق لمدة عام ومدته لمدة ثلاثة اشهر، فاننا لا نستطيع ان نقبل أي عذر من الحكومة الحالية، وذلك لأن الظروف قد تغيرت كاملا، ولأنه بعد ان انتهت الحرب بما يقرب الآن من عام وأخذ الانتاج في العالم كله يعود الي نظم السلم، كما اخذت التجارة الدولية تستأنف نشاطها المعتاد وحان الحين لكي تنهض مصر بصناعاتها من جهة وتعمل جديا علي مكافحة الغلاء بالتوسع في الاستيراد من جهة اخري، بل ولما كان صدقي باشا نفسه قدقال بأنه سيعني بتنمية الانتاج القومي، فاننا لا ندري كيف قبل ان يجدد هذا الاتفاق لمدة عام بأكمله، فيشل اقتصادنا، ويمكن لاستعمار الانجليز لنا استعمارا اقتصاديا مميتا.

سلسلة من التفريطات

ويزيد الامر خطورة أن يتوالي التفريط من الحكومة السابقة والحكومة الحالية علي السواء،

وذلك في امورنا الحيوية التي تمس حياة الشعب وقوته في الصميم

الدين المصري

لقد جاء في التقرير الخطير الذي القاه سعادة حافظ عفيفي باشا أمام مجلس ادارة بنك مصر، والذي نشرته كافة الصحف بالامس، وننصح كافة المصريين بقراءته بامعان، جاء فيه: «ان دين مصر علي انجلترا قد بلغ الآن نحو ٤٥٠ مليونا من الجنيهات». ومعني ذلك هو ان هذا الدين لايزال مستمرا في التزايد وان الحكومة المصرية لم توقفه الي اليوم بدليل ارتفاعه من شهر الي شهر، وهذا شئ يكاد يذهلنا.

ومن العجيب ان يستمر هذا التزايد في الوقت الذي يطالب فيه المصريون الانجليز بتسديد ماتراكم منه وكأن البلاد لا حكومة فيها، وكأنها لا تملك شيئا ضد هذا الحصن الذي سميناه «حصن الاستعباد» وهو البنك الاهلي الذي لايزال مستمرا علي طبع أوراق البنكنوت المصرية واعطائها للانجليز مقابل اذونات او ايصالات علي خزينتهم لاندري متي ولا كيف سيدفعونها ؟ بل ولا اي مبلغ منها سيدفعون ؟

الي متي، الي متي سيستمر هذا النزيف المميت ؟!

ولنستعر في وصف هذه الحالة المحزنة الفاظ سعادة حافظ عفيفي باشا نفسه لعل الفاظه تكون اخف وقعا علي صاحب الدولة صدقي باشا فلا يشكوه الي النيابة كما يشكونا، ولا يتهمه بالتحامل كما نتهم لاننا نقول كلمة الحق وتكشف الستار عن كل مخبوء يجب ان يدركه الرأي العام المصري، وله بعد ذلك الخيار في الدفاع عن حياته وقوته، قال سعادته في تقريره الذي اشرنا اليه :

«في الحقيقة ان المشكلة الدقيقة الكبري التي تواجهنا في هذا الصدد هي مشكلة الارصدة الاسترلينية (أي الدين المصري علي انجلترا) فمصر تمتلك مايقدر بنحو ٤٥٠ ميلونا من الجنيهات ومع ذلك فهي لاتستطيع الحصول الا علي القليل من بضائع الكتلة الاسترلينية وقد يدوم ذلك وقتاً طويلا كما لاتستطيع أن تأتي ببضائع تكفي حاجة الاستهلاك المحلي من بلاد العملات النادرة أو الصعبة لأن ما نحصل عليه من هذه العملات ضئيل لا يكفي مطالبنا الكثيرة المختلفة».

«ولا نزاع في أن هذه المشكلة تستدعي التسوية علي أساس عادل في أقرب فرصة ممكنة ولابد أن يكون معلوماً أنه يتوقف علي نتيجة هذا الحل الي حد كبير– مصير اقتصادنا القومي، وأنه ما لم تتم تسوية هذه المشكلة بشروط مرضية فان الرخاء المالي الذي يبهرنا الآن لن يمثل الا مظهراً خادعاً لا يلبث أن يكون سبباً في كثير من خيبة الأمل».

هاهو اذن رئيس اكبر مؤسسة مصرية عندنا وهو بنك مصر يبسط المشكلة في عبارات سهلة

مفهومة من الجميع، وهاهو يشرح الأخطار المحدقة بنا، ومع ذلك يأتي صدقي باشا وبدلا من ان يوقف نزيف الدين ويحاول تسوية ماتراكم منه، بل بدلا من ان يعمل علي تنمية الانتاج الرأسمالي كما يقول - نراه يمد اتفاق العملة والاستيراد الذي يشل استيرادنا ويساعد علي استفحال الدين واستمرار غلاء المعيشة علي ماهو عليه، وكل ذلك لا لشهر او شهرين او ثلاثة كما فعل مكرم باشا بل لعام بأكمله، بعد كل هذا يدعي صدقي باشا اننا نقسو في نقده، وماذا يريدنا ان نقول امام هذه الحالة المحزنة ؟!

الاتفاق الانجليزي الأمريكي

في عهد الوزارة السابقة جرت في واشنطن بين الانجليز والامريكان محادثات خطيرة هي المعروفة بمحادثات القرض الامريكي لانجلترا، ولما كانت تلك المحادثات تمس مصر في الصميم إذ تناولت ديون انجلترا لمصر وغير مصر وكيفية سدادها وطريقة ذلك السداد كما تناولت النظم التجارية السائدة في البلاد الداخلة في نطاق العملة الاسترلينية ومن بينها مصر - فقد طالبنا حكومة النقراشي باشا أن تطلب الاشتراك في تلك المحادثات لتدافع عن مصالحنا وان تتمسك بالوعد الذي قطعته انجلترا نفسها لحكومة الوفد باشراك مصر في كل مؤتمرات ومن باب اولي محادثات - تمس مصالحنا المباشرة، ولكن حكومة النقراشي باشا تركت الحكم دون ان نعرف ماذا فعلت في ذلك لأنها كانت تلزم طبعا الصمت العميق!

ولكنه اذا كان النقراشي باشا صامتا فان الانجليز والامريكان يتكلمون بحمد الله بصوت جهوري ويذيعون ماقرروه مع انهم يبتون في مصالح غيرهم وهم غائبون وتلك جرأة قد تدهشنا ولكن دهشتنا يجب ان تكون اعظم لضعف حكوماتنا المزري

هل يعلم المصريون ماذا قرر الانجليز والأمريكان في هذا الاتفاق بالنسبة لمصر ؟

لقد قرروا ما يأتي :

١- بالرغم من ان امريكا قد وافقت مبدئيا علي ان تقرض انجلترا اربعة مليارات واربعمائة مليون دولار بفائدة ٢٪ تسدد في ٥٠ سنة إلا ان الدولتين قد اتفقتا علي انه لا يجوز استخدام هذا القرض في تسديد الديون الاسترلينية الحاضرة، ومعني ذلك هو ان ديننا لا يجوز تسديده من هذا القرض ولم يبق الا ان يسدد إذا اراد الانجليز مما يوردونه هم الينا من بضائع بالثمن الذي يطلبونه. وحتي هذا الحل غير مضمون لأننا لا نستطيع كما قال حافظ عفيفي باشا «الحصول الاعلي القليل من بضائع الكتلة الاسترلينية وقد يدوم ذلك وقتا طويلا، كما ان الانجليز لن يقبلوا ان يخصم ثمن مانستورد من بضائعهم إلا اذا وافقوا علي سداد الدين وهذا مالم يحدث الي الآن ولا نعلم متي سيحدث».

٢- اتفقت الدولتان علي تخفيض ديون انجلترا بمقدار الثلث علي الأقل أي ان الانجليز لن

يدفعوا لنا علي أحسن الفروض الا ثلثي الدين ومصلحتهم في ذلك واضحة وحجتهم أن هذه ديون حرب وانهم قد أشتروا بها بضائع ومأكولات وخدمات من مصر باثمان باهظة واما مصلحة امريكا فهي في ان لا يظل دين انجلترا علي ماهو عليه من الجسامة لأن هذا الدين سيسدد ببضائع انجليزية، والامريكان يريدون ايضا ان يبيعوا بضائعهم للبلاد الدائنة لانجلترا فتخفيض الدين يترك لهم مجالا لتصريف بضائعهم.

هذان هما الأمران الفادحان اللذان اتفق عليهما الانجليز والامريكان وقد ورد الأمران في تقريري الشمسي باشا وحافظ عفيفي باشا اللذين نشرا أمس وأول أمس في كافة الجرائد باسم البنكين الأهلي والمصري، فقال الشمسي باشا أن الدولتين الانجليزية والامريكية قد اتفقتا علي انه لايجوز استخدام القرض في تسديد الديون الاسترلينية الحاضرة. وقال حافظ باشا عفيفي «انه لم يتح للمسئولين في هذه البلاد «مصر» فرصة ابداء الرأي عند بحث شروط القرض البريطاني الامريكي التي تناولت مسألة الديون الاسترلينية بصفة عامة ونصت علي تخفيضها» وان لم يذكر نسبة التخفيض التي اذاعتها البرقيات نفسها منذ حين.

نعم هذان هما الأمران الفادحان اللذان اتفق عليهما الانجليز والامريكيون في غيبة من النقراشي باشا، وها هو خبير المال قد خلف النقراشي باشا في الحكم ولكنه بدلا من ان يثير مسألة خطيرة كهذه ويحتج عليها نراه علي العكس يزيد الطين بلة فيمد انفاق العملة والاستيراد عاما آخر، وبعد ذلك يقول انه سيعمل علي تنمية الانتاج في مصر،كما قال انه سيأتي بالاستقلال بجرة قلم، والي اليوم لم نشهد شيئا من بوادر هذا الاستقلال ولا من خواتمه !!

سياسة صدقي باشا

والآن عندما نستعرض سياسة صدقي باشا باوجهها الثلاثة لا نستطيع الا ان ننقدها أمرّ النقد. فمن الناحية الوطنية لاتزال قضية البلاد عند الوضع الذي خلفها فيه النقراشي باشا، النقراشي الذي انتقد صدقي باشا اشد النقد وأحرجه أكبر الاحراج وذلك مع فارق واحد هو ان صدقي باشا قد استبدل الهيئة السياسية الشهيرة بوفد المفاوضات. الاوسع شهرة!

واما قضية البلاد واما الجد في علاجها واما الخلاص من الاستعمار، واما التضييق علي الانجليز و اما التسليم بمطالب البلاد الشرعية ،وأما الالتجاء السريع الي مجلس الأمن في دورته الحالية، وقبل ان تتغير الظروف الدولية فتضيع كل جدوي من مجلس الامن، فذلك مالم يفعله صدقي باشا وهو مانتنقده، من اجله اشد النقد ونطالبه بأن يضع حدا لمراوغة الانجليز وألا يترك الفرصة تضيع علي مصر الي الابد، والا فانه لن يختم حياته الخاتمة التي تحدث عنها بل سيتحمل امام التاريخ اثقل المسئوليات.

ومن ناحية الانتاج القومي التي لم ننتقدها في ذاتها وانما انتقدنا اهماله لمشكلة توزيع الثروة التي لاينكر احد قيامها في مصر الي جوار مشكلة الانتاج - نقول اما عن الانتاج القومي فحتي

هذا لم يتخذ صدقي باشا لنفسه السياسة التي تؤدي الي مايريد ونعني بذلك السياسة الجدية الشاقة التي تقوم قبل كل شئ علي تسهيل استيراد الآلات والمواد اللازمة للانتاج وفك قيود العملة التي تمنع من ذلك الاستيراد. ولكن هذه السياسة تتطلب الصمود امام الانجليز والتشدد معهم في حقوقنا وهذا لسوء الحظ مالم يظهره صدقي باشا بدليل تجديده لهذا الاتفاق الظالم الذي تستنكره.

وكل ما استطاعه وسيستطيعه صدقي باشا فيما يظهر لتنمية الانتاج القومي هو ماصرح به زميله سابا بك حبشي الي الصحف واكده في حديث بالفرنسية نشرته جريدة «البروجريه» منذ يومين وقال فيه الوزير بأنه يدرس مسألة الحماية الجمركية وانه قد الف لجنة لذلك لتعمل علي حماية المنتجات المحلية، ومعني هذه الحماية هو تمكين الشركات من ان تبيع منتجاتها باثمان اعلي من اثمان مثيلاتها التي يمكن استيرادها من الخارج، والشعب المصري المسكين هو الذي سيدفع هذا الثمن.

وتكون نتيجة تلك السياسة ان صدقي باشا لن يعمل علي تنمية الانتاج القومي الا علي حساب المستهلكين من افراد الشعب المصري البائس، واما ان يمكن هذا الانتاج من النمو بفضل استيراد الآلات الحديثة والمواد الجديدة من بلاد انتاجها كأمريكا وغيرها فذلك مالايستطيعه صدقي باشا لانه ليس قويا علي الانجليز بل قوي علي الشعب المصري وقد يظن انه قوي ايضا علي من يبصرون هذا الشعب المسكين بهذه الحقائق المرة وهو في كل هذا مخطئ كل الخطأ.

وبقيت الناحية الثالثة وهي الناحية الاجتماعية، وتلك هي الناحية الحساسة لدي صدقي باشا لان العالم كله يعرف، بل وانجلترا نفسها تعرف بل وحزب العمال نفسه يعرف ان الشعب المصري قد بلغ من البؤس اقصاه وانه لم يعد مفر من العمل علي رفع مستواه، ولكن ماهي السبيل التي التجأ اليها صدقي باشا لرفع هذا المستوي ؟

لقد كانت سبيله عقد قرض بخمسين مليوناً، وهذه سياسة رأسمالية ليست هي المطلوبة الآن في بلد منكود كمصر، وانما المطلوب ان يصلح حال الشعب باصلاح نظام الضرائب والاخذ بمبدأ التصاعد فيها حتي تنمو ميزانية الدولة، وتستطيع الحكومات ان تنهض حقيقة باصلاح اجتماعي جرئ.

واما عقد القروض لتغطية النفقات العادية كنفقات الصحة والتعليم، فذلك مالم نسمع به في غير مصر وفي غير هذا العهد.

والآن . . .

والآن عندما نري صدقي باشا يجدد مع الانجليز هذا الاتفاق المجحف لمدة عام في الوقت الذي يماطلون فيه هم في مطالبنا القومية، وبذلك يمكن للاستعمار الاقتصادي بدلا من أن يزحزح

الاستعمار العسكري والسياسي - والآن عندما نري صدقي باشا يقول انه سينمي الانتاج القومي، ثم لا نكون تلك التنمية بفك قيودنا الاقتصادية واسترداد ديوننا من الانجليز واطلاق تجارتنا الخارجية، بل تكون علي حساب الشعب المسكين وبطريق الحماية الجمركية فحسب. والآن عندما يدعي صدقي باشا انه سيعمل علي رفع مستوي الشعب، ولا تكون وسيلته الي ذلك غير القروض التي تمكن اصحاب رءوس الاموال من استثمار أموالهم المعطلة وازديادهم ثراء بينما يزداد الشعب بؤسا. والآن عندما نري كل هذا او مانكون مصيبين عندما ننتقد تلك السياسة امر النقد، ثم اما يكون صدقي باشا علي باطل عندما يغضبه نقدنا هذا لانه يقوم علي الحق ويصيب المفصل؟ إننا نحتكم الي الرأي العام ليحكم بين حقنا، بل حقه هو، وبطش صدقي باشا الذي لن يجدي فتيلا مع نفس مؤمنة.

(*) مجلة الوفد المصري ١٩٤٦/٣/٣٠

اتجاه المفاوضــات . . .*

يطالع القراء في غير هذا المكان برقية لوكالة «رويتر» تفيد ان المستر بيفن قد صرح في مجلس العموم امس بأن الحكومة البريطانية قد الفت برئاسته وفدا للمفاوضة مكونا منه هو واللورد ستانسجيت وزير الطيران والسير رونالد كامبل السفير البريطاني في القاهرة تساعدهم هيئة من المستشارين. واننا وان كنا لا نريد ان نسبق خطي الزمن ولا ان نتعجل الحكم علي النتائج إلا اننا نري من واجبنا كمعارضين ان نلفت النظر الي الاتجاه الذي يطالعنا من ثنايا البرقية المشار اليها.

ونلخص ظواهر هذا الاتجاه فيما يلي :

التحالف والتنظيم الدولي للسلام

جاء في تصريح المستر بيفن «ان الحكومة البريطانية قد وافقت علي القيام بهذه المفاوضة علي ضوء تجاربنا المتبادلة ومع مراعاة نصوص ميثاق الامم المتحدة لضمان السلام والامن الدولي».

ولقد اوضح مستر ريتشارد لو من المحافظين ووزير الدولة السابق معني التجارب المتبادلة اذ قال «ان المجلس بأجمعه يرحب بالفرصة التي هيأتها هذه المفاوضات لتؤكد من جديد معاهدة التحالف الانجليزية المصرية ذلك التحالف الذي كان ذا فائدة عظيمة لكلا البلدين والذي ربما كان اكثر نفعا لمصر منا».

وإذن فالانجليز لايزالون عند رأيهم الذي عبروا عنه في الرد الذي ارسلوه علي مذكرة النقراشي باشا. إذ انهم قد قبلوا المفاوضة علي أساس التحالف الثنائي وميثاق سان فرنسيسكو معا. ونحن المصريين لا نفهم ماذا يريدون من الجمع بين التحالف وبين نظام سان فرنسيسكو، وبخاصة بعد ان عرفنا معني هذا التحالف الذي لا يمكن فهمه بين انجلترا وبيننا إلا علي اساس انه وسيلة للحد من سيادتنا وتحميلنا بالتزامات نحو انجلترا لا قبل لنا بها. واما ماذكره المستر لو من ان هذا التحالف ربما كان اكثر نفعا لمصر منه لانجلترا، فذلك مالايراه المصريون، بل هو مايحذرونه.

ومصر تري ان باستطاعتها ان تدافع عن نفسها وان قدرتها ليست اقل من عشرات من الدول المتوسطة والصغيرة الاوروبية والامريكية بل والشرقية التي لن ترغمها الدول الكبري علي التحالف معها ولن تلقي في روعها بالقوة ان هذا التحالف في مصلحتها.

إننا نؤمن ان زمن التحالف مع انجلترا او غير انجلترا من الدول الكبري قد انقضي بانقضاء زمن الاستعمار، وقد اصبحنا نعتقد ان هذا التحالف مرادف للاستعمار وان التمسك به بعد تنظيم السلام تنظيما دوليا انما يخبئ تحت طياته التمسك بالنزعة الاستعمارية القديمة، تلك النزعة التي قال مستر بيفن نفسه في خطابه في بريستول انها نزعة القرن التاسع عشر التي يجب ان تزول.

ونحن نذهب الي ابعد من ذلك لأننا لانريد ان نتخلص من الاحتلال من الباب فيأتينا من النافذة ، وذلك لأن اشارة المستر بيفن الي ميثاق الأمم المتحدة، نخشي ان تكون متجهة نحو محاولة استبقاء انجلترا لجزء من قواتها البرية او البحرية اوالجوية ببلادنا ، والاحتفاظ بنقط استراتيجية في ارضنا او موانينا او مطاراتنا وذلك باسم مجلس الأمن.

ونحب ان نلفت نظر مواطنينا في هذه المناسبة ان ميثاق سان فرنسيسكو نفسه لا يفرض علي أية دولة ذات سيادة كمصر قبول قوات اجنبية في اراضيها وانما يجوز ذلك في البلاد غير المتمتعة بالسيادة. وموضع الخطر الذي يجب ان ندفعه بكل مانملك من عزم هو ان يحاول الانجليز تبرير استبقاء بعض قواتهم في بلادنا او الاحتفاظ بنقط استراتيجية فيها باسم التحالف الثنائي اذا جمعوا بينه وبين تنظيم سان فرنسيسكو. هذا الخطر يجب ان نصحو له وان نطالب المفاوض المصري بان يدفعه في يقظة وعزم وإلا كان مفرطا في قضية البلاد مخيبا لآمالها وعندئذ ستناله الأمة بسخطها البالغ.

اتجاه عسكري اقتصادي

يلاحظ القراء من تكوين الوفد البريطاني ان الانجليز يتجهون بالمفاوضات وجهة عسكرية اقتصادية بدلا من الوجهة السياسية التي كنا نبغي ولانزال نبغي ان تظل المفاوضات في حدودها

منذ يومين صرح الزعيم غاندي باسم الهند بان مايطلبه الهنود هو الاستقلال بلا ثمن او مقابل لان الاستقلال حق طبيعي وهو يرفض كل مساومة فيه حتي ولو كان الثمن والمقابل مجرد الصداقة لبريطانيا ومن باب اولي التحالف الذي لا يقبل الزعيم الهندي ان يملي علي بلاده.

ذلك مايراه الزعيم الهندي مع أن الهند لم تتمتع بعد بسيادتها فكيف بنا نحن ؟!

علي اننا نتوجس خيفة من أن يكون الاتجاه الانجليزي مناهضا لاتجاهنا الوطني مناهضة تامة. فمنذ حين والبرقيات الخارجية تتوالي علينا بتوجيه المفاوضة وجهة عسكرية قبل كل شئ. وفي كل يوم نسمع ونقرأ ان الانجليز يرون ان المشكلة المصرية مشكلة خبراء حربيين. وهاهو تأليف الوفد يترجم عن هذا الاتجاه فان الرئيس الذي سيتولي المفاوضة بالفعل هو وزير للطيران. ومعظم الاعضاء من رجال الحرب، ويكفي ان من بينهم قواد الوحدات البحرية والبرية والجوية وهؤلاء الحربيون لايمكن ان نتوقع منهم خيرا لقضية استقلالنا ، بل علي العكس نخشي منهم التعنت والافتنان في تبرير احتلالنا والحد من سيادتنا باسم الأعذار الواهية من نوع مايرددونه عن حماية

مواصلات الامبراطورية وضرورة الدفاع عنها ضد الدول الاخري وماشاكل ذلك من حجج لاتنهض ضدنا، او تظاهر بغيرة باطلة علي سلامتنا.

والي جانب هؤلاء العسكريين سيضم الوفد طائفة من الخبراء الاقتصاديين وفي هذا مايشعر بان المفاوضات ستجمع بين المسائل السياسية والعسكرية وبين المسائل الاقتصادية. واهول ماتخشاه هو ان يعود الانجليز فيستغفلوننا ببعض الألفاظ والترضيات الوهمية مقابل الجوهريات التي سيأخذونها منا.

ولقد سبق لهم ان صرحوا بعينة من هذا الاستغفال عندما رددوا وجوب انزال العلم البريطاني عن ثكنات قصر النيل او اخلائها بالطبل والزمر وعندما قالوا ايضا بوجوب إبعاد الجنود البريطانيين عن نظر المصريين معتقدين ان في هذا مايكفي حتي ولو انتقلوا من القاهرة الي قليوب! ولمصر مصالح اقتصادية ومالية خطيرة عند انجلترا وهي لاتقبل المساومة فيها مقابل ترضيات سياسية او حربية شكلية لا تغير من الواقع شيئا.

ولقد مدت الحكومة المصرية منذ ايام لسوء الحظ اتفاق العملة والاستيراد الخانق لحياتنا الاقتصادية والمشل لتجارتنا الخارجية والمقيد لعملتنا بأقصي القيود الي نهاية هذا العام، بينما لم نسمع انها قد حركت مسألة الدين المصري علي انجلترا الذي بلغ الآن ٤٥٠ مليونا من الجنيهات بل لم نسمع انها فكرت في ايقاف تزايد هذا الدين الذي اصبح نزيفا مميتا للبلاد.

وهاهي المفاوضات مقبلة والانجليز لاشك سيطالبون فيها بامتيازات تجارية ومالية واقتصادية، كما سيثيرون مسألة معاهدة الاقامة التي تعطي جاليتهم في مصر، ومن يريد ان ينضم اليها من ابنائهم، حقوقا، ونخشي ان نقول امتيازات كتلك التي تخلصنا منها بمعاهدة مونتريه بعد شق الانفس

والذي نريد ان نحذر منه المفاوض المصري بل ونحذر منه البلاد هو ان تكون هذه المسائل الاقتصادية والمالية العظيمة الخطر ثمنا لترضيات شكلية يجود بها الانجليز.

إن مصر تريد ان تستخلص ديونها وحريتها الاقتصادية من إنجلترا وعندما يكون هذا شأنها فان غضبها سيكون عظيما إذا رأت الانجليز - بدلا من أن يردوا إلينا حقوقنا - ينتزعون منا لأنفسهم حقوقا وامتيازات جديدة. وذلك مايجب أن يتدبره المفاوض المصري.

إن الاتجاه بالمفاوضات كما يدل تكوين الوفد البريطاني اتجاها عسكريا واقتصاديا بدلا من الاتجاه السياسي ينذر بالخطر ويدعو الي اليقظة.

مصر والامبراطورية

لقد أدهشنا ماعاد الانجليز يلوكونه من إدخال الممتلكات البريطانية الحرة في مشكلة مصر. إذ قال المستر بيفن ردا علي سؤال خاص بذلك «إن القرار بالموافقة علي فتح باب المفاوضات لتعديل

المعاهدة قد أبلغ للممتلكات المستقلة وأنه سيبلغهم أسماء الممثلين الذين سيتولونها ». والانجليز طبعا أحرار في أن يبلغوا مايشاءون لمن يشاءون حتي ولو كان تبليغهم لسكان المريخ، ولكننا حريصون علي أن ننبه الي خطر ما قد يستفاد من مثل هذا التصريح. إن مصر ليست داخلة في نطاق الامبراطورية البريطانية، ولا هي حريصة علي ذلك بعد أن أفنت مايزيد علي نصف قرن في المطالبة عبثا باستقلالها، وأراقت في سبيل هذا الاستقلال العزيز من دماء شهدائها دون أن يستطيع الانجليز التسليم بأن ماتطالب به مصر إنما هو حقها الطبيعي، وأن المصريين الذين خلقهم الله أحرارا لم يعودوا يطيقون صبرا علي استعمار أو استغلال.

(*) الوفد المصري ١٩٤٦/٤/٣

حرية الصحافة . . . *

في كل يوم تطالعنا الصحف باجراءات وتشريعات تريد الحكومة الحالية أن تتخذها ضد الصحف حتي لقد قرأنا في يوم واحد اربعة انباء عن الصحافة المنكودة وهي :

١- إنشاء نيابة خاصة تسمي «نيابة الصحافة» برئاسة صاحب العزة عبد المجيد بك التهامي وعضوية الأستاذين محمد أمين حماد واحمد موافي وكيلي النائب العام، وهذا اجراء لااعتراض لنا عليه طبعا.

٢- مشروع بقانون يقضي باحالة التحقيق في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر علي قاض ينتدب لهذا الغرض بناء علي طلب النيابة بقرار يصدر من وزير العدل بعد موافقة مجلس القضاء الأعلي، على ان تسري علي هذا التحقيق الاجراءات والاوضاع المقررة لقاضي التحقيق في قانون تحقيق الجنايات.

وبالرغم من ان الصحافة والصحفيين قد طالبوا بطلب عادل معقول وهو الغاء الحبس الاحتياطي بالنسبة اليهم اسوة بما هو معمول به في الكثير من بلاد العالم المتمدين، فان الحكومة لم تستمع الي هذا الرجاء ولايزال المشروع بقانون الذي قدم الي الشيوخ خاصا بذلك معلقا بالمجلس. وسينتج عن احالة تحقيقات الصحف الي قاضي التحقيق ان تزداد الحالة سوءا بالنسبة للحبس الاحتياطي، وذلك لان النيابة لاتملك هذا الحق إلا في حالات خاصة بينما القاضي يملكه في كافة الحالات. واوضح مثل لذلك وأهمه هو تهمة السب. فان النيابة لا تملك الحبس الاحتياطي بالنسبة اليها بينما يملك القاضي ذلك. والسب مسألة اعتبارية دقيقة. واذن فستزداد الحالة سوءا وستكون نتيجة شكوانا ازدياد الضغط علي الصحافة تحت ستار تحويل جرائمها الي قاضي التحقيق.

٣- مشروع قانون بتعديل المادة ١٨٨ من قانون العقوبات بحيث تشمل «كل من نشر اخبارا كاذبة او مبالغا فيها او مغرضة او علق علي الأخبار تعليقات مفرضة» والقضاء بحبسه مدة لا تتجاوز شهر أو بغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيها ولا تزيد علي ٢٠٠ جنيه او باحدي هاتين العقوبتين.

٤- مشروع قانون خاص يحفظ النظام في معاهد التعليم وقد نص فيه فيما يختص بالصحافة

علي معاقبة «كل من يذيع اخبارا صحيحة او كاذبة عن اضراب تلاميذ او طلبة معاهد التعليم بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر او بغرامة من ٢٠ الي ٥٠ جنيها

وليس باستطاعتنا ان نعلق ولا ان نحتج علي هذين المشروعين الأخيرين بأبلغ ولا اصدق مما ذكرته جريدة «الجازيت» في افتتاحيتها التي نشرتها بالامس والتي ترجمناها لقرائنا في غير هذا المكان. نعم اننا لا نستطيع ان نحتج علي هذين المشروعين ولا ان ندافع عن حرية الصحافة بأبلغ مما دافعت وهي غير المتهمة بالتحامل علي الحكومة الحالية ولا بالحرص علي معارضتها فليرجع القراء الي ماقالت وليحكموا علي حكومتهم كما يشا ءون.

وانما الذي نستطيع ونحرص علي ابرازه وان كنا لا نظن ان القراء بغافلين عنه هو الدور الذي قامت به الصحافة في خدمة القضية الوطنية وخدمة البلاد منذ ان انتهت الحرب الي الآن. وذلك لأننا نطلب الي الرأي العام في حرارة وايمان ان يناصر قضية الصحافة لانها قضية الحرية ولأنها تؤدي لقضية الوطن ولسلامة الحكم الداخلي خدمات يجب ان تشكر من اجلها لا ان تحارب وتضرب.

الصحافة هي التي حركت الرأي العام وهي التي حركت الحكومات. فلولاها لما حان «الوقت المناسب» عند النقراشي باشا، ولولاها لما اجتمعت الهيئة السياسية غير مرة، ولولاها لما تقدمت الحكومة السابقة لانجلترا حتي ولا بمذكرتها الضعيفة، ولولاها لما رد الانجليز بعد سكوتهم ما يقرب من شهر، ولولاها لما قبلوا المفاوضة، ولولاها لاكتفوا بالسفير لمفاوضة اثني عشر مصريا وزراء ورؤساء وزارات، ولولاها لما تألف وفد انجليزي للمفاوضة، ولولاها لألقت الدعاية البريطانية من تصريحات رسمية الي مقالات صحفية، اليأس في قلوب المصريين والسودانيين معا واوهموهم بأن مايطالبون به مستحيل وغير معقول. والصحافة كرقيبة علي اعمال الحكومة قد منعت الوقوع في كثير من الأخطاء ودعت كافة الوزراء الي الحيطة والحذر وعدم التهاون، ومانريد ان نقسو في اللفظ اكثر من ذلك. فالوزراء ليسوا ملائكة وشهوات النفس ومواضع الضعف فيها امور طبيعية اذا انعدمت الرقابة. وهناك المسائل الحزبية ولكل حزب وجهة نظره. وهو مهما اختلطت عنده مصالح الحزب بمصالح الوطن لابد ان تكون في فكرته مصلحة وطنية عليا. ومجرد وجود احزاب ومجرد وجود معارضة شئ ثمين جدا وبخاصة في البلاد الشرقية حيث تطغي في احيان كثيرة شهوات النفس علي قوة التعقل.

الدفاع الحزبي نفسه امر مشروع بل واجب في البلاد الدستورية، ومن الخير ان يتواضع الجميع علي قبوله وذلك في حدود القوانين القائمة طبعا. وفي تلك القوانين ما يكفي من تقييد بل فيها اكثر مما يكفي اذا قورنت بمثيلاتها في البلاد المتمدينة بأوروبا وامريكا. ومن المعلوم ان القوانين المقيدة للحريات في البلاد قد تراكمت واصبح من الواجب التخفيف منها لا الزيادة عليها اذا كان الحكام لا يريدون ان تطلق ايديهم في تقرير مصير البلاد وادارة الحكم الداخلي فيها كما يشاءون

وبغير رقابة يقظة فعالة.

وهناك مثل نضربه لأن صدقي باشا قد احنقنا ببيانه الأخير الذي ادعي فيه ان الوفد بمعارضته يريد ان يحبط المفاوضات مع انه يعرف حق المعرفة انه لولا معارضة الوفد لما وصل هو مع الانجليز الي شئ، كما انه بدون تلك المعارضة لن يصل الي نتائج حقيقية في المفاوضات المقبلة. ومن الغريب ان يتهم دولته صحفنا التي تتمسك بمطالب مصر كاملة بانها تريد ان تحبط المفاوضات بينما الانجليز لا يقولون ذلك عن صحافتهم ولا يجرؤون علي تقييد حريتها مع انها دائبة علي توجيه المفاوضات نحو النتائج التي يريدون الوصول اليها.

والصحافة الانجليزية لا تكتفي بهذا التوجيه الأناني بل لا نفتأ تختلق الأكاذيب التي لن تفسد جو المفاوضات فحسب وانما تفسد ايضا النفوس ذاتها وتدعوها الي النفور والاشمئزاز. واي سخافة ارذل مما ورد في مقال محرر جريدة «سنداي تيمز» المدعو «سكروتيتور» اذا اعترض علي قصير مرافقنا بقوله «ان معني ذلك هو انه لن يستخدم في هذه، المرافق غير المسلمين فلا يمكن مثلا ان يستخدم فيها اليوناني الذي قد يكون اسلافه عاشوا في مصر قبل عصرنا هذا وذلك لأنه مسيحي. ولهذا السبب نفسه لا يمكن استخدام القبطي وإن كان من دم مصرى صرف وان اعتنق اسلافه المسيحية قبل ان يولد محمد»، ثم يضيف «إن هذه الحقيقة تساعد علي ايضاح كيف ادركت مصر انها امة عربية، وانها دعامة الجامعة العربية».

ومدلول هذا الكلام السمج هو اتهام مصر بالتعصب الديني وليس هناك ظلم لمصر وأهل مصر ابلغ من هذه الوقاحة.

والذي نريد ان نسأل رئيس وزرائنا عنه هو لماذا لا تتهم الحكومة الانجليزية مختلق مثل هذه الاكاذيب بأنه يعمل علي احباط المفاوضات المصرية البريطانية بينما يتهمنا دولته بذلك عندما نقول له ان مصر لن تقنع في هذه المرة بغير الاستقلال التام لوادي النيل والجلاء عن اراضيه. واننا لن نقبل من اي مفاوض مصري التهاون في ذرة من حريتنا التي جاهدت في سبيلها اجيال سبقتنا وارواح ارتفعت شهيدة الي الله.

إن الصحافة المصرية هي صوت البلاد وهي اقوي اسلحتها في الجهاد وانه لمن الجرم والعقوق ان تأخذها أيها الوزير انت او غيرك بالعنف وتحاول شلها عن اداء مهمتها الشريفة التي سيذكرها لها التاريخ مهما لقيت من عقوق في الحاضر ومهما حاول المغرضون تجاهل الدور الشريف الذي لعبته في تحريك قضية البلاد ونشر الثقافة السياسية واثارة الرأي العام وقيادته وفرض الرقابة علي الحكام.

الصحافة تنتظر التيسير لا التضييق والشكر لا العقاب والرأي العام حكم بيننا وبينك ايها الوزير الذي سيزول حكمه يوما من الايام كمازالت من قبل احكام. وكما ستزول من بعد احكام ويبقي بعد هذا العمل الصالح لخدمة الوطن وخدمة الحرية التي نعتبرها أثمن شئ في الحياة سواء

اكانت حرية الوطن ام حرية الافراد في حدود القوانين المعقولة.

على اننا اذا لم تشأ الحكومة ان تستمع الي هذا الصوت المخلص الذي نرفعه اليها لا نظن ان صحفيا مصريا مؤيدا او معارضا سيقبل هذه المشروعات التي تقترحها الحكومة لتقييد حرية الصحافة، بل اننا لنأمل الا يقبل ذلك مصري كائنا من كان صحفيا كان او غير صحفي لان القضية جسيمة جدا، ومن الواجب ان نعتبرها مساوية في الاهمية لأكبر قضايانا من امثال القضية الوطنية والقضية الدستورية والقضية الاجتماعية التي يجاهد في سبيلها.

الصحافة ايها الشعب المصري هي خادمك الأمين وهي صوتك المرتفع. وجميع الافراد وجميع الهيئات الذين يترددون على الصحف صباح مساء لرفع شكواهم او الدفاع عن قوتهم اليومي يعرفون هذه الحقيقة، ومن واجبهم جميعا ان يدافعوا عن الصحافة والصحفيين بل وان يقتتلوا في سبيل ذلك اقتتال الرجال ذوي النخوة الذين لا يقبلون ان يلقي بالصحفيين في السجون، لأنهم يدافعون عنهم بالحق والعدل، فينتصرون للمظلوم ويقاتلون الظالم وينادون بأعلى اصواتهم : لا استعمار ولا استغلال !

(*) الوفد المصري ١٩٤٦/٤/٩

الاستعمار الجوي - تعطل العمال*

منذ عام أو يزيد، وفي أيام الرقابة، استطعنا أن ننشر مذكرة كانت قد أرسلتها السفارة البريطانية الي الحكومة المصرية بطلب تكوين شركة تندمج فيها شركة مصر للطيران بشركة الخطوط الجوية الامبراطورية، علي ان تحتكر هذه الشركة الطيران في مصر لمدة ربع قرن، وقد مهد الانجليز لتكوين هذه الشركة وضمان هذا الاحتكار، بأن حملوا ممثلي مصر في مؤتمر الطيران الدولي الذي عقد في امريكا علي أن لايوافقوا علي جميع حريات الطيران الخمس.

ولقد عارضنا عندئذ معارضة قوية في تكوين هذه الشركة وفي مبدأ الاحتكار وحذرنا الحكومة من ذلك، ذاكرين أن الأمر لن يقف ضرره عند مجرد الاحتكار، بل انه يحمل خطراً استعماريا أكيدا، وقد أوضحنا عندئذ كيف أن حماية المطارات سيتذرع بها المستعمرون الانجليز، كما يتذرعون اليوم بضرورة حماية مواصلاتهم البحرية، وبخاصة قناة السويس. ولم تجرؤ حكومة النقراشي باشا علي أن توافق علي تكوين هذه الشركة، بالرغم من ضغط الانجليز والحاحهم، وظلت المسألة معلقة الي أن جاءت حكومة صدقي باشا فاذا برئيسها الجرئ جرأة مسرفة يعرض الاتفاق علي مجلس الوزراء وإذا بمجلس الوزراء يوافق، وإذا بالاتفاق يوقع في وزارة الخارجية وإن ظلت نصوصه سراً لاتعرف عنه البلاد شيئا.

وليس الأمر بهين، ولا الخطر علي مستقبل البلاد منه بيسير، وذلك لأن مايدعيه الانجليز من أن هذا الاتفاق لا يمس غير الطيران المدني، إن هو إلا ستر لمآربهم الاستعمارية العميقة. والقراء لا ريب يذكرون كيف ان الهند قد كانت نواة استعمارها شركة تجارية بحتة أخذت تبث نفوذها ومصالحها داخل الهند، ثم استقدمت الجند لحماية تلك المصالح ورعاية ذلك النفوذ. وأهول مانخشاه ان تصبح شركة الطيران المدني المصرية الانجليزية بمثابة شركة التجارة الهندية، وأن تكون نواة لاستعمارنا الجوي.

وفي الحق ماذا يريد الانجليز من بلادنا لتمكين هذا الاستعمار غير سيطرتهم علي مطارات مختلفة منبثة في أنحاء بلادنا ؟ ولقد نشرت الصحف أنه بسبب عدم وجود فنيين من المصريين، طيارين ومهندسين، ستكون أغلبية هؤلاء الفنيين من الانجليز، ولا عبرة بهذا القول، كما أنه لا عبرة بما ادعوه من أن هذا الوضع سيكون مؤقتا، فنحن نعلم أن هذا مجرد احتيال، كما نعلم معني التوقيت عند الانجليز الذين احتلوا بلادنا «مؤقتا» منذ سنة ١٨٨٢ الي الآن.

ولقد ذكرت إحدي المجلات بالأمس أن السعديين سيشورون في مجلس النواب علي هذه الاتفاقية التي لم يجرؤ رئيسهم علي توقيعها، ولكن المجلة فيما يظهر واهمة، كما أن السعديين واهمون. فقد عودتنا هذه الحكومات المصرية المنكودة أن تتجنب العقبات إذا أحست من برلمانها نفسه نفورا، فتراها تدعي أن اتفاقيات خطيرة كاتفاقية العملة والاستيراد ليست إلا عملا حكوميا لا يوجب الدستور عرضه علي البرلمان، وللسلطة التنفيذية أن تنفرد بإبرامه.

واذا كانت هذه الحكومات قد لجأت الي هذه الحيلة ونجحت فيها فإننا نخشي ان نتصرف علي نفس النحو في اتفاقية الطيران. وذلك بالرغم مما فيها من احتكار، ومما تتضمنه من تقديم إعانة من الحكومة المصرية الي الشركة، ستبلغ فيما قيل خمسين الف جنيه في العام. ومن يدرينا، لعل الحكومة المصرية تحتال لهذين الامرين أيضاً، فتموه في مبدأ الاحتكار وتراوغ في الإعانة، او تتجنب دفعها إذا صح ما قيل ايضاً من أنها قد جعلتها جوازية فلا تدفعها في أول عام، وبذلك لاتحتاج الي موافقة البرلمان وتكتفي بأن تعتبر أن الاتفاق الذي وقع ليس الا لمجرد استصدار مرسوم ملكي بتكوين شركة مساهمة كغيرها من الشركات. وبهذا نضيع علي السعديين وغير السعديين ثورتهم البرلمانية.

إن الأمر في غاية الجسامة، ونحن نطالب الحكومة بأن تذيع هذه الاتفاقية مادامت قد وقعت رسميا، وأن تخبر البلاد عن الطريقة التي ستتخذها لتنفيذها، لأننا نرفض ان يضعنا أمام الأمر الواقع، وان تتصرف في مصيرنا ومصير وطننا علي غير علم منا ولا بينة ونحن نحملها مسئولية ما أقدمت عليه.

تعطل العمال

منذ أن أخذت بوادر انتهاء الحرب تلوح في الأفق، ونحن وغيرنا ننبه الحكومة المصرية الي خطر التعطل بين العمال وندعوها الي أن تضع خطة إنشائية جدية، لملاقاة هذا الخطر ولكننا لم نظفر من حكومة النقراشي باشا بغير الكلام والوعود الخاوية. فقد قالت حينا إنها ستشتري مصانع عسكرية، بل وستشرك العمال أنفسهم في شراء هذه المصانع لتستبقيها وتحولها الي الانتاج المدني. وأحيانا أخري كانت تطنطن بمشروع ضخم لخمس سنوات، يتناول بعض الأعمال الإنشائية التي يستطيع العمال أن يعملوا بها. ولقد بلغ بها الامر أن صرحت بأنها ستبدأ فوراً في تنفيذ الاعمال التي سمتها «ترابية» كالطرق والمصارف وغيرها، ولكن حكومة النقراشي باشا البطيئة الراكدة الفاترة الهمة، تركت الحكم دون أن تبدأ حتي في الاعمال «الترابية».

وجاءت حكومة صدقي باشا الذي يقولون إنه رجل الكفاءة المالية والسرعة التنفيذية، فلم تفعل الي الآن شيئا مع استفحال الخطب، ومع أنها قد صرحت هي نفسها في البرلمان بأن ماسرح من العمال الذين كانوا يعملون في المصانع الحربية قد وصل في علمها الي ٤٣ ألفاً وليست المصانع الحربية وحدها هي التي تسرح العمال، بل غيرها كثير من المصانع الأهلية التي تعود

أصحابها الجشع في الربح أثناء الحرب ولايقبلون الآن أن يواصلوا إنتاجهم بربح اقل، حتي ليحار المرء ويحز في نفسه عندما يستقبل كل يوم في دار هذه الجريدة وفوداً لا حصر لها من العمال المساكين الذين أصبحوا لايجدون مايقوتون به عيالهم، مما يثير النفس، ويدعو الي السخط علي الحكومة المصرية الحالية والسابقة علي السواء لركودهما، بل وتهاونهما في التبصر لهذه المشكلة الخطيرة ومعالجتها منذ حين.

ومن غريب الأمر ان يبلغ الظلم بحكومة رأسمالية كحكومة صدقي باشا حداً لا تستحي معه ان تعرقل قوانين العمال، كقانون الصلح والتحكيم، وقانون عقد العمل المشترك اللذين وقفا في مجلس الوزراء بعد ان فرغت مصلحة العمل في وزارة الشئون من إعدادهما. وكأن هذه الحكومة لا تكتفي بتهاونها، بل وتقصيرها المعيب في معالجة البطالة وتهيئة أسباب الرزق للعمال الذين يتضورون جوعا، بل تقف حجر عثرة في سبيل حصول جميع العمال، متعطلين وغير متعطلين علي بعض حقوقهم التي يتمتع بأضعافها أمثالهم في جميع بلاد العالم. ولو أن هذه الحكومة كانت حريصة حقاً علي رعاية مصالح الشعب وطبقاته العاملة المكدودة، لما اكتفت بأن توافق علي ما أعدت مصلحة العمل من تشاريع، كتشريع الصلح والتحكيم وتشريع عقد العمل المشترك، بل لطلبت الي تلك المصلحة أن تعد فوراً، أو علي الأصح أن تتم فوراً ما كانت قد شرعت فيه حكومة الوفد السابقة من نظام التأمين الاجتماعي ضد المرض والشيخوخة، ثم ضد البطالة بنوع خاص.

ومن المؤكد أن حكومة صدقي باشا بسياستها الرأسمالية البغيضة لن تحمي الرأسمالية في مصر، بل ستعمل علي انهيارها ل الظلم لا يمكن أن يدوم ولأن الناس لا يقبلون أن يموتوا جوعا في سهولة. والهيئة الاجتماعية التي لا تدرك واجبها نحو الشيخ والمريض والجائع لا يمكن أن تعتبر إلا هيئة فاسدة ولا نظن إلا أن هذا الفساد سينخر عظامها، فإذا بها كتلك الجثث التي عثر عليها الباحثون في إحدي مدن إيطاليا التي غطاها البركان بناره فأحرقها وواراها التراب ولكنها ظلت منتصبة حتي اذا كشف عنها، لمستها الايدي لمسا خفيفا انهارت ترابا.

(*) الوفد المصري ١٩٤٦/٥/٥

لا، بل كلهم مستعمرون *

في نفس جلسة الشيوخ التي صرح فيها رئيس مجلس الوزراء بأن ضحايا حوادث الاسكندرية الاخيرة من المصريين بلغ عددهم اثني عشر قتيلا ولم نقم الدنيا ونقعدها لارواحهم الشهيدة المزهقة كما فعل الانجليز في مجلس العموم لقتل جنديين اثنين من البريطانيين غير قانعين بان هذا العدد من المصريين قد كان في الكفة الاخري للميزان – نعم، في نفس هذه الجلسة ألقي صدقي باشا بيانا انتقد فيه حملة المحافظين ولكنه كال الثناء لحكومة العمال. وأسرف في حسن الظن بها. ولقد كنا نفهم منه ذلك لو اننا طالعنا في أقوال هؤلاء العمال مايدل حقيقة علي انهم قد اقلعوا في مفاوضاتهم مع مصر عن النزعة الاستعمارية العتيقة. نعم، كنا نستطيع ان نفهم ثناء صدقي باشا عليهم لو ان هذه النزعة البغيضة كانت قد ماتت في قلوبهم. أما وهذا غير صحيح فان ثناء كالذي نثره صدقي باشا كما تنثر الورود والرياحين لانري أنه ليس له ما يبرره فحسب – بل ونجزم بأن فيه خطرا محققا علي روح الجهاد في البلاد. ونحن لانزال في أمس الحاجة الي يقظة هذه الروح، وستزداد تلك الحاجة مساسا في الايام المقبلة.

ومن غريب الامر ان نري صدقي باشا حتي عندما ينصح الانجليز بالتعجيل بالجلاء يبرر نصيحته بحرصه علي قطع دابر الفتنة وجراثيم الفساد ولقد تساءلنا وسيتساءل معنا القراء عن هذه الفتنة وتلك الجراثيم وفي قلب كل منا نار تتقد لنسائل هذا الوزير عمن يريد ان يجرحهم بهذه الاقوال الآثمة.

أيها الوزير، هل دعاة الفتنة وجراثيم الفساد. هم أولئك الذين لايقرونك ولا يقرون الانجليز علي تلك الاسس المدمرة التي تفاوض علي أساسها الآن ؟ هل هم أولئك الذين يقولون لك وللانجليز أن المصريين لن تخدعهم الالفاظ وانهم لن يقبلوا حماية باسم التحالف ولا استعمارا باسم المشاركة، هل هم أولئك الذين يحرصون علي أحد أمرين : إما ان تكون هذه المفاوضات هي النهائية، والا تنتهي بغير خلاص وادي النيل كله من الاحتلال الانجليزي وتحقيق وحدته وإما استئناف الجهاد في الداخل والخارج علي السواء؟ في اي عرف، وعلي لسان اي مواطن في اي بلد يعرف للحرية الصحيحة معناها يوصف الوطنيون بأنهم جراثيم الفتنة والسوء والسعاية؟ إن الوطنيين من المصريين ليسرهم أن يوصفوا بما تشاء أن تخلعه عليهم من صفات وهم يؤثرون ذلك علي إسداء الثناء لمستعمري بلاده. أولئك المنافقون الخادعون الذين لاتخفي نياتهم العميقة علي

رجل الشارع فضلا عن وزير خطير مثلك.

علي اننا ايها الوزير لم نطالبك بأن تقدح في نفر من الانجليز وتثني علي نفر آخر، وإنما طالبناك بأن تكشف عن نظريتك السياسية وعن المبادىء العامة التي تتخذها اساسا لمفاوضاتك، ولن يغنيك في تبرير الصمت عما طالبناك به الاحتماء خلف سرية المفاوضات. فالانجليز في مجالسهم النيابية لم يتحدثوا عن تفاصيل تلك المفاوضات ولكنهم مع ذلك اوضح كل فريق منهم نظريته العامة ورأيه الكلي بحيث استنارت بلادهم، وذلك مع انهم معتدون مستعمرون ونحن علي العكس من ذلك طلاب حرية، طلاب حقوق ومن حق الشعب ان يعرف مدي تمسك من اعطي لنفسه الحق في التكلم باسمه بمطالبه الوطنية المشروعة.

ولكننا مع ذلك نطالبك فيما يبدو بعكس ماتسلم به. فمادمت قد قبلت مبدأ التحالف العسكري بما سيستتبع من قيود علي سيادتنا والتزامات علي مرافقنا. بل مادمت قد ذهبت الي أبعد من هذا كله فسلمت للانجليز بمشاركتهم لك حتي في رفع مستوي هذا الشعب الذي زججت بقضيته الاجتماعية في غير مبرر ولا مناسبة واضحة - نعم، مادمت قد سايرت الانجليز الي هذا الحد ورأيت في ذلك عطفاً من الانجليز علي المصريين فلن تغني معك المناقشة.

لقد زعم الانجليز في برلمانهم ان العمل علي رفع مستوي الشعب المصري سيخفف من حدة وطنيته، وهاانت تردد نفس هذه النغمة. ولو اننا اضفنا تفاؤلك المسرف وثناؤك علي حكومة العمال الي هذه الدعوي الاجتماعية لأدركنا جميعا ان كل هذا البيان لا يرمي الا الي غرض واحد هو ماصرحت به من قبل من تهيئة الجو الصافي.

نحن لانكره الصفاء. ولكننا نرفض أن يودي هذا الصفاء بمستقبل الوطن. ومانظن أنه سينال شيئا من روح الجهاد التي اشتعلت في قلب الشعب المصري والتي لن تخمد مالم تصل البلاد الي استقلالها الصحيح وحريتها الكاملة من منبع النيل الي مصبه.

(*) الوفد المصري ١٩٤٦/٥/٢٨

تبادل التمثيل السياسي
بين مصر وجنوب افريقيا*

طالع القراء في الصحف ان مندوبا فوق العادة ووزيرا مفوضا لاتحاد جنوب افريقيا وهو «الميجر جنرال فرانسوا هنري باترون» قد قدم أوراق اعتماده لجلالة ملك مصر، ومعنى ذلك هو : أنه ستصبح لاتحاد جنوب أفريقيا مفوضية في القاهرة وتمثيل سياسي.

ولو ان مصر كانت بلدا مستقلا وكانت سيادتها الخارجية كاملة ثم لو ان رجال السياسة في اتحاد جنوب افريقيا وعلي رأسهم المارشال سمطس لم تكن لهم نظريات سياسية استعمارية خاصة لما كان لنا اعتراض علي هذا الخبر الخطير.

ولكن الواقع ان المارشال سمطس وهو المحرك الأول لسياسة اتحاد جنوب افريقيا لم يفتأ يعارض في استقلال مصر الصحيح وتخلصها من الاحتلال الانجليزي بحجة حماية قناة السويس واهمية هذه القناة بالنسبة لاتحاد جنوب أفريقيا.

ولقد مر جنابه أخيرا بمصر عائدا من لندن وأنعم عليه جلالة مليكنا بالوشاح الاكبر من نيشان النيل، وقالت مجلة أخبار اليوم بعد هذا الانعام «انه قد عانق مصر العزيزة وخطب ودها وقدم لها عربون الولاء» وأمطرته بسيل من الاطراء ولكنه لم يكد يعود الي وطنه حتي ردد نفس آرائه العتيقة فقال مثلا :

«اننا نحن سكان جنوب افريقيا نعرف أهمية قناة السويس وهذه الحلقة المصرية في سلسلة خطوط المواصلات البريطانية هي الحلقة التي كان عليها كل اعتماد جيوش الحلفاء» وقال مشيرا الي معاهدة سنة ١٩٣٦ : «فاذا ذهبت هذه المعاهدة فانه يجب ان يحل محلها شئ آخر يكفل لخطوط المواصلات البريطانية اقصي مايستطاع من السلام» ثم أضاف : «ويجب ان تتخذ في اثناء المفاوضات التدابير اللازمة التي تلائم لا مصر وحدها بل وحاجياتنا ايضا».

واذن فالمارشال سمطس حتي بعد الانعام عليه وبعد اطراء أخبار اليوم له لايزال عند آرائه الاستعمارية الثابتة..

لاتحاد جنوب أفريقيا إذن حاجات ومصالح في حماية قناة السويس وله آراء استعمارية في

هذا الصدد وليس هذا بالموقف الودي نحو مصر بل علي العكس من ذلك فيه مايدعو الي الريبة وهذا هو السبب في اننا لاندري لماذا تقبل الحكومة المصرية منه في هذه الظروف بالذات مبدأ التمثيل السياسي. وذلك مع العلم بان اتحاد جنوب افريقيا خاضع لاتفاقي سنة ١٩٢٦وسنة ١٩٣٠ الخاصين بالدستور الذي ينظم علاقة الممتلكات الحرة ببريطانيا من جهة وبالدول الاجنبية من جهة أخري وانه وان تكن كندا قد انشأت لها مفوضيات في الولايات المتحدة الامريكية وغيرها الا ان اتحاد جنوب افريقيا لم ينشئ مثل هذه المفوضيات فيما نعلم حتي اليوم. ولكنه قد بدأ بمصر.

فهل مصر هي البلد الذي له فيها مصالح تفوق مصالحه في البلاد الاخري ؟

وهل شعوره الودي لم يبلغ نحو بلد من البلاد ما بلغه نحو مصر ؟

ويزيدنا الامر تفكيرا مانلاحظه من ان اول وزير مفوض عين في بلادنا رجل عسكري قاد جيوش اتحاد جنوب افريقيا في مصر اثناء الحرب الاخيرة. فهل لهذا الاختيار ايضا معني من المعاني ام هو مجرد مصادفة ؟

وفي الحق ان في كل هذه الملابسات مايدعونا الي عدم الاطمئنان الي تصرف حكومتنا في هذا الصدد، ونحن لسوء الحظ بلاد يجب ان تحذر كل شيء مادمنا في حالة الضعف التي نحن فيها ومادمنا موضع مساومة واطماع من انجلترا وممتلكاتها الحرة التي تصر علي ان يكون لها رأي في تقرير مصيرنا. ويتناقش رجال البرلمان الانجليزي في استشارتهم وعدم استشارتهم قبل اتخاذ الحكومة البريطانية لأي قرار يمس استعمار انجلترا لمصر.

ثم ان اتحاد جنوب افريقيا بنوع خاص بلد به أنواع فظيعة من التعصب ضد مايسمونه بالاجناس الملونة، وهم يعتبروننا من هذه الاجناس. وفي ذلك ما يدعونا الي زيادة الشك في مودتهم نحونا. ولسنا ندري لماذا يكون لاتحاد جنوب أفريقيا تمثيل سياسي في القاهرة ولا يكون لكندا واستراليا ونيوزيلندا هي الاخري مثل هذا التمثيل حتي يكمل تمثيل كافة الممتلكات الحرة الي جوار تمثيل بريطانيا بسفير وثلاثة وزراء مفوضين علي الاقل وخبراء ومستشارين، حتي لكأن السفارة البريطانية في مصر وزارة يرأسها السفير ويتوزع الاختصاصات فيها وزراء مفوضون أشبه مايكونون باعضاء وزارة عادية.

والآن أو ماتري وزارة الخارجية أن البلاد في حاجة الي معرفة الاسباب التي دعتها الي الموافقة علي قبول مبدأ تمثيل اتحاد جنوب افريقيا في القاهرة في هذه الظروف كلها وماهي مسوغات ذلك؟نظن أن من حق البلاد أن تسمع جواب الوزارة في ذلك ولعلها تفعل.

(*) الوفد المصري ٢٥/٦/ ١٩٤٦

المجلس المشترك والأمن الإقليمي

يظهر اننا مضطرون الي ان نسد علي الانجليز كافة المنافذ التي يريدون التسلل منها الي سيادتنا الخارجية والاستمرار في السيطرة علي بلادنا، وذلك لاننا كلما حاولنا طردهم من الباب يريدون ان يعودوا الينا من النافذة. وكأنه حرام عليهم ان يسلموا بان من حقنا ان نستقل وأن نتخلص من الاستعمار. وهم في هذا جد واهمون، هم ومن يستمع اليهم من المصريين أو يظن ان الشعب المصري لايزال قابلا لأن ينخدع في حريته التي يطالب بها في عزم وفهم.

ونظرية الانجليز العامة هي المشاركة، ومعني المشاركة الخفي هو السيطرة علي مصر : عسكريا واقتصاديا وسياسيا. وكان آخر اختراع لهم ماقالوا به من تكوين مجلس مشترك للمسائل الحربية ينظم وسائل رد العدوان عن مصر وتطوير التدابير التي تتخذ في الحالات المختلف عليها بين وفدي المفاوضة وهي حالتى التهديد بالحرب وقيام حالة دولية تنذر بالخطر.

ويريد الانجليز ربط هذا المجلس بمسألة التنظيمات الاقليمية التي ورد ذكرها في ميثاق سان فرنسيسكو كما يقيسون قيامه بالتنظيم الذي كان قائما بين كندا والولايات المتحدة.

وقد اوضح الدكتور عزمي في مقاله بالامس كيف ان مثل التنظيم الكندي - الامريكي لم يعد له محل بعد التنظيم الدولي للسلام، كما اوضح ايضا ان المشروع البريطاني لا يتفق مع احكام الميثاق التي تقضي في الفقرة الرابعة من المادة ٤٧ بأن «لجنة اركان حرب الدول الكبري هي التي تنشئ فروعا اقليمية اذا خولها ذلك مجلس الأمن وبعد التشاور مع التوكيلات الاقليمية صاحبة الشأن».

فليس لانجلترا إذن ان تملي علي مصر مثل هذا التنظيم الثنائي وان تستأثر به دون الدول الكبري الاخري، بل دون رأي الجامعة العربية كلها إذا اعترف بها كوحدة اقليمية وأريد تنظيم امن اقليمي في بلادها. علي أننا انما عدنا الي هذا الموضوع الخطير اليوم لكي نضيف الي ماذكره الدكتور عزمي حقيقتين كبيرين حاسمتين :

١- الأمن الاقليمي جغرافي : المفهوم من ميثاق سان فرانسيسكو أن تنظيمات الامن الاقليمية انما تنشأ بين الدول المتجاورة جغرافيا وبينها وحدها، ولقد حرص الوفد الذي مثل مصر

في سان فرانسيسكو علي ايضاح هذه الحقيقة، فجاء في التقرير الذي وضعه بدوي باشا أن «الوفد المصري قد اقترح منعا لكل شبهة تعريفا للاتفاقات الاقليمية يبين صفة الدوام التي تغلب عليها وشرط التجاور الجغرافي الذي يلازمها » وإنه وأن لم تر الدول المجتمعة عندئذ ضرورة لادراج هذا التعريف في الميثاق الا انه كما ورد في التقرير المصري «تعريف يفصح عنه ذات اللفظ الذي استعمله واضعو مشروع دومبارتون أوكس والذي لم يتناوله أي تعديل».

ومعني ذلك هو ان تنظيم الامن الاقليمي سواء ظل محصورا بين مصر وبريطانيا أو امتد الي البلاد العربية كلها كما يسعي الانجليز، فانه لن يكون تنظيما للامن الاقليمي بل تنظيم للاستعمار الاقليمي وذلك لمجرد دخول انجلترا فيه وهي ليست جغرافيا من بلاد الشرق العربي ولا علاقة لها بوحدته الاقليمية، وانما هي دولة مستعمرة تريد أن تستبقي استعمارها له بطريقة مقنعة. وهذا مانرفضه ،كما اننا علي ثقة من ان البلاد العربية الاخري المجاهدة سترفضه معنا.

البلاد العربية علي استعداد لأن تبذل كل مايطلب منها من تضحيات في الرجال والاموال للقيام بالدفاع عن نفسها ضد كل معتد الي أن يأتيها العون الدولي عند الضرورة. ونحن نفهم أن يؤلف جيش عربي عام مثلا وأن توزع أعباء الدفاع علي البلاد العربية المختلفة ولكننا لا نقبل أن يتدخل الانجليز في ذلك الدفاع ويستأثروا بالعون الذي قد تحتاج اليه دون مجلس الامن ولجنة أركان الحرب الدولية، لأننا نعلم عن يقين أنهم لايقصدون بذلك الا الاحتفاظ بالبلاد العربية كلها حكرا لهم ومنطقة نفوذ بل واستعمار.

٢- الامن الاقليمي لايبيح الاحتلال : إن كل ماورد في الميثاق عن التزامات الدول في المحافظة علي الامن هو أن «تتعهد كل دولة في سبيل حفظ السلم والامن الدوليين بان تضع تحت تصرف مجلس الامن بناء علي طلبه وطبقا لاتفاق او اتفاقات خاصة مايلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والامن الدوليين ومن ذلك حق المرور.

ومعني ذلك هو انه ليس للجيوش الاجنبية الا مجرد حق المرور وذلك وفقا لاتفاق او اتفاقات تبرم بين الدول المختلفة وبين مجلس الامن بمساعدة لجنة اركان حرب كما ورد في المادة ٤٦.

وواضح من كل هذا ان ميثاق سان فرانسيسكو لا يبيح لاية دولة أجنبية بالذات أن تستبقي قواتها في أي بلد ذي سيادة أو أن تعود بقواتها الي ذلك البلد لا في حالات الحرب ولا من باب أولي في حالتي التهديد بالحرب او قيام حالة دولية تنذر بالخطر. وكل مايقال عكس ذلك من سفسطة لايخفي الا استعمارا أكيدا، ولا علاقة له بالمحافظة علي الامن الدولي.

وإذن فالذي يريد الانجليز تنظيمه الآن هو استعمار مصر بل الشرق العربي كله باسم الامن الدولي والامن الاقليمي وأداتهم التي اخترعوها اخيرا هي المجلس العسكري المشترك الذي يريدون

به تضليلنا عن غاياتهم الخفية ،وهو مجلس لو كانت النية خالصة لما كان هناك داع الي التفكير فيه مادام هناك مجلس للامن، ومادامت البلاد العربية ستكون علي استعداد لأن تنهض للدفاع عن نفسها الي أن يأتيها العون من مجلس الأمن عند الضرورة.

(*) الوفد المصري ١٩٤٦/٦/٢٦

هل تفشل المفاوضات ؟

الدفاع المشترك والبلاد العربية

المستعمرات الايطالية - الاشراف علي الجيش المصري*

اصطدمت مفاوضات صدقي باشا مع المادة السابعة من معاهدة ١٩٣٦، وذلك لأن هذه المادة التي أراد الانجليز الاحتفاظ بها في المعاهدة الجديدة، تنص علي وضع كافة مرافق البلاد من مواصلات الي مواني الي معسكرات تحت تصرف الانجليز في حالة الحرب والتهديد بالحرب وقيام حالة دولية تنذر بالخطر، أي أنها تفتح الباب لاحتلال مصر باسم الدفاع عنها أي «الحماية» !!

ولقد احتال الانجليز للأمر ليضمنوا نفس الالتزامات باسم الدفاع المشترك ومجلس الدفاع المشترك، ولكن اختصاصات هذا المجلس كانت رهينة عندهم بعدة محاولات أخري هي الآتية :

الدفاع المشترك والبلاد العربية

كانت الفكرة الاصلية عند الانجليز أن يتساهلوا بعض الشئ في اختصاص المجلس المشترك بالنسبة لالتزامات مصر إذا نجحوا في بسط اختصاص هذا المجلس علي البلاد العربية الاخري، بعد اقامة صلة بين هذه البلاد العربية وتركيا، لتساهم هي الاخري في بناء الدرع الواقي من الروس. ولكنه قد اخذ يتضح اخيرا ان هذه الخطة الواسعة الجبارة تلاقي صعوبات جسيمة، فالخلاف بين تركيا والبلاد العربية لا يتركز في مسائل جزئية كمسألة الاسكندرونة القائمة بينها وبين سوريا بل يمتد الي جذور الاحساس ذاتها، والعرب لا يزالون يذكرون في مرارة، الطغيان التركي أيام الامبراطورية العثمانية. ولا يريدون ان يرتبطوا مع تركيا بمعاهدات، وهذا هو احساس الشعوب واكبر الظن ان رؤساء تلك الدول لابد ان يحترموا هذا الاحساس وان يخضعوا له.

ثم إنه قد ثبت ان سوريا بنوع خاص، بل ولبنان ايضا فيما يرجح، ترفضان رفضا باتا الدخول مع انجلترا، او علي الاصح تحت سيطرة انجلترا في الدفاع المشترك، ولهذا اخذت البرقيات الخارجية الموحي بها من وزارة الخارجية البريطانية تعرب عن خيبة املها في ان فكرة الدفاع المشترك الاقليمي مع البلاد العربية لم تلاق نجاحا. وأخذت في التقلص.

وفشل هذه الفكرة من شأنه ان يدعو الانجليز الي التشدد في الالتزامات التي يريدون أن يثقلوا بها مصر، بدلا من توزيعها علي البلاد العربية المختلفة، وليس في هذا مايبشر بنجاح

المفاوضات اللهم إلا إذا قبل المفاوض المصري أن يسلم علي طول الخط، ويكون هذا بمثابة الانتحار.

المستعمرات الايطالية

والمسألة الثانية التي كان من المنتظر ان تؤثر علي المفاوضات المصرية هي مسألة المستعمرات الايطالية وضمان الانجليز السيطرة علي ليبيا علي الاقل.

ولقد بذل الانجليز في ذلك اكبر الجهد حتي وصلوا في مؤتمر باريس الي إرجاء البت في مصير المستعمرات الايطالية لمدة عام. وقد وطدوا العزم علي ان يستخدموا هذا العام في التمهيد لما يريدون!

وخطتهم في ذلك هي ان يحملوا الهيئات الوطنية المختلفة في برقة وطرابلس معا علي تأييد السنوسي وقد أخذوا منذ أيام يستخدمون لهذا الغرض لسوء الحظ، مجاهدا ليبيا قديما هو السيد بشير السعداوي الذي كافح الطليان حتي انتهي به الامر الي النفي الي الجزيرة العربية حيث أصبح مستشارا سياسياً لصاحب الجلالة الملك آل سعود، وفي هذه الايام غادر الجزيرة الي طرابلس وهو يسعي اليوم ليحمل جبهة الدفاع هناك علي تأييد السنوسي تمهيدا لما يريده الانجليز من تعيينه ملكا وعقد معاهدة معه علي غرار معاهدة شرق الأردن وبذلك يضمنون احتلالهم لليبيا.

ولكن الامر فيما يبدو ليس من السهولة بحيث يظن الانجليز، والرأي في ليبيا منقسم الي ثلاث شعب. أما الشعبة الأولي: وهي الشعبة الوطنية الصحيحة الجديرة بكرامة العرب ونخوتهم فهي تتمسك بالجلاء أولا عن وطنها واعلان استقلاله، وترك الحرية للشعب بعد ذلك في اختيار نوع الحكم الداخلي الذي يريده.

واما الشعبة الثانية فهي تعارض في السنوسي كملك، وتقدر أن السنوسي ليس له ولد فلا داعي اذن للملك الوراثي، ثم ان للسنوسي في عائلته ما يقرب من مائة وخمسين أميرا. وهؤلاء في حالة الملك لابد لهم من مخصصات ملكية يخشي أن ترهق هذه البلاد الفقيرة. والشعبة الثالثة هي التي تماشي الانجليز ولا تقنع بأن يكون السنوسي رئيسا للجمهورية ولو مدي الحياة، كما تري الشعبة الثانية، بل يأبون الا أن يكون ملكا!

والانجليز قد أخذوا أخيرا يحسون بأن التيار الوطني الصحيح الذي يطالب بالجلاء والاستقلال أولا آخذ في النمو والقوة، وفي هذا مايدعوهم الي عدم التساهل من جديد في الالتزامات التي يريدون فرضها علي مصر.

الاشراف علي الجيش

وأخيرا لاتزال هناك مسألة بالغة الخطورة، وهي مسألة الاشراف علي الجيش المصري، فلقد شكا ضباط جيشنا الشبان المثقفون الذين يفخر بهم الوطن ويركز فيهم آماله في الحرية والحياة

الكريمة الجديرة بشرفهم الحربي وشرف بلادهم - نعم شكا هؤلاء الضباط الشجعان ذوي النخوة والرجولة من سيطرة البعثة العسكرية البريطانية علي جيشنا وكتم أنفاسه واستبقائه في حالة الضعف التي هو فيها. وطالبوا بالخلاص منها، وسافرت هذه البعثة وظننا انها ستلغي، ولكننا لم نلبث ان رأينا رئيسا جديدا لها يعود كما لم نلبث ان رأينا الامر يستفحل اكثر من ذلك، وتقبل الحكومة مبدأ قيام مجلس مشترك للدفاع، قالوا ان من اختصاصه تنسيق القوات، وتنظيم وسائل الدفاع وما الي ذلك مما نترجمه باللغة الصريحة المفهومة بانه اشراف علي جيشنا ألعن من اشراف البعثة العسكرية،وهذه كارثة لاشك تمس شرف جيشنا كما تمس شرف وطننا سواء بسواء، ومانظن ان أي مفاوض مصري سيقبل ان ينتهي الي وضع كهذا، والا كان قبولهم - كما قلنا من قبل - انتحارا لهذا المفاوض، ولا نقول - بل وتأبى ان نقول - انتحارا للوطن لان الوطن سليم باذن الله، ولابد ان ينال حريته الصحيحة واستقلاله الكامل. حرية واستقلالا يمتدان من منابع النيل الي مصبه. هذه هي الاعتبارات التي يبدو انها قد طرأت علي سير المفاوضات في مرحلتها الحالية، ومن شأنها ان تدعونا الي ان نمعن في التشاؤم بقدر مانستطيع ان نستبقي في نفوسنا من حسن الظن بالمفاوض المصري وبقدر مانعرف من خشية هذا المفاوض لغضبة الشعب اذا أريد تكبيله رغم أنفه..

(*) الوفد المصري ١٩٤٦/٧/١٠

١ - مَأسَاة المفاوَضات*

شاءت ارادة الله ان تسقط وزارة صدقي باشا في الاسبوع الذي تتصرف فيه النيابة في تلك القضية الغريبة التي سماها دولته «قضية الشيوعية» وأوهم باسمها أن في البلاد مؤامرات خطيرة، وأخطارا محدقة. وفي وسط ماأثار من ضجيج استطاع ان يعطل هذا القلم مايقرب من ثلاثة اشهر لم يكن أقساها علي النفس مدة السجن.. ولقد اتضح للنيابة مالم يكن بد من أن يتضح، وهو أن كاتب هذه السطور لا هو شيوعي ولا هو داع الي الشيوعية وإنما هو كاتب حر أقض مضاجع المستعمرين ونادي - ولايزال ينادي - بما يدين به الوفد من تحقيق العدل بين المصريين، ورعاية مصالح الشعب. وكان ذلك كل ذنبه.

ولقد كنا نتمني أن لو استمر صدقي باشا في الحكم بعد صدور قرار النيابة، بحفظ القضية بالنسبة إلينا، وإطلاق سراح هذا القلم الذي عذبه الاعتقال، وإن لم ينل من صاحبه شيئا، وذلك لتثبت لصدقي باشا أننا لا نرهبه في الحق، وأن الباطل لابد منهزم - وان الرأي العام قد اصبح من النضوج بحيث يعرف كيف يناصر الايمان علي الجحود، والعدل علي الظلم، والبراءة علي الإجرام، ولكن الله قد أراد غير ماقدرنا، وها نحن نصفي اليوم التركة المثقلة التي خلفها صدقي باشا لتتركها بين أحضان التاريخ، إن لم تنهض كمثل حي علي فساد تلك السياسة التي أرهق بها الباشا البلاد مدة حكمه الزائل.

عندما اعتقلنا صدقي باشا في ١٠ يوليو الماضي كان يظن أنه علي وشك توقيع المعاهدة، ولم يكن يدور بخلده أنه لا يزال في البلاد رجال من المستقلين وغير المستقلين يقدرون أنهم يقومون اليوم بدور تاريخي في تقرير مصير بلادهم، وأن أحفادهم سيذكرون يوما ما أنهم لم يفرطوا في حقوق وطنهم، ولاقبلوا له العبودية، ومن منهم لا يتصور أطفال المدارس بعد خمسين أو مائة عام وهم يطالعون في صحف الماضي أن هذا السياسي الوطني أو ذاك قد ذاد عن وطنه، عندما أريد تكبيله بأطواق الذل والاستعمار، ومن منهم لاتهتز نفسه عندما يتصور هؤلاء الاطفال، وهم يستمطرون عليه الرحمة، ويود كل منهم أن لو استطاع أن يؤدي لوطنه خدمة مماثلة تخلد ذكراه بين انوار الماضي المشرقة !

نعم، لم يكن يدور بخلد صدقي باشا أن في الأمة رجالا كهؤلاء، سيقفون له وللانجليز بالمرصاد، ويفسدون مادبروا، ولكن الأيام أيقظته هذه اليقظة المزعجة فإذا بهذه المعاهدة الباغية

تتحطم علي صخرة الوطنية، وإذا بصدقي باشا يبوء بفشل ذريع.

ولو أننا جردنا هذه المفاوضات من تفاصيلها، لرأينا مايحزن. يقول صدقي باشا إن المسائل المختلف عليها هي الجلاء والدفاع المشترك، والسودان، وتبلغ به الجرأة في حديثة الذي نشر بالاهرام امس حد القول بأنه بالرغم من الاختلاف علي هذه المسائل الثلاث فإنه قد اتفق مع الانجليز علي ثلاثة أرباع شروط المعاهدة ! ولسنا ندري مم تتكون هذه الثلاثة الارباع، إذا استثنينا الثلاث مسائل الكبيرة الباقية وهي مفاصل المعاهدة القاتلة !

يقول هذا المفاوض العجيب ان مدة الجلاء تريدها هيئة المفاوضة عاما واحدا، وتطوع هو مفتاتا علي هذه الهيئة بمدها الي عامين، بينما يطالب الانجليز بثلاثة اعوام ! وكل هذا استغفال للمصريين. فالجلاء الذي يتحدث عنه صدقي باشا امر مقرر لمصر بموجب معاهدة ١٩٣٦، عن كافة بلادها ماعدا منطقة السويس، وقد كان من الواجب ان يتم هذا الجلاء منذ عام ١٩٤٤.

ومن غريب الأمر ان الحرب قد انتهت منذ مايقرب من عام ونصف وقال الانجليز انفسهم انهم كانوا علي خطأ اذ لم يبدأوا الجلاء بمجرد انتهاء الحرب، ومع ذلك عندما يتفاوض صدقي باشا في مدة الجلاء لا نسمع عن هذا «العام ونصف» شيئا !! وكل مانسمعه هو أن المدة التي سيتفقون عليها لاتمام الجلاء ستبدأ من يوم توقيع المعاهدة، وعندئذ يكون من الواضح ان التسويف انما هو في مصلحة الانجليز حتي بالنسبة لذلك الجلاء المشروط المثقل «بملء الفراغ» الذي طنطن به صدقي باشا هو والانجليز، وأقاموا له الاحتفالات !!

هل يظن صدقي باشا انه لو كان قد استطاع هو والانجليز ان يمد في حبل المفاوضات عاما آخر فان الشعب المصري كان سيقبل أن تبتدئ مدة الجلاء التي سيتفقون عليها من يوم توقيع المعاهدة !؟

هذا هو الاستخفاف المشين بعقلية الشعب المصري، بل بعقلية زملائه المفاوضين الذين صمدوا له فانقذوا الوطن.

وامر الدفاع المشترك لايقل اثارة للنفس عن امر الجلاء، فقد راح صدقي باشا يبرر هذا المبدأ الآثم الخطير في حديث الاهرام الذي أشرنا اليه، بما ادعاه من أخطار تهدد مصر، بل ومن حاجة بنا الي حماية اجنبية !

وهذا كلام لاندري كيف صدر عن مفاوض يطالب باستقلال وطنه، وليس من شك في أن ضجة الشيوعية التي اثارها إنما كانت تهدف الي نفس الهدف وهو الايهام بتعرض مصر لخطر سياسي يمهد له هذا المذهب، وبذلك يعطي صدقي باشا الانجليز حجة كتلك التي استخدموها سنة ١٩٣٦ باسم التهديد الايطالي.

ولقد بلغت الجرأة بدولته أن ادعي ان التنظيم الدولي للسلام لم يقم حتي تكتفي به مصر مع

علمه بأن ميثاق سان فرنسيسكو قد نظم الوسيلة للمحافظة علي الامن الدولي في مدة الانتقال التي ينشأ فيها مجلس الامن، وهيئة أركان الحرب الدولية، وهذه الوسيلة هي قيام الدول الخمس العظمي مجتمعة برد العدوان.

وجاوز صدقي باشا كل حد عندما أخذ يضرب الأمثلة بالدول التي سعت قبل الحرب الاخيرة لإقامة محالفات بينها وبين إحدي الدول الكبري، بل ضرب مثلا بانجلترا نفسها التي سعت الي مساعدة أمريكا. وتلك كلها أمثلة مضللة فالوضع بيننا وبين انجلترا ليس وضع تحالف، وإنما هو وضع حماية، وأنها لسفسطة عجيبة ان يدعي دولته أن في مد التزامات مصر الي البلاد المتاخمة والمجاورة مايخرج هذا الوضع من الحماية الي المحالفة، وذلك لان الانجليز انفسهم يكذبون دولته في هذا الادعاء أكبر تكذيب، وهم في كل يوم يصرحون بانهم انما يقصدون من مد التزامات مصر علي هذا النحو - الي تنظيم وسائل حمايتها التنظيم الكامل، ولعل القراء أجمعين يذكرون كيف ان راندولف تشرشل قد أفصح عن هذه السياسة بصريح العبارة عندما قرر أنهم لايستطيعون الدفاع عن مصر وقناة السويس من الاراضي المصرية فحسب، بل ولا من البلاد المتاخمة، وإنما يتحتم لضمان هذا الدفاع أن يحمي الانجليز أيضا - باسم حماية مصر - سوريا ولبنان وتركيا وايران، وكذلك اليونان !!

وهذه أقوال وحقائق فاصلة دامغة تقطع بأن صدقي باشا لايريد أن يمكن الانجليز من بسط حمايتهم علي مصر فحسب بل علي الشرق الادني كله من خلال مصر وباسم الدفاع عن مصر وحماية مصر.

والمصريون لا يكادون يتصورون كيف يريد صدقي باشا أن يسوقهم الي حروب قد تثور بين انجلترا وغيرها من الدول كروسيا أو أمريكا أو فرنسا نتيجة لسياسة لا دخل لهم فيها ولا رأي ولا مشورة.

وهل يظن صدقي باشا ان احدي هذه الدول ستعتدي علي مصر إذا خرج الانجليز منها ؟! وهل بين مصر وبين إحدي هذه الدول مايوجب هذه العداوة ؟! وهل يتصور عقل بشري شيئا غير الواقع وهو أن المعركة القائمة الآن إنما هي بسبب الاستعمار الانجليزي، وضد هذا الاستعمار.

أليست هذه هي الحقائق، وإن كل مايزعمه صدقي باشا ضدها ليس إلا مغالطات لم يقل الانجليز مثلها أو علي الاقل لم يقولوا ماهو أمعن منها في البطلان ؟!

عجيب أمر هذا المفاوض !! يناقش في مدة الجلاء مع أن مدته قد أنتهت منذ سنة ١٩٤٤، بل ويتحدث عن إخلاء الانجليز لبعض الأماكن في الوقت الذي تترى فيه الاخبار بأنهم يقيمون المعسكرات ويشيدون المباني !!

عجيب أمر هذا المفاوض الذي تناقض الحقائق اقواله في كل حين، والقراء يذكرون أنه في

إحدي تصريحاته في البرلمان قال إنه في سبيله لتسوية الديون التي علي انجلترا لمصر، والتي بلغت الآن مايقرب من الخمسمائة مليون. ثم يفكر المصريون قليلا فيدركون أن مأساة هذه الديون مثلها مثل مأساة الجلاء سواء بسواء. فكما أنه ليس هناك جلاء فعلي، كذلك ليست هناك تسوية للديون ولا شروع في هذه التسوية، وذلك لسبب بسيط وهو أنه قبل أن يشرع صدقي باشا في هذه التسوية قد كان من الواجب ان يبدأ أولا بايقاف هذا الدين وعدم الاستمرار في زيادته، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث، فالانجليز لايزالون يسحبون من البنك الاهلي مايريدون ! ولئن استمرت مصر علي هذه الحالة فلن يجلو عنها جند ولن يوقف دين فضلا عن تسديده، ومن مصلحة الانجليز سياسيا وماليا ان يستمر التسويف وتستمر المفاوضة الي ماشاء الله.

إن الوقت يعمل لمصلحة الانجليز، وتمكينهم من ذلك جرم في ذاته، ولهذا كانت الخدمة التي أداها المفاوضون المعارضون لمصر عظيمة لمجرد قطع الحبل بعد أن أظهرنا القليل من نتائج الاسترسال فيه، ولسوف نري في المقالات التالية كيف أن المماطلة الزمنية لا تقف أضرارها عندما ذكرنا، بل تمتد الي تجريد البلاد من وسائل هامة في الكفاح والسعي وراء استقلالها الصحيح.

وبقيت مشكلة السودان، ولسنا ندري ماذا كان ينتظر صدقي باشا ليقطع هذه المفاوضات بعد ان عجز حتي عن أن يحمل الانجليز علي الإقرار بالوضع التاريخي الواقع وهو أن السودان من أراضي التاج المصري منذ أوائل القرن التاسع عشر. حتي هذه الحقيقة الإسمية الشكلية يأبي الانجليز ان يقروا بها، ومع ذلك يمكنهم صدقي باشا من المراوغة وكسب الوقت بما يجره هذا الوقت لهم من غنائم، ومايجره علينا من خسائر سياسية ومالية.

لقد شاءت إرادة الله اذن ان تتخلص البلاد من هذه السياسة المدمرة، ولقد استعرضنا القليل من أخطارها بالنسبة لقضية الوطن وسوف نستعرض تلك الاخطار في السياسة الداخلية، ونناقش صدقي باشا الحساب للتاريخ كما قلنا - إن لم يكن لضرب المثل، وسوف يري عندئذ أنه كان علي باطل وكنا علي حق، وأننا ما زلنا عند آرائنا المتزنة الحكيمة، أنه بالضجيج الذي أحدثه لم يرهبنا، بل إنه هو الذي أثبت علي نفسه الهزيمة إذ اخذه الهلع من كاتب لا يملك غير قلمه، فجرد جنده ورجله ليحطم هذا القلم فتحطم هو وظل القلم حيا يصليه ويصلي أمثاله نورا من الحق المخيف.

(*) الوفد المصري ١٩٤٦/٩/٣٠

٢- إفساد الأخلاق*

تحدثنا بالامس عن ذلك الموضوع الممل الثقيل وهو موضوع المفاوضات ومأساتها التي كان يريد صدقي باشا ان يبلغ بها الي نهايتها المشئومة، وأي حديث اشد مللا وثقلا من حديث مفاوضات طالت وتميعت كالعجين اللزج القذر ثم ننظر الي موضوعها ونتائجها فنجدها تلف وتدور حول عقد معاهدة تحالف اسما وحماية فعلا لاندري لها حكمة ولا مسوغا بعد التنظيم الدولي للسلام، وأما مايمكن ان نجنيه منها وهو الجلاء ووحدة الوادي فأمور لم نصل فيها الي شئ وهي لاتحتاج الي مفاوضة، وانما تحتاج الي مطالبة شعبية قوية بتنفيذ الانجليز لما صرحوا به اخيرا وللمرة الخامسة والستين بالجلاء عن مصر برا وبحرا وجوا، واقرارهم بحق الوادي الثابت في وحدته.

تحدثنا اذن بالامس في هذا الموضوع الممل الثقيل لنفرغ منه الي ماهو اكثر جدوي وألصق بحياتنا اليومية العامة والخاصة وليكن الحديث اليوم عن حقيقة كبيرة أبهظت حياة صدقي باشا السياسية وستبهظه اذا قدر له ان يذكر علي أي نحو في صفحات التاريخ ..!

لم يكن من حظي التعس أو السعيد أن اعاصر حكم صدقي باشا في سنة ١٩٣٠ وماتلاها لتغيبي في أوروبا ولكنني سمعت وقرأت عنه الكثير بل لقد أصابنا منه بعض الشرر ونحن في فرنسا نطلب العلم اذ جاءنا يوما فقابلناه علي محطة باريس المسماة محطة ليون المقابلة التي املاها علينا شعورنا كمصريين يؤمنون بالديمقراطية ويمقتون الاستبداد، ويعرفون لحرية البشر وكرامتهم قدرها وقد عاشوا السنين الطوال في تلك البلاد الفرنسية التي ملأت العالم بأناشيد الحرية والاخاء والمساواة، ولم ترق صدقي باشا - طبعا - هذه المقابلة واضطرت الحكومة الفرنسية آسفة ان تحميه كرئيس وزارة يمر ببلادها، فاعتقلت نفرا منا وحجزته في السجن بضع ساعات بل وابعدت احد اخواننا الي سويسرا عدة أيام .. !

ولكن مافاتنا في سنة ١٩٣٠ ومابعدها لم يفتنا في سنة ١٩٤٦ حيث حكم صدقي باشا هذه البلاد المنكوبة سبعة اشهر قضينا منها مايقرب من شهرين في السجن، ولقد لاحظنا في أثناء هذه الفترة ماكنا نسمعه من الناس، وهو ان اكبر إساءة أنزلها صدقي باشا في عهدي حكمه انما كانت افساد الاخلاق العامة وذلك لان الناس قد استقر في ضميرهم لشدة طغيان هذا الرجل انه لا

يتورع عن شئ ولا يحجم عن أمر، ولما كان من المستحيل ان تطالب جميع الناس بالبطولة، ولما كانت للحياة ضرورات قاسية فقد شاع الجبن، والنفاق، والمواراة في النفوس، وامتد كل ذلك لسوء الحظ الي الكثيرين من كبار الموظفين أنفسهم وصغارهم علي السواء، وكم كان يثير النفس ان نسمع ذات اليمين وذات اليسار من يحذر من هذا الرجل، فاذا اجبناهم بأن البلاد لم تخل بعد من الضمانات القانونية والقضائية بدر منهم مايوحي بالشك في قيمة هذه الضمانات مادامت مقاليد الامور وأقدار الموظفين والمواطنين علي السواء بيد هذا الطاغية غير الورع !

وإنه وان يكن للطغيان مزية هي اظهار معدن بعض الرجال علي حقيقته النفيسة إلا ان المشتغل بالمسائل العامة لا يستطيع ان يبني أحكامه إلا علي الاثر الذي يحدث في جمهرة الناس والعاديين منهم، ولقد كان أثر صدقي باشا في هذه الجمهرة مدمراً. ولكم من مرة يستعرض المفكرون العناصر التي اثرت في معنوية الشعب المصري فيجمعون بين الاستعمار وبين حكم الطغاة من أمثال صدقي باشا في حقيقة واحدة ويسردون لهذا الرجل ضروبا من المآسي التي تشمئز منها النفوس.

ومانظننا لقينا يوما مصريا يبرئ صدقي باشا من هذه المأساة: مأساة افساد الاخلاق العامة، وكل ماسمعناه في صالح هذا الرجل لم يعد ان يكون اما اعترافا بدهائه او ادعاء بالقدرة في المسائل المالية، ومع ذلك فنحن ممن لا يؤمنون بهذه القدرة ولا بذلك الدهاء ولا يسلمون بجدواهما في الحياة العامة، لاننا لم نلمس لهما أثرا باقيا ولا نجاحا مقيما. والرأي الذي ندعو له هو ان السياسة ضمير واخلاق وأن الحق ماقال (رابليه) المفكر الفرنسي المعروف (علم بلا ضمير خراب للنفس) ..!

ولقد مضي الزمن الذي كانت تعتبر فيه السياسة مجرد خبث ودهاء، فتلك كانت فكرة القرون الوسطي عندما لم يكن للامراء المتناحرين في الاقطاعيات بد من الدس، والغدر، والوقيعة ليحافظوا علي اماراتهم ويفتكوا بخصومهم، ولكنه منذ ان تكونت القوميات في القرن التاسع عشر واصبحت الشعوب الموحدة هي التي تقود السياسات - لم يعد بد للقادة والزعماء من ان يجابهوا شعوبهم بالحقائق وان يرفعوا نفوسهم بالشرف المثالي وان يقودوهم جهرة في معارج المجد والقوة !.

ولكن صدقي باشا فيما يظهر لايؤمن بالقوميات ولا يحترم الشعوب، ولقد عرف منه الشعب المصري ذلك فلم يوله يوما ثقته، ولربما كان هذا هو السبب في ان قامت سياسته دائما علي الوسائل الصغيرة في خدمة القضايا الكبيرة ثم علي البطش أو محاولة البطش بمعارضيه الذين يؤمنون بان القضايا الكبيرة لاتخدمها غير الوسائل الكبيرة المستمدة من روح الشعب. هذه لمحة عابرة تسجل بها حقيقة ضخمة هي ان صدقي باشا ممن يحملون في تاريخ مصر الحديث اكبر الوزر بافساده للاخلاق العامة ونشره لآفات من الجبن والنفاق بسبب طغيانه الذي لا يعرف حدا ولا

يردعه وازع..!

ولا يقف افساد هذا الرجل للاخلاق العامة عند وسيلة الطغيان بل يجمع اليها وسائل الترغيب وشراء الذمم، ولقد سبق لنا ان خصصنا في آخر عدد من مجلة البعث الشريفة المعطلة كيف ان هذا الحاكم المفاوض قد كلف وكيل وزارة الداخلية عند بدء المفاوضات بأن ينظم بالمال جوا سماه ملائما للمفاوضات، وكيف دارت المحادثات بين هذا الوكيل وبين نفر من كبار كتابنا طلب اليهم ان يؤيدوا شيئا واحدا هو مبدأ التحالف مع انجلترا او أن يمسكوا - علي الاقل - عن مهاجمته، وتركت لهم الحرية بعد ذلك في مناقشة شروط التحالف كيفما شاءوا، ولقد أجاب بعض هؤلاء الكتاب فيما علمنا بأن اصحاب القلم احد اثنين : رجل ذو فكرة وهذا لا يشتري بالملايين، ورجل حقير وهذا لا وزن له عند الجمهور ولا اثر لأنه لا يملك رأس مال من الثقة، وإذن فلا خير في شرائه ولا بيعه لانه كمية تافهة مسفة...!

ولسنا ندري الي اي حد أصاب هؤلاء الكتاب في ردهم السابق ولكننا علي ثقة من ان الحق هو ماذكروا. ونقصد بالحق ذلك الاثر الباقي الذي يخلفه القلم الشريف في نفوس القراء إذا قورن بالقلم الحقير الذي قد يتسلي به القراء دقائق ثم ينزلق عن نفوسهم غير مخلف أثرا، وللكاتب الفرنسي الشهير (جورج ديهامل) تشبيه فج ولكنه قوي ولذلك أستسمح القارئ في أنْ أسوقه اليه ... قال هذا المفكر العظيم : (ان من الكتاب أو من يسمون أنفسهم كتابا نفر يشبهون العاهرات اللآتي يستمتع الناس باجسامهن ثم لايمنعهم ذلك من احتقارهن)..!

هذا النفر من الكتاب هم الذين استعداهم صدقي باشا علي أوطانهم فأساءوا الي أنفسهم قدر إساءتهم الي الوطن وإني لأعفي نفسي واعفي القارئ من ذكر اسمائهم فأسماؤهم سبة في جبين الانسانية ..!

إرهاب وترغيب هاتان هما الوسيلتان اللتان افسد بهما صدقي باشا الكثير من اخلاق مواطنينا ولكنه فساد سيبدده الشرفاء من ابناء هذه الأمة بحسن سياستهم او شرف اقلامهم، فلا محل لليأس لان الله قد اودع في قلوب البشر كنوزا لاتفني من الخير والحق والجمال .. ذلك الثالوث المقدس الذي عبده اليونان في قديم الزمان والذي ستظل الأرواح تهفو إليه أبد السنين..!

(*) صوت الأمة ١٩٤٦/١٠/١

مغزي الوثيقة الخطيرة . . . *

١- الكشف عن سياسة الاستعمار البريطاني في الشرق الاوسط كله . .

٢- علاقتها بمصر والمفاوضات الجارية . .

بتاريخ ٥ اكتوبر الجاري نشرت صحيفة «لواء الاستقلال» العراقية هذه الوثيقة الخطيرة التي ننشرها اليوم. ولقد اثار نشرها ضجة بالغة في العراق فقبض علي رئيس التحرير كما عطلت الجريدة ووجهت الي رئيس التحرير في أول الامر تهمة تزوير وثيقة رسمية ولكن التحقيق لم يكد يبدأ حتي ظهر ان الوثيقة صحيحة فعدلت التهمة واصبحت سرقة وثائق.

ولقد غضبت العراق الوطنية كلها لتوجيه مثل هذه التهمة الي الصحافة التي من واجبها ان تنشر كل ماتستطيع أن تصل اليه من وثائق أو أنباء خدمة للمصلحة العامة وذلك دون ان تسأل عن مصادرها.

ولقد كان المحامون في العراق كما هم في كافة بلاد العالم اول الغاضبين للحريات فأقاموا البلاد واقعدوها وتبرع منهم مايزيد علي ستين محاميا من خيرة المحامين للدفاع عن رئيس التحرير وعن الجريدة. وانتهي الامر بالافراج عن السجين وبالغاء قرار تعطيل الصحيفة بعد ان تدخلت في الامر جهات مختلفة.

وتأتي اهمية هذه الوثيقة من أنها تلقي ضوءا ساطعا علي سياسة السيد نوري السعيد الوثيق الصلة بالسياسة البريطانية والذي اصبح اليوم لسوء الحظ رغم عروبته موضع حذر من العرب اجمعين.

ولا شك ان القراء سيلاحظون من تضاعيف المناقشة التي جرت بين السيد نوري؟ رئيس مجلس الاعيان العراقي بصفته مندوبا عن الحكومة العراقية وبين دولة السيد سعد الله الجابري رئيس الوزارة السورية، كيف ان السيد نوري قد كان كما لايزال اليوم حريصا علي ان يربط بين بلاد ميثاق سعد آباد (تركيا والعراق وايران وافغانستان) وبين بلاد الجامعة العربية. وانه عندما احس بصعوبات تقوم بين بعض تلك البلاد وبعضها الآخر من المجموعتين اخذ يعمل ليحقق بالتجزئة ماعجز عن تحقيقه بالجملة، فابتدأ بالعلاقات بين تركيا وبعض بلاد الجامعة العربية منفردة، كما ابتدأ بالاعلان عن جزء من تلك العلاقات

وحصرها في المياه والامن والتربية والتعليم والثقافة والمواصلات البريدية والبرقية والتليفونية والأمور الاقتصادية، ولم يعلن شيئا عما ورد في قرار مجلس الوزراء العراقي الذي نص علي تشكيل لجنة برياسة فخامته - كما هو وارد في صدر الوثيقة - لاجراء مباحثات لا في الأمور التي اعلنها فخامته فحسب، بل ومن اجل «التعاون في السياسة الخارجية».

ومع ذلك فليس بخاف ان كثيرا من المسائل التي اعلن عنها فخامته تدخل في صميم التدابير والاستعدادات الفنية العسكرية كالمواصلات والمسائل الاقتصادية وغيرها.

وأما الهدف الذي ترمي اليه هذه السياسة فمن الواضح انه يتمشي مع السياسة الانجليزية التي أخذت خطوطها ترسم لا منذ انتهاء الحرب الأخيرة فحسب بل وفي أثناء تلك الحرب.

والظاهر ان السيد نوري يؤمن كما قال في مناقشته مع السيد الجابري «ان الجامعة العربية لها فائدة معنوية فقط لتقوية سوريا ولبنان ضد خصومهما ولكن الدول الكبري التي لها مصلحة في مؤازرة سوريا ولبنان هي السلاح الأقوي».

وبديهي ان انجلترا تأتي عند السيد نوري في مقدمة تلك الدول الكبري التي يراها السلاح الاقوي ويدعو البلاد العربية الي مؤازرتها تلك المؤازرة التي لا يريد العرب أن يسموها بهذا الاسم ويرون فيها حقيقتها المرة، وهي بسط النفوذ البريطاني علي البلاد العربية والسيطرة عليها واستعمارها وجرها الي حروب لا رأي لها فيها ولا دخل ولا مصلحة.

ومن الجدير بالملاحظة ان الانجليز قوم لا يعرفون اليأس ولا نفاد الحيلة فاذا كان الربط بين دول سعد آباد والجامعة العربية كوحدتين كبيرتين لم يمكن، واذا كانت محاولات الربط بين تركيا والدول العربية المختلفة لم تنجح حتي اليوم الا نجاحا جزئيا لمعارضة كثير من البلاد العربية في مثل هذا المشروع الذي لم يقبل حتي اليوم نهائيا إلا من العراق الرسمي - فان الساسة الانجليز قد اداروا الدفة علي مصر ومفاوضتها واخذوا يحتالون لإدخال البلاد العربية المعارضة كسوريا أولا ولبنان ثانيا في نطاق نفوذهم باسم الدفاع عن مصر ورد مايتهددها من اخطار. ولقيت هذه المحاولة من الوطنيين المصريين كما لقيت من سوريا ولبنان معارضة شديدة فلم ييأس الانجليز ايضا. وهاهم اليوم يخترعون محاولة رابعة او خامسة نوضحها فيما يلي :

منذ ان اعلن صدقي باشا اصراره علي السفر الي لندن رغم أنف الرأي العام المصري بل العربي، رآها الانجليز فرصة سانحة ليحاولوا من جديد الوصول الي مايريدون من السيطرة

علي الشرق العربي كله فاخذوا يمهدون لذلك بحملة صحفية واسعة النطاق تسمم أفكار المصريين والعرب كل يوم بأنباء توزيع مناطق الدفاع البريطانية من جديد ونقلها من أمكنة الي اخري. فطورا يتحدثون عن كينيا وطورا يتحدثون عن قبرص، وطورا يتحدثون عن افريقيا الشرقية وطورا عن افريقيا الغربية وطورا عن فلسطين وشرق الاردن والعراق، وكل ذلك لتهدئة الرأي العام الثائر الآن ثورة ايجابية في بلاد كمصر وسوريا ولبنان. وذلك مع انهم مخطئون لأن شعوب البلاد العربية الاخري كفلسطين والعراق وشرق الاردن لاتقل غليانا عن شقيقاتها وهي لا تقر بحال سياسة حكوماتها الضعيفة وستسوي يوما حسابها مع تلك الحكومات.

ووصل صدقي باشا الي لندن فأخذنا نسمع عن اجتماع كبار العسكريين به أو حوله من امثال الماريشالين سمطس ومونتجمري وغيرهما. وزاد الانجليز افصاحا عن سياستهم ودعاية مخدرة لأهدافهم فأخبرونا لأول مرة أن هيئة أركان الحرب تدرس منذ أسابيع مشكلة الدفاع عن الامبراطورية وتضع لذلك الخطط وتعيد توزيع المناطق، وحرصوا علي ان يذكروا ان هذه الدراسات كانت قد بدأت قبل وصول صدقي باشا الي لندن، وكانت آخر الانباء ماأذاعته وكالة الصحافة المتحدة بالأمس من ان بحث العسكريين البريطانيين يتركز في النقط الأربع الآتية :

١- الدفاع عن الشريان الحيوي الدولي الذي يمتد من جبل طارق خلال البحر الابيض الي قناة السويس حتي المحيط الهندي. ٢- الدفاع عن مطارات الشرق الاوسط التي تعتبر حيوية في أمر المواصلات في الوقت الحاضر. ٣- الدفاع عن آبار البترول في كل من ايران والعراق. ٤- توطيد علاقات الصداقة والمودة بين دول الجامعة العربية والعمل علي تعزيز حسن العلاقات مع تركيا.

ولقد بلغ الدهاء بالانجليز حداً مروعا فأخذوا يذيعون ان هذه الابحاث لم تنته بعد وأنها ستستغرق وقتا آخر ثم يربطون بينها وبين المفاوضات المصرية. كل ذلك ليجدوا وسيلة للتخلص من المأزق الذي قد يضعهم فيه إعلان قطع تلك المفاوضات بما يصحب ذلك من اضطرابات في مصر ومن التجاء الي هيئة الامم المتحدة التي ستبدأ دورتها في ٢٣ اكتوبر - أي غداً - وسوف نري أن صدقي باشا سيعود بمماطلة جديدة. وأما المطالب المصرية فذلك ما لا يقيم له الانجليز وزنا.

ولعل الجديد أو مايشبه الجديد في الموضوعات الاربعة التي ذكرتها وكالة الصحافة المتحدة هو الموضوع الرابع وهو «توطيد علاقات الصداقة والمودة بين دول الجامعة العربية والعمل علي تعزيز حسن العلاقات مع تركيا»، ففي هذا البند ما يعطي الوثيقة التي

نشرناها الي جوار هذا المقال كل قيمتها.

ويزيد الامر خطورة أن سياسة السيد نوري لم تقف عند العراق وسوريا ولبنان وعلاقتها بتركيا بل امتدت الي مصر. كما يري القراء في الوثيقة وذلك منذ ان كان رفعة علي ماهر باشا رئيسا للوزارة المصرية سنة ١٩٤٠.

واذا ذكرنا انه قد ورد في الوثيقة موافقة رفعة ماهر باشا المبدئية علي هذه الخطة وذكرنا ان كل اعتراضه لم ينصرف الا الي مجرد طلب ارجاء تنفيذ هذه السياسية الي مابعد الحرب. ثم ذكرنا بعد كل هذا ان رفعة ماهر باشا نفسه قد أذاع أخيرا بجريدة المصري حديثا قال فيه: « إن رأيه كان دائما ومنذ بدء المفاوضات المصرية تنظيم أمن اقليمي من البلاد العربية تنضم اليه انجلترا فيما يري دولته - لأنها تحتل قبرص ومالطة وفلسطين». نعم إذا ذكرنا كل هذه الحقائق المرة كان لنا ان نستنتج آمنين العثار ان هذه الخطة الواسعة قد اخذت تجري في أكثر من مخ عربي عراقي او مصري..

ولكن الشعوب العربية ستفسد هذه الخطة ولن تمكن من يعملون لها من تنفيذها وذلك لأن الشعوب العربية تريد ان تتحرر من كل سيطرة ومن كل استعمار، وان يكون تعاونها مع دول العالم اجمع داخل هيئة الامم المتحدة فحسب ولا تريد ان تظل ذليلة مسترقة لأي مستعمر.

هذه هي الوثيقة الخطيرة التي ننشرها اليوم.. وهذا هو مدلولها وتلك هي صلاتها الخفية بالسياسة البريطانية كشفنا عنها لا بالنسبة للبلاد العربية الشقيقة فحسب، بل وبالنسبة لمصر ايضا وما يدور في قضيتها الآن من محادثات ومناورات بل وما ستتكشف عنه الايام القليلة المقبلة.

واذا كان هناك أمل في خلاص البلاد العربية مما يتربص بها من استعباد فإننا لم نعد نري هذا الأمل الا في الاحزاب الشعبية القوية، وإنه لمما يثلج الصدور أن يري العرب الوفد المصري يقود اليوم معركة الخلاص العام فهو المعارض اليوم في كل تحالف ثنائي وهو المناضل عن قضايا العروبة، ومن واجب جميع المخلصين في مصر وفي البلاد العربية المختلفة أن يؤازروه ويلتفوا حوله ولا تكون لهم سياسة غير سياسته حتي يكتب للجنس العربي التخلص من الاستعمار كما تخلص منه غيره من الاجناس.

(*) صوت الأمة ٢٢/١٠/١٩٤٦

كارثة المعاهدة البيفينية *

(١) المحالفة والمشاركة = الحماية والسيطرة

النصوص

اذاعت بالأمس مجلة صدقي باشا النص الأخير لمشروع المعاهدة والي جانبه مشروع هيئة المفاوضات المصرية، كما اذاعت هي وغيرها من المجلات مذكرة صدقي باشا عن المقارنة بين المشروعين او علي الأصح مذكرة دعايته لمشروعه.

ومانريد أن تقف لنذكر القراء ان النصوص التي اذيعت اليوم هي نفس النصوص التي اذعناها من قبل وتجرأ صدقي باشا علي نحو لم يسبق له مثيل بأن يسب الوفد وصحفه لنشرها مدعيا انها ليست النصوص الرسمية علي التحقيق. والآن وقد اصبح من الميسور المقارنة بين النصين نظن انه من السخافة ومن إضاعة الوقت ان نناقش صدقي باشا في تصرفه السابق لأنه حقيقة لا يناقش ولا يستحق ان يناقش ولا يجدر به غير الاهمال.

ونكتفي بأن نظهر نقطة واحدة هي التي حرص صدقي باشا علي ان يكذبها بالتفصيل ولعل ذلك إنما كان لأنه لم يجد غيرها ليماحك فيها تلك المماحكة المجوجة.

لقد صرح لاحدي المجلات بأنه ليس بصحيح ماورد في النصوص التي اذاعتها الصحف الوفدية من ان مجلس الدفاع المشترك يدخل في اختصاصه «مسائل تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين» قائلا : أن هذا لا وجود له

ولقد عاد صاحب المقام الرفيع مصطفي النحاس باشا في خطابه الجامع المانع يوم عيد الجهاد فأكد ان مشروع صدقي باشا النهائي قد ادخل بالفعل في اختصاص مجلس الدفاع المشترك شئون الموظفين والمستخدمين le personnel . والذين حضروا رفعته وهو يلقي خطابه يذكرون انه قد التفت عندئذ للسامعين قائلا «هذا هو ماورد في النص الرسمي وليكذبه صدقي باشا إذا استطاع» ومن غريب الأمر ان يطالع جميع المصريين في مجلة صدقي باشا اليوم ان هذه المسألة – مسألة اختصاص مجلس الدفاع بتعيين المستخدمين le personnel – قد وردت في الصيغة النهائية للمادة الثالثة، ولسنا ندري هل اختلقت هذه المجلة ايضا علي صدقي باشا أم هو الذي لاتقف جرأته عند حد ولا يرهبه في شئ ان ينكر الواقع ويغالط فيه.

وإذن فالنصوص الرسمية قد نشرت وباستطاعتنا ان نناقشها علي اساس لا يجرؤ صدقي باشا تقسه ان يماري فيه. وهانحن نبدأ اليوم تلك المناقشة.

التحالف العسكري

التحالف العسكري هو الأساس العام الذي تقوم عليه كل تلك المعاهدة وهو اهم مايحرص عليه الانجليز فيها لأن باسمه سيبسطون حمايتهم لمدة عشرين عاما لا علي مصر وحدها، بل وعلي الشرق الأوسط كله، ومعني الحماية هنا هو الاستعمار الحربي والسياسي والاستغلال الاقتصادي. والشعب المصري السوداني بزعامة الوفد المصري يرفض هذا التحالف العسكري وذلك لسببين جوهريين تتلخص فيهما سياسة مصر الوطنية كما عبر عنها صاحب المقام الرفيع رئيس الوفد المصري في خطابه الاخير بقوله :

«اننا اذ نعارض هذه السياسة ونناهضها ونأبي الانسياق معها انما نلبي حافزين كريمين ونحقق غرضين شريفين : الدفاع عن حريتنا وكرامتنا وسيادتنا والمساهمة في واجب حفظ الامن الدولي وصيانة السلام العام».

واذن فالوفد يرفض باسم شعب وادي النيل هذا التحالف العسكري لانه يري فيه مساساً بحريتنا وسيادتنا وكرامتنا وتلك مسألة ستدور عليها هذه السلسلة من المقالات التي نبتدؤها اليوم والتي سنوضح فيها كيف ان هذا التحالف لايخفي حماية انجليزية لمصر فحسب بل ويحاول أن ينكب بها البلاد العربية الاخري وبخاصة سوريا ولبنان اللتين حمدنا الله لافلاتهما من الاستعمار الفرنسي ولن نقبل بحال ان نكون سببا في احلال الاستعمار الانجليزي محل ذلك الاستعمار الفرنسي الذي تخلصوا منه

واما السبب الثاني وهو حرص مصر علي المساهمة في واجب حفظ الامن الدولي والسلام العام فذلك مانريد أن نوضحه لصدقي باشا ومن يلف لفه ممن لاندري لأي سبب يحاولون جر بلادهم في منازعات دولية لاتعنيها في شئ ولا نري مصلحة في الدخول فيها لا مصلحة وطنية ولا مصلحة دولية بل فيها اكبر الضرر علي مصر واكبر الخطر علي السلام الدولي.

ومن الغريب انه بالرغم من مناقضة هذه السياسة لميثاق الأمم المتحدة كله ولا نقول لنص من نصوصه فان صدقي باشا لايزال يكرر ويعيد ان هذا التحالف مما يجيزه بل ويدعو اليه ذلك الميثاق، وكأن هذا الميثاق الدولي للسلام لم يوضع الا ليساعد انجلترا علي ان تربط في عجلتها ماتريد من دول الارض وان تكون فيها كتلة يكون في مجرد تكوينها استفزاز للدول الاخري ودعوة الي مقابلة التكتل بمثله والاستعداد الي ماقد ينتج عن ذلك من اخطار حرب ستترتب حتماً علي مثل تلك الاتجاهات.

نعم ان هذا الحلف يناقض ميثاق السلام كله لا نصا من نصوصه وذلك لان الميثاق قد وضع

لتنظيم السلام الدولي والدفع الي السياسة التي توفر اسباب هذا السلام لا الي السياسة التي تكون تكتلات دولية وتستفز للحرب. ومن غريب الأمر ان يحاول صدقي باشا فى رده علي النحاس باشا المنشور بمجلته التدليل علي تشجيع ميثاق السلام لمثل المحالفة التي يريد عقدها مع الانجليز بالتحدث عن الاتفاقات الاقليمية واجازة الميثاق لها، وذلك مع علمه الاكيد وعلم جميع العالم بان المقصود بالاتفاقات الاقليمية ليس اجتماع عدة دول تحت سيطرة دولة كبري لتتخذها اداة لسياستها الخاصة ومطامعها الاستعمارية وان هذا النوع من الاتفاقات كما يدل عليه اسمه انما اجيز بين «الدول الاقليمية» أي الدول المتجاورة جغرافيا ولم يقل احد بجواز مجيء انجلترا من بحر الشمال لتشترك في اتفاق اقليمي مع البلاد العربية والا كان معني ذلك هو خلق منطقة نفوذ واستعمار بريطاني وهذا هو المدلول الصحيح لما يريده صدقي باشا والانجليز اليوم، ولن تجدي في ذلك مغالطة ولن تصلح محاجة والأمر في الواقع مجرد تغرير سمج لا يليق بكرامة أي شعب من الشعوب.

هذا هو معني التحالف العسكري الذي لا يتعارض مع سيادة مصر والبلاد العربية فحسب، بل ويتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة لأنه يتعارض مع حكمته ويسوق الي الحرب لا الي السلام، واما الحكمة منه فما هي الا رغبة صدقي باشا في ان نظل اتباعا للانجليز محتكرين للانجليز ولو كان ذلك علي حساب حريتنا وسيادتنا وكرامتنا وعلي حساب السلام العالمي. فبأي عقل وبأي وطنية يريد صدقي باشا ان نسير في هذه الطريق الوعرة في اعقاب تلك الامبراطورية الهرمة الموشكة علي الغرق ومع ذلك لا تزداد الا نهما استعماريا وإلا إمعاناً في التحكم في شعوب الارض الضعيفة واستذلالا لرقابها.

اننا نريد سيادة داخلية حقيقية وسيادة خارجية حقيقية وابتعادا عن المشاكل الدولية التي لادخل لنا فيها ولا مصلحة، نريد ان نعيش في وئام مع الجميع وليتحمل الانجليز وحدهم نتيجة سياستهم التي لا رأي لنا فيها ولن يؤخذ لنا فيها رأي ومع ذلك لا ندري بأي وجه يريد ان نتحمل نتائجها وما قد تؤدي اليه من حروب. هل نحن عبيد ابديون للانجليز ؟ وهل لما يريده صدقي باشا اليوم معني غير هذا ؟!

مدي المحالفة

نصت مادة التحالف وهي المادة الثانية في مشروع بيفن - النهائي علي مايأتي :

«اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان علي انه في حالة ما اذا أصبحت مصر محلا للاعتداء المسلح او في حالة ما اذا أصبحت المملكة المتحدة مشتبكة في حرب نتيجة لاعتداء مسلح علي الدول المتاخمة لمصر يتخذان بالتعاون الوثيق فيما بينهما وبعد التشاور العمل الذي قد يعترف بضرورته وذلك الي ان يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لاعادة السلم».

ومانريد ان ندخل في تفاصيل مناقشة هذه المادة ولا ان نقارن بينها وبين النص المقابل لها في

مشروع هيئة المفاوضات المصرية لان الأمر لا يستدعي في الحقيقة هذه المناقشة ونحن نعارض في مبدأ المحالفة ذاتها ، ونكتفي لاظهار مافيها من خطر جسيم علي مصر ومستقبلها وسلامتها بأن نشير الي حقيقة واحدة كبيرة كالجبل حتي لنحسبها كفيلة وحدها بأن تقضي علي ذلك الجدل العقيم الذي حشي به صدقي باشا مذكرته المقارنة وتلزمه الصمت النهائي.

لا شك ان القراء يذكرون انه عندما اعلنت الحرب الاخيرة وجاء الانجليز الي علي ماهر باشا وهو رئيس وزارة يطالبونه بأن يعلن الحرب استطاع ان يستند الي معاهدة ١٩٣٦ ليرفض طلبهم هذا قائلا: ان هذه المعاهدة لا تلزم مصر باعلان الحرب ولا بالاشتراك فيها إلا إذا دخلت الجنود الاجنبية مصر فعلا. وبذلك استطاع رفعته ان يحتفظ بمصر بعيدة عن ويلات تلك الحرب والانسياق لارادة الانجليز. وظلت هذه سياسة مصر حتي بعد ان اصبحت الجنود الاجنبية علي مسافة ٦٠ ميلا من الاسكندرية.

والآن لا يريد صدقي باشا ان يحمل مصر علي الاشتراك الي جانب بريطانيا في حروبها الاستعمارية في حالة «وقوع اعتداء علي مصر» كما يقول مشروع هيئة المفاوضات او «اذا ما اصبحت مصر محلا لاعتداء مسلح» كما يقول مشروع صدقي بيفن فحسب - بل «وفي حالة ما اذا اصبحت المملكة المتحدة مشتبكة في حرب نتيجة لاعتداء مسلح علي الدول المتاخمة لمصر».

واذن فتعديل معاهدة ١٩٣٦ الذي كان شعب وادي النيل يرجو ان يتم في مصلحته وتخفيفا من اعبائه وتحريرا له من العجلة البريطانية - قد تم او يراد أن يتم لمصلحة الانجليز اولا ولتدارك مافاتهم في معاهدة ١٩٣٦ ثانياً. وهاهم يحصلون من مصر علي الزام باعلان الحرب والاشتراك فيها الي جوارهم لا دفاعا عن مصر وحدها بل وعن البلاد المتاخمة ومعني كل هذا الدفاع عن نفوذهم في مصر وفي البلاد المتاخمة وعن سيطرتهم عليها والتصدي لكل من يعارضهم في ذلك النفوذ وتلك السيطرة وكأنهم بذلك يتخذون منا جندا لتثبيت اطواقهم في اعناقنا واستمرار استعبادهم لنا ودوام سيطرتهم علينا.

أليست هذه نكبة ونكبة فادحة ؟ وبأي وجه بعد ذلك يدافع صدقي باشا عن معاهدته او يدعي انها تقبل المناقشة بل انه من الممكن ان تقارن حتي بمعاهدة ١٩٣٦.

بسط الحماية علي الشرق العربي

ولا يكتفي مشروع المحالفة بحالة الاعتداء علي مصر والبلاد المتاخمة وهي فلسطين من جهة وليبيا من جهة اخري بل يمدها الي «المجاورة» اي كافة البلاد العربية الاخري وان كنا نتوقع انه سيمتد الي غير العربية ايضا بحكم تعبيره عن الحالات التي تهدد «امن الشرق الاوسط كله».

والفارق الوحيد بين هذه الحالة والحالة السابقة هو انه قد نص عليها في المادة الثالثة بعد ان كانت في الثانية وانها قد نقلت الي اختصاص مجلس الدفاع المشترك بعد أن كانت مقررة بنص

خاص وهاهو هذا النص كما ورد في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة :

«للجنة (مجلس الدفاع) اذا مادعت الحاجة ان تبحث أيضا بناء علي دعوة من الحكومتين وعلي أساس البيانات المقدمة منهما الآثار العسكرية التي قد تنشأ عن الموقف الدولي وبخاصة الآثار التي قد تنشأ من الأحداث التي قد تهدد امن الشرق الاوسط، وتقدم اللجنة للحكومتين في هذا الشأن التوصيات المناسبة ويتعلق بالحكومتين في حالة وقوع أحداث مهددة لامن أي بلد من البلاد المجاورة لمصر ان تتشاورا بقصد أن تتخذا بالاتفاق بينهما التدابير التي قد يعترف بضرورتها ».

واول ما نلاحظه هو ان مد التزام مصر في هذه الحالة قد اصبح آليا وذلك لأن اجتماع المجلس عند ذلك قد كان في مشروع هيئة المفاوضات المصرية معلقا علي دعوة الحكومتين لاجتماعه وقد اغفل هذا النص في مشروع بيفن - بيفن الاخير وأصبح أجتماع المجلس آليا ودون دعوة منهما.

واذن فمصر سينتهي بها الأمر الي ان تشترك مع بريطانيا في الدفاع عن البلاد المجاورة بل عن الشرق الاوسط كله بواسطة مجلس الدفاع ومصر طبعا يسرها ان تدافع عن شقيقاتها العربيات ولكنها تأبى ان تصبح وسيلة لبسط الحماية البريطانية علي البلاد العربية المستقلة الآن وبخاصة سوريا ولبنان. ولقد قرأ المصريون بلا ريب منذ يومين في برقيات جريدتنا تلك الثورة التي أقامها نواب لبنان علي مشروع معاهدة صدقي - بيفن ورفضهم لتلك الحماية التي يريد الانجليز بسطها عليهم بواسطة مصر ومجلس دفاعها المشترك. ولقد ايقن صدقي باشا بانه ليس من حقه ولا من حق الانجليز أن يبسطوا الحماية البريطانية علي تلك البلاد العربية فأخذ يتحايل علي الأمر تحايلا بالغ الخبث في مذكرته التي اذاعها للدفاع عن مشروعه باسم المقارنة بينه وبين مشروع هيئة المفاوضات فقال تلك الجملة البالغة الخطر والخطورة لانها تكشف عن سياسته وسياسة الانجليز المستقبلة كلها الا وهي قوله :

«هذه البلاد المجاورة هي البلاد العربية التي ارتبطت مصر معها بميثاق الوحدة العربية. وتقضي المادة السادسة من هذا الميثاق بأنه في حالة وقوع اعتداء أو تهديد بوقوع اعتداء ضد إحدى الدول الاعضاء فان الدولة المعتدي عليها أو المهددة بالاعتداء يكون لها الحق في ان تطلب انعقاد المجلس فورا وبأن للمجلس ان يحدد بالاجماع التدابير التي يراها ضرورية لرد الاعتداء».

واذن فالمؤامرة واضحة وصدقي باشا يريد ان يمكن للانجليز مايريدون من اهداف استعمارية بالاستعانة بميثاق الأمم العربية. وطريقة تفكيره أو تحايله هو والانجليز هي ان يربطوا مصر أولا ببريطانيا ومادامت مصر مرتبطة بالدول العربية الأخري بواسطة ميثاق الجامعة فالحلقة ستكون متصلة وسيكون من السهل علي الانجليز ان يبسطوا بذلك حمايتهم علي البلاد العربية كلها.

ومن غريب الأمر ان صدقي باشا في مذكرته قد زاد الأمر وضوحا فقال :

«ولما كانت بريطانيا العظمي حليفة للعراق وشرق الأردن فانه من الطبيعي أن يقتضي هذا التهديد مشاورات بينهما وبين حليفتهما وذلك بخلاف ما قد يدور بين البلاد العربية من مشاورات لنفس الغرض».

لم يتحدث صدقي باشا عن البلاد العربية الأخري المستقلة كسوريا ولبنان بل والمملكة العربية السعودية ولكنه بلا ريب قد بيت هو والانجليز بسط السيطرة الانجليزية عليها ايضا من خلال مصر المنكوبة ومعاهدتها المشئومة.

ويزيد الأمر فداحة ماقد اصبح اليوم في حكم المعروف المقرر من ان الانجليز لن يقنعوا بالبلاد العربية كمنطقة لنفوذهم الاستعماري ودائرة لحمايتهم البغيضة بل يسعون ويناورون ويداورون لمدها حتي تشمل تركيا وايران ايضا. ولا شك ان القراء قد لاحظوا مانشرناه بالأمس واليوم من انهم يأبون الاعتراف بالجامعة العربية كوحدة دبلوماسية ويستخدمون هذا الاعتراف المطلوب كوسيلة للضغط عليها لتقبل التكتل مع تركيا وايران والدخول في تحالف عام تحت الجناح البريطاني والسيطرة البريطانية.

* * *

هذا هو ملخص مشروع تحالف بيفن - بيفن ومداه وتعارضه مع حرية مصر من جهة ومع السلام العالمي وميثاقه من جهة اخري، وهذا هو مافيه من اعتداء علي استقلال البلاد العربية الشقيقة التي تأبي ان تمكن مصر الانجليز أو تحاول تمكينهم من استعمارها أو بسط نفوذهم عليها. ومصر الحقيقية، مصر الشعبية، مصر الوطنية لن تمكن الانجليز من ذلك وهي حريصة أكبر الحرص علي ان تعرف عنها شقيقاتها الابية هذا الموقف الوطني الكريم.

وسوف نوالي البحث في بقية احكام تلك المعاهدة الآثمة.

(*) صوت الأمة ١٩٤٦/١١/١٧

كارثة المعاهدة البيفينية
(٢) مجلس الدفاع المشترك

تحدثنا بالأمس عن التحالف العسكري مع بريطانيا ومداه وما سيجره علي مصر والبلاد العربية كلها من اخطار استعمارية وحربية.. ونضيف اليوم الي شروط هذا التحالف حقيقتين خطيرتين تضمنتهما المادتان الرابعة والسابعة من مشروع المعاهدة..

فالمادة الرابعة تقضي بأن : «يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بأن لا يبرما تحالفا او يشتركا في اي حلف موجه ضد احدهما». واما المادة السابعة فقد نصت علي أن «تبقي المعاهدة الحالية سارية مدة عشرين عاما من تاريخ بدء سريانها، وتظل بعد ذلك سارية الي ان ينقضي عام علي اعلان أحد الطرفين الساميين المتعاقدين إنهاءها بالطرق الدبلوماسية». واذن فهذا التحالف العسكري الذي يخفي حماية حقيقية علي مصر والبلاد العربية كلها سيظل ساريا لمدة عشرين عاما علي الاقل، وستظل سيادتنا الخارجية مقيدة به كما ورد في المادة الرابعة..

ومن البديهي أننا لا نحرص علي أن نعقد حلفا عدائيا ضد انجلترا لان كل ما تبغيه هو أن نتخلص من استعمارها لبلادنا وبعد ذلك وعند ذلك تنتهي عداوتنا لها ولكننا قد تعودنا من انجلترا النكث بالعهود والغدر والاعتداء .. ولقد يأتي يوم نحتاج فيه الي عقد ما نريد من محالفات مع أي دولة كانت أو مع مجموعة من الدول لرد كل اعتداء علي بلادنا وقد يكون هذا الاعتداء من انجلترا بالذات.. ومن هنا تأتي خطورة القيد الذي وضع علي سيادتنا الخارجية وخطورة استمرار هذا القيد عشرين عاما لا ندري ماذا سيحدث في خلالها ولا أي توزيع للقوي سيتم عندئذ ولا اي اتجاهات ستظهر في سياستنا الوطنية أو في السياسة الدولية...

ثم ان كان قيد فولاذي كهذا للسياسة الخارجية لاي بلد مستقل وبخاصة لمثل هذه المدة الطويلة – امر لا يجوز ان تقبله الوطنية الصحيحة ولا النفس الكريمة التي تأباه علي استقلالها الصحيح وسيادتها الكاملة..

مجلس الدفاع المشترك

والآن فلننتقل الي اداة الحماية البريطانية وهي مجلس الدفاع المشترك...

ولتوضيح خطر هذا المجلس يجب ان نعود فنذكر كيف جاهدنا سنتين عدة لنتخلص من رقابة الانجليز بواسطة السردار والمفتش العام والضباط الانجليز علي جيشنا حتي ألغينا هذه الوظائف وهذا الاشراف.. وكيف ان معاهدة ١٩٣٦ بالرغم من الخطوة الكبيرة التي خطتها بجيشنا نحو التحرر من الاشراف الاجنبي قد تركت منفذا تسلل منه البريطانيون الي هذا الجيش المصري رمز كرامتنا والدفاع عن وطننا عندما خولت للانجليز ارسال بعثة عسكرية بحجة حاجتنا الي الفنيين في التدريب واعداد الخطط وما الي ذلك من امور زعموا انها فنية، واذا بها سياسية بحتة واذا بتلك البعثة تعمل علي ابقاء الجيش المصري ضعيفا عاجزا فاسد العتاد والعدة، واذا كل مهمتها الرقابة علي الجيش وضمان سيطرتهم عليه...

ولسنا ندري بعد هذه التجارب المرة بعد كل هذا الجهاد كيف يريد صدقي باشا ان يعود بنا القهقري، بل ان يعود بنا الي ما لم يسبق له مثيل في تاريخ الاحتلال البريطاني لمصر فيسلم للانجليز بمبدأ المشاركة في الدفاع ومبدأ تكوين مجلس مشترك باسم تنظيم هذا الدفاع، وهو في الحقيقة مجلس اشراف علي جيشنا بل علي بلادنا كلها برا وبحرا وجوا. لقد حددت المادة الثالثة اختصاص هذا المجلس بقولها انه «هيئة اختصاصاتها ان تدرس - بقصد ان تقترح علي الحكومتين التدابير الواجب اتخاذها - المسائل الخاصة بالدفاع المتبادل للطرفين الساميين المتعاقدين في البر والبحر والجو بما في ذلك مسائل العتاد والمستخدمين المتصلة بها، وبصفة خاصة المقتضيات الفنية لتعاونهما والخطوات الواجب اتخاذها لتمكين القوات المسلحة للطرفين الساميين المتعاقدين من ان تكون قادرة علي ان تقاوم الاعتداء بطريقة فعالة» وذلك فضلا عن اختصاصه في حالة تعرض «البلاد المجاورة» لتهديد بالخطر مما تحدثنا عنه امس..

وبمناقشة هذه الاختصاصات يتضح ان التعبير بلفظة الدفاع المتبادل للطرفين الساميين. ليس الا تضليلا في تضليل. فمصر لن يكون لها اي رأي في الدفاع البريطاني، وان بلادنا هي والشرق العربي كله لن تكون الا جزءا بسيطا في رقعة الامبراطورية الواسعة، وان خطط الدفاع عن تلك الامبراطورية ستوضع دائما في لندن ولن يكون لمصر فيها رأي واذا عَنّ لها ان تبدي مثل هذا الرأي فان الامبرطورية لن تغير خططها نزولا علي هذا الرأي. واذن فالمقصود بالدفاع هو مجرد الوسائل والخطط التي سيضعها الانجليز لضمان سيطرتهم علي مصر برا وبحرا وجوا، وسيكون دائما في رأس هذه الخطة الحذر من المصريين ومن

جيشهم واستبقاء مصر وجيشها في حالة الضعف الواجب وتحت السيطرة الانجليزية اللازمة وكل ذلك برا وبحرا وجوا وفي مسائل العتاد والمستخدمين علي السواء اي ان الانجليز سيشرفون علي اسلحتنا وعلي موظفينا في الجيش وتلك كارثة لم يسبق لها مثيل. ثم ان هذا المجلس سيكون من اختصاصه تقريركافة «المقتضيات الفنية والخطوات الواجبة لتمكين القوات المسلحة للطرفين الساميين من ان تكون قادرة علي ان تقاوم الاعتداء بطريقة فعالة». وهذه عبارات عامة تتسع لكل شئ فهي تشمل تموين البلاد ومواصلاتها الحديدية واسلاكها البرقية وخطوطها التليفونية واعلان الاحكام العرفية.. وبالجملة تسخير كافة مرافق البلاد لبريطانيا كما تشمل امورا اشد خطورة كعودة القوات البريطانية الي بلادنا واحتلالها لمطاراتنا وثكناتنا وموانينا وكل مايتبع ذلك ويستدعيه...

ولقد صرح صدقي باشا في مذكرته التي دافع فيها عن معاهدته بأنه «ستوضع فيما بعد لائحة داخلية للجنة مشتركة مصرية بريطانية» ولصدقي باشا أن يقول بعد ذلك : انه لما كانت موافقة الحكومة المصرية علي هذه اللائحة لازمة فان من حقها أن تطالب عند ذلك بتطبيق قواعد مماثلة لقواعد اللجنة الامريكية الكندية التي يجب بطبيعة الحال اتخاذها أنموذجا لتسير عليه.. نعم له ان يقول مثل هذه الاقوال وغيرها، فهو رجل بارع في المغالطات ولكن المصريين اجمعين لهم أن يسألوا صدقي باشا كيف يريد من مصر ان تعارض الانجليز عند وضع هذه اللائحة وترفض طلباتهم بعد ان تكون قد سلمت لهم بتلك الحقوق العامة المطاطة الفادحة التي جاءت في المادة الثالثة ؟

إن الأمر جد خطير، ولو قدر لهذه البلاد أن تنكب بتوقيع تلك المعاهدة فسوف تتمخض تلك اللائحة التي أشار اليها صدقي باشا عن أمور تشيب لهولها النواصي، ولو انه لم يكن في مشروع هذا المجلس غير الاشراف علي جيشنا ووضعه تحت الرقابة البريطانية لوجب أن يقف المصريون جميعا صفا واحدا ضد هذا الاعتداء علي شرفنا الذي يرمز له جيشنا الوطني..

(*) صوت الأمة ١٨/١١/١٩٤٦

كارثة المعاهدة البيفينية *

٣- وصل ما انقطع = بروتوكول السودان

منذ أن أذاعت المجلة الصدقية نصوص مشروع معاهدة بيفن - بيفن وثبت لكافة المصريين انها هي بعينها النصوص التي أذعناها من قبل ذلك وسبنا صدقي باشا لاذاعتها مدعيا انها ليست النصوص الفعلية «علي التحقيق»، أخذنا في مناقشتها وشرح معمياتها واظهار ما تتضمن من قيود علي أستقلالنا وحد من سيادتنا الداخلية والخارجية علي السواء، بل وبسط للحماية البريطانية علي مصر والشرق العربي بل وغير العربي لمدة عشرين عاما.

نشرنا المقال الأول يوم الأحد الماضي عن المخالفة العسكرية ومبدأ المشاركة في الدفاع. وبالأمس كتبنا المقال الثاني عن مجلس الدفاع المشترك ولكن الجريدة صودرت فلم تصل الي ايدي القراء. وليس من شك في ان صدقي باشا انما يريد بهذه المصادرة شل المعارضة والفاء كلمة الحق التي تنبعث من سطورها قوية جارفة لانها مأخوذة من الشعب مردودة اليه. ومانحن الا آلة معبرة كاشفة عما يجري في أفئدة كافة المصريين من قلق علي مصير وطنهم وعزم علي افساد مايراد تكبيلهم به من قيود الاستعمار. ولا عبرة بما قد تحتج به الحكومة الصدقية من اخبار الطلبة، فنحن لم نكن أكثر الصحف اذاعة لهذه الأخبار بل لعلنا راعينا في نشرها الاقتصاد والحذف والاعتدال سواء في العناوين او في صلب الأخبار وذلك الي درجة ملحوظة.

وهانحن اليوم نرانا مضطرين الي تلخيص المقالين السابقين قبل ان نصل الي بروتوكول السودان موضوع هذا المقال الاساسي.

أما التحالف العسكري الذي تحدثنا عنه في المقال الأول فقد عارضناه للسببين الجوهريين اللذين أشار اليهما رفعة رئيس الوفد وهما مساسه بسيادتنا الوطنية ومعارضته لميثاق الأمم المتحدة وسياسة السلام وذلك لأنه اولا يخفي حماية حقيقية، ثم لأنه ثانيا يرمي الي تكوين كتل من الدول تحت سيطرة دولة كبري وهذه خطة من شأنها ان تسوق الي تكوين كتل مماثلة معادية، وسينتهي كل ذلك الي الحرب لا الي السلام، ومصر البلد

المسالم الذي لا يبغي الا ان يعيش في صفاء مع الجميع لا مصلحة لها في مثل هذه السياسة ولا دخل بل ولا رأي، لأن المصلحة والدخل والرأي انما هي لانجلترا وانه لمن العار والحمق والجبن ان نقبل السير في ذيل انجلترا كالعبيد المستعبدين.

ولقد اوضحنا كيف ان هذا التحالف بعد ان قبل مبدؤه قد جاء اسوأ من تحالف معاهدة سنة ١٩٣٦ بكثير لأن انجلترا ترغمنا علي الدخول في الحروب لا عند الاعتداء علي مصر فحسب بل وعند الاعتداء علي البلاد المتاخمة فالمجاورة فالشرق الاوسط كله وقد زاد الأمر سوءا بما اتضح في مذكرة صدقي باشا التي نشرها دفاعا عن مشروعه من ان النية متجهة الي الربط بين هذا التحالف المصري الانجليزي وبين ميثاق الجامعة العربية الذي تنص المادة السادسة منه علي تشاور البلاد العربية وتآزرها عند الاعتداء علي احداها أو التهديد بالاعتداء. وهذه خطة يراد بها التحايل علي ادخال البلاد العربية التي استقلت اخيرا وبخاصة سوريا ولبنان في دائرة النفوذ والسيطرة والحماية البريطانية وذلك مايأباه المصريون لأنفسهم ولهذه البلاد الشقيقة.

* * *

وفي المقال الثاني المصادر اوضحنا اخطار مجلس الدفاع المشترك فذكرنا كيف أننا قد جاهدنا سنين عددا حتي استطعنا ان نتخلص من اشراف الانجليز علي جيشنا وإخراج السردار والمفتش العام والضباط الانجليز من رئاسته وصفوفه، وكيف ان معاهدة سنة ١٩٣٦ بالرغم من تخليصها لجيشنا من هذه الرقابة الممقوتة لم تكد تترك منفذا بسيطا للانجليز وهو البعثة العسكرية حتي تدفق منها نفوذهم السياسي بل واعتداؤهم علي شرفنا الممثل في الجيش، فاستخدمت تلك البعثة لابقاء جيشنا ضعيفا هزيلا فاسد العتاد والعدة وذلك حذرا منه وحدا من قوته. وتساؤلنا من هو ذلك المصري الذي يقبل بعد ذلك ان نعود القهقري بل ان نعود الي ماهو أسوأ من القهقري فنقبل تكوين مجلس دفاع مشترك سينتهي به الأمر الي الاشراف لا علي جيشنا فحسب بل وعلي بلادنا كلها جوا وبرا وبحرا. ولن يقتصر سلطانه علي الجيش فحسب بل سيمتد الي التموين والمواصلات واسلاك البرق والتليفونات وإعلان الأحكام العرفية، وبالجملة كافة مرافقنا التي ستجند عند الحرب وتوضع تحت امر الانجليز وسيطرتهم.

ولقد كشفنا عن الوسيلة التي سيلجأ اليها الانجليز لتفصيل اختصاصات مجلس الدفاع علي هذا النحو بعد ان ورد ذلك الاختصاص في أوسع لفظ واكثره عموما في المادة الثالثة من المعاهدة المشئومة. وتلك الوسيلة هي ماصرح به صدقي باشا في مذكرة دفاعه عن مشروعه عندما قال انه ستوضع لائحة داخلية لهذا المجلس وسوف تكون هذه اللائحة

مستودع كل مايريده الانجليز من حقوق وما يسعون الي فرضه علي مصر من التزامات. ولن نستطيع أن نعارضهم معارضة جدية فيما يريدون بعد ان نكون قد سلمنا بعموم المادة الثالثة. وكل مايقال عكس ذلك ليس الا تضليلا لا ينبغي أن يقال.. لان القول به إثم في حق الشعب واثم في حق الوطن.

بروتوكول السودان

لعل القراء يذكرون كيف ان المناورة في بدء المفاوضات كانت تسعي الي ان تصرف الرأي العام عن مشكلة السودان وتركزه في مشكلة مصر وكانت الحجة المضللة تجري علي كافة الألسن بأنه لا يجوز ان نضيع الجلاء في سبيل السودان حتي لقد رمزت احدي المجلات الآثمة عندئذ لهذه الحجة بصورة الكلب الذي يترك العظمة تفلت من فمه طمعا في شبحها المنعكس في المياه، ولعلهم يذكرون كذلك كيف ان الرأي العام قد احتقر هذه المناورة وقتلها في مهدها وتعلق بالسودان تعلقه بمصر حتي وجد المفاوض الاول نفسه محاط بهذا الرأي العام القوي احاطة السوار بالمعصم فأوقف مناورته واسكت حجته المضللة أو قل اوقفها الشعب واسكتها الشعب فلم تر الدولة الصدقية بدا من أن تتمسك ولو بظاهر من الصيغة التي تبلورت كالصخر في عبارة واحدة «وادي النيل».

ولما كانت هذه عبارة جدية.. ولما كان مدلولها قد تحدد بين المصريين والسودانيين بوحدة التاج والسياسة الخارجية والجيش والعملة فقد اسقط في يد المفاوض الاول واخذ يتحايل للامر فقال اولا بأن مسألة السودان لن تهمل ولكن المفاوضة فيها ستترك الي مابعد الانتهاء من المشكلة المصرية البحتة. وتمسك المفاوضون الوطنيون بأن هذا الارجاء نفسه لا يجوز ان يكون إلا بعد ان يسلم الانجليز بمبدأ الوحدة تحت التاج المصري.

وذهب صدقي باشا الي لندن ليعود بالبروتوكول الآتي :

«إن السياسة التي يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون اهدافها الاساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم واعدادهم اعدادا فعليا للحكم الذاتي، وتبعا لذلك ممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان. والي ان يتسني للطرفين الساميين المتعاقدين، بالاتفاق التام المشترك بينهما تحقيق هذا الهدف الاخير بعد التشاور مع السودانيين تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات من ١٤ : ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذة»، وذلك ليحل محل ما اتفقت عليه هيئة المفاوضات كحد ادني بخصوص هذه المشكلة وهو : «يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول فوراً في مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم في السودان في نطاق

مصالح الاهالي السودانيين علي اساس وحدة وادي النيل تحت تاج مصر».

والبون شاسع بين النصين. فهيئة المفاوضات لم تقنع حتي باتخاذ «وحدة وادي النيل تحت التاج المصري اساسا» الا علي شرط ان يعقب التسليم بهذا الاساس فورا مفاوضات «بقصد تحديد نظام الحكم في السودان»، بينما بروتوكول صدقي - بيفن يكتفي بأن يجعل من «نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك» حلا نهائياً لمشكلة السودان فلا مفاوضة ولا تحديد لنظام الحكم في السودان، بل سيظل السودان خاضعاً لحكم الانجليز كما هو الآن فلا تغيير كما صرح المستر اتلي في مجلس العموم «في وضعه ولا في ادارته» اي ان نظام الحكم فيه سيظل انجليزيا بحتا ولن يتغير شئ لا في اتفاقية سنة ١٨٩٩ ولا في اتفاقية سنة ١٩٣٦، وسنكتفي بذلك النطاق المضحك لوحدة مصر والسودان تحت التاج المشترك. وهذا كلام لا يحتمل مناقشة لأنه بالغ السخرية بالعقول.. بالغ الاثارة للنفوس في مصر والسودان علي السواء. والمصريون والسودانيون ليسوا بلهاء ولا معتوهين حتي يقفوا عند مثل هذا الكلام الغث الذي لاتستحق مناقشته مداد هذا القلم.

* * *

إن الأمر واضح وما نحن بحاجة الي سفسطة أو تصيد حجج لنبين مافيه من كوارث وإنما الذين يحتاجون للسفسطة وتصيد الحجج فهم اولئك المغرضون الآثمون من امثال ذلك الكاتب الذي علم الله كم احزننا مانشر بالأمس في صحيفة الأهرام من تحايل في الدفاع عن تلك المعاهدة الآثمة، بعد ان هاجم من قبل مشروع هيئة المفاوضات نفسه، وذلك مع ان المقارنة بين المشروعين اوضح من ان تحتاج الي جهد. وقد قال اعضاء هيئة المفاوضة في ذلك قولهم الفصل بعد دراسة وفحص وتدبر لكافة النتائج والاحتمالات، وبعد ان تحروا مااستطاعوا مصلحة الوطن الذي وضعت اقداره بين ايديهم تحت سمع وبصر التاريخ الذي سنفني جميعا ويبقي سجله خالدا أبد السنين.

(*) صوت الأمة١٩/١١/١٩٤٦

مشروع صدقي – بيفن :*

١- لايمكّن مصر من نجدة البلاد العربية الا اذا أراد الانجليز
٢- لايغيِّر من طبيعة مجلس الدفاع الاستعماري شيئاً . . .
٣- يجعل الجلاء وهما بعيدا ووحدة الوادي سخرية مُرة

منذ ان تبين لصدقي باشا ان أغلبية هيئة المفاوضات معارضة في المشروع الذي عاد به من لندن اخذت الدعاية المغرضة تركز همها في المقارنة بين نص هذا المشروع والمشروع الذي اعتبرته هيئة المفاوضات حدا أدني لا تحيد عن شئ منه قيد أنملة وكل ذلك بقصد «التشويش» علي الهيئة قبل اجتماعها القادم الذي ترجو ان يكون حاسما .

ونحن مع احتفاظنا برأينا في «الحد الادني» نفسه ذلك الرأي الذي اوضحه الوفد وصحفه علي نحو نهائي – لا نري بدا من أن نكشف عما في هذه «الشوشرة» الموجودة من مغالطات سمجة وان كان الامر لا يحتاج في الحقيقة الي كشف لانه من السخافة ان يدعي صدقي باشا وأبواقه أنه قد استطاع ان يحمل الانجليز علي التسليم بأكثر من الحد الادني الذي طالبت به هيئة المفاوضات، وذلك بينما كان ادعي لنجاح دولته واوضح دلالة ان يحملهم علي الموافقة علي مشروع الهيئة كما هو ويعود ليخبر زملاءه بذلك وعندئذ كان يستطيع ان يقول انه قد نجح دون ان يجادله في ذلك احد.

وأما أن يدعي ان المشروع الذي عاد به خير من مشروع هيئة المفاوضات ومع ذلك نري ان اغلبية الهيئة ترفضه – فان في ذلك أكبر جرح لزملائه لأنه يدل إما علي انهم مغرضون وإما علي انهم قاصرون عن الفهم وكلا الفرضين حقير لا يجوز افتراضه في مثل هؤلاء.

وانه لمن نكد الأقدار ان لا نجد في البلاد الآن رجالا ذوي فهم صحيح ووطنية صادقة ونفوس خالية من الأغراض غير صدقي والنقراشي وتوفيق دياب وأمثالهم، ويكون جميع من في مصر من زعماء وقادة ومفكرين غير هؤلاء السادة عاجزين عن الفهم والوطنية وسلامة القصد... نعم ان ذلك لمن نكد الأقدار... بل انه لوقاحة.

ومع ذلك فلنقارن بين النصين : نص هيئة المفاوضة ونص صدقي – بيفن :

ا- حالات سريان مبدأ التحالف

إدعي صدقي وأبواقه أن النص الذي عاد به من لندن افضل من نص هيئة المفاوضات في حالة البلاد المتاخمة..

قالوا ان نص الهيئة كان يقضي بأن يعمل التحالف «في حالة وقوع اعتداء مسلح ضد بريطانيا في البلاد المتاخمة لمصر» وذلك «لاجل اتخاذ اي عمل مشترك يريان ضرورته»

وأما نص صدقي بيفن فيقضي بأن يكون عمل التحالف «في حالة ماااذا اصبحت المملكة المتحدة مشتبكة في حرب نتيجة لاعتداء مسلح علي الدول المتاخمة لمصر» وذلك «للقيام بالعمل الذي يعترف بضرورته»

وهم يستنتجون من المقارنة بين النصين ان :

١- مصر لن تقوم بعمل ما إلا إذا اصبحت المملكة المتحدة مشتبكة بالفعل في حرب نتيجة لاعتداء مسلح علي الدول المتاخمة لمصر بينما نص هيئة المفاوضة كان يؤدي بها الي القيام بمثل هذا العمل بمجرد وقوع اعتداء مسلح ضد بريطانيا في ذلك البلد المتاخم، اي ان نص صدقي بيفن يوجب اشتباك بريطانيا فعلا في حرب ولا يكتفي بمجرد وقوع اعتداء مسلح عليها.

ومن الواضح ان هذا التغيير ليس له الا مدلول واحد وهو ان مصر لن يكون عليها ان تقوم بأي عمل الا اذا بدأت انجلترا بمثله اي اذا اشتبكت في حرب بسبب ذلك الاعتداء. وأما اذا رأت عدم التدخل فلن يكون علي مصر هي أيضاً ان تتدخل واذن فهذا التغيير انما يراد به إحكام تبعية مصر لانجلترا وسيرها في ذيلها.

وأخطر من ذلك أن هذا التعديل إنما جاء حذرا من مصر ومنعا لما يمكن ان تقوم به من عمل في حالة رغبتها في نجدة بلد متاخم تعتدي عليه دولة اجنبية ولا تريد انجلترا ان تقاوم ذلك الاعتداء ومن ثم فلن «تشتبك في حرب بسببه».

ولكي نوضح فكرتنا ونفضح مغالطة صدقي باشا وابواقه بل وتجرؤهم علي ان يدعوا ان في مصلحة مصر ماهو ضدها، نضرب مثلا واقعياً بفلسطين : فنفرض ان امريكا اعتدت علي هذا القطر الشقيق لتنفيذ سياستها الصهيونية ولم تر انجلترا أن تتدخل لرد هذا الاعتداء ومن ثم لاتشتبك في حرب بسببه، فان مصر في هذه الحالة لن يكون عليها ان تتدخل فحسب بل ولن يكون لها - وهذا هو المهم وهذه هي الدسيسة - ان تتدخل لنجدة اخواننا العرب. وبذلك تخون مصر القطر الشقيق. وتخون ميثاق الجامعة وقس علي ذلك..

هذا مايريد أن يضمنه صدقي للانجليز، ومع ذلك يغالط هذا الرجل، هو ومن معه لا ليغطوا هذه الكارثة المؤلمة فحسب، بل وليحاولوا ايهام المصريين بعكسها علي خط مستقيم فيقولون ان دولته قد عدل مشروع هيئة المفاوضات لمصلحة مصر..!!

اننا لنكاد نجن من هذه الجرأة ولا نملك إلا ان نترك الحكم للقراء بيننا وبين هؤلاء الناس.

٢- يقولون ان نص صدقي - بيفن اصلح لمصر ايضا لانه لم ينص علي القيام «بعمل مشترك» كما نص مشروع الهيئة عليه بل علي القيام «بالعمل الذي يعترف بضرورته» مع حذف لفظة «مشترك» وهم يرون ان يدعون أو في ذلك تضييقا من التزامات مصر لان انجلترا قد تكلف من مجلس الدفاع مثلا بالقيام وحدها بالعمل.

وهذه ايضا سخافة ومغالطة، بل ان هذا التعديل هو في مصلحة انجلترا كذلك لا في مصلحة مصر، لأن هؤلاء الانجليز وان كانوا يريدون ويحرصون على جر المصريين في عجلتهم إلا أنهم لايريدون ولا يحرصون علي ان يتمكن المصريون حتي من الجري دائما وراء تلك العجلة كما رأيناهم في النقطة السابقة يحتالون فلا يتركون للمصريين حتي الجري وحدهم لنجدة كائن من كان. وانما يريد الانجليز ان يسير المصريون او يقفوا حسب ارادتهم هم ووفق اشارتهم ومصلحتهم فيحارب المصريون اذا أراد الانجليز ويقبع المصريون اذا أراد الانجليز.

واذن فحذف لفظة مشترك إنما اريد به ترك الحرية للانجليز ليعملوا وحدهم اذا ارادوا وعندما يكون لديهم دواع لاقصاء المصريين عن العمل حتي لايدخلوا قطرا متاخما او تصل الي ايديهم اسلحة يحتفظون بها لما بعد او ماشاكل ذلك من فروض باستطاعة كل قارئ ان يتصورها.

ومع ذلك يغالط صدقي وابواقه ويجرؤ فيقول انه قد عدل مشروع هيئة المفاوضين لمصلحة مصر. مع انه من المؤكد ان كل هذه التعديلات انما هي لمصلحة انجلترا وضد مصر وخوفا من مصر. وان الانجليز هم بلا ادني شك الذين ادخلوها علي مشروع هيئة المفاوضات قبل ان يقبلوه وهذا بداهة هو المعقول.

٣- يقول صدقي وابواقه ان مشروعه قد تدارك عيبا كبيرا كان واردا في مشروع الهيئة وذلك لأن مشروع صدقي - بيفن قد نص علي ان لا يعمل التحالف الا في حالة «ما اذا اصبحت المملكة المتحدة مشتبكة في حرب نتيجة لاعتداء مسلح علي الدول المتاخمة لمصر» وذلك بينما مشروع الهيئة أوجب ذلك «في حالة وقوع اعتداء ضد بريطانيا في البلاد المتاخمة لمصر» علي الاطلاق - اي ان نص صدقي - بيفن قد اخرج فيما يزعمون حالة قيام ثورة من اهالي البلد المتاخم ضد انجلترا فلم يوجب علي مصر الاشتراك مع بريطانيا في قمعها وقصر التزاماتها علي حالة «اشتباك انجلترا في حرب نتيجة لاعتداء مسلح علي الدولة المتاخمة».

وهذا الهراء لا يدل إلا علي غباوة أو تغاب كما يدل علي «جليطة» من صدقي باشا وابواقه ضد زملائه أعضاء هيئة المفاوضة. فان هؤلاء الرجال الأفاضل لم تغب عنهم بداهة حالة قيام ثورة وطنية ضد الانجليز ولم يخطر ببالهم طبعا ان الانجليز يمكن أن يطالبوا مصر في مثل هذه الحالة بالاشتراك معهم في قمعها وإلا فإن مثل هذه الحماقة لن تكون ضد شرف مصر وضد ميثاق الجامعة العربية فحسب، بل ومناقضا مناقضة تامة لواجب مصر كدولة عربية في أن تعمل علي

مساعدة الدول العربية المستعمرة أو شبه المستعمرة في التحرر.

وأما كيف أن اعضاء هيئة المفاوضة قد احتاطوا لمثل هذه الحالة فالجواب علي هذا السؤال هو ان هؤلاء الاعضاء المحترمين لم يروا حتي ضرورة لوضع مثل هذا الاحتياط السخيف وما كانوا في حاجة الي وضعه لانهم قالوا في نصهم ان التحالف المصري البريطاني يعمل «في حالة وقوع اعتداء مسلح ضد بريطانيا في البلاد المتاخمة لمصر» والاعتداء المسلح (Agression) معناه الاعتداء الخارجي. ولم يقل أحد منذ فجر التاريخ الي اليوم أن (الاعتداء) يشمل حالات الثورة الوطنية ضد المستعمرين.

حقا انه لسخافة ممجوجة وحقا انه لما يزري بالعقول ان يدعي هؤلاء المغالطون أن أي تعديل او أي احتياط قد أدخل علي هذا النص او اي لبس قد وقع - وانما عدلت هذه المادة (الثانية) كلها لمصلحة الانجليز لا لمصلحة مصر أو البلاد العربية.

ان الأمر واضح لا يحتاج الي فلسفة ولا الي تحايل مريب كالذي نقرؤه هذه الايام لسوء الحظ بجريدة (الاهرام) التي يحزننا ان تصبح مسرحا في هذه الايام الحاسمة - بدعوي حرية الرأي - لمثل هذه المؤامرة الواسعة ضد وطننا.

ب - طبيعة اختصاص مجلس الدفاع

طنطن صدقي باشا وابواقه بأنه قد عاد من انجلترا بنص صريح علي ان مجلس الدفاع (هيئة استشارية وان هذا كسب عظيم).

ولا ادل علي مافي هذه الطنطنة من مغالطة مما كان يقول به صدقي باشا نفسه منذ التسليم بمبدأ تكوين هذا المجلس من انه بطبيعته «استشاري»، واذا كنا قد عارضناه عندئذ في هذا الادعاء فان ذلك لم يكن لان هذا المجلس لا يمكن من الناحية الفقهية الشكلية الا ان يكون «استشاريا» وانما كانت معارضتنا لانه من الناحية العملية السياسية سيكون هذا المجلس باختصاصاته الواسعة في الواقع وبالفعل أداة حماية علي مصر والبلاد العربية بل والشرق الاوسط كله وأداة اشراف جارح علي جيشنا برجاله وعتاده.

وفي الحق اننا لاندري كيف كان من الممكن ان يوصف هذا المجلس من الناحية الفقهية بصفة غير صفة «الاستشاري» ونتساءل هل أتي هذا النص بجديد او غير شيئا من الطبيعة الملازمة لمثله من الناحية الشكلية وهل هذا النص الا تحصيل حاصل.

إن كافة المجالس لا يمكن ان تكون الا استشارية وذلك لانه من الناحية الفقهية ليس هناك رأي ملزم بموجب دستورنا نفسه الا رأي واحد وهو «رأي الأمة» لانها «مصدر السلطات»، وماعدا ذلك من آراء ليس إلا استشاريا - فالحكومة نفسها رأيها استشاري مادامت لا تملك ابرام امر هام إلا إذا وافق عليه البرلمان الذي يجب عليها ان تعرض عليه ماتريد ابرامه وتحصل علي تصديقه.

واذا كان هذا هو الشأن مع الحكومة فكيف يتصور ان يكون رأي مندوبي مصر في مجلس الدفاع ملزما للحكومة وهل هؤلاء الاعضاء وذلك المجلس من الممكن او من المتصور ان يكون لهم اختصاص الحكومة مع ان الحكومة نفسها مضطرة للالتجاء الي البرلمان في كثير مما قد يشار عليها باتخاذه.

إن هذا البحث كله عقيم، ومن العيب ان نضيع وقتنا بل ان نضيع وطننا في مناقشة لفظية وخداع لفظي ونغفل الحقائق، والحقائق هي ان هذا المجلس مهما وصفناه بالصفات الخادعة ومهما كانت طبيعة اختصاصاته - من الناحية السياسية العملية - كارثة علي مصر بل وعلي البلاد العربية كلها من حيث انه أداة حماية واشراف. ولقد اوضحنا ذلك في مقالات الجريدة الافتتاحية بما لم يعد في حاجة الي مزيد. واذا كنا قد اغفلنا مناقشة صفته «الاستشارية» فإنما كان ذلك احتراما لعقلنا وعقول غيرنا التي تأبي ان نشغلها بسفسطة خاوية.

جـ - طريقة اجتماع المجلس

وهنا صمت صدقي باشا وأبواقه ولا ندري كيف لم يحتالوا في هذه النقطة ايضاً ليقلبوا الحق باطلا وليوهموا بان التعديلات التي ادخلها الانجليز علي مشروع الهيئة لمصلحتهم قد ادخلها صدقي باشا لمصلحة مصر كما فعل وفعلت تلك الابواق في النقط السابقة. لقد نص مشروع الهيئة علي ان «تجتمع اللجنة (المجلس) كلما دعت الضرورة الي قيامها بهذه المهام، وتجتمع ايضا بناء علي دعوة الحكومتين لتبحث - اذا اقتضي الحال - الآثار العسكرية للموقف الدولي وخاصة كل الحوادث التي قد تهدد الأمن في الشرق الاوسط. وتقدم للحكومتين التوصيات المناسبة في هذا الشأن».

واما نص صدقي - بيفن فقد حذف النص الخاص بوجوب دعوة «الحكومتين» للمجلس في حالة وقوع احداث تهدد أمن البلاد المجاورة او أمن الشرق الاوسط علي الاطلاق وجعل اجتماع المجلس آليا و«عند الضرورة» في كافة الحالات اي حالة الاعتداء علي مصر وحالة الاعتداء علي البلاد المتاخمة وحالة وقوع احداث تهدد امن البلاد المجاورة او الشرق الأوسط كله علي السواء.

واذن فقد أصبح هذا المجلس المشؤوم مختصاً آليا بالسيطرة علي الشرق الاوسط كله ودون ان يكون لمصر اي اعتراض علي ذلك، ولن يشفع لصدقي باشا قوله بعد ذلك ان هذا المجلس وان كان سيجتمع آليا في حالة الشرق الاوسط كغيره من الحالات الا انه لن يبحث عندئذ «إلا بناء علي دعوة من الحكومتين وعلي أساس البيانات المقدمة منهما»، فهذا القيد انما هو لمصلحة انجلترا أيضا وذلك لتضمن انه لن يبحث في شئ الا بناء علي دعوة من الحكومتين اي - في الواقع - من انجلترا وسيكون مقيدا ملزما في بحثه بما تقدم الحكومتان أي - في الواقع ايضا - بما يقدم الانجليز، وكل ذلك حتي لا يبحث مالايريد الانجليز بحثه وحتي لا يتهرب مما يريدون ان يبحثه ويقدمون البيانات الخاصة به.

الحقائق الجوهرية

هذه هي المسائل التي يتناولها صدقي باشا ودعاته وقد رأينا كيف انها كلها انما ادخلها - بداهة - الانجليز لمصلحتهم وضد مصلحة مصر وضد امنها.

ونحن في الحق لاندري اذا كان مشروع صدقي - بيفن اكثر فائدة لمصر وضررا بانجلترا كيف وافق عليه الانجليز وكيف رفضوا مشروع الهيئة مع انه فيما يدعي صدقي باشا كان اكثر ضررا بمصر وفائدة لانجلترا. وأليس هذا هراء ؟

والآن نترك هذه المغالطات ونقف عند الحقيقتين الجوهريتين اللتين تلخصت فيهما مطالبنا واجتمعت عليهما الأمة وهما الجلاء ووحدة وادي النيل ونتساءل ماذا فعل بهما مشروع صدقي بيفن والي اي حد تختلف بالنسبة اليهما هذا المشروع عن مشروع الهيئة؟

وهنا نظن انه لا سبيل امام صدقي باشا وأبواقه إلا ان يفتحوا افواههم او يحركوا اقلامهم بغير الهراء.

١- الجلاء

طالبت البلاد بالجلاء الكامل المنجز غير المعلق علي شرط عن وادي النيل كله، واتخذت هيئة المفاوضات قرارا ادني بالجلاء عن مصر في ظرف عام واحد.

ولكن صدقي باشا تبرع قبل سفره للانجليز بعامين وعاد من سفره مسلما بثلاثة اعوام.

علي ان الامر كله لايبدو جديا، فالانجليز يقيمون الثكنات في كل مكان وهم يتعللون بالحالة الدولية ومجلس الدفاع سيفتح لهم الباب للبقاء او للعودة والموضوع بحذافيره اصبح يتلخص في كر وفر ومناورات والفاظ - واننا لنخشي ان يستمر هذا الخداع.

اننا نريد الجلاء المنجز عن الوادي كله ولا نقبل ان نترك منفذا للتراجع فيه او اتلافه او التسويف في تمامه.

وعلي هيئة المفاوضات بعد ذلك ان تقول هل العام الواحد يساوي الثلاثة اعوام - وعلي المصريين ايضا ان يحكموا في ذلك ذاكرين ان الامر ليس امر زمن فحسب، بل امر محتويات ذلك الزمن وما قد يكون ضمنها من احداث تعطي الانجليز بواسطة مجلس الدفاع المشئوم - شتي المعاذير لعدم تحقيق هذا الجلاء تحقيقا جديا - ومن الواجب أن لايترك الأمر يطول به الزمن لأننا لانضمن ذلك الزمن. هذا هو الجد اذا كنا أهلاً له.

٢- الوحدة

وأما الوحدة فقد كتبنا فيها بالامس وبينا بوضوح كما بين غيرنا كيف ان صدقي باشا قد اضاع بمشروعه السودان ضياعا نهائياً وذلك بينما هيئة المفاوضات كانت قد طالبت بالاعتراف

بوحدة السيادة اولا وبضرورة اجراء مفاوضات فورا بتحديد طبيعة الحكم في السودان. واما صدقي باشا في مشروعه فقد قفل باب المفاوضة وسلم بمعاهدة ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦، أي سلم بترك السودان للانجليز ليستمروا في استعماره وكل ذلك مقابل عبارة «في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك»، وهذا عبث لا يليق ولا يستحق المناقشة.

* * *

وإذن فمشروع صدقي بيفن في هاتين الحقيقتين الجوهريتين وهما الجلاء ووحدة الوادي لا محل لمقارنته إطلاقا بما اتفقت عليه هيئة المفاوضة كحد أدني ولو لم يكن هناك من فوارق غير هذين الفارقين الجسيمين لكان فيهما مايكفي ليرفض المفاوضون هذا المشروع رفضا باتا. فكيف يكون الأمر بعد ان بينا انه حتي مازعم صدقي باشا انه قد غيره لمصلحة مصر من تفاصيل التحالف واختصاصات مجلس الدفاع وطبيعة هذه الاختصاصات انما هو جميعه لمصلحة انجلترا وضد مصلحة مصر وشقيقاتها العربيات علي خط مستقيم !!

ومع كل هذا لايزال صدقي باشا يكتب ويجد من يكتبون له في الأهرام لتضليل الرأي العام ومحاولة احراج زملائه المفاوضين المعارضين لمشروعه الآثم.

بل ولسوء الحظ يغيب عن بعض الوطنيين المخلصين ما في هذه المغالطات من تضليل فيسلمون بأن صدقي باشا قد عاد بما هو أصلح من مشروع الهيئة في بعض التفاصيل وان يكن هؤلاء لحسن الحظ يقفون نفس الموقف الذي نقفه من حيث اننا نرفض المشروعين معا ونرفض كافة الاسس التي بنيا عليها لأننا نريد لوطننا تحررا حقيقيا من الاستعمار الانجليزي.

(*) صوت الأمة ١٩٤٦/١١/٢٠

صدقي باشا يحل الهيئة . . .
ويأخذ الثقة من مجلس النواب *

حدث بالأمس حدثان جسيمان: أولهما حل هيئة المفاوضات، وثانيهما اخذ صدقي باشا للثقة من مجلس النواب. وانه وان تكن المناقشة قد اصبحت اليوم عديمة الجدوي مادام صدقي باشا قد اخذ يفعل مايريد ويفسر الدستور والقوانين كما يريد. الا اننا مع ذلك لانري بدا من أن نشرح هذه التصرفات علي حقيقتها..

حل الهيئة

بني صدقي باشا في مرسوم حل الهيئة تصرفه هذا علي قوله بانها قد اصبحت غير ذات موضوع بعد أن اعلنت رأيها في الصحف. وهذه الحجة مردودة او علي الأقل قد كان من الواجب ان يرتب صدقي باشا علي ابداء الهيئة لرأيها اثره قبل ان يستصدر المرسوم بحلها.. وهذا الاثر هو رفض مشرع معاهدته مادام زملاؤه الرافضون يكونون اغلبية في الهيئة والاوضاع تقضي بأن تخضع الاقلية للاغلبية وان يعتبر رأي الاغلبية هو رأي الهيئة كلها.

ثم إن إعلان الأعضاء المعارضين لرأيهم لم يأت الا بعد عدة احداث: أولها ان صدقي باشا نفسه قد سبق الجميع الي اعلان رايه واذاعته في الصحف بل وفي خطاب العرش نفسه. وثانيها تكذيب صدقي باشا للصحف التي اعلنت معارضة زملائه السبعة لمشروعه، ومع ذلك فقد سكت عن هذا التكذيب هؤلاء الافاضل.. وثالثها ان صدقي باشا رفض اجابة ماطلبه زملاؤه المعارضون من دعوة الهيئة الي الاجتماع قبل جلسة مجلس النواب وفقا للاتفاق الذي كان قد تم في اجتماع الهيئة الاخير. وهذه الاحداث الثلاثة قد كان فيها بلا ريب مايبرر اعلان المعارضين لرأيهم بل مايوجب عليهم ذلك دفاعا عن هذا الرأي بل ودفاعا عن كرامتهم الشخصية.

أخذ الثقة

واما مجلس النواب فلسنا ندري كيف استجاز صدقي باشا لنفسه ان يجعل الجلسة سرية وذلك مع انها كانت تنظر في اخطر قضية وهي قضية الوطن ومصيره. وقد اصبحت عناصر تلك القضية كلها معروفة للجميع بحيث لم يعد باستطاعة احد ان يفهم لهذه السرية موجبا.

ولقد سمعنا بالامس بعضا من النواب يدعون ان التصويت لن يكون علي المعاهدة بحجة ان مثل هذا التصويت انما يكون لو ان مصر وانجلترا كانتا قد وقعتنا علي المعاهدة وجاء دور عرضها علي البرلمان للتصديق. ولكنه لما كانت هذه المرحلة لم تحل بعد فان التصويت سيكون علي الثقة بصدقي باشا وحكومته فحسب.

وتلك مغالطة واضحة لان هذا التصويت علي الثقة انما حدث علي إثر استجواب وكان موضوع الاستجواب هو المفاوضات ونتيجتها أي مشروع المعاهدة. وفي هذه الحالة لا يمكن الفصل بين المعاهدة والثقة ويكون التصويت لا معني له ولا موضوع غير هذه المعاهدة. ثم انه لم يعد خافيا علي احد ان السعديين والدستوريين موافقون علي تلك المعاهدة، وإذا كان الدستوريون او بعضهم يحاول ان يفصل بين المعاهدة والثقة ويزعم ان موافقته قد علقت بتحفظات فهذا هراء لا يقدم ولا يؤخر وذلك لأن الجميع يعرفون أن الانجليز قد اشترطوا ان يقبل مشروع المعاهدة كما هو او يرفض كما هو وانهم غير مستعدين اطلاقا لمعاودة النظر في أي نص من نصوصها.

وإذن فالقول بأن تصويت مجلس النواب انما ينصب علي الثقة بصدقي باشا وحكومته لاستئناف المفاوضات قول لن ينهض علي قدميه فلا مفاوضات هناك ولا تراجع من الانجليز ولا نظر في تحفظات الدستوريين ولا شئ من هذا علي الاطلاق وانما الذي سيحدث اذا استطاع صدقي باشا ان يستمر في خطته، هو ان يسافر وزير خارجيته الي لندن في هذه الايام ليوقع المعاهدة ويعود لعرضها علي البرلمان وطلب تصديقه عليها وذلك مايعرفه جيدا الدستوريون وغير الدستوريين، وكان من الواجب ان يبتوا تصويتهم عليه اذا كانوا مخلصين في معارضتهم أو حريصين علي تحفظاتهم.

... والنتيجة

لقد حلت إذن هيئة المفاوضات وبالرغم من انه لا مفر من اعتبار انها قد رفضت مشروع المعاهدة فان الحكومة لم تحترم هذا الرفض، بل وحلت الهيئة وأخذت اختصاصها ووجدت في مجلس نوابها أغلبية توافقها علي كل هذه التصرفات ،بل وتعلن ثقتها بها تلك الثقة التي لايمكن أن تفسر إلا بموافقة هؤلاء المؤيدين علي مشروع تلك المعاهدة التي تلقي من امة وادي النيل كله تلك المعارضة القوية التي تقيم الرأي العامة وتعقده،والتي لاندري كيف سيستطيع صدقي باشا ان يواجهها اذا استمر في هذا العناد العجيب وأبي الا ان يستمر في هذا الشوط الخطر الي نهايته.

(*) صوت الأمة ١٩٤٦/١١/٢٧

أين الطريق . . . ؟*

وأخيرا ألقي دولة الرئيس بيانه المنتظر في مجلس النواب فجاء البيان نقراشيا لحماً ودما، وعبثاً حاول بعض النواب ان يستدرجوه الي الافصاح عن سياسته فلم يظفروا بشئ، وهكذا قضي علي هذه البلاد ان تستمر سابحة في الظلام لا تعرف من مصيرها شيئا ولا تتبين طريقا، وأكبر الظن أننا سنستمر علي هذه الحال المحزنة الي ان ينتهي الامر بافتضاح امر النقراشي باشا وإذا بصمته لا يخفي شيئا ولا يسعي إلا الي هدف واحد هو البقاء في الحكم اكبر زمن ممكن وذلك بتجنب كافة الصعوبات حتي ولو أدي الامر الي ضياع قضية الوطن.

لقد اخذت صحف الأمس التي تحسن الظن بالنقراشي باشا لغايات نعلمها وأخري لجهلها، تذيع انه سيعلن في بيانه سقوط معاهدة سنة ١٩٣٦ وتمسكه بتفسير صدقي باشا لبروتوكول السودان واعتباره الجلاء حقيقة مقررة، واستنتج البعض أن بيانا مثل هذا سيكون منذرا برفض معاهدة صدقي - بيفن واعلان الحرب الوطنية علي الانجليز.

واما نحن فعندما قرأنا كل هذه الأراجيف لم نستطع ان نلقي اليها أذنا وذلك لما عهدناه في النقراشي باشا من تخاذل لا ينتظر معه ان يقدم دولته علي مثل تلك السياسة الحاسمة خصوصا وانه قد حدث في الأيام الأخيرة حدث جلل يقطع بأن حكومة النقراشي باشا لن تجاهد الانجليز لا في المفاوضة ولا في مجلس الامن وانها لن تجرؤ علي اغضابهم بأي حال من الاحوال.

وهذا الحدث هو الاقتراح الذي تقدم به السنهوري باشا في أمريكا بعد أن سحب محمود بك فوزي اقتراحه الاول كما أوضحت زميلتنا «الخبر» في عددها الصادر امس.

لقد صاغ السنهوري باشا اقتراحه كما يلي : ينبغي تنفيذا لميثاق الامم المتحدة بنصه وروحه ان تشرع الدول المشتركة في هيئة الامم المتحدة في العمل بلا ابطاء علي سحب قواتها المسلحة المرابطة في اراضي الدول الاخري من اعضاء هذه الهيئة «بغير موافقتها».

وذلك بينما كان اقتراح محمود بك فوزي مصاغا في العبارات الآتية : «توصي الجمعية العمومية كل دولة مشتركة في عضوية هيئة الامم المتحدة. ولها قوات مسلحة في اراضي غيرها من اعضاء الهيئة ان تسحب قواتها فورا».

وبمقارنة النصين يتضح لماذا حمل محمود بك فوزي علي سحب اقتراحه ولماذا طلب الي

السنهوري باشا تقديم اقتراحه هو.

فالسنهوري باشا لايطالب بسحب القوات الاجنبية إلا اذا كان وجودها بغير موافقة الدولة الموجودة في أراضيها بينما، محمود بك فوزي كان يطالب بسحب أمثال تلك القوات بدون قيد ولا شرط.

واذن فوجود القوات الانجليزية في مصر لمدة ثلاث سنوات أخري بل ورجوعها الي مصر عند الضرورة لن يتعارض مع القرار الذي اتخذته هيئة الامم بناء علي اقتراح السنهوري باشا مادامت مصر توافق علي ذلك. ومصر الآن هي النقراشي وهيكل.

وهكذا يتضح ان اقتراح السنهوري باشا لم يكن جديا ولم يقصد منه إلا مجرد المناورة وعندئذ يحق لنا ألا ننتظر من النقراشي باشا شيئا وأن نجزم بأنه لن يخطو بقضية الوطن أية خطوة الي الامام بل اننا نستطيع ان نجزم بأنه سيعود بها الي الخلف خطوات.

والشئ الذي لم يعد من الممكن احتماله هو ان يحاول النقراشي باشا من جديد إماتة قلب الأمة بركوده وصمته ومراوغته.

إن البلاد لم تعد تصبر علي سياسة الماء الآسن. وللنقراشي باشا ان يستمر فيها إذا أراد ولكنه سيري عما قريب أنها سياسة عقيمة وان البلاد لن تطيق السكوت مثلما أطاقته في عهد وزارته السابقة وأن الضجر هذه المرة لن يطول انتظارا لنتائجه.

لقد مللنا هذه السياسات الرخيصة وأصبحنا نتساءل : هل كتب علي هذه البلاد ان لاتتخلص من سياسة التضليل إلا لتقع فيما هو ألعن منها وهي سياسة الركود الأجوف، وأما سياسة الصراحة والشجاعة في مواجهة الخصم فذلك ما لا سبيل اليه ..؟!

علي الأمة ان تجيب اذا أرادت !

(*) صوت الأمة ١٩٤٦/١٢/١٧

هل لمصلحة العمل ان تنهض بواجبها . . ؟*

منذ أن اشتدت الأزمة التي تعانيها قضية الوطن، ونحن في شغل بها عن حقوق المواطنين ومصالحهم التي تمس حياتهم في الصميم، وفي كل يوم نتلقي عشرات الرسائل من اناس يرفعون أصواتهم بالشكوي الي عنان السماء، وهم يطلبون، ويلحون في أن نعالج مشاكلهم، لعل في ذلك ماينبه المسئولين الي القيام ببعض واجبهم...

وهانحن نتناول اليوم جانبا من هذه الشكاوي، وهو الخاص بالعمال، فان منها مايتحتم علي مصلحة العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية أن تعالجه إذا كانت تشعر حقيقة بما عليها من تبعات ازاء هذه الطبقة المنتجة..

لقد علمنا مثلا ان شركة نسيج المحلة قد قررت الاستغناء عن ثلاثة آلاف عامل دفعة واحدة، ومصلحة العمل لاتجهل ان هناك قانوناً يسمي قانون عقد العمل الفردي وهو يقضي بعدم جواز تسريح اكثر من عشر العمال الذين يعملون في أية مؤسسة في مدة أقل من ستة أشهر. وإذا عرفنا ان عمال شركة المحلة يبلغ عددهم ٢٦ ألفاً كان معني ذلك ان الذين سرحتهم يزيدون عن العشر فضلا عن انهم قد سرحوا دفعة واحدة.

ولربما تحاول الشركة الاعتذار بأنها مضطرة الي تخفيض انتاجها نتيجة لضعف الاستهلاك، ولكن هذه الحجة لاتنهض، وهي تدخلنا في حلقة مفرغة، فان ضعف الاستهلاك انما يرجع الي عاملين، تتحمل شركة النسيج وغيرها من الشركات، كما قلنا أكثر من مرة، مسئوليتهما، وهذان العاملان هما عدم رغبة هذه الشركات في الاكتفاء بالربح العادل المعقول الذي يمكنها من خفض أسعارها، ثم ضعف المرتبات والأجور التي نصرفها للموظفين والعمال. فهؤلاء الموظفون والعمال هم المستهلكون، وضعف كسبهم هو سبب ضعف استهلاكهم.

وإذن فهذه الشركات هي التي تؤدي بسياستها الي انخفاض كمية ماتتمكن من بيعه، وهاهي بدلا من أن تعدل عن هذه السياسة تسرح العمال وتلقي بهم الي البطالة الشريرة غير عابئة بقانون ولارقابة حكومية.

وبين يدينا شكوي أخري من العمال الكتابيين، بنفس الشركة ومضمونها ان الشركة قد استوردت من الخارج ماكينات حاسبة يمكن بها استخراج اجور العمال، وعمل حساب الشركة في زمن وجيز، وسيترتب علي هذا توفير مائتين وخمسين موظفاً كتابيا من الأربعمائة الذين يعملون

بالشركة.

ومن الغريب ان الشركة فيما تقول الشكوي لم تكتف بالقاء هؤلاء الموظفين الصغار الي قارعة الطريق، بل أخذت تحتال لكي تتخلص من المكافأة التي يستحقونها عن مدة خدمتهم، وذلك «بأن تعاكسهم وتثبت علي أكثريتهم الامتناع عن العمل باثبات تأخرهم عن المواعيد، واضافة أعمال كثيرة الي عملهم الأصلي» علي أن تستند علي كل ذلك لتفصلهم بدون مكافأة

وقد أوردت الشكوي نص منشور سري أرسله المدير العام الي مديري الأقسام ورؤسائها بالشركة تمهيداً لتنفيذ خطتها وهاهو نص المنشور:

«في حالة امتناع أي موظف عن اداء الأعمال المكلف بها أو في حالة عدم استقراره في مقر عمله في المواعيد المحددة، مؤدياً عمله علي الوجه المطلوب - علي مدير القسم أو رئيسه اخطار قسم المستخدمين فوراً لعرض أمره علينا».

فهلا تري مصلحة العمل ان هذه الشكوي العادلة تستحق أيضاً التحقيق وإنصاف هؤلاء الموظفين الصغار من بطش الشركة، وإذا كان لا مفر من الاستغناء عن أمثال هؤلاء الموظفين المساكين فمن الذي يقول، أو يقبل بأن يحرموا حتي من مكافأتهم، وأن يلقي بهم في الشارع خاويي الأيدي يبحثون عن عمل قد يجدونه وقد لايجدونه وتبعاتهم العائلية والشخصية تلاحقهم، وتجأر في رءوسهم بل في بطونهم بصيحاتها المزعجة.

ومانقوله عن شركة المحلة يجب أن نقول مثله عن شركة الترام التي فصلت سبعة من الذين اتهموا في حوادث الاضراب الاخيرة وقد ذهبت كافة الشفاعات سدي لدي هذه الشركة المستبدة لتعيدهم الي عملهم الذي انفقوا فيه زهرة حياتهم

هذه أمثلة نسوقها لمجرد التدليل علي أن هذه الحكومات التي تتصدي اليوم لحكم الأمة لا يقف أذاها عند قضية الوطن الراكدة المعطلة، بل يمتد الي مصالح الناس واقواتهم وهي التي تعضهم كل يوم بأنيابها السامة.

إننا عندما ندعو الحكومة الي العمل، سواء في القضية الوطنية او في الميدان الاجتماعي لانتجني عليها في شئ، وانما ندفعها الي القيام بواجبها، او اعتزال الحكم إذا كانت لديها الشجاعة الكافية والمقدرة علي هزيمة شهوة النفس حتي يتولي الأمر غيرها مادامت عاجزة عن أن تعالج قضايا البلاد الخارجية والداخلية بما تقتضيه الحالة الراهنة من حزم وعزم ومضاء.

(*) صوت الأمة ١٩٤٧/١/١١

حقــوق المواطــن *

ما زلنا نؤمن ويؤمن معنا كل من يقدر أن للبشر كرامة وللانسانية معني - أن حقوق المواطن هي الهدف النهائي لكل جهاد ولكل وطنية ولكل حياة ...

فنحن عندما نطالب باستقلال وطننا ونكافح في سبيل هذا الاستقلال بكل ما نملك من غال ومرتخص انما نبغي من هذا الاستقلال توسيع حقوق المواطن وتثبيتها وحمايتها من كل اعتداء فالاستقلال يعطي المواطن القدرة علي ان يحمل ممثليه - بما يملك من حق الانتخاب- علي تنفيذ ارادته بسن ماينبغي من تشريعات دون ان يعترض عليها انجليزي مستعمر او يحول دون تنفيذها بضغطه علي الحكومات ..

والاستقلال يمكن المواطن من العمل الشريف في استغلال مصادر الثروة في بلاده دون ان يحتجزها عنه مستعمر مستغل لا يحرص علي غير المال يمتصه من مستعمراته تاركا الفقر والخوف منه يرعيان ابناء الشعوب المنكوبة بالاستعمار والاستغلال...

والاستقلال يطلق من حريات المواطن لانه لن تضطهده عندئذ حكومات حقيرة خاسرة بوحي أوامر من المستعمرين الذين يؤذيهم أن يحب الغير وطنه كما يحبون هم أوطانهم، وأن يجاهد في سبيله فلا جاسوسية عندئذ ولا اعتقالات ولا اتهامات كاذبة ولا مصادرة للصحف والاجتماعات، ولا اغلاق لدور العلم ولا ارهاب للوطنيين الشرفاء...

والاستقلال لابد أن يؤدي الي استقامة الحياة الدستورية في البلاد فلا يظل ملايين المواطنين محرومين من ممثلين لهم يساهمون في تقرير مصير الوطن ورسم سياسته العامة وهذا هو اهم حق للمواطن وأخطره لاننا لا نكاد نتصور كيف يحرم مصري من ان يكون له رأي في وطنه الذي توارثه ابنا عن أب وغذي تربته الشهداء من بني جنسه بدمائهم الطاهرة...

والاستقلال هو السبيل الوحيد لكي يدرك المواطن انه حر في وطنه وذلك لان الحرية لا تتجزأ وما الاستعباد الا سلسلة متصلة الحلقات ولابد من فصم عراها دفعة واحدة.

هذا هو الاستقلال، وتلك هي اهدافنا منه ولهذا عندما ما تلوح وسائل فعالة لتحقيق هذا الاستقلال بالرغم من حالة الضعف التي استبقانا فيها الاستعمار حتي اليوم ثم نري حكومات كالحكومة الحالية تتلكأ في الوثوب الي تلك الوسائل لا نملك الا ان تفور دماؤنا وذلك لان امثال

هذه الحكومات لا تنتهي بركودها الي ترك وطننا مستعبدا فحسب بل وتركنا نحن ايضا كمواطنين مسلوبي الحقوق مكبلين بأصفاد نوع من العبودية التي يأباها كل رجل كريم..

إن الحكومة الحالية بركودها الحالي لم تعد معتدية علي وطننا فحسب بل ومعتدية علي وعليك أيها القارئ لانها توصد السبيل امام حريتي وحريتك وهي اعز ما نملك في الحياة..

(*) صوت الأمة ١٩٤٧/١/١٨

هل تنتكس قضية الوطن . . ؟! *

في هذا اليوم - يوم ٢١ فبراير، الذي أراق فيه الانجليز دماء شهدائنا بميدان الخديوي اسماعيل[1]، وصدقي باشا يشرف علي «الدهماء» من عليائه يحق لكل مصري، بل يجب عليه أن يقف خاشعا أمام ذكري تلك الدماء الطاهرة وأن يتساءل.. ترى هل ذهبت تلك الدماء هدرا، أم دفعت قضية الوطن الي الامام، واذا كانت قد دفعتها بالفعل فهل نخشي عليها نكسة قد تكون مميتة؟!

والذي لاشك فيه ان الرأي العام الوطني الذي كان يضم بين صفوفه أولئك الشهداء قد انتصر نصراً مبيناً باحباط مشروع صدقي - بيفن ورد انصاره ومحبذيه المتجنين، علي أعقابهم في هزيمة منكرة، وبقي ان نستوثق من أن هذا النصر نهائي، وهو ما لم نصل اليه بعد، ومن الواجب ان نواصل الجهاد حتي نتحقق منه اولا، وحتي نصل ثانيا الي نصر إيجابي بتحرير وادينا كله من الاستعمار تحريرا كاملا صحيحا منجزا.

ولقد أوضحت المعارضة الوطنية في الصحافة وفي البرلمان، السبيل الذي يضمن لوطننا الخلاص من مشروع صدقي - بيفن كما يضمن السير قدما نحو أهدافنا الوطنية ووسائل علاجها، ولكن الحكومة الحالية لاتزال تراوغ وتأبي أن تسلك هذا السبيل القويم.

لقد طالبت المعارضة بأمرين : ١- : أن يعلن النقراشي باشا عدوله عن مشروع صدقي - بيفن وعدم موافقته عليه وأن يبدأ المعركة الدولية بتقرير سقوط معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية سنة ١٨٩٩ بالطريق الرسمي الدستوري

٢: أن يقرر أنه لن يلجأ الي المفاوضة مرة ثانية

فأما الطلب الاول فقد اكتفي النقراشي باشا بقوله انه سيذهب الي هيئة الأمم المتحدة - إذا ذهب ! - غير مقيد بشئ .. هذا من جهة، واما عن سقوط المعاهدة والاتفاقية فقد اخذ يراوغ ويحيل علي المستشارين الفنيين ودراساتهم التي لا يدري احد متي ستنتهي. ومن الواضح ان هذه الاجابات لاتشفي غليلا، ولا تدعو الي اطمئنان ، بل علي العكس تثير الريبة وتبعث علي القلق الشديد.

ولقد أحست المعارضة بما في الاجابة علي الطلب الاول من مراوغة مريبة، فألحت في الطلب

الثاني، لعله يغلق الباب علي كل نكسة ممكنة. ولكن رئيس الحكومة قد أبي إباء مطلقا أن يجيب هذا المطلب.

وهذا أمر خطير.

ويزيده خطورة ان رئيس مجلس الشيوخ - محمد حسين هيكل باشا شريك النقراشي باشا في الحكم والمطلع علي أسراره - قد كشف عن سر رفض النقراشي باشا للتعهد بعدم الالتجاء الي المفاوضة من جديد.. وذلك عندما قال في جلسة الشيوخ يوم الاثنين الماضي، الجملة الخطيرة الآتية: «إن من حق مجلس الأمن بحكم ميثاق الأمم المتحدة أن يشير بالرجوع إلى المفاوضة، وعندئذ نكوم أمام قرار معارض لذلك».

ومعني هذه الجملة هو ان رئيس مجلس الشيوخ ورئيس الأحرار الدستوريين المشتركين في الحكم وفي المفاوضات، لايريد ان يتخذ مجلس الشيوخ قرارا بعدم الرجوع الي المفاوضات وذلك ليترك الباب مفتوحا لما نتوقع حدوثه ونخشاه أمام مجلس الامن من إحالة النقراشي باشا والانجليز علي المفاوضة من جديد، ومن البين ان هذه المفاوضة لايمكن ان تعود الي ماسبق أن قبله النقراشي باشا ومن معه هو والانجليز، وإنما ستقتصر علي النقطة الوحيدة الباقية وحتي هذه النقطة لا تتناول نصا، بل مجرد تفسير لبروتوكول السودان كما يذكر القراء.

واذن فخطة الحكومة الحالية واضحة وضوحا مؤلما، وهي تتلخص في أنها اذا لم تستطع ان تعود الي استئناف المفاوضات في مصر نفسها خوفا من غضب الرأي العام، فانها ستستأنفها في امريكا بناء علي توصية مجلس الامن، وباسم تلك التوصية وستحاول ابرام معاهدة صدقي - بيفن إذا مكنتها الأمة من ذلك.

ولن يكون لديها عندئذ أي مانع من ان تتولي إجراء انتخابات جديدة تزيفها كما تشاء، وتأتي ببرلمان كما تريد، ليحاول هو الآخر إبرام تلك المعاهدة المشئومة. هذا هو مايتربص اليوم بقضية الوطن، وقد كشفنا عنه الستار في هذا اليوم الوطني الخالد - يوم ٢١ فبراير- الذي أريقت فيه دماء الشهداء من أبناء الوطن في سبيل استقلال البلاد وحريتها.

ونحن علي تمام الثقة بأن بلادا عامرة بالوطنية لن تسمح بمثل هذه النكسة. ولن يقر لها قرار حتي تصل بقضيتها الي النجاح الايجابي الصحيح الذي يتلخص في تحرير وادي النيل من كل استعمار وعبودية.

(*)صوت الأمة ١٩٤٧/٢/٢١

(١) ميدان التحرير

المعارضة الوطنية بالشيوخ
ترسم للوطن سبيل الخلاص... *

يجب علي الرأي العام الوطني في مصر ان يتعلق بالسياسة التي رسمتها المعارضة الوطنية بمجلس الشيوخ بزعامة وقيادة الوفديين. وقد تركزت في ذلك الاقتراح الرائع الواضح المحدد الذي تقدمت به المعارضة، ففزعت منه الحكومة وأنصارها أيما فزع، وجنبها رئيس المجلس، هي وانصارها هذا الفزع بأن طوي الاقتراح وغالط في نسبة الاصوات.

هذا الاقتراح هو مايأتي : «يعلن مجلس الشيوخ أن مصر والسودان وحدة لا تتجزأ وأن مطالب البلاد هي الجلاء الكامل عن مصر والسودان من غير تحالف عسكري».

وبين دفتي هذا الاقتراح، يجد الرأي العام الوطني مطالبه الثلاثة الكبري محددة أوضح تحديد، وأشد حسما. وتلك المطالب هي :

١- وحدة الوادي – لقد نص الاقتراح علي أن مصر والسودان وحدة لاتتجزأ وذلك بوضع المشكلة القائمة بيننا وبين انجلترا عن السودان وضعها الحقيقي فالسودان ليس بلدا آخر، بل هو جزء من وادي النيل وبذلك تسقط مناورات الانجليز كلها. ويصبح من السخف مايدعونه من ان مصر تريد أن تسيطر علي السودان بينما هم الذين يريدون تحريره.

٢- الجلاء عن الوادي كله – وهذا هو المطلب الثاني. فمصر لايمكن ان تكتفي بطلب الجلاء عنها ونترك السودان – وهو جزء من وطننا – مستعمراً. ومثل السودان عندئذ كمثل منطقة قناة السويس سواء بسواء. ولاشك ان هذا المطلب هو السبيل الوحيد لكي نكتسب تعلق السودانيين باخوانهم المصريين وايمانهم بان مصر لا يمكن ان تتخلي عنهم وتتركهم فريسة للانجليز. وفي التمسك بهذا المطلب أكبر دحض لمناورات الانجليز في السودان ودعايتهم ضد مصر.

٣- رفض التحالف العسكري – وهذا هو المطلب الثالث الذي يجب ان يتعلق به المصريون اذا أرادوا ان يستردوا حقيقة لسيادتهم الخارجية كاملة، وان يضمنوا تعضيد الدول الكبري لهم أمام الهيئات الدولية لأنه هو السبيل الوحيد لاقناع تلك الدول بأن مصر جادة في عزمها علي ان تتخلص من تبعيتها بالانجليز وان تدخل في عداد الدول غير الخاضعة لنفوذ أية دولة كبري،

مصممة علي ان تكتفي بالتنظيم الدولي للسلام، وان تساهم فيه باخلاص، دون انضمام الي أية كتلة من الكتل الدولية المتعادية.

* * *

هذه هي السياسة الوطنية التي رسمتها المعارضة الوطنية في مجلس الشيوخ، ولكن رجال العهد الحاضر، يأبون لسوء الحظ، ان يقبلوها. ويعملون بكل جهدهم علي تنحيتها، والحيلولة دون اقرارها علي نحو مافعل رئيس الشيوخ بالأمس.

ومن الغريب ألا يكتفي رجال هذا العهد بهذا الموقف المخزي بل يحاولون تخدير الرأي العام بعبارات سطحية ممجوجة كتلك التي التجأوا إليها عند استبدال الحاكم العام للسودان.

لقد استصدروا مرسوماً ملكياً بتعيين حاكم جديد. وبذلك جددوا الاقرار باتفاقية سنة ١٨٩٩ ثم راحوا هم وأبواقهم يوهمون الرأي العام انهم قد تجنبوا خطر هذا الاقرار الجديد باغفال الاشارة الي هذه الاتفاقية والي معاهدة سنة ١٩٣٦. وفي هذا أكبر استغفال للرأي العام الوطني، أو علي الأصح لأنفسهم، فان العبرة ليست بالاشارة الي هذه الاتفاقية وتلك المعاهدة أو عدم الاشارة وإنما العبرة بصدور المرسوم تنفيذا لهما.

والانجليز طبعاً لايجهلون هذه الحقيقة وسيستغلونها طبعا ضد قضيتنا عندما نلتجئ الي مجلس الأمن. وهذا هو السبب في عدم اعتراضهم علي اغفال تلك الاشارة بالمرسوم. ولقد بادروا بالفعل الي تقرير ذلك. فنشرت الأهرام بالأمس لمراسلها الخاص بلندن برقية تقول فيها: «تقول الاوساط الرسمية البريطانية أن هذا الاغفال لم يزعجها مادام التعيين قد تم بالاوضاع المنصوص عليها في اتفاقية سنة ١٨٩٩». ·

هذا ما يقوله الانجليز، ومع ذلك يستغفل النقراشي باشا وأبواقه هذه الأمة المنكودة فيدعي انه قد تجنب كل خطر باغفال الاشارة الي الاتفاقية والمعاهدة في المرسوم. وعلي العكس من ذلك نجد النقراشي باشا يستن سنة جديدة عندما يرضخ للانجليز، فينص في ديباجة المرسوم علي ماارادوا النص عليه من ان تغيير الحاكم انما كان نظراً الي أن السير هيربرت هاولستون، حاكم عام السودان قد رغب في اعتزال منصبه مراعاة لطول مدة خدمته، وتقدم سنه.

والمقصود من هذا النص هو ألا يظن المصريون ان الحاكم قد عزل، أو ان اعتداءاته علي كرامة مصر وحقوقها قد كان لها أي دخل في هذا العزل. أليس غريبا أن يفخر النقراشي باشا وأنصاره بإغفال مالم ير الانجليز ضرراً في إغفاله لأنه لا يغير من الحقيقة شيئا. بينما ينفذ مايحرص الانجليز علي تدوينه من أن الحاكم المعتدي لم يعزل وانما استجيبت رغبته في التقاعد.

نظن ان الامر واضح وان الفرق بين السياستين بين، فالمعارضة الوطنية ترسم للبلاد السياسة

الشريفة الواجبة، ورجال العهد الحاضر لايكتفون برفض هذه السياسة ومحاربتها ، بل ويعملون علي تخدير الرأي العام وتضليله ولكنهم لن يفلحوا. وسيزداد امرهم افتضاحا بمرور الايام. وعندئذ سيدركون انهم يلعبون بالنار.

(*) صوت الأمة ١٩٤٧/٣/٢

الاستعمار الاقتصادي *

لن نمل تكرار القول بأن الغاية النهائية من الاستعمار إنما هي الاستغلال الاقتصادي وابتزاز ثروات مصر بل نهبها نهباً.

وإنه وان تكن الحكومة المصرية الحالية قد اعلنت في ظاهر اللفظ مالم يكن بد من أن تعلنه من أن مصر لا يمكن أن تتنازل عن أي جزء مما لها من ديون على انجلترا.. تلك الديون التي بلغت كما صرح وزير المالية نفسه مبلغ ٤٥٠ مليونا من الجنيهات - نقول انه وان تكن الحكومة المصرية الحالية قد صرحت هذا التصريح الذي كان من المستحيل ان تصرح بغيره فنيا وسياسيا - إلا ان هناك لسوء الحظ الى جانب هذا التصريح عدة تصريحات وحقائق أخري مزعجة لانها ستنتهي بأن يصل الانجليز الى مايريدون من تخفيض تلك الديون بل ونهب بلادنا واحراق شعبنا المرهق بنار الغلاء والافقار.

وأهم تلك الحقائق المرة هو ماصرح به وزير المالية في بيانه عن الميزانية من قوله أن الحكومة المصرية قد قررت ان يسمح للمستوردين في مصر من انجلترا وغيرها من بلاد الكتلة الاسترلينية بربح قدره ٣٥٪ من ثمن الشراء، بينما لا يسمح للمستوردين من امريكا إلا بربح قدره ٢٠٪ وسيكون معني ذلك بداهة أن يفضل جميع المستوردين الاستيراد من انجلترا ومن بلاد العملة الاسترلينية حتي ولو كانت البضائع المستوردة أغلي ثمنا وأقل جودة، لان مايحرص عليه المستورد هو ربحه الخاص. وسينبني علي ذلك ان تجد انجلترا دائما وسيلة لان نبيع لنا مانريد وبالثمن الذي تطلبه. وستجد دائما المستورد الذي يستجلب منها ماتريد توريده لمصر.

ومن الغريب أن وزير المالية قد حاول تبرير هذا القرار بضرورة قصر ماتستورده مصر من أمريكا علي الضروريات لعدم توازن ميزاننا التجاري معها وعدم وفرة الدولارات بين أيدينا. كما قال الوزير بأن هذا الاجراء سيكون من شأنه تخفيض نفقات الحياة في مصر.

وكلتا الحجتين مردردة..

فأما عن اختلال ميزاننا التجاري مع أمريكا وعدم توفر الدولارات فليست سبيل علاجه هذا الاجراء العجيب الذي اتخذته الحكومة والذي سيمكن الانجليز من نهبنا. وإنما علاجه

هو من جهة حل مشكلة الارصدة الاسترلينية، أي ديون مصر علي انجلترا، وحمل الانجليز علي أن يدفعوا منها جانبا معقولا بالدولارات. ومن الجهة الاخري اطلاق القيود التي كان الانجليز قد وضعوها علي تجارتنا الخارجية في أثناء الحرب والتي لا يزال الكثير منها معمولا به الي الآن.

ومما تجدر ملاحظته ان صادراتنا الي الولايات المتحدة قد أخذت تزيد زيادة كبيرة.. فقد جاء في تقرير علي الشمسي باشا رئيس مجلس ادارة البنك الاهلي، إن صادراتنا الي تلك البلاد قد بلغت سنة ١٩٤٦ - ٠٠٠ر٥٧٠ر٥ جنيه في سنة ١٩٤٥.. واذن فميزاننا التجاري مع الولايات المتحدة آخذ في سبيل التوازن ولو أن تجارتنا الخارجية أطلقت قيودها لاسرع هذا الميزان في توازنه.

ومن الغريب أن نلاحظ انه بينما زادت صادراتنا الي أمريكا هذه الزيادة الكبيرة، لم تزد صادراتنا الي انجلترا كما قال الشمسي باشا أية زيادة.. إذ ظلت واقفة عند ١١ مليونا من الجنيهات وذلك بينما أربت وارداتنا منها في سنة ١٩٤٦ علي ضعف ما كانت عليه في سنة ١٩٤٥ إذ بلغت ٠٠٠ر٩٥٠ر٢٤ جنيه مقابل ٠٠٠ر٩٥٥ر١٠ جنيه في سنة ١٩٤٥.

ولا يمكن القول بأن زيادة استيرادنا من انجلترا قد كانت فيه أية مصلحة لمصر لأن كل هذا المبلغ قد دفع، ولم تقبل انجلترا طبعا أية مقاصة في الديون التي عليها لنا أي لم تستنزل من تلك الديون لان الانجليز لم يقبلوا حتي اليوم هذا المبدأ.

ثم ان مااستوردناه قد كان خاضعا لقرار الحكومة السابق الخاص بأرباح المستوردين.. ولا ريب ان كثيرا مما استوردناه قد كان أغلي ثمنا وأقل جودة مما كنا نستطيع استيراده من امريكا.. بل هناك ماهو أدعي الي الاستنكار والثورة، فقد ثبت ان كثيرا من البضائع امريكية الاصل، ولكنها مرت بانجلترا ثم استوردناها منها بعد ان دفعنا ربحا كبيرا للتجار الانجليز. وأمعن من كل ذلك في استغلال البلاد ماعلمناه من مصدر وثيق من أن الشلن الانجليزي يحسبه هؤلاء البغاة علينا بستة قروش وثمانية مليمات، مع أن سعره الرسمي خمسة قروش فقط. ومع أن سعره الحقيقي - أي في السوق السوداء - لا يساوي إلا قرشين ونصف قرش وذلك لمتانة عملتنا وقوتها وسلامة ماليتنا وتوازن ميزانيتنا وكوننا دائنين لامدينين بينما انجلترا علي نقيضنا في كل ذلك، مما يضعف عملتها ويتدهور بها في السوق السوداء.

ونخلص من كل هذه الحقائق بالرد علي الحجة الثانية التي زعمها وزير المالية عندما قال ان سياسة التفرقة بين نسبة أرباح من يستوردون من انجلترا ومن يستوردون من أمريكا

سيؤدي الي خفض نفقات الحياة في مصر. ذلك لأن ماشرحناه سابقا ينطق في وضوح بان النتيجة ستكون العكس علي خط مستقيم.

عجيب اذن امر هؤلاء الانجليز وأعجب منه أمر حكومتنا التي تمكنهم من استغلال بلادنا علي هذا النحو المعيب وذلك بدلا من أن تحملهم علي ان يدفعوا ماعليهم لنا من دين وان يطلقوا ما كبلوا به تجارتنا الخارجية وعملتنا من قيود وأثقال.

إن الأمر جد خطير.. وهو كما قلنا غير مرة لا يقل أهمية عن مشكلة استقلال البلاد، ولكنه لما كان لسوء الحظ امرا فنيا لا يلقي اليه الشعب بالا فانه يمردون انتباه وملاحظة، وفي هذا مايحزن.. لأنه يمس حياة هذا الشعب المسكين في الصميم ويزيده ضنكا علي ضنك. ومع ذلك فاننا نبصر قدر استطاعتنا وعلي الشعب أن يصحو لمقاتله.

(*) صوت الأمة ١٩٤٧/٣/٢٨

الحكومة مستمرة ...
في الإساءة إلى قضية الوطن*

لانريد أن نعيد القول في مبلغ الاساءة التي ألحقتها الحكومة الحالية بقضية الوطن، منذ أن أعلنت أنها ستلجأ الي مجلس الامن حتي اليوم، وذلك بتسويفها ومراوغتها وبلبلتها للرأي العام حتي أصبح الناس يتساءلون في كافة بقاع الارض لا في مصر والسودان وحدهما، عن جدية ماأعلنته تلك الحكومة وهل هي ذاهبة حقا الي مجلس الامن أوغيره، وفي كل يوم يطالعون أن التأخير قد كان انتظاراً لنتيجة بحث الخبراء أو لاجتماع الجامعة العربية أو لتمام الجلاء عن المدن المصرية أو لقدوم عبد الحميد بدوي باشا أو للانتهاء من مؤتمر موسكو أو للفراغ من المؤتمر البرلماني الدولي ولا يدري أحد ماذا ستكون الاعذار اللاحقة. نعم لا نريد أن نعيد القول في هذا فقد مللناه ومجحناه وضقنا به ذرعا، وأوشكت أن تسود له وجوه هذا الشعب الذي لا تستحق قضيته الوطنية الشريفة العادلة هذه «المرمطة» المزرية.

لانقف إذن عند هذه الحقائق الجارحة فهي واضحة للعيان وإنما نود ان نتحدث عن الفرصة التي واتت الحكومة لعرض قضيتنا أمام ممثلى الدول في المؤتمر البرلماني الذي انتهت جلساته امس، لنري الي اي حد قد اساءت هذه الحكومة الي تلك القضية وزادت موقفنا من انجلترا ضعفا واستخذاء، ومايكن ان يترتب علي ذلك من نتائج مدمرة.

لاشك ان وفود الدول الاجنبية كانوا يتوقعون ان يجدوا مصر في خصومة حقيقية مع انجلترا وان يرتفع صوت ممثل الحكومة المصرية المسئولة بهذه الخصومة فيسمعون ان مصر قد ملت الاستعمار الانجليزي وملت الحماية الانجليزية التي تتنكر في المحالفة الثنائية وانها تريد أن تسترد سيادتها الخارجية كاملة وان تفلت من دائرة النفوذ البريطاني وان تكتفي بالمساهمة في التنظيم الدولي للسلام وان تفك من القيود الموضوعة علي عملتها وتجارتها الخارجية وحياتها الاقتصادية كلها، وان تسترد ديونها الجسيمة علي انجلترا وذلك حتي تستطيع أن تتمتع بالحرية الصحيحة وان تنهض بشعبها النهضة التي ترتفع به الي مستوي الانسانية المتمدينة.

نعم لاشك ان ممثلي الدول كانوا يتوقعون أن يسمعوا مثل هذا الكلام الشريف من ممثلينا الرسميين، ولكنهم لسوء الحظ لم يقع في آذانهم شئ من هذا وذلك لسبب بسيط هو أن هذه السياسة الوطنية الصحيحة ليست سياسة النقراشي باشا. ومن المعلوم انه قد رفضها ولايزال

يرفضها حتي اليوم، والمصريون جميعا يذكرون كيف انه قد رفض حتي اليوم أن يختصم الانجليز اختصاما حقيقيا بابطاله لاتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ واستنكاره لمشروع صدقي - بيفن واعلان العدول عن مبدأ التحالف الثنائي وتقريره ان وضع السودان من مصر هو وضع الجزء من الكل، والمطالبة بأن يكون الجلاء عن الوادي كله بشطريه شماله وجنوبه.

لم يسمع ممثلو الدول اذن شيئا من هذه السياسة التي يطالب بها شعب الوادي كله واذا عرف السبب بطل العجب.. ولو انهم سمعوها لما جرت ألسنتهم بمثل ماجرت به احاديثهم الخاصة عندما كانوا يصرحون بأن التحالف أمر طبيعي بين مصر وانجلترا وان تحمل انجلترا لعبء الدفاع عن مصر والشرق الاوسط ضرورة لازمة وما الي ذلك مما بقي في اذهانهم نتيجة للدعاية البريطانية من جهة ولتخاذل الحكومة المصرية من جهة اخري وعدم تبديدها لمثل هذه المزاعم الاستعمارية الباطلة.

وياليت الحكومة المصرية قد اكتفت بأن نقف من قضيتنا امام هؤلاء الممثلين موقفا سلبيا صامتا ولم تزد الطين بلة بأن تدفع ممثلها ممدوح بك رياض الي ان يلقي خطبة ضارة اكبر الضرر بتخاذلها وسوء سياستها.

لقد وقف ممدوح بك رياض ليسمع المندوبين المحترمين ان مصر لا تختصم انجلترا وان المشكلة القائمة بينها وبين الانجليز ليست نزاعا حقيقيا، وانما هي مجرد خلاف ستطلب مصر الي مجلس الامن ان يسويه بالتحكيم، وانها ستذهب الي هذا المجلس كصديقة لانجلترا. ومعني كل هذا هو ان مصر - فيما يزعم ممدوح بك رياض - لاتريد أن تختصم الانجليز اختصاما جديا ولا ان تخرج من دائرة نفوذهم أو محالفتهم أو حمايتهم، فكل هذا في الواقع مرادف لما يسمونه الصداقة وذلك اذا راعينا ماضي مصر مع انجلترا بل وحاضرها وعدم تكافؤ قوتنا بقوتها ووضعنا بوضعها.

وعندما يسمع ممثلو الدول مثل هذا الكلام فكيف يستطيعون ان يتحمسوا لقضية قوم يدعون خصومة الانجليز ثم لايفتأون يغازلونهم غزلا هزريا من طرف ظاهر أو خفي وهل من المعقول ان يقتتل الناس من أجل قوم لايحرصون هم انفسهم علي هذا الاقتتال مع ان حريتهم وحياتهم معلقتان بنتيجة تلك المعركة.

لقد اتيحت لمصر فرصة ذهبية لكي تعلن أمام ممثلي العالم قضيتها بأعلي صوت واشده حسما ولكن هذه الفرصة قد اتيحت لسوء الحظ في وقت لا تنطق فيه باسم البلاد الحكومة التي تعبر عن ارادة الشعب الحقيقية وتستند الي ثقته الثابتة فتجاهر بحقوقه الوطنية كاملة غير منقوصة ولاتخشي من تلك المجاهرة شيئا.

وتسلمنا تلك الملاحظة الي ان الداء وأصل البلاء هو عدم تولي هذا الشعب لمصيره وقيام هوة سحيقة بينه وبين من يحكمونه اليوم رغم أنفه، ومادامت هذه الحال مستمرة فاننا لانظن ان هذا الوطن ستستقيم له قضية. كما ان الأفراد أنفسهم لن تتوفر لهم كرامة ولن يتمتعوا بحرية.

والشيء المؤلم هو أن تظل البلاد في هذا الركود المميت بل في هذا التقهقر ونظل جميعا في ظلام دامس لاندري ماذا يراد بنا ولا بوطننا المنكود.

(*) صوت الأمة ١٣/٤/١٩٤٧

العروض الانجليزية الجديدة *

لم نكد نفرغ من أنباء الوساطة حتي طالعتنا البرقيات بذلك النبأ الخطير الذي أشارت اليه كافة الصحف وانفردت «صوت الأمة» أمس بنشر تفاصيله التي وافانا بها مستر ويتيكر مراسلنا الخاص في لندن.

وقد تبين القراء من هذه التفاصيل انها تتناول مسألتين كبيرتين :

١- المسألة المصرية. وفي هذا الصدد يقول المراسل أن الانجليز قد عرضوا استبدال مجلس الدفاع الانجليزي - المصري المشترك بمجلس دفاع مشترك آخر يضم الدول العربية كلها مضافا اليها تركيا وايران، ومن المحتمل أيضا - كما يقول المراسل - ان يضم اليونان.

٢- المسألة السودانية. وينبئنا المراسل ان الانجليز قد يرضون بالاعتراف بالسيادة الاسمية لمصر علي السودان لعشر سنوات أخري وذلك بشرط ان تقبل مصر استمرار إدارة السودان كما هي في الوقت الحاضر علي ان تدخل انجلترا ومصر في مفاوضات بعد انتهاء هذه السنوات العشر.

* * *

وإنه لمن منطق الاشياء ان تكون هذه العروض الانجليزية حقيقية.

ذلك ان فشل مؤتمر موسكو يوشك ان يشق العالم الي معسكرين: المعسكر الانجلو - سكسوني، والمعسكر السوفيتي.. وانجلترا حريصة بالبداهة علي ان تسيطر علي بلاد الجامعة العربية مضافا اليها تركيا وايران واليونان لتضمها الي معسكرها في ذلك الصراع الدامي الذي يخشي ان ينشب بين المعسكرين.

ولبلادنا ان تتساءل عن الفائدة التي يمكن ان تجنيها من انضمامها الي هذا المعسكر او ذاك، وقد كانت ولاتزال تصر علي ان نخرج من دائرة نفوذ انجلترا وأن تسترد سيادتها الخارجية كاملة حتي تعيش بمنأي عن المطاحنات الدولية وتتمكن من التعامل مع كافة الدول وتبادل المنافع علي قدم المساواة.

واذا كانت مصر قد عملت لتكوين الجامعة العربية فانها لم تكونها لكي تصبح أداة في يد الانجليز، ونحن بلا ريب نرحب بأن تنظم بلاد الجامعة العربية الدفاع المشترك عن نفسها. ولكننا نرفض ان توضع تلك البلاد برمتها تحت الحماية الانجليزية وان تسخر في الحروب الانجليزية

الاستعمارية بطبيعتها.

والشئ الذي لا نفهمه هو أن ترتبط بتركيا وإيران واليونان تحت النير الانجليزي. والمصريون يذكرون مثلا كيف أن بلادا كتركيا قد ارتفعت فيها أصوات مختلفة شبه رسمية بالمعارضة في جلاء الانجليز عن أراضينا، وذلك إثرة منها وانانية لأنها تخشي روسيا وتريد ان يظل الانجليز في بلادنا لنجدتها مع انه من الأفيد لها كما ذكرنا غير مرة أن تكون مرابطة الانجليز علي ضفاف البوسفور بدلا من ضفاف النيل حتي يكونوا بذلك اكثر قربا منها، واسرع الي نجدتها.

وأما عن مسألة السودان فان الانجليز لايزالون عند نظريتهم وهي التي تضع السودان من مصر ذلك الوضع المغرض وضع البلد المغاير. ومن هنا نتحدث من جديد عن السيادة. وذلك مع ان المصريين والسودانيين مصممون علي الا ينظر لهذه المشكلة علي هذا النحو، وان تكيف التكييف التاريخي والانساني الصحيح وهو الناطق بان مصر والسودان بلد واحد لاسيادة لأحدهما علي الآخر ولاتوقيت لوحدتهما، وان مايطلبه وادي النيل كله هو جلاء الانجليز المحتلين عنه وترك أهله احرارا فيما بينهم.

هذا هو الوضع الذي يؤمن به شعب وادي النيل والذي لن يمل العمل علي تحقيقه. وإذا كانت حكومات هذا العهد قد اساءت الي هذا الوضع فتركت للانجليز منفذاً للتضليل والايهام بما يقولون فان شعب وادي النيل غير مسئول عن ذلك.

إن شعب الوادي لا يقبل مساومة في حقوقه ولا يرضي بأي تراجع وقد عقد العزم علي ان يتخلص من الاستعمار البريطاني وان يختصم الانجليز اختصاما مرا حتي تتحقق مطالبه، وهو لذلك لا نعرف لدهشته حدودا عندما يسمع ان الانجليز لايزالون يعرضون علي حكومات العهد الحاضر أن تظل مصر في المصيدة الانجليزية، بل وأن تتسع تلك المصيدة حتي تشمل البلاد العربية كلها مضافا اليها تركيا واليونان، ثم لا يقف الانجليز عند هذا الحد بل يضعون الأساس لشطر الوادي.

والشئ المحزن هو ان الحكومة الحالية قد أعلنت منذ حين قطع المفاوضات والالتجاء الي الهيئة الدولية ، ومع ذلك لم تحرك حتي اليوم ساكنا تاركة الباب مفتوحا لكافة المناورات الانجليزية والدولية، ثم تجد بعد ذلك من يؤيدها من بين انصارها.

هذه هي الكارثة وعلي الشعب أن يتدبر علاجها.

(*) صوت الأمة ١٩٤٧/٤/٢٢

كيف تستغل الشركات
نفوذ بعض الباشاوات *

جاء في مذكرة المسيو جيانوتي التي نشرتها «صوت الأمة» بالأمس في معرض الحديث عن صلة صدقي باشا بشركة الغاز المصرية sep مايأتي :

«تحصل صدقي باشا عند تكوين الشركة علي ٢٥٠ سهما يدفع ثمنها بالتقسيط من حصته في الارباح المستقبلة... » ومن هذا الاعتراف الخطير نستخلص مايأتي:

١- أن صدقي باشا قد اعطيت له ٢٥٠ سهما دون ان يدفع مليما واحدا من ثمنها بل يخصم هذا الثمن من أرباح الاسهم نفسها في المستقبل.

٢- أنه قد أعطي ٢٥٠ سهما بالذات ليكون مقدار اكتتابه الاسمي في الشركة ١٠٠٠ جنيه باعتبار ان ثمن السهم الواحد الاسمي هو ٤ جنيهات.

٣- أنه لما كان القانون يشترط لكي يكون الفرد عضو مجلس ادارة امتلاكه لاسهم تساوي علي الأقل ١٠٠٠ جنيه فقد اصبح لصدقي باشا الحق بموجب هذه الـ ٢٥٠ سهما أن يصبح عضو مجلس ادارة.

٤- أنه مادام لصدقي باشا الحق في ان يصبح عضو مجلس ادارة - وقد اصبح بالفعل - فيكون له الحق في أن يصبح ايضا رئيسا لمجلس الادارة.. وهذا ما حدث بالفعل.

وهذه هي الطريقة التي تحتال بها الشركات لكي تضم إليها ذوي النفوذ من رجال السياسة عندنا لكي تستغل ذلك النفوذ - وهي طريقة تتنافي بلا أدني شك مع كل مبادئ الشرف.

* * *

والآن.. هل يعرف القراء مدي ماربحه صدقي باشا من هذه العملية..؟! لقد ربح صدقي مايأتي :

١- ربح ثمن هذه الأسهم الذي ارتفع من ٤ جنيهات الي ١١٠ جنيهات اليوم.. وبذلك صارت الألف جنيه التي لم يدفع منها شيئا - ٢٧٫٥٠٠ جنيه.

٢- مكافأة رئاسته لمجلس الادارة وهي مكافأة سنوية كبيرة.

٣- ربح الـ ٢٥٠ سهما السنوي.

٤- سيطرته علي الشركة وتوصله الي محاولة ما أراد ان يفعل مع غيره من شراء اسهم المسيو جيانوتي علي نحو ما يعلم القراء ، ومافي هذه الصفقة من ربح لايخطر علي الخيال.

* * *

ولكي نزيد الأمر وضوحا ونبين مدي هذا الاستغلال المعيب نسرد للقارئ بعض المعلومات الرسمية عن هذه الشركة فنقول :

أنها تأسست بالقاهرة عندما كان صدقي باشا رئيسا للوزارة ووزيرا للمالية بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٣٢ لمدة ٥٠ سنة، ومجلس ادارتها يتكون من اسماعيل صدقي باشا رئيسا ومحمد طاهر باشا نائبا للرئيس والمرحوم ايلي عدس عضواً منتدبا بعد المسيو جيانوتي وعطا عفيفي بك واحمد صدقي باشا وموريس اندريو وقسطنطين سلفاجو وجاكودي كومب والفريد بوتافو أعضاء. واما اعمال الشركة فهي التجارة علي وجه عام في مصر والخارج وعلي الاخص تجارة البترول والبنزين والمازوت وجميع المنتجات الاخري المماثلة.

وللشركة أن تمثل أي مشروع تجاري او صناعي أو تستغل أي امتياز وان تقوم بجميع العمليات التجارية والصناعية والعقارية والمالية والبحرية التي تتصل مباشرة او غير مباشرة بغرض الشركة الاساسي.

وقد تملكت هذه الشركة كل رأس مال شركة الغاز الاهلية وقدره ١٠٠٠٠٠ جنيه - كما عقدت اتفاقا بينها وبين شركة كاليفورنيا تكساس اويل، وحصلت علي توكيل بتمثيل شركة أومنيوم الفرنسية للبترول وهي شركة لها عمليات مهمة في رومانيا.

وأما رأس مال هذه الشركة فقد كان ابتداء من سنة ١٩٣٨ ٧٢٫٩٠٠ جنيه ممثلا في ١٨٫٢٥٥ سهما قيمة كل منها ٤ جنيهات.

وبالرجوع الي ميزانيتها لسنة ١٩٤٤-١٩٤٥ وجدنا ان احتياطياتها المتنوعة قد بلغت ١١٩٫٠٨٨ جنيها وأن صافي أرباحها قد كان ٨٤٫٠١٦ جنيها.

هذه هي شركة الغاز المصرية. وذلك هو نشاطها ومبلغ ربحها، ومنها يتضح مبلغ ماربحه صدقي باشا وأمثاله منها.. ولقد سبق أن رأينا كيف مكن صدقي باشا من هذه الارباح دون ان يدفع مليما واحدا مقابلا لها.

* * *

ومن الغريب بعد ذلك ان ترتفع اصوات قائلة بأنه لاضير في ان يشترك الباشاوات أو بعضهم

في نشاطنا الصناعي أو التجاري وان يربحوا من وراء ذلك المال الوفير.. نعم من الغريب أن ترتفع مثل هذه الاصوات للرد علي من ينادون بضرورة إيقاف استغلال النفوذ.. فهانحن أمام حالة ناطقة.. وذلك لان صدقي باشا رجل من ذوي الثراء.. وقد كنا نفهم أن يشترك بماله الفعلي في هذه الشركة أو غيرها.. وأما أن نراه لايدفع مليما واحدا، ثم تعطيه الشركة رغم ذلك - ٢٥ سهما وتجعله عضو إدارة بل ورئيس مجلس إدارة، فهذا شئ لايستطيع فهمه إنسان ولا يمكن تفسيره علي انه مساهمة مشروعة في استغلال موارد الثروة في البلاد.

واذا لم يكن هذا هو استغلال الشركات لنفوذ بعض الباشاوات فماذا يكون استغلال النفوذ..؟! الأمر بين وانه لمن الواجب القضاء علي مثل هذا الفساد الذي يهدد مصالح مصر العادلة وشعبها البائس اشد التهديد، بأن يمكن هذه الشركات من السيطرة علي البلاد واهلها بل والأداة الحكومية فيها اقبح السيطرة واعظمها جرما.

(*) صوت الأمة ١٩٤٧/٥/٤

. . . ولتنفلق البلاد إذا شاء ت*

لو ان هذه البلاد كانت عبارة عن قبائل من العبيد او قطعانا من الغنم او طوائف من البله المتناثين لما استطاعت حكومة ولا استطاع عهد ان ينزل بها اكثر مما تنزل هذه الحكومة وهذا العهد.

ولقد بحثت عن عنوان للمقال أستطيع ان افرغ فيه بعض ما في نفسي من لظي علي كرامة هذا الوطن المهددة وعلي حقوق بنيه المداسة بالأقدام، فلم اهتد الي غير هذا العنوان أضعه في صدر الجريدة وألصقه في صفحتها الأخري تحت الموقف السياسي كحروف من نار تكوي أسمك الجلود.

وفي الحق انه ليخيل الينا ان اللغة العربية الفصيحة لم تعد تصلح لمعالجة شؤون هذا الوطن المنكود وقضاياه المرزوءة حتي لتحدثنا النفس كل يوم بان نهجر هذه اللغة وان نكتب لهذا الشعب المسكين باللغة العامية حتي يصل الصوت الي طبقاته العميقة التي لن يصلح لهذه البلاد حال الا اذا تحركت تلك الطبقات وطالبت باستقامة أمورها وأمور وطنها. ففي كل أسبوع يذيعون أن القضية قد أعدت وأن مجلس الوزراء سيجتمع يوم الاحد ويفصل في كافة الأمور وفي يوم الاثنين سيتقدم رئيس الوزراء الي البرلمان الذي يؤيده ليلقي بين يديه بيانا صريحا نيرا مضيئا حاسما، ثم يجتمع مجلس الوزراء وينفض مجلس الوزراء ويتساقط مندوبو الصحف علي رئيس الوزراء والوزراء لعلهم يظفرون بجديد او يحظون بتأييد او يفوزون بحسم فيرد المندوبون اخوي وعاء مما كانوا، ويعودون الي صحفهم ليضنوا رؤساء تحريرها بنفس الأسئلة ونفس الأجوبة التي ملها الصحفيون والسياسيون كما ملها الشعب كله.

هذه سخرية بالشعب وبالوطن وبقضية الوطن، بل إنه تحايل علي هذا الشعب وهذا الوطن وهذه القضية. نعم انه تحايل معيب مرذول ولو كانت هناك جهة اختصاص قضائية لوجب ان تحاكم امامها هذه الحكومة وهؤلاء الوزراء علي هذا الاستخفاف بل الاستهتار الذي لايليق.

ولكن هذه الجهة غير موجودة لسوء الحظ، وانما الموجود هو الشعب فارجعوا اليه ايها الناس. نعم، ارجعوا اليه اذا كانت لديكم ذرة من الشجاعة الأدبية، بل والشرف السياسي، ليقضي فيكم قضاءه النهائي المبرم، فينحيكم عن الاشراف علي مصير هذه البلاد التي ضاقت بكم ذرعا ونفد صبرها من اساءتكم إليها. وأنتم لاتقترفون الا مايضرها، وتمكسون عما ينفعها.

كفي ! كفي استهتارا واساءة، وثقوا ان يوم الحساب لابد آت.

لقد أفرغت عقولنا كل مافيها من تفكير أو منطق لمحاجتكم وتبصيركم بأخطائكم واساءاتكم، ولم نعد نملك غير نار مشاعرنا، نصبها عليكم كاوية بالحق محرقة بالايمان الجريح.

إن هذه الأمة ليست كما تظنون مجموعة من الرعاع تسخرون منها كما تشاءون، وهذه البلاد ليست ضيعة لكم تعبثون بها كما تريدون، فاحذروا مغبة أعمالكم وثقوا ان ألاعيبكم لم تعد خافية علي أحد. وإذا كنتم من الجبن وضعف الايمان بحيث لاتستطيعون اختصام الانجليز اختصاما جديا، ومطالبتهم بتحرير واديكم من استعمارهم البغيض فنحوا عنا وجوهكم واتركونا نتولي أمورنا: نحن الشعب، والا ارغمناكم علي ذلك وجباهكم في التراب.

(*) صوت الأمة ١٩٤٧/٥/١٢

بيڤن يفصح عن الاستعمار البريطاني *

لقد أفصح المستر بيفن عن الاستعمار البريطاني في تعقيبه علي مناقشة السياسة الخارجية البريطانية بالأمس في مجلس العموم علي نحو لم يسبق له مثيل.

ولقد أجملنا اعترافاته الاساسية في النقط الثلاث التي يراها القراء في غير هذا المكان وهذه هي :

الجلاء عن مصر

لقد زعم المستر بيفين أن مصر قد رفضت العرض الذي تقدمت به بريطانيا قبل بدء المفاوضات الشهيرة وهو العرض الخاص بالجلاء عن مصر. وأعلن ان القوات البريطانية ستبقي في مصر بناء علي معاهدة سنة ١٩٣٦، وذلك حتي دون أن يتفضل فيعلن أن هؤلاء الجند لن يبقوا الا في حدود تلك الاتفاقية، من حيث عددهم، والمناطق التي يعسكرون فيها، وذلك مع العلم بأن هذه القوات الآن لاتقف عند العشرة آلاف جندي والأربعمائة طيار وطائرة، بل تبلغ مايزيد علي المائة الف فضلا عن عشرات الآلاف من الاسري الذين يرهقون تموينا ومصالحنا بل ويعيثون في أرضنا فسادا.

علي ان الجلاء حق لمصر، غير مشروط بشيء، لانها تستمده من ميثاق هيئة الامم المتحدة ذاته، ذلك الميثاق الذي يتعارض مع معاهدة سنة ١٩٣٦ وينص هو نفسه علي انه في حالة مثل ذلك التعارض فان مايخالفه يعتبر باطلا.

علي اننا في الحقيقة لانستطيع إلا أن نحمل النقراشي باشا مسئولية هذا التصريح الخطير الذي أدلي به بيفين، وذلك لان البلاد كلها قد بح صوتها تطالبه بأن يعلن بطلان معاهدة سنة ١٩٣٦ أو سقوطها، وذلك حتي لا يعطي الانجليز فرصة للاحتجاج بها، ويلجئهم الي أن يثبتوا اولا انه من الممكن أن تظل تلك المعاهدة قائمة رغم ميثاق هيئة الامم. ولكن النقراشي باشا لم يفعل وعليه وزر ماارتكب.

بريطانيا والشرق الأوسط

والنقطة الثانية هي التي عبر عنها المستر بيفين بقوله ان الشرق الاوسط منطقة حيوية بالنسبة لشعوب الامبراطورية البريطانية، وانه لايمكن إحداث أي تغيير فيه، والا تعرضت تلك الشعوب

للخطر.

وإذن فانجلترا لا يهمها من الشرق الأوسط الا الدفاع عن الامبراطورية البريطانية، وان ماتشدقوا به من أنهم قد دافعوا عن هذا الشرق لذاته وردوا عنه الاستعباد الالماني والايطالي واستحقوا من اجل ذلك ان يأكلوا ديوننا، لم يكن إلا نفاقا سمجا ممجوجا.

وإذن فان مايتشدق به الانجليز وأذنابهم من انهم يريدون ان يعقدوا مع مصر وغير مصر من البلاد العربية معاهدة أو معاهدات تحالف ليس هو الآخر إلا نفاقا سمجا ممجوجا، وان مايريدونه هو بسط حمايتهم علي الشرق الاوسط كله والاستيثاق من وسائل استعماره.

والشئ العجيب الذي لا نستطيع فهمه هو هذا التحالف الاجباري الذي يريدون فرضه علينا فنحن لانريد تحالفهم، ونفضل أن تنهشنا أسباع الأرض عن ان يبسطوا فوق اوطاننا الجريحة حمايتهم البغيضة واستعمارهم المشئوم.

وجبان نذل أي مصري أو عربي يجرؤ بعد اليوم ان يرفع صوتا بل أن يهمس بصوت يدعو الي محالفة هؤلاء الاستعماريين أو صداقتهم.

فعلي الشعب المصري ان يفطن الي هذه الحقيقة، وان يقطع دابر كل أمل لدي هؤلاء الانجليز في الاستمرار علي استعبادنا باسم التحالف او غيره.

مستوي المعيشة في انجلترا:

وأوقح ما قاله المستر بيفين في تعليقه بالأمس هو ماذكره من أن بريطانيا مستعدة للعمل علي رفع مستوي الحياة الاقتصادي والاجتماعي في مصر والشرق الأوسط.

وتأتي وقاحة هذا التصريح الذي كرره هذا الوزير الاستعماري نفسه غير مرة، من انه لم يلبث ان اردفه بقوله ان أي مساس بمصالح بريطانيا المالية والاقتصادية في مصر والشرق الاوسط لن يلبث ان ينتهي بخفض مستوي الحياة في انجلترا.

واذن فالانجليز لايريدون رفع مستوي الحياة الاقتصادي والاجتماعي في مصر وغيرها من البلاد العربية شفقة بشعوب تلك البلاد، وانما يريدون استثمار مصادر الثروة فيها لكي يرفعوا بفضلها مستوي حياة شعبهم هم في بلادهم.

انهم يريدون ان يتخذوا من مصر وغيرها من البلاد العربية كما اتخذوا في الماضي، واكثر مما اتخذوا في الماضي، بقرة حلوبا يستدرون ضرعها، واذا أبت قتلوها لينهشوا لحمها حيا.

ويودنا أن نفهم هل سمع بشر قبل اليوم بوقاحة جارحة كهذه الوقاحة ؟

من قال ان مصر ضيعة للانجليز ؟ من قال بحرمان هذا الشعب المصري البائس من مصادر الثروة في بلاده لكي توضع بين ايدي الانجليز يرفعون بها مستوي حياة شعبهم مع العلم بالبون

الشاسع بين هذا المستوي في انجلترا وفي مصر ؟

هل في العالم شعب أشد جشعا واغلظ كبدا من هؤلاء الانجليز الصفقاء المتبجحين ؟

ولكننا مع ذلك نعود فنصب جام غضبنا أيضا علي الشعب المصري وغيره من الشعوب العربية اذا سمحوا لهؤلاء الانجليز بأن ينفذوا فينا مايريدون، واذا سمحوا لحكوماتها الضعيفة المتخاذلة بأن تساعد هؤلاء الانجليز علي مايريدون.

اليقظة ! اليقظة ! أيتها الشعوب ! والا فالاستعباد والجوع لك بالمرصاد.

(*) صوت الأمة ١٩٤٧/٥/١٧

التزامات المرافق العامة
ونكبة مصر في سيادتها التشريعية *

لاشك ان سيادة اي دولة في تشريعها تعتبر المظهر الأساسي لسيادة تلك الدولة العامة وذلك لأنه اذا لم يكن برلمان الدولة حرا في تشريع ماتتطلبه حاجة البلاد من قوانين فاننا لاندري ماذا يتبقي للدولة عندئذ من معني السيادة العامة - والتشريع هو المنظم لكافة الحقوق والواجبات...

وعندما نعلم كل يوم ان هذا التشريع أو ذاك قد اوقف في مجلس النواب او في مجلس الشيوخ لان الانجليز قد طلبوا ايقافه او لان الشركات الكبيرة القوية النفوذ قد طلبت ذلك الايقاف او ان الانجليز والشركات - كما يحدث غالبا - قد تضافرا في ذلك الطلب - نعم عندما نعلم كل يوم نبأ مثل تلك التدخلات لا نستطيع ان نفهم كيف نعتبر عندئذ دولة ذات سيادة مع ان تشريعنا مستعبد لرغبات الانجليز وكبار الماليين الذين تتفق مصالحهم مع مصالح اولئك الانجليز..

ولقد حدث منذ ايام ان اخذت زميلتنا «البلاغ» تشير الي محاولات تبذل لايقاف قانون وافق عليه مجلس النواب وارسل الي مجلس الشيوخ وعرض علي ذلك المجلس فوافق علي مواده ولم يبق الا اخذ الرأي علي مجموع القانون، وهنا حصل التدخل كالعادة فيما يمكن ان يمس مصالح الانجليز المالية في مصر ومصالح الشركات الكبيرة اجنبية وشبه اجنبية ومصرية.. وهذا القانون هو المعروف (بقانون التزامات المرافق العامة)..

ووقع ما خشيته زميلتنا «البلاغ» فقد اجتمع مجلس الشيوخ بالامس وفي جدول اعماله اخذ الرأي علي ذلك القانون، ولكن رئيس المجلس لم يعرض ذلك الموضوع علي الاطلاق بل اسقطه وكأنه لم يدرج في جدول الأعمال. ولم يفتنا هذا التصرف العجيب فلفتنا اليه نظر الرأي العام في عدد الأمس تحت عنوان (هل رضخ رئيس الشيوخ لضغط الشركات)...

وهانحن اليوم نبين للقراء اهمية هذا القانون وسر الاعتراض عليه وايقاف صدوره فنقول: يعلم القراء بلا ريب ان الاتجاه السياسي في العالم اجمع وحتي في انجلترا ذاتها يسير اليوم نحو تولي الدولة اما بنفسها واما بواسطة البلديات ومجالس المديريات والمراكز والقري ادارة المرافق العامة مثل الكهرباء والمياه والمواصلات وما شاكل ذلك والحكمة في هذا الاتجاه هي انه قد حان الحين لكي تتخلص الشعوب من سيطرة الشركات علي حياتها واستنزاف دمائها لمصلحة عدد محصور

من الاشخاص..

ولما كان مثل هذا الاتجاه لايزال صعب التحقيق في بلاد كمصر لم ينضج بعد الادراك العام عند شعبها المسكين ولم تستقم اخلاق كبار رجال المال فيها ولا حملها الشعب علي تلك الاستقامة والاقلاع عن التضليل - فقد فكر منذ سنوات بعض رجال السياسة ممن اتصفت نفوسهم بالنزاهة والعدل في ان لايتركوا الأمر فوضى وإذا لم يكن من المستطاع استيلاء الدولة علي المرافق العامة وادارتها بنفسها فلا اقل من ان ينظم استغلال الشركات لتلك المرافق علي نحو تحقق اقل مايجب من الضمانات للدولة ولأفراد الشعب...

وانه لمن امانة التاريخ ان نذكر ان المغفور له محمد باشا محمود كان قد فكر في سنة ١٩٤٠ في ان يضع قانونا لينظم نهوض الشركات بتلك المرافق العامة ولكن الانجليز حماية لشركاتهم ومصالحهم عارضوا في ذلك القانون معارضة لم يستطع محمد باشا محمود عندئذ لسوء الحظ ان يثنيهم عنها...

ومرت السنون وخلف محمد محمود باشا من بعده ابنا نابها يعمل في صمت دءوب وهو النائب المحترم محمود محمد محمود الذي تقدم بعدة اقتراحات بقوانين بالغة الاهمية وكان من بينها هذا الاقتراح بقانون خاص بالتزامات المرافق العامة وقد وافق عليه كما قلنا مجلس النواب ووافق مجلس الشيوخ علي مواده ثم اوقف عند اخذ الرأي عليه...

ولكي يدرك القراء اهمية هذا القانون يكفي ان نذكر بعض احكامه الاساسية..

ففي المادة الاولي منه ينص علي انه «لايجوز منح التزامات المرافق العامة لمدة تزيد علي ثلاثين سنة».. وفي المادة الثانية منه ينص علي ان «يكون لمانح الالتزام الحق في اعادة النظر في قوائم الاسعار عقب كل فترة زمنية علي الاسس التي تحدث في وثيقة الالتزام»...

وفي المادة الثالثة ينص علي انه «لا يجوز ان تتجاوز حصة الملتزم السنوية في صافي ارباح استغلال المرفق العام ١٠٪ من رأس المال الموظف والمرخص به من مانح الالتزام وذلك بعد خصم مقابل استهلاك رأس المال. ومازاد علي ذلك من صافي الأرباح يستخدم اولا في تكوين احتياطي خاص للسنوات التي تقل فيها الأرباح عن ١٠٪ وتقف زيادة هذا الاحتياطي متي بلغ مايوازي ١٠٪ من رأس المال..» . وتنص المادة الرابعة علي أنه : «يجب ان تحدد وثيقة الالتزام شروط اوضاع استرداده قبل انتهاء مدته.».. والمادة الخامسة تقضي بأن يكون «لمانح الالتزام دائما متي اقتضت ذلك المنفعة العامة - ان يعدل من تلقاء نفسه اركان تنظيم المرفق العام موضوع الالتزام او قواعد استغلاله وبوجه خاص قوائم الأسعار الخاصة به وذلك مع مراعاة حق الملتزم بالتعويض ان كان له محل..». وقد نصت المادة الثامنة علي سريان بعض الأحكام الاساسية لهذا القانون علي الالتزامات السابقة علي صدوره ...

وإذنا فهذا القانون قد كان خليقا لو صدر بأن يمكن الدولة من شئ من الاشراف علي الشركات التي تستغل مرافق البلاد العامة، كما انه قد كان خليقا بأن يضع حدودا لجشع تلك الشركات وسيطرتها علي حياتنا العامة، وفي كل هذا بلا ريب ما يغضب الانجليز وشركاتهم وشركات غيرهم من الأجانب او المصريين المرتبطين بعجلة هؤلاء الأجانب والذين تهزم مصالحهم المادية في نفوسهم كل نزعة وطنية إنسانية خيرة....

هذه هي قصة قانون التزامات المرافق العامة وتلك هي خطورتها، وقد اوضحنا مراحلها كما بينا سر التدخل لايقاف ذلك القانون، وبقي ان نعرف هل ستظل سيادة مصر التشريعية مقيدة مكبلة علي هذا النحو برغبات المستعمرين وجشع الشركات وكبار الماليين ام ستفك هذه القيود فيتمتع الشعب بأول مظهر من مظاهر حريته واستقلاله الحقيقيين ذلك الاستقلال وتلك الحرية اللذين لا تقل وطأة الاستعمار عليهما قسوة عن وطأة مصالح قلة من المصريين الذين لا ضمير لهم ولا ذمة...

(*) صوت الأمة ١٩٤٧/٥/٢١

الاستعمار هو أس الداء*

لقد بلغ التطاحن بين الدول الكبري حدا ينذر بأسوأ العواقب. وتدور رحا المعركة الاساسية اليوم حول الشرق الأوسط الذي قرر الانجليز والأمريكان فيما يظهر للعيان، أن يكون منطقة نفوذ لهم واستغلال. وأما الدول الأخري مثل فرنسا وروسيا، فان احداهما وهي فرنسا، لاتزال تجاهد لكي يطلق السكسونيون لها اليد في مستعمراتها ولايعملون علي إقلاقها، وإن كنا لا ندري هل سيمكنها السكسونيون من ذلك أم لا.. وأما الروس فهم الشبح الذي يلوح به السكسونيون ليستمروا في استعباد الشرق العربي واستغلاله، فاذا طالبت مصر أو العراق أو فلسطين بحريتها قال السكسونيون إن هذه الدول لاتريد الاستقلال وإنما تريد إفساح المجال للروس الذين يدفعونها الي المطالبة بذلك الاستقلال، وذلك مع أن هؤلاء السكسونيين وبخاصة الانجليز يعلمون علم اليقين أن مطالبة البلاد العربية بحريتها واستقلالها ليست بنت اليوم ولا هي قد توقفت يوما علي ظهور الروس في الأفق الدولي، وإنما هي معركة قديمة دامية يرجع عهدها الي ما يقرب من ثلاثة أرباع القرن.

وإذا قالت الشعوب العربية أنها قد عقدت العزم علي أن تكتفي بالتنظيم الدولي للسلام وأن ترفض كل تحالف ثنائي لما تعلمه عن يقين من ان اي تحالف كهذا لن يكون إلا حماية بأقبح مايحمل هذا اللفظ من معني – نعم إذا قالت الشعوب العربية قولا كهذا، راح السكسكونيون يذيعون أن رفض التحالف معهم ليس معناه أن الشعوب العربية تريد حريتها مكتفية بالتنظيم الدولي للسلام، بل إنها سترتمي في أحضان روسيا إن لم تكن قد ارتمت بالفعل.

ومن الغريب أن تجد هذه الاراجيف من يروج لها من المصريين والعرب الجبناء المرجفين الذين لايدرون انهم بمثل هذه السخافات يطعنون قضاياهم الوطنية في الصميم، وكل ذلك خوفا من خطر مزعوم يظنونه آتيا مع الشيوعية وذلك مع العلم بأن الأمر لايستدعي كل هذا الخوف ولا يوجب مثل هذا النفاق، فالبلاد العربية لا يطالب الرأي العام المتزن فيها بغير الاصلاح الجريء، وكل عاقل يدرك ان هذا الاصلاح خليق بأن يقي البلاد العربية كلها من كل تطرف وأنه لا محل اطلاقا لأن نروج لأراجيف الانجليز والأمريكان التي لا تصدر إلا عن نزعة استعمارية ملتوية خبيثة.

ومن اغرب ماقرأناه مااخذت الصحف الفرنسية التي تنطق برأي احزاب اليمين في فرنسا، تكتبه امس واول امس – كما يري القراء في غير هذا المكان – من ان الروس قد دبروا مع

الحكومة المصرية والحكومات العربية امر نزول الأمير عبد الكريم الزعيم الريفي، ضيفا كريما علي جلالة الملك وشعبه، وذلك بالرغم من أن هذا الزعيم قد قضي في النفي عشرين عاما لا لشئ إلا لأنه قد قاتل في سبيل حرية وطنه. والفرنسيون قد ذاقوا من مرارة الاحتلال الاجنبي ماكان من الواجب ان يدركوا معه ان القتال في سبيل الأوطان لايمكن ان يعتبر جريمة يجازي عليها المرء بالنفي الأبدي، وقد ظهر ان الأمير المنفي هو الذي طلب الالتجاء الي مصر وشعب مصر، ولم يكن باستطاعة جلالة الملك ولا باستطاعة الشعب ان يرفضا هذا اللاجئ الكريم.

عجيب أمر هذا الاستعمار القبيح الذي يقلب أشرف القيم الانسانية الي مؤامرات خسيسة، فالمطالبة بالتحرر من دولة استعمارية يحاولون تصويرها برغبة في استبدال سيد بسيد، وليس بعد هذا تجن بل ولا وقاحة. وإيواء وطني شريف مجاهد يحاولون تشويه جماله بأنه مؤامرة تمت بين الدول العربية وبين روسيا التي أصبحوا اليوم ينسبون اليها كل شئ ولم يبق إلا ان يلصقوا بها المعجزات!!

* * *

والواقع ان أس كل هذه الأدواء هو الاستعمار، وانه مالم تقلع الدول الاستعمارية العتيقة وبخاصة انجلترا وفرنسا، عن عقليتها العتيقة التي ترجع الي قرنين أو ثلاثة قرون، فان العالم سيظل مضطربا وستظل الحروب تنذر بالانفجار.

ويزيد أمر هذا الاستعمار خطورة أن الأمريكيين لسوء الحظ، بدلا من أن يخرجوا من عزلتهم للعمل علي تحرير الانسانية، نراهم يخرجون من تلك العزلة للمساعدة علي توطيد أقدام الاستعمار الانجليزي بل ويحاولون هم انفسهم أن ينهجوا نهجه، وفي ذلك اكبر خيبة لآمال الانسانية التي كانت تظن أن هذا الشعب السعيد الغني، لن يعمل ضد حرية الشعوب، وهو الذي لم يطق أقل تبعية لانجلترا، مع اتحاده معها في الجنس والدين واللغة، وأبي إلا أن يحاربها حربا عاتية ليتمتع باستقلاله الكامل المطلق.

الاستعمار إذن هو أس الأدواء كلها، وعلي الدول الاستعمارية ان تفهم انه من العار علي الانسانية ان يظل الاستعمار موجودا حتي اليوم، ولقد تخلصت الانسانية من رق الأفراد، وبقي ان تتخلص من استرقاق الشعوب. واذا كانت الاتفاقية الدولية التي حرمت شراء وبيع البشر كعبيد قد وقعت في منتصف القرن الماضي، فويل للانسانية إذا كان قرن آخر لم يكف لكي تصل الي الاتفاق علي تحريم استرقاق الأمم، وذلك مع العلم بأن هذا الاسترقاق هو اصل البلاء الذي تكتوي به تلك الانسانية سيدة ومستعبدة - في تلك الحروب الطاحنة التي لاتنتهي، والتي تستهلك من الأنفس والأموال مالو توفرت علي اعمال الانتاج السلمية لعاش الجميع في رخاء واطمئنان.

(*) صوت الأمة ١٩٤٧/٦/٢

قانون الشـركات*

لقد استطاعت لجنة الشئون المالية بمجلس الشيوخ أن تضع أخيرا تقريرها عن قانون الشركات وان تقدمه الي المجلس ويقي أن يوافق عليه حضرات الشيوخ المحترمين وان يصدر.

ولقد ادخلت بالفعل التعديلات التي اشرنا اليها عندما كتبنا مقالا نشير فيه الي أنواع من الضغط التي وقعت والتي أوشكت أن تغير هذا المشروع في اللجنة المالية بالشيوخ.

والملاحظ بوجه عام أن التعديلات التي أدخلت قد كانت لازمة بل واجبة لتلافي بعض أنواع الفساد المتفشية في البلاد اليوم، وان كان هذا لايمنع من أن اللجنة قد أدخلت بعض تعديلات أخري رعاية لأعضاء مجلس الادارة وللشركات، وهانحن نفصل هذين النوعين من التعديلات..

تعديلات لمصلحة أعضاء مجلس الادارة والشركات

لقد كان المشروع كما أقره مجلس النواب يقضي بأنه «لايجوز لأحد ان يكون عضو مجلس ادارة في أكثر من ست شركات مساهمة او ان يكون رئيسا او عضوا منتدبا في مجلس إدارة لأكثر من اثنتين منها».

هذا هو النص الاصلي.. ولكن لجنة المالية بالشيوخ قد غيرت العدد بالنسبة لعضوية مجلس الادارة فأباحها في عشر شركات بدلا من ست، وأما بالنسبة للرئيس وعضو مجلس الادارة المنتدب فقد احتفظت بالعدد الأصلي وهو شركتان فقط.

علي أننا إنصافا للحق نقول إن اللجنة المالية قد ادخلت قيدا هاما جدا وهو النص علي أن يحرم الجمع بين عضوية أكثر من العدد المسموح به للفرد الواحد بصفته الشخصية أو - وهذا هو القيد - بصفته ممثلا للغير، وبذلك أوصدت باب التحايل امام من قد يحاولون العبث بهذا النص والتخلص منه بانتحال عدة صفات.

ومع ذلك فقد كان من الواجب ان تحتفظ اللجنة المالية بعدد الست شركات لأنه من غير المعقول أن يتسع جهد فرد واحد للعمل جديا في أكثر من هذا العدد، كما انه لابد من وضع حد لجشع الجشعين واحتكارهم. مثل هذا العمل الذي يغلب أن لا يصلوا إليه الا لرغبة الشركات في استغلال نفوذهم السياسي.

* * *

والتعديل الثاني قد أدخلته اللجنة لا لمصلحة الاعضاء هذه المرة بل لمصلحة الشركات ذاتها، وفيه تأجيل لنفاذ النص الخاص بنسبة عدد المصريين، موظفين وعمالا، في الشركات. فالنص الأصلي كان يقضي بأن تعطي مهلة قدرها سنتان للشركات القائمة لتجعل ٧٥٪ من مجموع المستخدمين بها و٩٠٪ من مجموع العمال من المصريين. ولكن اللجنة رأت ان تزاد تلك المدة من سنتين الي ثلاث سنوات وبذلك أجلت إتمام تنفيذ هذا النص عاما آخر..!!

تعديلات للمصلحة العامة

وأما التعديلات التي أدخلت للمصلحة العامة فهي في الحقيقة كثيرة وجوهرية بحيث نرجو أن يقرها المجلس. وهاهي تلك التعديلات :

١- عدلت اللجنة النص الذي يحرم علي الوزير قبل انقضاء ثلاث سنوات من تركه الوزارة ان يعمل كمدير او عضو مجلس ادارة او خبير او مستشار في شركة من الشركات المساهمة التي تكفل لها الحكومة مزايا خاصة عن طريق الاعانات او الضمان او التي ترتبط مع الحكومة بعقد من عقود الاحتكار او التوريد او الاشغال العامة او التزام لمرفق عام. وجاء تعديلها بأن نضيف الي الوزير في الحكم السابق «أي موظف في درجة مدير عام فما فوق».

٢- تداركت اللجنة نقصا خطيرا في المشروع الأصلي وذلك بنصها علي أن «يخصص ٥١٪ علي الأقل من اسهم كل شركة مساهمة للمصريين سواء عند تأسيس الشركة أو عند زيادة رأس المال». وهذا نص سبق أن اشرنا الي أهميته وذكرنا كيف أن حفني محمود باشا كان قد أدرجه في مشروع القانون الذي كان قد أعده للشركات، ولم يوفق في العمل علي اصداره بل باء بسببه، بغضب مبين من صدقي باشا وحكومته.

ولكننا لم نتبين من النصوص التي اقترحتها اللجنة كيف سيضمن تنفيذ هذا الحكم خصوصا وأنها لم تحتم ان تكون الأسهم إسمية، كما ان اللجنة قد أباحت لوزير التجارة والصناعة التجاوز عن هذه النسبة كلها أو بعضها. وهذان مأخذان خطيران نرجو ان يتداركهما المجلس.

٣- أدخلت اللجنة حكما جديدا ثانيا خاصا بالحصص العينية فأوجبت ان تقدر تقديرا صحيحا وأن تعين المحكمة خبيرا مختصا للقيام بذلك، كما حظرت تداول حصص التأسيس والأسهم التي تعطي مقابل الحصص العينية قبل نشر حساب الأرباح والخسائر عن سنتين كاملتين علي الاقل من تاريخ صدور مرسوم التأسيس.

وهذا نص يرجي أن يقضي علي أنواع كثيرة من التحايل المعيب التي اشرنا الي بعضها في المجالات السابقة..

٤- ادخلت اللجنة حكما ثالثا يرجي أن يقضي أيضا علي أنواع من الاستغلال لا نغالي إذا قلنا أنها هي أو السرقة سواء بسواء وذلك بتحريمها بيع شهادات الاكتتاب والاسهم بأزيد من

قيمتها الاسمية في الفترة السابقة علي صدور مرسوم تأسيس الشركة بالنسبة لشهادات الاكتتاب أو في الفترة التي تلي صدور مرسوم التأسيس الي نشر حساب الارباح والخسائر عن سنة مالية كاملة بالنسبة للاسهم.

ومعني هذا النص هو أن الأعضاء الذين يسمون بالمؤسسين لن يستطيعوا ان يبيعوا شهادات اكتتابهم ولا أسهمهم في الفترة التي يكثر الاقبال فيها علي شرائها وترتفع اثمانها الي الضعف أو أكثر نتيجة لشدة الطلب وللدعاية وتوقعا لأرباح خيالية او استنادا الي ثقة مزعومة تستمدها تلك الشركات من بعض الاسماء الضخمة التي تنتشر بين اسماء المؤسسين.

٥- وادخلت اخيرا اللجنة نصا حاولت به ان تكون الاسهم التي يملكها عضو مجلس الادارة اسهما حقيقية دفع ثمنها وأن يحتفظ بتلك الاسهم لحين انتهاء مدة وكالة العضو والتصديق علي الحساب الختامي لآخر سنة مالية قام فيها بأعماله وذلك بأن نصت علي ان «تخصص الأسهم التي يملكها عضو مجلس إدارة شركة مساهمة لضمان إدارته ويجب إيداعها أحد المصارف المعتمدة من وزارة المالية لهذا الغرض».

علي اننا نلاحظ ان هذا النص قاصر كل القصور وأنه لن يعالج الفساد القائم ، فهو لن يمنع الشركات من ان تهب هذا الباشا أو ذاك ماتريد من أسهم دون أن يدفع ثمنها وعلي أن يخصم هذا الثمن مثلا من ارباح تلك الأسهم في المستقبل كما فعلت شركة الغاز المصرية مع صدقي باشا علي النحو الذي أوضحناه غير مرة.

وقد كان من الواجب أن يحرم القانون مثل هذا التصرف الباطل في نظر القانون التجاري نفسه وأن ينص علي جزاء جنائي لمرتكبيه كما هو الحال في القانون الفرنسي حيث تنص المادة ٤٠٥ من قانون العقوبات علي معاقبة العضو ذي الصفة الوهمية أو المشترك اشتراكا صوريا بالحبس ستة أشهر.

* * *

هذه هي التعديلات الجوهرية التي أدخلتها اللجنة المالية بمجلس الشيوخ علي مشروع قانون الشركات، وإننا لنرجو أن يصلح المجلس مافيها من مآخذ وأن يقر ماأضيف الي هذا القانون من أحكام ضرورية لازمة.

(*) صوت الأمة ١٩٤٧/٦/١٦

ضعف الحكومة النقراشية يضيع علي مصر ديونها
لابد من قيام حكومة تمثل الأغلبية
لتصادر الأموال والممتلكات البريطانية في مصر *

لندن في ٩ - لمراسل صوت الأمة الخاص - ان الحكومة المصرية الحاضرة بوصفها حكومة اقلية لا تملك من القوة مايمكنها من ارغام بريطانيا علي دفع دينها لمصر. والتدابير التي يمكن بها ان تنال مصر مطالبها من بريطانيا ينبغي ان تقوم بها حكومة دستورية قوية لا تستطيع دولة أجنبية أن ترغمها علي الاستقالة.

حكومة ضعيفة

وضعف حكومة النقراشي باشا هو الورقة الأولي في يد بيفن الذي يري ان ضعف هذه الحكومة هو السبب الوحيد الذي يشفع لبقائها في الحكم. ومع ذلك فسأورد فيما يلي مختلف اقتراحات المصريين واصدقاء مصر من الاقتصاديين البريطانيين عن كيفية امكان دفع بريطانيا دينها لمصر.

لا ينوون الدفع

إن علي حكومة بريطانيا بمقتضي اتفاقية بريتون وود ان تفاوض الدول التي أقرضتها في الحرب الاخيرة قبل منتصف شهر يولية القادم عندما تنحل الكتلة الاسترلينية إلا إذا تطوعت بعض الدول بالبقاء داخل نطاق هذه الكتلة، اما القول «بالدخول في المفاوضات» فهو قول يدل علي منتهي الفطنة من جانب الاقتصاديين البريطانيين او كما قال احدهم: «إن الدخول في المفاوضات شئ، والوصول الي تسوية شئ آخر» اما المفاوضات الدائرة الآن في لندن فانها مجرد شكليات بالنسبة للحكومة البريطانية وعندما وافق جهابذة الاقتصاد في مدرسة الاقتصاد بلندن علي وجوب دخول بريطانيا في مفاوضات مع دائنيها (مثل مصر) لم يكن في نيتهم ان تدفع بريطانيا ما عليها من الديون .

يتحدون بنك انجلترا

وقد اكتسب رجال الصناعة ورجال المال الهنود خبرة وتجربة من الحرب الأخيرة، ومن المحتمل أن لاتبلغ خسائر هؤلاء الهنود الذين اقرضوا بريطانيا خسائر الدائنين من المصريين وذلك لأن

الهنود عندما باعوا بضائعهم الي بريطانيا خلال الحرب قد استعملوا أرصدتهم في شراء اسهم انجليزية خارج الهند ومن ثم فقد اصبحوا يملكون جزءا من الثروه الانجليزية وقد استطاعوا ذلك لان الهند كانت جزءا من الامبراطورية البريطانية ولم يحدث أي تجميد لرأس المال في داخل حدوه الامبراطورية، وما كادت الحرب تقرب من نهايتها حتي لاحظ بنك انجلترا العظيم الجبار هذه العمليات الخطيرة فهدد رجال الصناعة الهنود وحاول اقناعهم بلطف كي يوقفوا شراءهم للاوراق المالية البريطانية وليس من اليسير علي أي رجل من رجال الصناعة أن يتجاهل تهديدا يصدر عن بنك انجلترا.

اذا فشلت المفاوضات

هل في ميسور الحكومة المصرية أو رجال الصناعة المصريين شراء أوراق مالية بريطانية من الأسواق الخارجية بحرية وبمبلغ مماثل لدين مصر ؟

يقول رجال الاقتصاد هنا كلا اذ أنه حتي لو أمكن عمل ذلك تحديا لبنك انجلترا - وهو أمر لانعتقد أن رجلا من رجال الصناعة في مصر يجرؤ عليه - فان الحكومة البريطانية ستقوم فورا بتجميد الدين الاسترليني. وهذا أمر لابد واقع اذا فشلت المفاوضات الحالية ومن المؤكد أنها ستفشل مالم تسلم مصر بما تطلبه بريطانيا.

الدين يتزايد..

ويود الانجليز تخفيض الدين الي ثلث قيمته وان يتخذ اللازم لكي يتم سداده خلال فترة طويلة من السنين. ومنطق الحوادث يدل علي أن مصر ستظل عاجزة مدة طويلة عن استرداد ديونها في شكل بضائع انجليزية تستوردها من بريطانيا العظمي.

وهناك طريقتان لدفع الديون بين الدول فاما ان تدفع بارسال السلع والمواد الخام، واما ان تدفع عن طريق القيام بخدمات للدولة الدائنة وهنا نري اساتذة الاقتصاد الجبابرة في مدرسة العلوم الاقتصادية بلندن يقولون في سذاجة انه عندما يجمد الدين الاسترليني فان مصر ستستطيع ان ترسل ماتشاء من السياح.

ولكن لما كانت بريطانيا لا تحتمل سوي عدد محدود جدا من الطلبة والسياح فان الدين الذي تطالب به مصر انجلترا والبالغ ٤٠٠ مليون جنيه يحتاج الي الف سنة او أكثر لكي يستهلك بهذه الطريقة.وهذا معناه الغاء الدين الغاء فعليا.

صادروا الأموال الانجليزية

تري ماهي الوسائل التي بقيت بعد ذلك ؟ ان حكومة دستورية قوية تستطيع ان تستخدم قوتها الالزامية لمصادرة البضائع والممتلكات البريطانية في مصر. وهذا في الواقع اجراء عملي ولو انه اجراء عنيف. خذ مثلا لذلك كمية القطن المصري التي تبلغ قيمتها ٢٥ مليونا من

الجنيهات والتي ابتاعتها الحكومة البريطانية وعجزت عن نقلها لنقص في السفن - بل إن هذا القطن تستطيع ان تصادره الحكومة النقراشية على ماهي عليه من الضعف ! يأتي بعد ذلك رؤوس الأموال الانجليزية في البنوك، كالبنك الاهلي المصري ومختلف افرع البنوك الأجنبية في مصر. ولكن هذه الاجراءات تتطلب حكومة اقوي من الحكومة الحالية لتضع يدها على البنوك وتحيل جملة الأسهم علي لندن ليحصلوا علي ثمن اسهمهم بالاسترليني، ولكن البنوك مؤسسات جبارة الي درجة أنها لاتتواني عن محاربة أية حكومة.

وهناك ايضا اموال بريطانية مستغلة في الشركات العقارية والصناعية كشركة الملح والصودا، ومصانع نسيج كين بويد ومؤسسات جرين وفين وحقول البترول علي شواطئ البحر الأحمر وفوق ذلك كله اسهم شركة قناة السويس التي حملت بريطانيا مصر علي بيعها بالخديعة، فليس هناك اذن صعوبة في مصادرة رؤوس الأموال البريطانية الصرفة ولكن الصعوبة تتمثل في الشركات الدولية حيث لاتستطيع الحكومة المصرية أن تصادر الأموال الانجليزية بمعزل عن الأموال الأخري المتداخلة معها.

ماذا تفعل انجلترا ؟

ومهما يكن من امر فان الأموال البريطانية في مصر فيها الكفاية كل الكفاية لتدفع جانبا كبيرا من الدين. والمشكلة هنا هي انه ربما قابلت انجلترا هذه الاجراءات بالتوقف عن شراء المنتجات المصرية -كالقطن مثلا - لأن مصر ستجد صعوبة في العثور علي عملاء جدد علي استعداد لشراء منتجاتها.

وثمة ورقة اشد تأثيرا في يد بريطانيا: ذلك انها تعرف جيدا ان العملاء الجدد لن يجدوا السفن التي تحمل مشترواتهم الا بمساعدة البريطانيين انفسهم. لأنه إذا استثنينا روسيا وجدنا ان شركات الملاحة في العالم محتكرة في يدي بريطانيا وامريكا ولم تبد امريكا حتي الآن أي اهتمام بمساعدة مصر ضد بريطانيا، بل علي العكس من ذلك يقف رجال الصناعة الامريكيون والبريطانيون متكاتفين جنبا الي جنب.

حكومة قوية

وبالرغم من ذلك فليس هناك من شك في انه بمقدور اية حكومة مصرية قوية ان تستولي علي بعض الأموال البريطانية الموجودة في مصر، وان يتم هذا الاستيلاء بكيفية تحول بين بريطانيا وبين ان تتخذ اي اجراء اقتصادي تعسفي ضد مصر. ويقدر المبلغ الذي يمكن لمصر ان تحصل عليه بحوالي سبعين مليونا من الجنيهات. فاذا ابدت بريطانيا نيات طيبة لحل مشكلة الديون، فليس هناك مايمنع الحكومتين المصرية والانجليزية من توقيع اتفاق يقضي بان ترسل انجلترا الي مصر في خلال سنوات معقولة ماقيمته ١٠٠ مليون جنيه من الآلات. ومصر في الواقع في حاجة ماسة الي الآلات لتعيد بناء اقتصادها القومي.

وان مشروعا كمشروع كهربة خزان اسوان وتوليد الكهرباء من منخفض وادي النطرون، وتجفيف البحيرات الملحة في شمال الدلتا واستغلال الثروات المعدنية في البلاد وانشاء محطات لتوليد الكهرباء في طول البلاد وعرضها - كل هذه المشروعات ستظل حبرا علي ورق مالم تستورد مصر آلات من الخارج. وان اعطاء مصر الآلات اللازمة وتمكنها من نشر الصناعة في ربوعها سيساعد بالتأكيد علي رفع مستوي الحياة فيها وزيادة قوة الشعب الشرائية، وإذا استطاعت مصر ان تقنع انجلترا بأن مشاريع التصنيع ستعود عليها بالفوائد التجارية فانه لايستبعد ان يصل البلدان الي اتفاق يرضي الطرفين

الدولار الأمريكي

ويتوقف جزء كبير من حل هذه المشكلة علي علاقة مصر بمنطقة الدولار بعد منتصف يوليو. وامام رجال الصناعة الأمريكان الآن أسواق كثيرة في امريكا نفسها لا يمكنهم سد حاجتها، إذ انهم لا ينتجون بضائع بالقدر الذي يفي بحاجيات الشعب الأمريكي الذي يتحتم عليه الآن ان ينتظر لكي يحصل علي مايلزمه من سيارات وثلاجات ومنازل ومختلف السلع الأخري تماما بالقدر الذي علي الانجليز ان ينتظروه.

وليست المشكلة هي ان الصناعة الأمريكية تعجز عن تزويد الأمريكيين بهذه البضائع فورا، اذ ان ذلك في مقدورها فعلا ولكنها لو فعلت فلن يستفيد رجال الصناعة من وراء ذلك بالقدر الذي يستفيدون به الآن. وعلي أي حال فسوف تسعي امريكا للحصول علي الأسواق الخارجية علي نطاق أوسع مما حصلت عليه حتي الآن. وسيكون معني هذا قيام المنافسة بين انجلترا وامريكا ومايترتب علي ذلك من قيام حرب بين الاسترليني والدولار.

أمريكا . . ذكية

وامريكا بلد بعيد النظر وفي غاية الذكاء فقد نصت في اتفاقية بريتون وودز علي الأرصدة الاسترلينية التي تملكها دول خارج بريطانيا يمكن تحويلها الي دولارات، وبمعني آخر اذا باعت مصر الي انجلترا قطنا في المستقبل واخذت ثمنه بالاسترليني فسيكون من حقها ان تحول جزءا من ذلك الثمن الي دولارات امريكية وان تحصل علي بضائع نظير قطنها، الا ان ذلك كله لن يساعدها علي استردادها لديونها. اذ ان اتفاقية بريتون وودز لا تسري علي الأرصدة التي سبقتها، وفي الوقت عينه فان السياسيين المصريين الذين يعتمدون علي المساعدة الأمريكية ليشددوا الضغط علي بريطانيا سيمنون بخيبة الأمل. فالحكومة الأمريكية لا يهمها اطلاقا في الوقت الحاضر ان يحصل المصريون علي دينهم او لا يحصلون عليه. بل هي علي العكس من ذلك تبغي التأكد والوثوق من مساعدة بريطانيا لها ضد روسيا ومن ثم لن تتردد في معاونة بريطانيا ضد جميع الشعوب البائسة التي يستغلها الآن الرأسماليون البريطانيون.

الحل السليم

وكلما ادرك المصريون ذلك سريعا كلما كان ذلك افضل لهم. واذا ماسرعت مصر بتسليم مقاليد الحكم فيها الي حكومة دستورية تستدها الاغلبية ونكون من القوة بحيث نستخدم سلطتها القومية ضد حكومة بريطانيا الاستعمارية فسوف تستطيع إرغام عصبة آتلي - بيفن - بل وحتي الجهابذة من أساتذة الاقتصاد في مدرسة الاقتصاد بلندن علي عقد تسوية عادلة بشأن دين مصر. وقد لمح المستر بيفن اخيرا للنقراشي باشا بأن لا يعرض قضية مصر علي هيئة الأمم المتحدة وان تبدأ مصر وبريطانيا في مفاوضات جديدة.

والمماطلة والتسويف كانا دائما من مناورات الاستعمار، وما فتئ المستر بيفن يحاول التأثير علي النقراشي باشا ليفرط في مصالح مصر واستقلالها مقابل تأييده له حتي تظل حكومة الأقلية التي يرأسها في الحكم ضد رغبات المصريين، وهذه المحاولات لن تجدي فتيلا حتي ولو قبلها النقراشي باشا وذلك لأن جميع الدلائل تدل علي ان الوفد له من القوة في مصر مايستطيع معه ان يفضح سياسة بيفن الاستعمارية بما يلقي عليها من ضوء.

التميز ومشكلة الأرصدة

لندن في ٩ - «لمراسل صوت الأمة الخاص» - نشرت جريدة التيمز مقالا افتتاحيا طويلا عن العملة والذهب ونورد فيما يلي ماجاء فيه عن مصر : «ليس للقرار الحديث الذي اتخذته مصر والهند ذلك القرار الذي يقضي بربط عملتيهما بالدولار. لا يربط عملتيهما بالاسترليني أهمية عملية عاجلة، وطالما كانت هناك نسبة محددة بين الاسترليني والدولار قائمة فان قرار مصر والهند بربط عملتيهما بالدولار لا يغير كثيرا او قليلا من واقع الأمر.

ومن الجائز ان يعد هذا القرار خطوة سياسية ترمي الي تهدئة الشعور القومي في هذين البلدين : ولكن هناك حقيقة اخري وهي ان هذين البلدين قد تجمعت لديهما مبالغ كبيرة من الأرصدة الاسترلينية اثناء الحرب وقد عراهما الشك الذي يزداد يوما عن يوم في القيمة الحقيقية لهذه الأرصدة. وبالرغم من أنهما قد ينالا نصيبهما العادل من الدولارات الا ان القيود المفروضة علي البضائع التي لا يمكن شراؤها إلا بالدولارات حدت بهما الي الظن ان بريطانيا ترغب ان تتحكم فيهما بدافع من اثرتها.

ولما كان للذهب قيمة كبري عند هذين البلدين فانهما يودان ان يربط عملتيهما رباط وثيق بالعملة التي تغطي بالذهب لأن ذلك يعزز مركزهما المالي».

(*) صوت الأمة ١٩٤٧/٦/١٠

من معارك المعارضة بمجلس الشيوخ
٣- ضمانات المتهم *

في يومي الاثنين والثلاثاء ٩ و١٠ يونيو الماضيين، دارت معركة في مجلس الشيوخ حول مشروع قانون قدمه صاحب السعادة علي زكي العرابي باشا خاص بتعديل المواد ٣٤ و٣٧ و٣٨ و٣٩ من قانون تحقيق الجنايات. وهذه المواد تتناول اجراءات التحقيق وتحدد حقوق المتهمين، وحقوق النيابة، وحقوق المحامين فيما يختص بسرية التحقيق او علانيته وبالحبس الاحتياطي وطرق تجديدة، وحضور المحامين أو عدم حضورهم في التحقيقات والمعارضات.

ولقد انقسم المجلس لسوء الحظ الي قسمين متساويين علي هذا المشروع الهام فوافق عليه ٣٦ عضوا. وعارضه ٣٦ آخرون وامتنع عضوان عن التصويت. ولقد كان باستطاعة رئيس المجلس محمد حسين هيكل باشا الذي يقول دائما انه من انصار العدالة ان ينضم الي المؤيدين لو أراد، وبذلك ينقذ هذا المشروع. ولكنه لم يفعل. فرفض المشروع. وهالنا أن نجد من بين أسماء المعارضين اسم رجل كنا نتوقع أن نجده في هذه المسألة بالذات في الجانب الآخر وهو معالي لطفي السيد باشا.

ولعل خير من يدركون عدالة مقترحات العرابي باشا اولئك الذين بلوا بأنفسهم ما في الاجراءات الحالية من ثغرات كثيرا ماتنتهي الي ظلم فادح يقع علي من يلقون في السجون احتياطيا اشهرا عديدة، ثم ينتهي الأمر باطلاق سراحهم، ويتساءلون لأي ذنب حبسوا، وعن أي جريرة عوقبوا بهذا الحبس الاحتياطي، فلا يجدون جوابا، ويتلمسون السبيل لرد اعتبارهما فإذا بكافة السبل موصدة، لأن البوليس والنيابة لايسألان عما يرتكبان. وهذه حالة تترك في النفس أثراً لا يمكن ان ينمحي. ومن يستطيع ان ينسى انه قد ظلم، ثم لم يستطع الانتصاف من هذا الظلم. اننا لا نعرف غير النفوس البليدة الضعيفة لترضي بمثل تلك الاستكانة.

علي ان مشروع العرابي باشا قد كان خليقا بان يضع حدا لحالة برزت الي العيان في الأيام الأخيرة، وأدت الي اصطدام قوي بين وزير العدل الحالي نفسه والنيابة العمومية.

فوزير العدل يري مارآه وكيله عبد اللطيف غريال بك الذي تفضل فتولي معارضة المشروع باسم الحكومة، وكانت حجته الأساسية هي قوله «انني أري ان القانون كما هو لا يحول دون

اتصال المحامي بموكله والحضور معه كلما دعي للاستجواب أو المواجهة او امام القاضي للمعارضة » وهذا هو رأي وزير العدل أيضا. ولقد اذاع معاليه بهذا المعني منشورا علي النيابة العامة، ولكن النيابة لم تقبل هذا التفسير للنصوص الحالية، وانكرت علي وزير العدل تفسيره وحقه في هذا التفسير واستحكمت الأزمة، حتي انتهي الأمر فيما يبدو الي القرار الذي اتخذ اخيرا بندب سعادة رئيس محكمة مصر الكلية نفسه لتولي التحقيق في قضية القنابل التي ثار بسببها هذا النزاع.

وانها في الواقع لظاهرة خطيرة أن يري وزير العدل، ووكيل وزارة العدل وهو - من المستشارين السابقين - رأيا هو ما اجمعت عليه نقابة المحامين، ثم ترفضه النيابة مع اننا في مجال التفسير.

والشئ الغريب هو ان تأتي الحكومة فتعارض في مشروع قانون يضع حدا لهذا النزاع، ويتمشي مع الرأي الذي ابداه الوزير والوكيل حتي ليحار المرء ويضطرب منطقه ولا يكاد يفهم لتصرف تلك الحكومة سرا.

والحكومة تدعي ان السرية لازمة للتحقيق أحيانا، بل لقد قالت إنها قد تكون أحيانا في صالح المتهم، وهذا كلام ينقضه الواقع وبخاصة في الأيام التي نعيش فيها الآن، حيث اصبح البوليس السياسي هو الذي يوجه التحقيقات، بل ونجزم بأنه هو الذي يضلل النيابة في أغلب الأحيان ويتسبب في إفلات المجرمين الحقيقيين لالشئ الا لسوء تقديره، وفساد آدائه من جهة، ولظنه العجيب بأن وظيفته الأولي هي ارضاء الحكومات القائمة بمحاولة التنكيل بخصومها ولو أدي ذلك الي اضطراب العدالة، وافلات المجرمين الحقيقيين. ولقد لاحظنا ان النيابة كثيرا ما تحس بالحرج أمام البوليس السياسي، بل انها في الواقع لتخشاه، وماذا ينتظر من وكيل نيابة لايزال في مستهل حياته والطموح يترقرق في قلبه، هل ينتظر منه أن يضرب بما يحس انه محض تلفيق من البوليس السياسي عرض الحائط أم لابد له من أن ينتظر ويتمهل ويستمع لكل مايقوله هذا البوليس او يكتبه حتي يستريح من دسائسه، وفي أثناء كل ذلك يطول الحبس بالمتهم ويشتد احساسه بالظلم بما يترتب علي ذلك من أسوأ النتائج النفسية ؟

لقد رمي العرابي باشا من اقتراحه الي تحقيق ضمانين أساسيين للمتهم :

أولهما: أن يسمح للمحامي بالاطلاع علي التحقيق في اليوم السابق علي الاستجواب أو المواجهة. وفي حالة الخلاف مع النيابة علي استعمال هذا الحق رأي سعادته عرض الأمر علي القاضي الجزئي ليفصل في هذا الخلاف، وكذلك الأمر في اثناء التحقيق. فقد اراد العرابي باشا أن يكون المحامي حاضرا مع المتهم. بل وان يندب نقيب المحامين محاميا لحضور التحقيق إذا كان خاصا بجناية حتي لا يحرم متهم من حق الدفاع المقدس.

وثانيهما: هو أن لا تمد النيابة الحبس الاحتياطي آليا عندما لا يقدم اليها المتهم تقريراً بالمعارضة . فقد اقترح العرابي باشا أن تعدل المادة ٣٨ بحيث تصبح :

«اذا رأت النيابة العمومية ضرورة مد الحبس وجب عليها قبل انقضاء مدته عرض الأوراق علي القاضي الجزئي ليأمر بما يراه بعد سماع أقوال المتهم ومحاميه ان وجد».

وهذا حكم لانظن احدا يستطيع أن ينكر عدالته..فالمتهم بلا ريب من حقه قبل ان يجدد حبسه ان تسمع اقواله، وأن يدافع عن نفسه. وقد لايستطيع ان يقرر بالمعارضة وهو رهين السجن، موثق بين الجدران، غير متصل باحد، محاميا كان أو غير محام. وقد يكون من أولئك البؤساء الذين لا يحفل بأمرهم احد، ولا يستمع الي شكواهم بشر، وما أكثر هذا النوع في هذه البلاد وفي مثل هذه الحالة، او مايكون من واجب الهيئة الاجتماعية ان لاتترك النيابة وهي خصم المتهم تمد في حبسه كما تريد دون ان يحتكم الي قاض أو يحاول الدفاع عن نفسه ؟

هذان هما الحكمان الأساسيان اللذان حاول العرابي باشا ان يحمل مجلس الشيوخ علي اقرارهما، ولكنه لسوء الحظ لم ينتصر، وإن يكن بلا ريب قد انتصر أكبر الانتصار أمام جميع المصريين الذين يقدسون العدالة ويسوؤهم ان تعارض هذه الحكومة في اصلاح كان خليقا بأن يعينها علي تعقب الجريمة والمجرمين الحقيقيين، بدلا من افساح المجال للتلفيقات والدسائس التي لا تنتهي عادة الا بتضليل العدالة لأسباب سياسية حزبية، بل واحيانا لأسباب شخصية حقيرة وكل ذلك تحت ستار السرية وباسم العدالة التي ترفع الصوت عاليا الي الله انها بريئة مما يحاولون الصاقه بها.

(*) صوت الأمة ١٩٤٧/٦/١٧

الأخطار التي تتربص بقضية الوطن
١- النزاع والحالـة *

فصلنا بالأمس في مقال طويل، الأحكام التي ستخضع لها القضية المصرية اذا قدر لها أن نعرض علي مجلس الأمن، وذلك عندما اضطرتنا «أخبار اليوم» ومراسلها المستر ولیامز الي ان نعود الي مايشبه مهنتنا القديمة، مهنة التدريس...

وانتهينا من مقال الأمس الي النتيجة المجملة التي كنا قد اوردناها في المقال الذي اثار «أخبار اليوم» وكان عنوانه «مراحل السياسة النقراشية الثلاث ونكبتها لقضية البلاد» وتلك النتيجة هي ان هناك مايسمي (بالنزاع) وهناك مايسمي (بالحالة)، وعندما نعرض قضية علي انها (نزاع) لا يكون للدولة الكبري، الطرف في هذا النزاع، حق الاعتراض بينما يكون لها هذا الحق اذا اعتبرت القضية المعروضة (حالة)...

إعترافات حكومية

وبالأمس جاء في جريدة حكومية جميع ماقلناه وان لم تستطع تلك الجريدة، أن تطمئن البلاد علي وسائل تجنب ماستستهدف له من أخطار...

قالت تلك الجريدة :

«أشير اخيرا الي حق الفيتو وتوقع استعماله ضد مصر».

وقد ورد في لائحة مجلس الأمن ان مايعرض عليه من مشاكل ينقسم الي قسمين : مشكلة توصف بأنها نزاع يؤدي الي تهديد السلم، ومشكلة توصف بأنها موقف أو حالة.. والنوع الثاني اخف كثيرا من النوع الأول. ولو ان السوابق لم تحدد علي وجه دقيق الفرق بين النوعين. وشكوي مصر - كما هو واضح - من النوع الاول.. اي أنها «نزاع» بين مصر وانجلترا قد يهدد السلم، وفي هذه الحالة لا يجوز للدولة الشاكية او المشكو في حقها ان تلتجئ الي حق الفيتو. ولكن ليس معني هذا ان حق الفيتو مستبعد تماما من شكوانا ضد انجلترا. اذ يجوز ان تلجأ انجلترا الي دولة صديقة من الدول الأربع الكبري الأخري لكي تستعمل هذا الحق لمصلحتها اذا شعرت ان القرار سيصدر ضدها.. ولكن مصر مستعدة لمثل هذه المناورة»...

واضافت نفس الجريدة الحكومية تحت عنوان فرعي هو «فروض واحتمالات» مايأتي :

«والمفهوم حتي الآن ان انجلترا ستستعين بكل وسيلة ممكنة، لشطب دعوانا من جدول اعمال المجلس، او احالتنا الي الجمعية العامة لهيئة الأمم او الي محكمة العدل الدولية او اعادة الموضوع للمفاوضة من جديد بحجة ان احتلالها لمصر منذ سنة ١٨٨٢ وللسودان منذ سنة ١٨٩٥ لم يخل بالأمن العالمي»...

مغزي الاعترافات

والمغزي العام لتلك الاعترافات هو طبعا التسليم، بما اثرنا، منذ مقالنا الاول من ان هناك مايسمي بالنزاع وهناك مايسمي بالحالة..

وأما ان قضية مصر بالشكل الذي سيعرضها به النقراشي باشا تعتبر نزاعا، فان قول الجريدة الحكومية بأن هذه الصفة واضحة تول من السذاجة او من الغرض بمكان بعيد..

ولكي ندل هذه الحكومة علي خرق سياستها، لانريد ان نتطوع نحن بالحجج، ولا ان ننسب اليها ما لم نفعل.. ونحن - يعلم الله - لا ينصرف حرصنا الأول الا الي سلامة قضيتنا ونجاحها. نعم اننا لا نريد ان نتطوع بأية حجة، ولذلك نكتفي بأن نأخذ تلك الحجج من اقوال ممدوح رياض نفسه، وهي اقوال مسجلة في محضر الجلسة التاسعة عشرة لمجلس الامن كما قلنا في مقال الأمس...

بين بيفن وممدوح رياض

في الجلسة التاسعة عشرة لمجلس الأمن كما قلنا بالأمس اثار ممدوح رياض ممثل مصر عندئذ وجوب البدء باعطاء شكوي سوريا ولبنان صفتها القانونية، حتي يعرف ما اذا كان لفرنسا ان تستخدم حق الاعتراض ام لا وفقا لما يستقر عليه الرأي من ان هذه الشكوي تعتبر «نزاعا» أو «حالة». واستطردت المناقشة الي تعريف النزاع. ولما كانت لانجلترا عندئذ مصلحة وهوي في ان تعتبر تلك الشكوي «نزاعا» حتي تحرم فرنسا من استخدام حق الاعتراض، فقد وقف المستر بيفن وعرف النزاع بما يأتي :

«اذا قالت دولة مدعية بأن هناك نزاعا، واتهمت دولة أخري واذا عارضت الدولة المدعي عليها في صحة هذه التهم، فهناك «نزاع». وعندئذ يستطيع مجلس الأمن أن يقدم توصيات دون أن يكون للخصوم اصحاب الشأن حق التصويت»...

ولقد كنا نتوقع عندئذ أن يكون ممدوح رياض اول المؤيدين لهذا التعريف المتمسكين به، لأنه قد كان اولا في مصلحة سوريا ولبنان ولأن ممدوح رياض كان عليه ثانيا ان يتوقع إمكان استخدام مصر له اذا قدر لقضيتها ان تعرض علي مجلس الأمن...

ولكن ممدوح رياض الذي لا يفوق فيما يبدو النقراشي او السنهوري يقظة وبعد نظر، قد نهض لدهشتنا المتناهية ليرد علي هذا التعريف ويعارضه فقال بالحرف الواحد :

لا يكفي ان يقول فريق من اصحاب الشأن ان هناك نزاعا حتي يكون هناك نزاع، وبدون ذلك نضع انفسنا امام نهج يسمي بالفرنسية (عمدتك سمكه) وهو يقصد بالعبارة الأخيرة الاشارة الي مثل فرنسي قديم منشأه ان احد الكاثوليك في ايام الصيام التي يحذر فيها اكل اللحوم ماعدا السمك اخذ دجاجه وغطسها في الماء قائلا (عمدتك سمكه) ثم اكلها.. واذن فهو يري انه لا يكفي ان يسمي احد الأمر نزاعا ليصبح نزاعا...

تطبيق نظرية ممدوح رياض

وهكذا نري ان لممدوح رياض نظرية رسمية هي انه لا يكفي ان تقول مصر ان قضيتنا تكون «نزاعا» لتسلم : انجلترا بذلك، أو لتقره الدول الأخري علي تلك الصفة، وهذا هو مانخشاه بل هو لسوء الحظ ما نتوقعه وسوف يري النقراشي باشا ذلك...

ولما كان الأمر من الخطورة بمكان بعيد فاننا لا نستطيع ان نطمئن الي الفاظ خاوية قد يقولها الحكوميون، تخديرا لأعصابنا عندما يزعمون انهم قد اعدوا لكل امر عدته...

علي ان هذه المسائل ليست اسرارا وانما هي وقائع، والشئ الوحيد الذي كنا نستطيع ان نطمئن اليه هو ان نري النقراشي باشا وقد اتخذ من الاجراءات قبل عرض قضية بلادنا ما يعطي تلك القضية بشكل نهائي حاسم صفة (النزاع) ويخرجها عن صفة (الحالة) وبذلك نأمن استخدام انجلترا لحق الاعتراض وبالتالي تنحيتنا عن مجلس الأمن...

السبيل الصحيح

والسبيل الصحيح امام النقراشي باشا لا يمكن ان يكون مجرد الايحاء لجريدة حكومية بان تكتب به من الواضح بأن قضية مصر تعتبر نزاعا، وانما السبيل الصحيح قد كان ولا يزال ما طالبنا به مرة والف مرة من وجوب اختصام الانجليز اختصاما حقيقيا بالغاء اوابطال او فسخ معاهدة سنة ١٩٣٦، واتفاقية سنة ١٨٩٩، ومطالبة الانجليز رسميا بالجلاء عن مصر والسودان، بعد ان نكون قد تخلصنا من السند القانوني الذي تستمده من هذه المعاهدة وتلك الاتفاقية فإن رفض الانجليز طلبنا كنا معهم في (نزاع) وعرضنا قضيتنا علي انها نزاع لاشك فيه..

هذا هو الخطر الأول الذي تستهدف له قضية الوطن، وهذه هي المسئولية الجسيمة التي يحملها النقراشي باشا اذ يترك هذا الخطر معلقا علي رؤوسنا، حتى نكاد نقول انه لا يريد تنحية هذا الخطر ولا يحرص علي تلافيه لسبب نجهله، والا لكان من العجيب حقا ان يدعي النقراشي باشا - والنفر التافه يؤازره - انهم علي حق وان الأمة كلها علي باطل، بل وان العقل والمنطق والتفكير السليم قد ضلت مناهجها الأزلية...

نعم هذا هو اول الأخطاء الجسيمة التي تتربص بنا، وسوف نري في المقالات التالية بقية الأخطار التي تستهدف لها من امكان احالة النقراشي باشا الي المفاوضات من جديد: الي

مشروع.. صدقي - بيفن، او الي محكمة العدل الدولية، وسوف يري المصريون عندئذ مبلغ الخطل في ترك النقراشي باشا يعبث بمستقبل وطننا علي هذا النحو. مع ان هذا النقراشي باشا نفسه قد كان المسئول الاول عما اوشك صدقي ان ينكب به البلاد. ولايزال هذا النقراشي يسير في سياسة لا تختلف عن سياسة صدقي في شئ. واكبر مانخشاه الا تكون تلك السياسة النقراشية - وان اختلف مظهرها وتنكرت حقيقتها - الا وسيلة ملتوية لتمكين الانجليز مما لم يستطع صدقي ان يمكنهم منه خوفا من الرأي العام الوطني، ذلك الرأي الذي لابد ان يتقذ في النهاية الوطن، وان طال الزمن واشتدت المحن، وتنوعت وسائل التضليل...

(*) صوت الأمة ١٩٤٧/٦/٢٣

الأخطار التي تتربص بقضية الوطن

٢- الإحالة على المفاوضة *

عرضنا بالأمس الأول خطرا يتربص بقضية الوطن عند عرضها علي مجلس الأمن، وبينا أنه يأتي من ان النقراشي باشا لم يتخذ حتي اليوم من الاجراءات مايعطي قضيتنا صفة «النزاع»، وبذلك لاتمكن الانجليز من استخدام حق الاعتراض ضدنا....!

واليوم نعرض للخطر الثاني وهو إحالة النقراشي باشا من جديد علي المفاوضة !

ويأتي هذا الخطر من نص الفقرة الثانية من المادة السادسة والثلاثين من ميثاق هيئة الأمم وهذا هو النص : «علي مجلس الأمن أن يراعي ماتتخذه المتنازعون من اجراءات سابقة لحل النزاع القائم بينهم».

ومعني هذا النص هو جواز إحالة مجلس الأمن للنقراشي باشا علي المفاوضات السابقة التي اجراها صدقي باشا مع الانجليز، وأيدها النقراشي وحزبه، ودافع عنها، وحمل مجلس النواب علي اعطاء ثقته لصدقي باشا علي اثر مناقشة مشروعه في الجلسة السرية الشهيرة..!! . ولمجلس الأمن ان يوصي بما يراه، وللانجليز ان يحاولوا الحصول من مصر علي مايريدون فهذه أمور ليست بأيدينا. وانما الذي بأيدينا هو ان نرقب مايريدون، وان نحطم كل مايحاولون تطويقنا به من اغلال، وليس من الممكن ان يستعبد أحد احدا رغم إرادته، والمهم دائما هو ألا يصبح ماقد تمليه القوة امرا مشروعا بتسليم من تستخدم تلك القوة ضده !

فلنقيد النقراشي بعهد رسمي

هناك إذن احتمال قوي جدا في أن يحيل مجلس الأمن النقراشي باشا علي مشروع صدقي - بيفن، وان يطلب منه توقيعه مادام هو نفسه قد قبله وهلل له، علي أن يسوي الخلاف الجزئي الذي نشأ حول تفسير بروتوكول السودان بطريقة او بأخري.. مما قد يشير به المجلس، ولملافاة هذا الخطر لانري بدا قبل أن يسافر النقراشي باشا من ان تطالبه الأمة بأن يتعهد تعهدا رسميا قاطعا بانه لن يقبل توقيع هذا المشروع، ولا العودة اليه لا هو ولا أي مشروع مماثل له..!

ولقد يقول مصري ساذج أو مغرض أن مثل هذا الطلب لاينبغي لانه يدل علي عدم الثقة برجل مصري يتولي اليوم رئاسة الوزارة.!

وجوابنا علي ذلك هو ان الأمر ليس امر ثقة او عدم ثقة، وانما هو امر مستقبل الوطن ومصيره، ونحن اليوم نختلف مع النقراشي باشا ومن يؤازره اختلافا جوهريا في السياسة الوطنية ذاتها!. فنحن لانريد تحالفا ثنائيا مع انجلترا لاننا نعرف عن يقين ان مثل هذا التحالف لابد ان يخفي حماية انجليزية، وسيطرة استعمارية، كما اننا لانريد ان ندخل ضمن تكتلات دولية ستنتهي حتما بحروب مدمرة، ونحن شعب مسالم يقع في نقطة استراتيجية هامة ومن مصلحتنا ان نبتعد عن كل هذه المنازعات الدولية التي لا دخل لنا فيها، وان نحتفظ بسيادتنا الخارجية حرة مطلقة، وان نتعامل مع كافة الدول علي قدم المساواة وتبعا لمصالحنا الحقيقية التي نقدرها نحن بمحض ارادتنا ووفقا للظروف المختلفة.

هذا هو رأينا وهو رأي الغالبية العظمي من هذه الأمة، ولكن النقراشي وشيعته من سعديين ودستوريين لايريدون التسليم بهذه السياسة الوطنية الشريفة، بل انهم ليضمرون عكسها علي خط مستقيم، وان كانوا أجبن من ان يجهروا اليوم بما يضمرو.ن. إنهم يحرصون علي محالفة الانجليز أي علي البقاء تحت حماية الانجليز وذلك حينا باسم الضرورات الدولية التي يدعون أنها تحتم علي بلد صغير كمصر أن يكون في حمي دولة كبيرة، وأحيانا باسم الخوف من شيوعية مزعومة، واطماع روسية يروجون لها أكثر مما يروج لها الانجليز أنفسهم، أو علي الاصح يتضامنون هم والانجليز ومن خلفهم الأمريكان في الترويج لها لعلهم ينجحون في إبقاء طوق الاستعباد الانجليزي باعناقنا. وليس من شك في ان هناك نفرا قليلا من المصريين لهم مصالح مادية جسيمة مع الانجليز وهذا النفر علي قلته له لسوء الحظ أثره في توجيه سياسة البلاد، وسيظل له هذا الأثر حتي يؤدبه الشعب! وهذا النفر يعمل للسياسة النقراشية.

نعم ان النقراشي وشيعته يضمرون التحالف مع الانجليز وهذا هو الخلاف الجوهري بينهم وبين الأمة، ونحن لانختلق شيئا علي النقراشي وشيعته فقد سبق للمغفور له صبري ابو علم باشا أن ضيق علي النقراشي الخناق بمجلس الشيوخ وطالبه في تحد قوي أن يعلن استنكاره لمشروع صدقي بيفن، وعدوله عن الاخذ بمبدأ التحالف الثنائي مع انجلترا فرفض النقراشي ان يجيب علي هذا التحدي وسجل عليه المرحوم صبري باشا هذا الرفض!. علي اننا لا نود ان نقف عند التمسك بالماضي مادامت هناك وسيلة سهلة ميسورة لتصحيح هذا الماضي وهذه الوسيلة هي ان يعلن النقراشي باشا اليوم وقبل سفره انه لن يوافق علي مشروع صدقي بيفن، ولا علي أي مشروع يشابهه، كما انه يرفض مبدأ التحالف الثنائي مع انجلترا، ويعلن ان مصر مكتفية بالتنظيم الدولي للسلام.

رد علي مغالطة

ولقد يقول مصري ساذج او مغرض ان مانطلبه اليوم من النقراشي باشا قد سبق هو نفسه ان صرح به عندما قال أنه سيطالب «بالجلاء التام الناجز غير المشروط بمعاهدة عن مصر والسودان»،

ولكن هذه مغالطة كبيرة يجب ان نفضحها. ولقد فضحناها من قبل في احدي المقالات. وها نحن نعود اليها اليوم لأهميتها البالغة.

إن قول النقراشي باشا بأنه سيطالب بجلاء ناجز غير مشروط بمعاهدة لا يفيد إطلاقا انه يرفض مبدأ المعاهدة، أي مبدأ التحالف الثنائي مع انجلترا، وانما معناه الوحيد هو انه يرفض ان تكون تلك المعاهدة شرطا للجلاء. ولما كان الانجليز انفسهم قد سبق ان اعلنوا عزمهم علي الجلاء عن مصر واتخذوا لذلك أهبتهم، وحددوا لذلك الجلاء تاريخا، فإنه سيصبح من السهل عليهم ان لايربطوا بين المعاهدة وذلك الجلاء، وحتي بفرض ان مجلس الأمن سيوصي بجلائهم عن السودان، فان ذلك لن يمنعهم بأية حال من ان يطالبوا بالمعاهدة، وبالتحالف الثنائي كمرحلة تالية للجلاء او للاتفاق علي الجلاء، إذ أن مجرد هذا الاتفاق سيكون كافيا لفصم علاقة الشرط والمشروط بين المعاهدة والجلاء.

هذا هو التفسير الصحيح لعبارة النقراشي باشا السابقة، والأمر بعد كل ذلك ايضا سهل ميسور. فاذا كان النقراشي باشا لايري هذا التفسير وكانت سياسته الحقيقية هي عدم عقد أي معاهدة تتضمن تحالفا ثنائيا مع انجلترا، او كان هذا هو المعني الذي أراده عندما صرح بانه سيطالب «بالجلاء التام الناجز غير المشروط بمعاهدة عن مصر والسودان»، نعم إذا كان هذا هو المعني الذي يقصده النقراشي باشا بتلك الجملة فليقله صراحة وليعلنه علي الأمة قبل أن يسافر، وليكذب تفسيرنا السابق وسنكون عندئذ أول المغتبطين بهذا التكذيب.

هذه هى الحقائق وكلها تنتهى عند نتيجة واحدة هى أن هناك خطراً جسيما فى أن يحيل مجلس الأمن النقراشي باشا على مشروع صدقى بيفين وأن البلاد لايمكن أن تفلت من هذا الخطر وأن تطمئن إلي عدم نكبة النقراشي لها به إلا بوسيلة واحدة وتلك الوسيلة هى أن يعلن النقراشي باشا قبل سفره أنه لايقد مشروع صدقى – بيفين ولن يقر أى مشروع مماثل له وأنه يرفض مبدأ التحالف الثنائى مع انجلترا سواء كان هذا التحالف شرطا للجلاء أو لم يكن.

ان الأمر يحتاج الي صراحة لأنه أمر وطن ومستقبل وطن ولايمكن للبلاد ان تسمح للنقراشي باشا بالتستر خلف الصمت، لأن الصمت عندئذ لن يكون له معني الا ان رئيس الوزارة يضمر سياسة خداعة، يريد ان يتعاون مع الانجليز في السر وبطريق الاحتيال علي تكبيل البلاد بها.

إن الأمر جد خطير، وعلي الأمة كلها ان تطالب النقراشي باشا قبل سفره بأن يعلن تقيده بالسياسة التي تريدها البلاد فإن لم يفعل انفضح امره وانكشفت سياسته الدفينة واصبحت الكلمة للشعب.

(*) صوت الأمة ١٩٤٧/٦/٢٤

الأخطار التي تتربص بقضية الوطن
٣- الإحالة علي محكمة العدل الدولية *

تحدثنا امس واول أمس عن خطرين جسيمين يتربصان بقضية الوطن، وأولهما يأتيها من ان النقراشي باشا لم ينتهج السياسة التي تعطي قضيتنا صفة «النزاع» مع انجلترا وبذلك نتجنب استخدام الانجليز لحق الاعتراض. والخطر الثاني يأتي للقضية من امكان احالة النقراشي باشا علي المفاوضة وما قد ننتهي اليه تلك الاحالة من ابرام مشروع صدقي- بيفين تحت شعار تنفيذ توصية مجلس الأمن...

ولم نكتف عند التحدث عن هذين الخطرين بمجرد التنبيه اليهما بل اوردنا وسائل تجنبهما وهي تتلخص في ابطال او الغاء او فسخ معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقية سنة ١٨٩٩، أولا وفي اعلان النقراشي باشا، ثانيا، أنه يرفض مبدأ المعاهدة مع انجلترا والتحالف معها ويتقيد بهذه السياسة التي لا نظن انه يستطيع ان يجهر - صادقا - بمثلها..

واليوم نعرض لخطر ثالث وهو امكان احالة النقراشي باشا علي محكمة العدل الدولية، ويستند هذا الخطر الي نص الفقرة الثالثة من المادة السادسة والثلاثين وهاهو هذا النص:

«علي مجلس الأمن وهو يقدم توصياته ان يراعي أن المنازعات القانونية يجب علي اطراف النزاع - بصفة عامة - ان يعرضوها علي محكمة العدل الدولية وفقا لأحكام النظام الأساسي لهذه المحكمة».

والقراء الذين اتفق لهم أن طالعوا اول امس في «الأهرام» مقالا طويلا عريضا لسعادة هيكل باشا عن معاهدة سنة ١٩٣٦ وتغير الظروف التي هيمنت علي عقدها باستطاعتهم ان يدركوا أن خطة الحكومة المصرية الحالية تكاد تحيل الخلاف القائم بيننا وبين انجلترا اليوم الي خلاف قانوني - بل انه لخلاف موضوع أضعف وضع، وقد كان هذا هو السبب في أن كتبنا يوما نطالب بأن يكون الاجراء الذي يجب ان تتخذه مصر ازاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقية سنة ١٨٩٩ هو الفسخ - والفسخ دون غيره، علي ان يكون هذا الفسخ فوريا ومستندا الي عدم تنفيذ الانجليز لهذه الاتفاقية وتلك المعاهدة كما هو واضح ومتكرر كل يوم من اعتداءات الانجليز في السودان ومن استمرارهم لاحتلال بلادنا بعشرات الآلاف من الجند وفي مساحات شاسعة من اراضينا وكل ذلك

رغم انف المعاهدة ورغم انف الاتفاقية...

ولو ان النقراشي باشا نفذ هذا الفسخ لكنا اليوم في حالة نزاع فعلي مع انجلترا يهدد السلام ويوجب علي مجلس الأمن تناوله بالحل بدلا من الاحالة علي محكمة العدل الدولية التي سندخل معها عندئذ في مناقشات طويلة حول نظرية تغير الظروف او عدم تغيرها - وسيطول في اثناء كل ذلك، بنا الوقت، وتتوالي دسائس الانجليز ولا يعلم الا الله وحده ماذا يمكن ان تسفر عنه تلك المغامرات...

هذه هي الأخطار الثلاثة الكبيرة التي تتربص بقضية الوطن ومردها كلها الي خرق السياسة التي اتبعها النقراشي باشا حتي اليوم - ونحن نصف سياسته بالخرق مع أن باستطاعتنا أن نصفها بما هو اقسي من ذلك مع عدم مجانبتنا الصواب...

إن اصرار النقراشي باشا علي سياسته المدمرة بل واصراره علي ان يتولي هو نفسه الاشراف علي قضية الوطن في هذه المرحلة بعد أن نكبها فى المرحلة السابقة - مرحلة المفاوضات - نقطع بأن هذا الرجل لا يؤمن بغير سياسة واحدة وهي سياسة استبقاء مصر في قبضة الانجليز وفي دائرة نفوذهم، وذلك رغم انف الشعب المصري الذي لا يثق بالنقراشي باشا ولا بسياسته ولا بحكومته ويطالب ليل نهار بأن يتولي هو - اي الشعب - الاشراف علي مصيره لان الوطن وطنه وستكون النكبة نكبة النقراشي وهيكل وشيعتهما التائهة..

(*) صوت الأمة ١٩٤٧/٦/٢٥

الرأي العـام
وأثره في معارك مجلس الشيوخ*

حدثت في الأيام الأخيرة مناورات شديدة ضد بعض القوانين التي يرجي ان تخفف بعض الشيء من حدة الاستغلال الذي تخضع له طبقات الشعب المصري العاملة. ولكن تلك المناورات قد باء بعضها بالفشل، وسيبوء الباقي بنفس الفشل باذن الله.

وانه ليسر هذه الجريدة التي تعبر عن رأي الوفد المصري وزعيمه الرجل الشعبي العظيم مصطفي النحاس وتنطق بوحي منه ان تكون قد لعبت دورا في الكشف عن هذه المناورات وفضح أمرها وإصابتها بالفشل العادل.

قانون الشركات

ولقد كان أشد تلك المناورات يأساً مادار حول قانون الشركات الذي لاحقناه منذ تقديمه الي مجلس النواب حتي تعديله وتكميله بمجلس الشيوخ والانتهاء باقراره.

ومنذ أيام قليلة نهضت مناورة جديدة ترمي الي اعادة فتح باب المناقشة في هذا القانون ففضحنا امرها، واستجابت أغلبية بالمجلس الي صوت العدل والشرف الذي رفعناه فرفضت هذا الطلب وبذلك افلت القانون من ان يمس او تشوه معالمه المتواضعه.

قانون التزامات المرافق العامة

وبقي قانون التزامات المرافق العامة الذي تقف شركة مياه القاهرة في وجهه حجر عثرة والذي تدخل وزير المالية مرتين متتاليتين ليطلب اعادته الي لجنة العدل تنفيذا لارادة شركة المياه العاتية.

والقراء لاريب يذكرون من مقالاتنا السابقة ان آخر مراحل ذلك النزاع العجيب بين الدولة المصرية كلها وشركة المياه قد كان طلب سعادة فؤاد سراج الدين باشا أخذ رأي مجلس الدولة في هذا النزاع. ولقد افتي بالفعل مجلس الدولة وأعطي الدولة الحق في ان تضع قانونا يغير من شروط اية اتفاقية تعقدها مع شركة من الشركات التي تدير مرفقا من المرافق العامة كالمياه او الكهرباء او غيرها وذلك مراعاة للصالح العام ولحقوق الشعب التي تقوم الدولة علي رعايتها.

ولكن الشيء المذهل هو ان شركة المياه قد وجدت في لجنة العدل نصف اعضائها يقرونها علي

ماطلبت من عدم سريان اهم احكام هذا القانون علي الاتفاقيات السابقة عليه وفي مقدمتها اتفاقية شركة المياه، وذلك بحجة ظاهرية لا يمكن ان تقبل وهي ضرورة حماية من يحملون مايسمي بأسهم التمتع التي اصدرتها الشركة دون أن يكون لها أي حق في اصدارها - والتي بلغت قيمتها خمسة ملايين من الجنيهات تحصل الشركة أرباحها من جمهور المستهلكين مع أنه رأس مال مخلوق من العدم اذ أن هذه الشركة قد منحت تلك الأسهم بالمجان لمن كانت تستهلك اسهمهم الأصلية بثمنها الاسمي تبعا لما يقضي به عقد تأسيسها.

والآن تأتي هذه الشركة فتقول ان هذه الأسهم قد انتقلت من يد الي اخري وانه لايجوز أن يضار آخر حامل لها. ولكنها نسيت انها هي المسئولة عن هذه النتيجة كما نسيت ان مؤسسيها وحملة أسهمها الاصلية مسئولون عن كل ذلك والشعب المصري وجمهور المستهلكين لايجوز ان يضحي بهم علي هذا النحو لمصلحة الشركة وتغطية لتصرفاتها الباغية.

ومهما يكن من أمر، فان تاريخ البرلمان المصري لا يمكن ان تحتوي سجلاته علي مثل هذه الحادثة العجيبة: حادثة شركة توقف قانونا من قوانين الدولة وتشله شلا نهائيا بأن تمنع النص علي سريانه علي العقود القائمة، وليس من شك في انه لو تم لهذه الشركة ماتريد لأصبح القانون كله لغوا واصبحنا اضحوكة في فم الزمن.

ولهذا فنحن ممن يؤمنون بأنه لايمكن ان تتم مثل هذه المهزلة وفي مصر شئ اسمه الرأي العام، وأن الشيوخ المحترمين لايمكن بأي حال من الأحوال ان يقبلوا تحطيم قانون هام من قوانين الدولة علي هذا النحو لا لشئ إلا لانه سينزل بالفائدة التي تدفعها شركة المياه لأسهم التمتع المجانية الاصل من ٥ر٤٪ الي ٥ر٢٪. كما سينزل بأثمانها من ١٧ جنيها الي ٧ أو ٨ جنيهات للسهم الواحد.

إن النص الذي تشكو منه شركة المياه، هو نص المادة الثالثة التي تحدد الربح الذي للشركات الحق فيه بعشرة في المائة من رأسمالها، فهل هذا نص ينافي العدالة أو يثبط رؤس الأموال ؟ وماذا تبغي تلك الشركات التي تدير المرافق العامة، أي مرافق الشعب الفقير ؟ هل تريد ان تتقاضي اكثر من ١٠٪ من رأسمالها الحقيقي ؟ إن هذا لأمر عجيب.

ومن الغريب ان يحدث كل هذا في وقت تستولي فيه الدولة في كافة بلاد العالم علي هذه المرافق وتديرها بنفسها أو بواسطة البلديات، ولاتسمح بأي حال من الأحوال بأن تتركها بين أيدي الشركات التي تستغل الشعوب أقبح استغلال نتيجة لاحتكارها وسيطرتها المطلقة علي المستهلكين المضطرين اليها. حقا، إنها مصر بل العجائب!

قانون المساكن

ولقد كانت المعركة الثالثة في الأيام الأخيرة معركة قانون المساكن، فلقد اقشعرت ابدان ملايين المصريين المستأجرين من تلك المناورات العجيبة التي حدثت بمجلس الشيوخ في جلستيه

الاخيرتين، اذ حاول بعض حضرات الشيوخ ان ينزلوا بملايين المستأجرين الوجلين المرهقين نكبة فادحة، باعطاء الملاك حق اخراجهم من مساكنهم «اذا ارادوا» بدلا من النص علي ان لايكون للملاك هذا الحق الا عند الضرورة الملجئة وكل ذلك طبعا عندما يكون اخراج المستأجرين بسبب رغبة الملاك انفسهم في سكن الأماكن المؤجرة.

نعم، لقد حاول نفر من الشيوخ ان ينزلوا تلك النكبة بالمستأجرين خدمة للملاك - خدمة ظالمة، ولكنهم باءوا بالفشل ولم ييأس لسوء الحظ هذا النفر من الشيوخ بعد تلك الهزيمة، فحاولوا ان يدسوا داخل هذا القانون الخاص بايجار المساكن نصا غريبا عنه يقضي بان يكون ثمن المياه علي المستأجرين ولكنهم باءوا ايضا بالفشل، وانتصر حق الملايين في الحياة علي باطل عشرات او مئات او آلاف من الملاك لن يغنيهم ثمن المياه من جوع ولن يؤمنهم من خوف، ولن يرويهم من ظمأ، ولكنه خليق بان يزهق تلك الملايين الفقيرة او التي في حكم الفقيرة ممن يعدون دخلهم بالقروش عندما يعده الملاك بالجنيهات وأحيانا بملايين الجنيهات.

والشيء العجيب هو ان تجرؤ اصوات فترتفع بمثل ماارتفعت به في مجلس الشيوخ في الأيام الأخيرة ضد هذا الشعب البائس، وذلك في وقت بلغت فيه حساسية. هذا الشعب واحساسه بفقره وبؤسه اقصاها واوشك صبره ان ينفد.

إن الأمر ياحضرات الشيوخ جد لا هزل. وملايين المصريين اليوم مكتفون بما هم فيه من ضنك. فلتذكروا دائما ان الرأي العام سيهتز هزة بالغة القوة إذا رآكم تشلون قانونا من قوانين الدولة استجابة لرغبة شركة تحتكر مرفقا من مرافقه، ولا نريد أن تكتفي بربح قدره ١٠٪ من رأسمالها الحقيقي عندما تبيعه المياه اللازمة لشربه، تلك المياه التي لايجوز أن تباع علي الاطلاق، واذا كانت دولة كمصر لاتستطيع أن تمد شعبها البائس حتي بالماء مجانا، فلا اقل من ان يكون بيعه بأزهد الأثمان.

لقد انصفتم ايها الشيوخ باحباطكم المناورات التي دارت حول قانون الشركات كما انصفتم برفض رغبات اصحاب الأملاك الظالمين، وبقي ان تنصفوا أيضا بايقاف شركة المياه عند حدها والا سجلتم علي برلماننا المصري سابقة لاتشرفه، ولتكونوا علي ثقة من ان الشعب المصري ينصت الي مايقوله كل منكم، وان ذاكرته التي أدماها البؤس ستعي كل حرف تقولونه وستحتفظ به لكم او عليكم.

(*) صوت الأمة ١٩٤٧/٦/٢٧

(١) اتفاقية الأرصدة تمكن الإنجليز مما يريدون ..*

لسنا ندري هل هناك جدوى من الحديث عن اتفاقية الأرصدة التي ابرمتها مصر اخيرا مع انجلترا وفرح بها الانجليز أيما فرح، ام ان كل حديث فيها عبث في عبث مادامت مصر قد كبلت بها وقضي الامر. وقد حرص الجانبان المصري والبريطاني، علي ان لا تتسرب اخبارها الي الرأي العام قبل توقيعها خشية ان تقوم في سبيل ابرامها العقبات - كما صرحت بذلك الدوائر الانجليزية الرسمية فيما حمل الينا البرق في الأيام الأخيرة من انباء. ثم إن هذه الاتفاقية ستنفذ، بل واخذ في تنفيذها بالفعل دون عرض علي البرلمان ولا موافقة منه ولا استشارة للرأي العام ولا مناقشة في الصحف.. وستنفض الدورة البرلمانية فيما يظهر دون أن تعرض علي البرلمان لاقرارها وعندئذ يعود الينا نفس السؤال.. وهو ماجدوي الحديث فيما لن نستطيع له ردا - وهذه بلاد مكنودة لاتدري كيف السبيل الي تقويم مافيها من معوج أو درء مايتربص بها من أخطار.. وستحل تلك الأخطار بالفعل، وعندئذ قد يصحو الشعب البائس، وإذا به يكتوي بنار مايتنزل به حكامه من محن.

ومع ذلك فاننا لم نملك السكوت علي هذه الاتفاقية رغم ماكان فيه هذا القلم من استجمام - وذلك لأن هذه الاتفاقية التي يريدون التهوين من أمرها لاتقل اهمية عن مشروع صدقي - بيفن نفسه، ومامن شك في ان الانجليز كانوا حريصين علي إبرامها حرصهم علي إبرام مشروع صدقي بيفن، وانهم قد وصلوا لسوء الحظ في هذه المرة الي ماأرادوا بفضل التكتم الأثيم.

إن الانجليز لم يكونوا في لهفة علي ابرام تلك الاتفاقية بدافع من جشعهم الاستعماري الذاتي فحسب، بل وبمقتضي شروط القرض الأمريكي الانجليزي نفسه. ولو انهم لم يصلوا الي تلك الاتفاقية الأخيرة لتعرض القرض كله للنقض وانهار شرط أساسي من شروطه.. وهذا الشرط هو أن تصل انجلترا الي تسوية فيما يختص بديونها وذلك حتي تتسع الأسواق في بلاد الكتلة الاسترلينية للبضائع الأمريكية ولاتحتكر انجلترا التوريد لتلك البلاد وفاء لدينها، حتي لقد بلغ الأمر بالأمريكان أن اشترطوا في اتفاقية القرض ضرورة تخفيض تلك الديون ظنا منهم ان انجلترا قد يكون لديها بقية من الشرف الذي قد يدفعها الي الوفاء بديونها كاملة في صورة بضائع.

كان علي انجلترا إذن أن تصل الي حل فيما يختص بديونها، وهذا الحل هو ماحققته باتفاقية الأرصدة التي عقدتها مع مصر، إذ استطاعت أن تحصل علي قبول رسمي من مصر لتجميد تلك

الديون أو بايقاف دفعها نقودا أو ثمنا لبضائع أو علي أي نحو آخر كخدمات أو اجور لسفر أسطولها التجاري أو اسهم كأسهم قناة السويس وأسهم الشركات الأخري التي تعمل في مصر كشركة شل وغيرها.

ولا عبرة بما يقولونه من أن هذا التجميد مؤقت، فمادامت مصر قد قبلت مبدأه فاننا لاندري كيف سنستطيع بعدئذ حمل انجلترا علي العدول عنه، ولا ماهي وسائل الضغط التي ستكون بين ايدينا عندئذ.

هذا هو أول مبدأ خطير مدمر وصل اليه الانجليز، وليس بخاف مافي هذا التجميد من خطر حقيقي علي عملتنا مادام جزء كبير من هذا الدين يكون غطاء عملتنا، فان هذه العملة التي تبلغ الآن ١٤٠ مليونا تقريبا ستصبح كايصالات علي البنك الأهلي لا يقابلها رصيد فعلي بحكم أن الانجليز لايريدون دفع ثمن اذوناتهم وسنداتهم التي اودعوها في البنك الأهلي رصيدا لما اصدر من اوراق بنكنوت، وستكون النتيجة الحتمية لذلك انخفاض قيمة العملة المصرية وبالتالي ارتفاع الأسعار، وعلي الشعب عندئذ ان يذوق المر، وسيذوقه عما قريب، لأن هذه حقائق، ولسنا في معرض الجدل او المنازعات السياسية، والأمر في الحقيقة أجل واخطر من الجدل ومنازعات السياسة لأنه يمس قوت هذا الشعب المسكين.

ولقد استطاع الانجليز أن يصلوا الي مايريدون بتهديد هذه الحكومة المصرية العاجزة المتخبطة. ولقد رأيناهم منذ ان سافر الدرويش لينضم الي عمرو يذيعون كل يوم أنهم سيجمدون الأرصدة قبل المصريون ام لم يقبلوا.

ومن الغريب ان وزير ماليتنا قد أخذ هو الآخر عندئذ يتصايح بأنه لديه وسائل لاقتضاء مالا يريد الانجليز دفعه، حتي لقد قال يوما باستيلائه علي أسهم للحكومة البريطانية أو للشركات البريطانية التي تعمل في مصر بل وشرائها من أسواق لندن نفسها وذلك علي أن يستخدم بالبداهة في دفع ثمنها الأذونات وسندات الحرب الانجليزية المكدسة في البنك الأهلي.

ولقد كانت هذه الاجراءات ممكنة من الناحية الفنية، وأما اليوم فقد أصبحت مستحيلة بتوقيعنا الاتفاقية التي جمدت كل تلك الديون.

وهكذا نفتح أعيننا فاذا بتهديد الانجليز هو الذي يأتي بنتيجة، وأما تهديدات وزيرنا المسكين فقد ظهرت بأنها كلام فارغ في فارغ، وان مصر - أو علي الأصح حكومة النقراشي - قد خضعت للانجليز وظنت انها بالثمانية ملايين قد كسبت شيئا وانه من الأفيد لها أن تقبل التجميد مقابل ثمانية ملايين بدلا من أن يجمد الانجليز هذا الدين الضخم مقابل لا شيئ.

ولكن هذه الحكومة المنكودة قد نسيت أنها قد أضاعت جسيما علي البلاد، وانها ستصيبها بنكبات قد تبلغ مئات الملايين بحيث تبدو الثمانية ملايين الي جوارها أمرا بالغ التفاهة. فهذه

الحكومة المنكودة قد سلمت اولا بمبدأ التجميد وبذلك حرمتنا من كل ما كنا نستطيع الحصول عليه من انجلترا أسوة بما حصلنا عليه في العام الحالي بفضل مايسمونه المعاملات الجارية مع انجلترا وبلاد الكتلة الاسترلينية جميعها، ومن المعلوم اننا كنا سنحصل علي اكثر من ذلك بعد ١٥ يوليو وهو تاريخ تطبيق اتفاقية بريتون وودز التي ستطلق قيود العملة وتحدد قيمة بعضها الي بعض...

وفي النهاية نسيت هذه الحكومة المنكودة ايضا انها بتوقيعها الاتفاقية قد جردت نفسها من الوسائل التي اشار اليها وزير ماليتها الهمام.

هذه أول كارثة للاتفاقية، ونعني بها تجميد ديوننا واعتراف مصر بهذا التجميد - أي إيقاف الدفع.

والكارثة الثانية هي إخراج مصر من الكتلة الاسترلينية . فهذا إجراء قد حرص عليه الانجليز. ولقد كنا نقبله بل وندعو اليه لو ان الانجليز سددوا اولا دينهم او اتفقوا علي طريقة لتسديده، واما إخراجنا من الكتلة الاسترلينية مع تجميد الدين فذلك مالا نتصور كيف تقبله حكومة مصرية مع انه سيشل تجارتنا الخارجية شللا شديدا.

ومن الغريب ان يغالط الانجليز والحكام المصريون علي السواء هذا الشعب المصري البائس أقبح المغالطة. وذلك مع ان آثار هذه الاتفاقية لن تلبث ان تظهر، ولن يحتاج الشعب عندئذ الي معلومات فنية ليدرك الكارثة التي نزلت به، إذ ان قلة الواردات وارتفاع الأسعار وشلل التجارة سيشعره بكل هذه الآثار عما قريب.

والشئ المذهل هو ان يقول الانجليز والمصريون الآثمون لهذا الشعب ان ميزانه التجاري في عجز - أي انه يشتري من الخارج اكثر مما يبيع، وينشرون علي هذا الشعب الأرقام فيقولون ان صادرات مصر في العام الماضي بلغت ٦٩ مليونا بينما بلغت وارداته ٨٣ مليونا أي ان هناك عجزا مقداره ١٤ مليونا.

ويلزم الانجليز والمصريون الآثمون الصمت عن مصدر هذا العجز وكيف سوي، مع ان الارقام ايضا تنطق بكل ذلك.. فبمراجعة صادراتنا الي انجلترا نجدها ١١ مليونا بينما واردات انجلترا الي مصر تبلغ ٢٥ مليونا فالفرق إذن وهو ١٤ مليونا انما يأتي من تجارتنا مع انجلترا بالذات، وهذا المبلغ قد دفعناه لانجلترا من ديونها قطعا، ولكننا لن نستطيع بعد اليوم ان نقتطع من هذه الديون مليما واحدا مادامت قد جمدت ومادمنا قد قبلنا مبدأ التجميد.

وبخروجنا من منطقة الاسترليني، أصبح حصولنا علي الجنيهات الاسترلينية خاضعا لنفس الرقابة التي يخضع لها الدولار الأمريكي، وسينبني علي ذلك أننا لن نستطيع الحصول علي مايلزمنا من هذه العملة الانجليزية المقبولة في كافة بلاد الكتلة الاسترلينية، مع أن من هذه البلاد بلادا تجارتها الخارجية مع مصر بالغة الأهمية، وقد زادت في السنتين الأخيرتين زيادة كبيرة

كايطاليا التي أصبحت ثاني دولة تتجر معنا بعد انجلترا، وكفرنسا وبلجيكا وغيرهما، فهذه كلها بلاد كنا نستورد منها بالاسترليني، والآن لن نستطيع ذلك ولابد لنا من التصدير إليها إذا أردنا الاستيراد منها.

ولقد نص في الاتفاقية على قيود الاسترليني وأدخل مراقبة هذه العملة في اختصاصات اللجنة التي ألفت لذلك في وزارة المالية واللجنة التي ألفت في البنك الاهلي.

هذان خطران داهمان، واما بقية الأخطار التي سنفضح امرها والتي ستثبت الأيام المقبلة حقيقتها فذلك ماسوف نعرضه في مقال الغد باذن الله.

(*) صوت الأمة ٦/٧/١٩٤٧

(٢) اتفاقية الأرصدة تمكن الإنجليز مما يريدون ..*

وضحنا بالأمس كارثتين من الكوارث التي أنزلتها اتفاقية الأرصدة بمصر، والتي ستظهر آثارهما عما قريب، وهاتان الكارثتان هما أولا تجميد ديوننا علي انجلترا وقبولنا مبدأ هذا التجميد، وثانيا إخراجنا من الكتلة الاسترلينية مع تجميد هذه الديون بما سيؤدي اليه ذلك من شل تجارتنا مع بلاد تلك الكتلة، وبخاصة وأننا لن نعود لنستطيع الحصول علي العملة الاسترلينية إلا بكل مشقة.

والشئ الذي لا يجوز ان ننساه أبدا هو أن الانجليز قد بادروا الي تكبيلنا بهذه الاتفاقية قبل ١٥ يوليو لأنه إبتداء من ذلك التاريخ ستصبح العملات المختلفة قابلة للتحويل - أي ان الجنيه الاسترليني سيمكن تحويله الي دولارات مادام الانجليز قد نفذوا ماطالب به الامريكان من الاتفاق علي الديون الاسترلينية. ولكن مصر لسوء الحظ لا تستفيد شيئا من ذلك الاتفاق الدولي مادام الانجليز قد أوقفوا دفع ماعليهم من ديون، ومادمنا لن نستطيع الحصول علي شئ من هذا الدين بالاسترليني نفسه. وهاتان الكارثتان يسوقاننا الي كارثة ثالثة وهي أن تجارتنا الخارجية كلها ستصبح خاضعة لرقابة شديدة، كما قال الدرويش نفسه، فكافة انواع التصدير والاستيراد ستكون خاضعة لأذونات من وزارة المالية أي أننا سنعود الي نظام ألعن من النظام الذي كان مطبقا أيام الحرب. ومن البداهة ان مصر لن تكون حرة في إعطاء هذه الأذونات. بل إن الانجليز هم الذين سيكونون أصحاب الكلمة العليا في ذلك مادام البنك الأهلي هو المشرف علي العملة القابض علي زمامها، وستتولي ذلك طبعا اللجنة التي ستؤلف في هذا البنك - أو التي ألفت بالفعل - وفي كلمة واحدة سيتولي محافظ البنك الأهلي الانجليزي هذه العملية، وسيكون له من الإختصاص ماكان لمراكز تموين الشرق المجحوم من اختصاصات. وسيصبح هذا المحافظ في قوة ونحس قوات الاحتلال الانجليزية كلها مادام أنه سيكون المتصرف في تجارتنا أي في حياتنا كلها بماله من سيطرة علي العملة التي لا يمكن أن نتصور تجارة بدونها.

والناظر في نصوص الاتفاقية يذهله أن الانجليز لم يفرطوا فيها من شئ..

فلقد طالعنا في تلك الاتفاقية العجيبة أنهم لأمر نجهله، ولاتريد هذه الحكومة المصرية الآثمة ان - تدل علي حكمته - طالعنا أنهم قد أخرجوا جزءا من ديونهم من التجميد، وهذا الجزء هو المملوك لأفراد يقيمون في مصر، وقد أقرضوا أموالهم أو أودعوها أثناء الحرب للبنوك الموجودة

في انجلترا ذاتها، وأكبر الظن أن هؤلاء الافراد من الانجليز المقيمون في مصر وهذا هو السر في عدم تجميد أموالهم وقبول انجلترا لدفعها، ولقد قالت البرقيات ان هذا الجزء من الدين يبلغ ثلاثة أو أربعة في المائة من مجموع الديون أي حوالي ١٨ مليونا.

ولكن بلغ بالانجليز الخبث والفجر أن اشترطوا انه إذا حلت الحكومة المصرية محل هؤلاء الأفراد بطريقة أو بأخري في ديونهم فإنها تجمد فورا وبذلك يغلق حتي هذا المنفذ الضئيل علي مصر وحكومتها المنكودة.

ومن غرائب هذه الاتفاقية وغرائب الدوريش وعمرو والنقراشي ومن إليهم أن يوهموا المصريين بأن انجلترا ستدفع فائدة لما عليها من ديون قدرها ٢٥ر١ في المائة وكأن هذه الحكومة المصرية المنكودة قد وصلت الي هذا الاتفاق. وتلك مغالطة عجيبة فالمعروف أن جزءا من الدين الانجليزي تغطيه أذونات علي الخزينة البريطانية وهذه فائدتها نصف في المائة، وجزءا آخر سندات حرب بريطانية وهذه فائدتها ٥ر٢ في المائة ويجمع الجزء ين تخرج الفائدة المقدرة بـ ٢٥ر١ في المائة، ويكون معني ذلك أن الحكومة المصرية لم تحصل علي أي تغير في الفائدة مقابل التجميد بل ظل الحال علي ماهو عليه وإلا فليقل النقراشي وعمرو والدرويش إن هذا الذي نقوله غير صحيح وأنهم قد حملوا انجلترا علي قبول دفع فائدة معقولة عن ديونهم.

ثم من قال إن دولة من الدول تقبل ٢٥ر١٪ فائدة لديونها وماسمعنا عن قروض دولية تنحط فائدتها عن ٣ أو ٥ر٣ في المائة علي أقل تقدير، وهاهو القرض الأمريكي لانجلترا وغير القرض الأمريكي، فلماذا لايدفع الانجليز لمصر مثل مايدفعونه لأمريكا، مع أن ديننا قد جمد ومع أن الانجليز قد أخذوه منا بالقوة أو مايشبه القوة، ومع أن هؤلاء الانجليز أنفسهم قد ارتضوا أرباحا مركبة فاحشة علي ديونهم التي لم يدفعوا أصولها كاملة والتي احتلوا بلادنا بسببها والتي لايزال احتلالها مستمرا حتي اليوم.

هذه بعض من كوارث الاتفاقية وهي :

١- تجميد ديوننا أي وقف دفعها وتأخذ انجلترا من مصر إقراراً بهذا المبدأ المدمر.

٢- تخرج مصر من بلاد الكتلة الاسترلينية مع تجميد دينها وحرمانها من الاستريني وبذلك تشل تجارتنا مع تلك الدول رغم أهمية هذه التجارة المتزايدة.

٣- تعرض عملتنا للانهيار وذلك بايقاف الانجليز لدفع رصيد تلك العملة المدينين لنا بها وذلك مع العلم بأننا لا نملك غير ٢٥ر٦ مليونا من الجنيهات ذهبا، كما أن هذه الحكومة المصرية قد عجزت عن أن تحمل الأمريكان علي إقراضنا من الدولارات مانستطيع ان نضعه في هذا الرصيد، مع العلم بأن مصر في حالة تضخم نقدي، إذ تبلغ أوراق البنكنوت المتداولة الآن ١٤ مليون جنيه.

٤- إن هذه الاتفاقية لم تضمن لمصر مقابل التجميد حتي مجرد الفائدة المعقولة إذ من الواضح أن هذه الفائدة كما شرحنا لم تتغير علي الاطلاق بان الـ ٢٥ر١٪ التي ذكرها الدرويش ليست إلا مغالطة مفضوحة اذ أنها نتيجة العملية الحسابية التي تنتج من ضم نصف في المائة الي ٥ر٢٪ اللتين تدفعان، الأولي عن الأذونات علي الخزينة البريطانية والثانية عن سندات الحرب.

٥- ان الثمانية ملايين التي سيدفعها الانجليز ليست إلا خداعا لأننا شرحنا فيما سبق أن الاسترليني سيصبح قابلا للتحويل بعد ١٥ يوليو، وأننا في العام المنصرم استطعنا أن نستخلص من الانجليز ١٤ مليونا من الاسترليني هي مقدار العجز الموجود في ميزاننا التجاري والتي هي في الحقيقة عجز في ميزاننا الخاص مع انجلترا نفسها، إذ ان صادراتنا اليها قد بلغت ١١ مليونا، بينما استوردنا نحن منها بما يساوي ٢٥ مليونا. هذه كما قلنا بعض كوارث الاتفاقية التي استعان الانجليز والنقراشي باشا بالكتمان ليطوقوا بها عنقنا ويخربوا ديارنا. وبقي أن نعرف هل هناك وسيلة لتجنب هذه الكوارث وتخليص البلاد من تلك الاتفاقية أم لا ؟ وذلك ماسنراه في مقال الغد باذن الله.

(*) صوت الأمة٧/٧/١٩٤٧

(٣) اتفاقيــة الأرصـدة تمكن الانجليز مما يريدون٠٠*

استعرضنا في المقالين السابقين الكوارث والأخطار التي نزلت او ستنزل بمصر عما قريب نتيجة لهذه الاتفاقية الخطيرة التي يحاولون التهوين من امرها بتسميتها اتفاقا مؤقتا مع انها لاتقل في خطورتها كما قلنا منذ المقال الأول - عن مشروع صدقي - بيفن المشؤوم. وهذه الأخطار ذات ثلاث شعب: أولاها منصبة علي ديوننا التي جمدت اي اوقف دفعها وقبلت مصر رسميا مبدأ هذا التجميد حتي دون ان تتقاضي مقابله فائدة معقولة. والثانية خاصة بتجارتنا الخارجية التي ستشل نتيجة لاخراجنا من الكتلة الاسترلينية واخضاع حصولنا علي الجنيهات الاسترلينية لرقابة شديدة كرقابة الدولار وهذه العملة هي اساس التعاون في بلاد تلك الكتلة التي تدخل فيها دول تجارتها مع مصر بالغة الأهمية وآخذة في الازدياد كايطاليا وفرنسا وبلجيكا. وقد كان هذا هو السبب في الرجوع بنا الي نظام الحرب من حيث خضوع التصدير والاستيراد كله الي طريقة الرخص، علي أن يكون الاشراف الأعلي في ذلك لمحافظ البنك الأهلي القابض علي العملة بيد من حديد وسيكون هذا الاشراف شبيها باشراف مركز تموين الشرق الذي نظمه الانجليز ومعهم الأمريكان صوريا أدق تنظيم، وكان السبب فيما عانته البلاد من ضيق وأزمات في التموين وغير التموين.

ومن الغريب انه لم تكد تمضي أيام علي إذاعة نصوص هذه الاتفاقية حتي أخذت الآثار التي نتحدث عنها في الظهور، فبضائع اختفت وأخري ارتفعت أسعارها بين عشية وضحاها كالأقمشة وبخاصة الحريرية والصوفية ولسنا ندري ماذا ستؤول اليه الحال بامتداد الزمن.

وأما الشعبة الثالثة من الأخطار فهي الخاصة بقيمة عملتنا ومانخشاه من انهيارها بعد ان جمد الانجليز ديونهم وبذلك تركوا عملتنا بدون غطاء كاف وبعد أن فشلت حكومة النقراشي حتي في أن تحصل علي قرض من الدولارات لتغطية تلك العملة.

وهذه الشعبة الثالثة هي أشد الشُعَب الثلاث ضررا وأوسعها أذي لانها تتناول جميع أفراد الشعب الذين يتعاملون بداهة بأوراق النقد المصرية، واذا كانت الديون انما يملكها في الأعم الأغلب بنوك وافراد أثرياء فإن أوراق العملة المصرية في يد كافة المصريين وغير المصريين المقيمين في مصر وهؤلاء من بينهم ملايين الفقراء. ومعني انهيار العملة هو ضعف قوة شرائها. فالجنيه المصري الذى لابد من ان نشتري به كيلتين أو ثلاثة من القمح او الذرة مثلا لن نشتري به اذا

انهارت العملة غير كيلة واحدة أي ان النتيجة ستكون بكل بساطة الغلاء الفاحش. وكل هذا لأن الانجليز قد حملوا البنك الأهلي علي أن يصدر طوال مدة الحرب أوراق بنكنوت مقابل أذونات اي ايصالات علي خزينتهم ثم جاءوا اليوم يعلنون بكل وقاحة انهم لايريدون دفع قيمة هذه الايصالات حتي بالجنيهات الاسترلينية ولا نقول بالذهب. وبلغت الصفاقة بوزير ماليتهم ان وقف اخيرا في برلمانهم ليقول بأنه قد طلب من الحكومة المصرية لا مجرد خفض هذا الدين بل ومحوه أصلا، وهذا الذي يريد الانجليز عمله هو والنصب أو السرقة سواء بسواء ، وستكون هذه السرقة وذلك النصب من عامة هذا الشعب المصري الذي يقول الانجليز انفسهم انه شعب طحنه الفقر والمرض والجهل ويتبجحون بأنهم يريدون رفع مستواه.

علي أن للانجليز أن يقولوا وان يطالبوا بما يريدون ولكن لماذا تقبل الحكومة المصرية منهم هذه الطلبات المحرجة. ولقد تقول تلك الحكومة انها لم تفعل ولكن ماجدوي تصريحات تلك الحكومة مادامت افعالها تنقض تلك التصريحات، حتي ليخيل الينا أن حكومتنا المنكودة قد اخذت تستعمل مع المصريين نفس السياسة التي يستعملها الانجليز وهي الضحك علي هؤلاء المصريين بألفاظ خاوية، بقولهم ان مصر دولة مستقلة ذات سيادة وما الي ذلك مع انها في الواقع دولة مستعبدة مستعمرة مستغلة أقبح استغلال. وعندما ننظر فنرى ان الحكومة المصرية المنكودة قد قبلت كل هذه النتائج التي اجملناها في الشعب الثلاث الماضية يحق لنا أن نتساءل عن جدوي ماتقوله هذه الحكومة بعد ذلك من انها تمسكت بعدم خفض الدين المصري مع انه لم يخفض فحسب، بل واوقف دفعه كله. ولسنا ندري كيف سيرفع هذا الايقاف وسوف تثبت الأيام المقبلة صحة مانقول، وذلك فضلا عن الكوارث الأخري التي تفوق في نظرنا ايقاف دفع الدين أهمية لأنها تتناول حياة الشعب كله اذ تتناول تجارتنا الخارجية بأجمعها كما نتناول قيمة العملة التي بين أيدينا فردا فردا.

والآن وقد وصل الانجليز مع هذه الحكومة الي مايريدون يحق للشعب ان يتساءل هل قدر عليه أن يقبل الأمر الواقع وأن يرضخ لارادة هذه الحكومة وأولئك الانجليز ويقبل خراب دياره وتضييق الغلاء للخناق عليه الذي سيكتم أنفاسه أم أن هناك وسائل وأملا للخلاص من مثل هذا الانتحار!.

ولسنا ندري ماهي نظرية الحكومة في التكييف القانوني في هذه الاتفاقية، فهم يتهامسون في دوائرها بأن ماوقع لايعتبر اتفاقية وانما هو عمل حكومي داخل في اختصاص السلطة التنفيذية ولا يستلزم الامر عرضه علي البرلمان، ولو صحت هذه النظرية لكانت حقيقة إحدي الكبائر وقد قلنا ولانزال نكرر أن ماوقع لايقل أهمية عن مشروع صدقي - بيفن، وهو بداهة يكون اتفاقية بين دولتين، وهو من الخطورة بحيث كان من الواجب أن لاينفذ إلا بعد عرضه علي البرلمان والتصديق عليه منه وذلك فيما لو أريد احترام الدستور وتطبيقه نصا وروحا.

علي ان هذه المناقشة فيما يظهر لا جدوي من ورائها. فالحكومة قد وقعت الاتفاقية ونفذتها بالفعل ولم نسمع بأن في نيتها عرضها علي البرلمان. بل ان هذا البرلمان سيفض دورته بعد ايام وللشعب المصري ان ينطح الصخر إذا اراد، والامر بعدئذ بيد الله فإما أن يتفتت الصخر وإما أن تتهشم جباه هذا الشعب البائس.

وانه حقيقة لأمر يدعو الي طول التفكير، إذ كيف يستطيع شعب ان يعيش ومستعمروه يخدعونه ليستنزفوا دماءه من جهة وحكامه يخدعونه باللفظ الخاوي او بالصمت والتكتم المريبين من جهة أخري حتي يمكنوا المستعمرين من إلباسه الطوق وتكبيل أيديه وأرجله بالاغلال، وكل ذلك خوفا من ان تطيح بالحكم المعارك التي لابد لمن يتصدي لقيادة أمته في هذه الأيام العصيبة من أن يخوض غمارها في كافة الميادين، دولية كانت أو سياسية، داخلية او اقتصادية، مالية او اجتماعية ثقافية.

إن مصر لن تصلح لها حال إلا اذا كانت امورها بيد حكام شعبيين يجدون انفسهم دائما بين نارين، فاما ان يخوضوا المعارك التي تنقذ الشعب، واما ان يفقدوا ثقة هذا الشعب، واما ان يحكمها أناس لايستندون الي الشعب ولا يحرصون علي ثقته فمن البديهي ان يؤثروا السلامة وان يتجنبوا المعارك حتي لايفلت الحكم من ايديهم. وهذا هو سبب نكبة مصر لا في قضيتها الوطنية فحسب بل وفي مشكلتها الاقتصادية المالية التي تهددها بالخراب العاجل.

هذا هو مصدر بلوانا وذلك هو موضع الداء منا، والأمر أولا وأخيرا بيد الشعب ليصنع مايريد . ولقد بصرناه وبقي عليه ان يعمل علي ضوء هذا التبصير.

(*) صوت الأمة٨/٧/١٩٤٧

مصر اليوم *

بهذا العنوان، أذاع بالامس سعادة محمد حسين هيكل باشا، بياناً قال إنه قد كتبه كمقدمة لكتاب أعدته الشعبة البرلمانية المصرية باللغات الثلاث : الانجليزية والفرنسية والعربية، لتوزيعه علي اعضاء المؤتمر.

ولا ريب ان المصريين جميعا قد أدهشم ما في هذا البيان من مغالطات وصمت، الي جانب مافيه من حقائق.

فلا ريب مثلا، ان الشعب المصري شعب محب للديموقراطية متعلق بها. ولا ريب أنه يعشق الحرية، وتطيب نفسه لأريجها المقدس، كما لاريب أيضا في أن الاستعمار الانجليزي والامتيازات الأجنبية قد كانا من العوامل التي منعت الشعب المصري من النهوض سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا أيضا.

كل هذه حقائق لاريب فيها، وقد قالها بالفعل هيكل باشا، ولكن كم الي جوار هذه الحقائق من مغالطات ومن صمت، أبلغ أذي من تلك المغالطات.

الشعب المصري شعب ديموقراطي، ولا ريب في ذلك، ولكن او ماكان جديرا بهيكل باشا ان يقول هل يتمتع هذا الشعب اليوم بهذه الديموقراطية ام لا ؟ هل يتمتع هذا الشعب المسكين بحق تقرير مصيره، وملايين هذا الشعب منبوذة مقصية لايمثلها في البرلمان أحد، ولا في الحكومة أحد، ولا يراد أن يمثلها أحد، وكأنها غريبة في هذا الوطن، او كأنها من تلك الطائفة المنكودة في الهند التي يسميها البراهمة بالمنبوذين ؟

والشعب المصري شعب يحب الحرية وذلك مالاريب فيه. ولكن أوما كان جديراً بهيكل باشا أن يقول الي أي حد يتمتع هذا الشعب المنكود بهذه الحرية والقاصي والداني يعلم انه لا يخضع اليوم لاعنف القوانين وأشدها تضييقا علي الحريات فحسب، بل وان هذه القوانين نفسها لا تحترمها الحكومة ولا تقف عند حدودها، فلا حرية اجتماع ولا حرية خطابة ولا حرية صحافة ولا حرية التظاهر السلمي، وفي كل يوم تحقيقات وتفتيشات وقبض ومصادرات وفض لاجتماعات ورفض للترخيص بها.

والاستعمار والامتيازات قد ارهقا الشعب المصري سنين طويلة، وامتصا دمه، ووقفا حجر

عشرة في سبيل تقدمه، ولكن أو ما كان جديرا بهيكل باشا أن يسلم بالحقيقة المرة التي يئن منها الشعب المصري حتي أوشك صبره ان ينفد من وطأتها، وهي تحكم اقلية من المصريين في حياة وارزاق جمهرة الشعب العظمي، وقد نفذ الجشع الي قلوب هذه الأقلية، فأصبحت لا تحس ولا تدرك ولا تعي ماتنزله بهذا الشعب من ويلاتها ؟

لقد دافع هيكل باشا دفاعا عجيبا عن هذه الأقلية وزعم أن لادخل لها في بؤس الشعب ومع ذلك فهيكل باشا قد قرأ وسمع بلا ريب مانشرناه وتنشره كل يوم من سيطرة باشاوات الشركات والاقطاعيات علي حياة هذا الشعب، ولاشك أنه قد تطايرت اليه بعض الانباء عن تلك الجريمة الشنيعة التي ارتكبها الرجل العجيب صدقي باشا عندما ألقي بالأبرياء في غياهب السجون، لا لشئ إلا لأنهم تتبعوا الفساد الملاحظ في حياتنا الاجتماعية، ونادوا بضرورة اصلاحه. فاتهمهم بالشيوعية لا لشئ الا لأنه يخشي هو وامثاله من ان ينتهي هذا الاصلاح بتضييع بعض الكسب عليهم. وهم يعلمون في قرارة نفوسهم أنه كسب لا تقره مبادئ شرف ولا أصول ، وان استغلال النفوذ فيه امر يفقأ الأعين.

عجيب أمر هيكل باشا إذ يخفي كل تلك الحقائق الناطقة كالوهج في الظلام الدامس، وهو يحسب بمغالطاته وصمته انه مستطيع اخفاء الحقائق عن العالم المتمدين. وبذلك يؤذي وطنه أكبر الأذى، إذ يريد أن يظل هذا الوطن ذبيحا، ثم لا يري دماءه أحد من البشر.

عجيب أن يدفع هيكل باشا الي مثل هذا الكلام، والي مثل هذا الموقف تحزبه غير المقبول. فهو يخشي إذا افتضحت الحقائق أن يثور الضمير العالمي، ويكون لثورته ذلك الضغط الهائل الذي لايمكن الا أن يساعد الشعب المصري البائس، لا علي التحرر من آثار الاستعمار الخارجي فحسب، بل وعلي التحرر أيضا من الاستبداد الداخلي والظلم الاجتماعي، واسترداد حقوقه المشروعة في حياة سياسية، وحياة انسانية جديرة بالبشر.

ولكن لا غرابة في أن يكون هذا هو موقف هيكل باشا، وتلك هي كتاباته، وقد قال حكيم يوناني قديم : «إن الناس لا يألمون لعدم التمتع بشئ قدر ألمهم للحرمان مما أخذوا يعتادون المتعة به».

وهيكل باشا يتمتع الآن بالجاه والسلطان والثراء، وليكن بعد هيكل باشا الطوفان، وليغرق الشعب في لجج من البؤس وليكبل الشعب بأقسي القيود والأغلال، فما على هيكل باشا وأمثاله من ذلك شئ، وإذا لم يرق ذلك لهذا الشعب فليفعل مايشاء.

(*) صوت الأمة ١٩٤٧/٨/٧

نكبــة الوطن . . . *

طالع القراء بالأمس تلك الخطب العجيبة التي ألقاها ممثلو البرازيل والصين وأمريكا وبلجيكا وفرنسا، ولابد أنهم قد خرجوا جميعا باحساس واحد وهو انهم لا ينظرون الي خصومتنا مع انجلترا نظرة جدية، وأنهم يقطعون بأن الخلاف بيننا وبين هؤلاء المستعمرين ليس إلا خلافا يسيرا تمكن تسويته بالمفاوضات المباشرة، وكل ذلك بلا ريب استنادا الي أن ممثلى مصر أنفسهم قد سبق لهم أن اتفقوا مع الانجليز علي مشروع معاهدة يتناول معظم النقط التي يشكون منها.

ويزداد هذا الاحساس وقعا في النفس عندما نستشف الروح التي تحدث بها هؤلاء المتحدثون، فاذا بها روح من يري أن مصر تركة يقاسم فيها الانجليز المصريين وكأنهم قد ورثوها معا عن جد واحد، وذلك مع العلم بأن الوضع الصحيح الذي تشهد به حجارة الارض لو نطقت أن هذا الوادي الذليل قد دخله الانجليز عنوة واحتلوه بالحديد والنار ولايمكن أن يولد مثل هذا العدوان الوحشي لاولئك المستعمرين في وادينا حقا أو يرتب لهم التزاما.

من قال بأن للانجليز في هذا الوادي حقوقا يجب ان ترعي علي حساب شرفنا الوطني وسيادتنا القومية حتي يرغمنا مجلس الأمن أو غير مجلس الأمن علي ان نعود الي المفاوضة مع مافي ذلك من تسليم بأن للانجليز حقوقا كما ان لمصر حقوقا وان من الواجب الاتفاق علي هذه الحقوق وتلك.

علي ان الذي يعنينا اليوم هو ان نتدبر من أين جاء لاولئك المتحدثين هذا الاتجاه وكيف شاعت فيهم تلك الروح الجارحة المثيرة.

والجواب أيها المصريون والسودانيون سهل ميسور، فالنقراشي والأزهري وأمثالهما هم المسئولون عن هذه النكبة نتيجة لتلك السياسة العاجزة الضعيفة غير الموفقة التي رسموا خطوطها وأصروا علي السير فيها غير عابئين بنصح ولا مشورة.

لقد قلنا للنقراشي باشا وقالت البلاد كلها ونحن لانزال بعد في دور إعداد القضية : ان من واجبه ان يستنكر مشروع «صدقي - بيفن» قبل ان نتقدم الي مجلس الأمن وان ترفض أسسه كلها فلا محالفة ثنائية ولا دفاع مشترك، ولا مجلس دفاع ولاارجاء للجلاء ولا تسليم ببقاء النظام الاداري الحالي في السودان كما هو ولا دخول في حرب مع انجلترا في البلاد المجاورة والمتاخمة وعند الحرب والتهديد بالحرب والحالة الطارئة. قلنا للنقراشي باشا ان يعلن سقوط معاهدة ١٩٣٦

قبل أن يخطو خطوة واحدة وان يرسل بعد ذلك إنذارا إلى الانجليز بسحب قواتهم من وادينا باعتبار أن السند الشرعي الوحيد لبقائهم - وهو المعاهدة - قد سقط - فإذا لم يستجيبوا لهذا الإنذار كافحناهم بكافة السبل وخلقنا معهم نزاعا جديا صارما يلفت نظر العالم أجمع ويهدد السلم الدولى حيث لا يستطيع بعد ذلك رجل كممثل البرازيل أو غيره أن يقف فى مجلس الأمن ليقول أنه لا يرى نزاعا قائما بين مصر وبريطانيا من شأنه أن يهدد الأمن الدولى وأن الموقف لا حدة فيه ولا ضرر من إرجائه ليسوى بالمفاوضات المباشرة، بل وان الخلاف بين مصر وانجلترا بالغ اليسر مادام المصريون أنفسهم قبل قبلوا مشروع «صدقى - بيفن» وبروتوكول الجلاء ولم يختلفوا إلا على تفسير بروتوكول السودان.

لقد قلنا للنقراشى باشا: إن من واجبك آن تستنكركل ذلك ويهاجمه ويرفضه علي ان يكون ذلك أضعف الايمان مادام قد أصر علي أن يتولي هو نفسه عرض القضية. ولكنه لم يفعل لا في عريضة دعواه ولا في بياناته بمجلس الامن ولا في تصريحاته في الصحف ولا في ساحة البرلمان المصري، فكان من الطبيعي بعد ذلك أن يري مجلس الأمن في سكوته عن كافة هذه المبادئ الخطيرة رضاء منه بها وتسليما باحكامها وعندئذ كان من حق هؤلاء الاعضاء أن يتساءلوا عن مدي جدية اختصام النقراشي باشا للانجليز، وعندهم أن شكوي مصر الاساسية هي احتلال بلادهم وهذا الاحتلال قد قبل الانجليز انهاءه علي شرط ملء الفراغ بواسطة معاهدة صدقي المشؤومة، ومادام النقراشي باشا لم يتعرض لما اتفق عليه في تلك المعاهدة من مبادئ وأحكام فالمشكلة تعتبر محلولة والجلاء سيتم لقاء ملء مايتركه من فراغ.

قلنا هذا للنقراشي باشا ولكنه لم يفعل وهو في ذلك بين أمرين: اما أنه رجل غير بصير ولا متبصر، واما انه رجل غير صريح وانه لا يعارض في قرارة نفسه ولن يعارض عند النهاية في مبدأ المعاهدة والتحالف الثنائي والمشاركة، وكلا الفرضين وبيل وما علي هذا النحو تساس الأمم ولا يقرر مصير الأوطان.

والآن لقد أصبح من المقطوع به تقريبا أن يحيل مجلس الأمن النقراشي باشا علي المفاوضة من جديد. وحتي الجلاء عن مصر لم نر أحدا من الأعضاء يشير علي المجلس بالتوصية به وذلك فيما عدا مندوبي روسيا، وأخطر ما اقترح في المجلس قد كان بلا ريب التعديل الذي تريد الصين ان تضمه الي اقتراح البرازيل باستئناف المفاوضات، وذلك لأن هذا الاقتراح يريد أن يربط جلاء الانجليز عن مصر كما وعدوا به ونفذوا بعضه باستئناف المفاوضات وبذلك يتحقق للانجليز مايريدون، وهو ضرورة ملء مايتركه هذا الجلاء من فراغ مقابل اتمامه، وهذا الملء يريدون بلا ريب أن يكون بواسطة مشروع صدقي - بيفن. ومن الآن لا نكاد نتصور ماذا سيفعل النقراشي باشا في هذا المشروع وبأي وجه سيقول للانجليز اذا استأنف هو نفسه المفاوضات انه لا يوافق اليوم علي ماوافق عليه بالأمس وهذا أمر لايمس السياسة فحسب بل ويمس الكرامة الشخصية وأخلاق

الرجال.

إنا لانكاد نلم شعث أفكاونا كلما فكرنا فى هذا الموقف الغريب.

على أن الانجليز قد بلغ بهم الخبث الأثيم ان أخذوا يحتاطون للامر فيما لو تولي مصريون آخرون المفاوضة بدل النقراشي باشا، وابتدأوا تلك المفاوضة علي أسس جديدة مما قد يؤدي الي عدم الاتفاق، فطالبوا مجلس الأمن بأنه إذا لم تنجح المفاوضات وعاد المصريون الي نغمة التخلص من معاهدة سنة ١٩٣٦ فان محكمة العدل هي التي تكون مختصة عندئذ بالفصل في شكوانا من تلك المعاهدة ورغبتنا في إسقاطها، وبذلك يوصدون الباب أمام عودتنا الي مجلس الأمن ويلزموننا بأن تتخذ شكوانا الصبغة القانونية المضللة التي ليس لها من الحق إلا ظاهر كاذب، وذلك لأن العالم أجمع لا يجهل أن معاهدة سنة ١٩٣٦رأية معاهدة أخري مثلها لم تكن ولا يمكن أن تكون بين أيدي الانجليز الاستعماريين عند التطبيق الا وسيلة لدوام استعمارهم لمصر واستغلالهم لها وسيطرتهم عليها ومع ذلك فان شيئا من هذا لا تنضح به نصوص تلك المعاهدة وان قطر به الواقع دما.

لقد ركب النقراشي باشا نفسه او أبي الا ان ينحي جمهرة الأمة العظمي عن تقرير مصيرها، ثم زاد الطين بلة فأبي ان يستمع لنصحها وكان له ماأراد فتحمل أمام الله والتاريخ وأمام الشهداء وارواحهم مسؤلية تلك النكبة التي أصابت قضيتنا فانفطرت لها القلوب.

(*) صوت الأمة٢٢/٨/١٩٤٧

لا خلاص لوادي النيل
بغير التخلص من التحالف مع الانجليز*

إن محور المعركة الدائرة اليوم في أمريكا حول القضية المصرية هو التحالف الثنائي مع انجلترا، أي استمرار فرض الحماية الانجليزية علي وادي النيل. وهذا هو مصدر الغموض في القضية، ومصدر التخبط، ومصدر المناورات، والمداورات، بل هو مصدر البلاء كله.

إن الانجليز وأذنابهم في مجلس الأمن دائبون علي التحايل للوصول الي حمل مصر علي عقد هذا التحالف والنقراشي باشا لم يرفض الي اليوم هذا التحالف بصريح اللفظ وكان هذا هو سبب البلبلة والحيرة التي ساورت من يعارضون الاستعمار الانجليزي في مجلس الامن، ونحن علي ثقة من انه قد كان من الممكن أن يكون هؤلاء المعارضون أغلبية داخل المجلس لو أن النقراشي باشا ذهب الي أمريكا وهو مستقل الرأي علي رفض هذا التحالف ومصارحة مجلس الأمن بذلك.

إم قضية مصر قد كان من الممكن عندئذ ان تعرض بمنتهي البساطة والحدة والوضوح.

لقدكان النقراشي باشا باستطاعته عندئذ ان يقول لمجلس الأمن انه قد كانت بيننا وبين الانجليز معاهدة عقدناها في سنة ١٩٣٦، ثم لم تعد صالحة للبقاء وقد سلم الانجليز انفسهم بذلك، بدليل انهم قد قبلوا المفاوضة لتعديلها. وقد طالبناهم بان يجلوا عن بلادنا فصرحوا باستعدادهم للجلاء وجلوا بالفعل عن مدننا ثم حددوا ميعادا للجلاء عن بقية أراضينا هو آخر سبتمبر سنة ١٩٤٩ ولكنهم اخترعوا نظرية جديدة سموها ملء الفراغ علي اساس المشاركة في الدفاع، وهم يسمون هذه النظرية بالتحالف ويصرون علي ارغامنا علي قبوله. ونحن لانريد هذا التحالف لأن معناه استمرار فرض الحماية علي مصر وإلا فلماذا يريد الانجليز ارغامنا علي قبوله ونحن نطلب من مجلس الأمن ان يقضي بان لاحق للانجليز او غير الانجليز في ان يرغموا دولة ذات سيادة علي قبول الحماية باسم التحالف.

بهذه الأسطر البسيطة الصريحة كان النقراشي باشا يستطيع أن يعرض قضيتنا ويستصدر فيها قرارا من مجلس الأمن لصالح مصر، والقراء قد لاحظوا بلا ريب أن أغلبية ساحقة في المجلس قدر رفضت الموافقة علي الفقرة التي وردت في اقتراح كولومبيا خاصة بتضمين المفاوضات مسألة الاشتراك في الدفاع عن قناة السويس، وفي هذا مايقطع بأن مجلس الأمن كان لابد

مستجيبا لطلب النقراشي باشا لو انه تقدم اليه ليستصدر منه قرارا بعدم جواز إرغام انجلترا لمصر علي قبول تحالف ومشاركة لاتريدهما.

التحالف الثنائي إذن هو محور المعركة الدائرة حول قضيتنا اليوم بامريكا وقد كان ولايزال تكالب الانجليز عليه وعدم وضوح سياسة النقراشي باشا إزاءه هو السبب فيما شاهدنا أثناء تلك المعركة ولانزال نشهد من غموض وتخبط واختلاط.

والآن نكاد نلمح في الأفق اتجاها نحو حل المشكلة حلا مضللا يقضي بان يعلن الانجليز في مجلس الأمن أنهم لايزالون عند تصريحهم السابق الخاص بالجلاء وذلك علي ان تستأنف المفاوضات دون تحديد لموضوع تلك المفاوضات ومع الاكتفاء بتعبير عام مثل «تسوية المسائل الأخري مثار النزاع».

ولقد يحاول النقراشي عندئذ هو ومن معه أن يوهموا البلاد بأنهم قد جاءوها بكسب ما إذ أكد الانجليز تصريحهم وأن المفاوضة قد أصبحت ممكنة ماداموا قد سلموا بهذا الجلاء وأكدوا تصريحهم . وفي اثناء تلك المفاوضة يقبل مبدأ التحالف الذي لايمكن أن تتحرر مصر وتسترد سيادتها الخارجية كاملة مادام بابه مفتوحا تزحف منه كافة القيود والأغلال.

هذه هي الحقائق وهذا هو الخطر الذي يتربص بنا، ولذلك قلنا ولانزال نردد ان مايجب ان يجهر به النقراشي باشا إذا كان يريد حقيقة ان تتخلص مصر من الاستعمار الانجليزي هو ان لا ينادي بعدم المفاوضة او عدم المفاوضة إلا بعد الجلاء بل بعدم التحالف لملء الفراغ وذلك سواء أكان عقد هذا التحالف قبل الجلاء او بعد الجلاء.

ان التحالف الثنائي مع انجلترا مهما تكن شروطه هو النكبة التي ستنكب بها مصر. ولن يستطيع احد أن يضلل المصريين عن وقوع هذه النكبة باسم الجلاء او التسليم بالجلاء لأن هذا الجلاء وبخاصة عن مصر أمر مفروغ منه ولابد أن يتم عما قريب.

فليحذر الشعب المصري إذن مثل هذا التضليل وليتمسك في إصرار المستميت بأن يحرر واديه التحرير الصحيح، وذلك برفض التحالف مع الانجليز اي رفض الحماية الانجليزية وإرغام النقراشي باشا وغير النقراشي باشا علي ان يحترموا إرادته ويرفضوا مايرفضه.

هذا هو واجبنا الوطني في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخنا، فليتنبه اليه الشعب ولينهض به إذا أراد ان يدخل كما دخلت سوريا ولبنان في عداد الدول المستقلة بالمعني الصحيح.

(*) صوت الأمة ١٩٤٧/٩/٨

تدخل جلالة الملك دليل عجز الحكومة*

هناك أصل دستوري عريق يقضي بأن جلالة الملك يسود ولا يحكم، ولهذا الاصل مقابل هو أن جلالته غير مسئول، وإنما المسئول هم الوزارة والوزراء عن كافة اعمال الدولة.

ولقد اهتدت الشعوب لهذين الاصلين بعد بحث طويل وزمن مديد، بحيث يمكن القول بأنهما خلاصة تجارب سياسية هامة وهذه الاصول تجنب الدولة كل مايمكن أن يحدث من ازمات، لانها تترك أمامها أبواب الحل مفتوحة، وذلك لأنه مادام جلالة الملك بعيدا عن تبعات الحكم، والوزارة هي التي تنهض بتلك التبعات.. فباستطاعة الشعب أن يحاكمها عن سياستها بواسطةماينتخب من برلمانات تمثله تمثيلا صحيحا، وان يترك لتلك الحكومات الخيار بين أن تخضع لارادته أو أن تستقيل، فاذا أبت حكومة أن تختار بين هذين الامرين وظنت ان رأي الشعب سيكون معها لا مع البرلمان كان لها أن تطلب الي جلالة الملك حل البرلمان واستفتاء الأمة من جديد، وعندما تقول الأمة كلمتها عندئذ يكون رأيها هو الفصل.

وينبني علي ماتقدم أن أول واجب علي الحكومة هو أن تحل بنفسها مشاكل الدولة، وأن تتحمل مسئولياتها، حتي لا تكون هناك حاجة الي أن يتدخل جلالة الملك بنفسه. وإنه وإن يكن من المفهوم ان جلالة الملك هو الملاذ الاعلي، إلا أنه ليس من الحكمة الوطنية والسياسية في شئ أن تستمر في حكم البلاد حكومة ضعيفة عاجزة لاتصل الي حل ماينهض من مشكلات، ولاتنجح في التفاهم مع طوائف الأمة المختلفة عندما تكون لها أسباب للشكوي، وذلك لأن النتيجة ستكون تخلي تلك الحكومة عن مسئولياتها وعجزها عن النهوض بتبعاتها.

إننا نريد من الحكومة أن تتحمل مسئولياتها وأن تحل بنفسها مشاكل الدولة حتي نستطيع معارضتها في تصرفاتها ومناقشتها الحساب وإظهار مواضع عجزها الضارة بالوطن أمام الشعب، فاما أن تستقيم سياستها وإما أن تتنحي عن الحكم. وأما جمودها وتفاقم الأمور حتي تستدعي أن يمد جلالة الملك يده الحانية لحل ماعجزت الوزارة عن حله فانه من البين أننا لن نجد عندئذ سبيلا للمعارضة وسيصبح في موقف بالغ الدقة والحرج.

وإذا صحت هذه الحقائق يكون لنا أن نتساءل، هل يجوز أن تحكم بلاد كبيرة كمصر، بلاد اصطلحت عليها في هذه الايام محن داخلية وخارجية لا تحصي – حكومة تعجز عن حل مشاكل

طائفة من الموظفين كرجال البوليس؟ وإذا تجددت مثل هذه المأساة، بل إذا افترضنا جدلا أن رجال البوليس أنفسهم تجددت مواضع شكواهم فماذا يكون الموقف ؟ وهل ستستمر هذه الحكومة علي عجزها ؟

إن هذه الأوضاع لايمكن أن تستقيم معها أصول الحكم الدستوري. والوزارة هي المسئولة عن كل ذلك فهي تريد أن تستمر في الاستبداد بالأمر دون بقية الأمة، وذلك بالرغم من عجزها الواضح.

هذه أمور بالغة الخطورة، وهي في الواقع العقدة التي تدور عليها اليوم سياسة البلاد. ولقد عالجناها ونحن علي ثقة من أن ضعف الحكومة الحالية لا علاج له بنقد أو معارضة، وإنما العلاج هو أن يتقي الله في وطنهم أولئك الذين يدفعهم كره الوفد من جهة، وشهوة السيطرة من جهة أخري، الي الحيلولة دون إصلاح أمورنا الداخلية وأوضاع الحكم في بلادنا، حتي تجتمع قوي الشعب وتتألف القلوب في هذه الأيام العصيبة، التي تتطلب التضافر لحل المشاكل الوطنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية، التي تكاد تهد كيان الدولة والتي لابد من الاسراع في علاجها قبل أن يستفحل الأمر ويضيع الوقت.

(*) صوت الأمة١٧/١٠/٩٤٧

سياسة الحكومة المالية لا تنصف الشعب*

ارتفعت في هذه الأيام شكوي الناس من الضيق بالحياة حتي أصبحنا لانلقي أحداً إلا ويطلب الينا ان نعالج هذا الضيق واسبابه لأنه يمس حياة الأفراد في الصميم ويلقي علي كواهلهم هموما ثقيلة تلازمهم آناء الليل وأطراف النهار حتي ماتترك له فرصة للتفكير في غيرها.

ومشاكل الشعب وهمومه المالية لم نغفلها يوما ولكننا نعتقد ان علاجها لايمكن ان يتم إلا بسياسة عامة واسعة المدي وانه لا فائدة ترجى من انواع العلاج الجزئية التي لاتستطيع غيرها – إذا استطاعت علي الاطلاق – امثال الحكومة القائمة اليوم.

وها نحن نوضح اليوم هذه الحقيقة بمسألة واحدة وهي السياسة الحالية للبلاد كما اتبعت منذ انتهاء الحرب حتي اليوم، علي ان نتناول الجوانب الاخري لهذه المشكلة الخطيرة في مقالات تالية.

لقد كان من المفهوم بمجرد انتهاء الحرب ان تتغير النظم والتشريعات المالية التي املتها ضرورات تلك الحرب، وان تعود بالبلاد الي مالية واقتصاد السلم كما كان من المرجو ايضا ان نصلح الكثير من نظم الضرائب التي فاجأتنا الحرب ونحن حديثو العهد بها إذ ان الكثير من تلك الضرائب لم يفرض إلا بعد الغاء الامتيازات الاجنبية في ١٩٣٧.

لقد كان هذا هو المفروض والمأمول ولقد تحقق بعضه بالفعل ولكن ماتحقق منه إنما كان لمصلحة أصحاب الثراء والاعمال وذلك بفضل ما لهم من نفوذ في مثل الحكومات القائمة، وأما الشعب المسكين فلا يزال يرزح تحت مايعاني من بؤس.

لقد حدث مثلا بمجرد انتهاء الحرب ان آثار رجال الاعمال والتجارة ضجة قوية مصطنعة في البرلمان وفي الصحف وفي كافة الاوساط الحكومية ضد ضريبة الارباح الاستثنائية، ولقيت بالفعل تلك الضجة آذانا مصغية وفي سرعة مدهشة تقرر تخفيض الحد الأعلي لهذه الضريبة من ٧٥٪ الي ٥٠٪ كما تقرر الغاؤها كلية ابتداء من عام ١٩٤٨.

ومع ذلك فقد زيدت في أثناء الحرب علي أفراد الشعب البؤساء عدة رسوم وضرائب غير مباشرة وعوائد مثل ثمن المكالمات التليفونية وأجور السفر في السكك الحديدية وفي الترام وفي الاوتوبيس وغيرها، كما رفعت الرسوم الجمركية علي الواردات بكافة أنواعها حتي بلغت أحيانا أضعف ما كانت عليه وأصبحت العوائد الجمركية تكون ثلث إيراد الدولة علي الأقل، ومع ذلك لم

تخفض هذه الرسوم والضرائب غير المباشرة حتي يتخلص الشعب من هذا الارهاق ولو كما تخلص هؤلاء الرأسماليون من النقص الطفيف الذي اصاب ارباحهم الضخمة الفاحشة بإنقاصهم للضريبة الاستثنائية وتقرير إلغائها.

علي انه إذا كان هذا الشعب البائس غير قادر حتي علي الضجيج لأن البؤس قد هده أو أوشك أن يهده بحيث يمكن القول بان ضجيجه يخشي ان يكون انفجار البائس عندما يوشك علي الفناء ويرفض الإستسلام له - نعم إذا كانت هذه هي حالة الشعب فأين الحكومات التي قامت علي امره منذ انتهاء الحرب حتي اليوم، وأين ماتدعيه من انها تعمل للترفيه ولو قليلا عن هذا الشعب، أو كيف تريد أن يحارب الغلاء مثلا وهي نفسها تجبي من أفراد هذا الشعب أعلي الأثمان والرسوم والعوائد! وذلك مع انها تخفف عن اثرياء الحرب وغير الحرب وتمتنع حتي اليوم عن اصلاح نظام الضرائب المباشرة وتأخذ فيها بمبدأ التصاعد وتغير من أسسها فتعوض بذلك مايخفف به عن الشعب في باب الضرائب غير المباشرة.

ولايتسع اليوم المجال لبسط طريقة اصلاح نظام تلك الضرائب فنتركه الي المقال التالي مكتفين بالمقابلة التي عقدناها بين تخليص الرأسماليين من الضريبة الاستثنائية وترك الشعب مرهقا بما تجبيه منه الحكومة، فان في ذلك درسا سياسيا كافيا لان يفكر فيه القراء لانقول أربعا وعشرين ساعة فحسب بل وأياما ان لم تكن سنين طويلة.

(*) صوت الأمة ٢٣/ ١٠/ ١٩٤٧

السياسة المالية وبؤس الشعب*

أشرنا في مقال سابق الي المسئولية الجسيمة التي تقع علي الحكومة في بؤس الشعب وضيقه بالحياة واكتوائه بنار الغلاء، وأوضحنا تلك المسئولية بالمقابلة بين ماسارعت حكومات هذا العهد الي الجازه نزولا علي رغبة ذوي النفوذ من أصحاب المال بينما لم تفعل شيئا لتخفيف أعباء الحياة عن الشعب، وضربنا لذلك مثلا بانقاص الضريبة علي الارباح الاستثنائية من ٧٥٪ في حدها الأعلي الي ٥٠٪ وتقرير الغائها نهائيا ابتداء من سنة ١٩٤٨، وذلك بينما احتفظت الحكومة بأجور النقل بالسكة الحديد والاوتوبيس والترام والتليفونات وبالرسوم الجمركية التي رفعت كلها في أثناء الحرب الي أضعافها أحيانا وبقيت مرفوعة حتي اليوم او خفض بعضها تخفيضا لايذكر.

واليوم نتوسع قليلا في هذا النقد المحق الصادق فنذكر الشعب اليائس بأن هذه الحكومات إنما تسخر منه وتحاول تخديره بالدعايات الكاذبة ونضرب لذلك الأمثلة الآتية التي نأخذها من مشروعات الضرائب المباشرة التي طنطن بها صدقي باشا نفسه زاعما انه سيفرضها لتزداد موارد الدولة وتستطيع ان تقوم بالاصلاحات الاجتماعية التي طال انتظار الشعب لها.

لقد طلع صدقي باشا يوما علي المصريين بمشروع قانون طويل عريض نشره في الصحف وقال فيه إنه سيفرض ضريبة تصاعدية علي الدخل العام تبلغ في حدها الاقصي ٣٠٪ ثم استقال صدقي باشا وخلفه النقراشي باشا الذي قال أنه يريد أن يتفرغ للاصلاحات الداخلية ومع ذلك لم نسمع عن هذا المشروع الذي خلفه له صدقي باشا شيئا ويخشي ان لانسمع عنه شيئا إذا صدقنا ماصرح به وزير المالية أخيرا من أنه لن يلجأ الي فرض ضرائب جديدة.

ولقد أذاع أيضا صدقي وغير صدقي من رجال العهد الحاضر انهم سيصلحون نظام الضرائب علي المهن الحرة كالمحاماه والطب والخبرة والهندسة وما إليها، وأنهم سيستبدلون الضريبة الحالية التي تفرض علي أساس ايجار المكاتب والعيادات والتي لاتعدو ١٠٪ من قيمة هذا الايجار بضريبة يتخذ أساسا لها الدخل الفعلي لأصحاب تلك المهن، ولقد أعد من قبل صدقي باشا نفسه مشروع لتلك الضريبة التي جعل نسبتها ٥٪ ولم يأخذ فيها بمبدأ التصاعد ثم خلف أيضا هذا المشروع لحكومة النقراشي باشا. وبالرغم من أنه مشروع مضحك فاننا لاندري أيضا مصيره وأكبر

الظن أنه وسيلة اخري من وسائل تخدير الشعب الذي يطالب بأن تنمي موارد الدولة علي أساس اجتماعي عادل لكي يتوفر المال اللازم لمشروعات الاصلاح الكثيرة التي لم تنقطع المطالبة بها يوما من الأيام.

ومنذ عهد قريب وقبل أن تنفض الدورة البرلمانية السابقة اذاعوا أيضا انهم قد أعدوا مشروعا للتأمينات الاجتماعية للعمال يؤمنهم ضد العجز والمرض والشيخوخة، وهو مشروع ناقص مضحك لأنه أهمل أهم أنواع التأمين وهو التأمين ضد البطالة - مصدر شقاء العمال - كما اقتصر علي عمال المصانع مهملا ملايين الفلاحين - الذين أوشك البؤس أن يقضي عليهم - ومع ذلك فقد انفضت الدورة البرلمانية ولم نسمع عن هذا المشروع شيئا.

هذه أمثلة ثلاثة نكتفي بها اليوم لانها ناطقة بالفكرة العامة التي نقول بها، وهي انه لا يجوز للشعب أن ينتظر من أمثال هذه الحكومات خيرا جديا، وذلك لأنها أولا حكومات ضعيفة لاتستطيع أن تقاوم ضغط من سيدفعون الضرائب، ولأنها ثانيا لا تتفاني - فيما نرجح - في حب هذا الشعب الذي كلما جرت انتخابات حرمها من ثقته مما يضطرها الي أن تقف مثل هذا الموقف الضار المخزي الذي تقفه اليوم تعارض في كل استفتاء وبذلك تفصح عن خوفها من الشعب.

(*) صوت الأمة ٢٩/١٠/١٩٤٧

فليحذر الشعب -
حتي لاينكب بمعاهدة كمعاهدة العراق*

أذاعت البرقيات بالأمس نبأ توقيع معاهدة جديدة بين العراق وانجلترا لمدة عشرين عاما. وانه وان تكن نصوص تلك المعاهدة لم تنشر بعد إلا أن الاسس والمبادئ العامة التي قامت عليها قد أذيعت إما بواسطة وكالات الانباء واما في تضاعيف الخطبتين اللتين ألقاهما وزير خارجية انجلترا ورئيس وزراء العراق.

وأهم تلك الأسس هي :

١- تحالف عسكري بين العراق وانجلترا لمدة عشرين عاما

٢- انشاء مجلس دفاع مشترك وصفوه - كما كان الحال في مشروع «صدقي» بيفن - بانه استشاري ولكنهم نصوا علي «وجوب استشارته بمجرد ظهور خطر يهدد بوقوع حرب ليحيط الحكومتين علما بالخطط الاستراتيجية ويسدي النصيحة فيما يتعلق بتسليح القوات العراقية والتدابير المتصلة بتبادل التدريب».

٣- سماح العراق لبريطانيا باستبقاء موظفين وعمالا للصيانة في قاعدتي الطيران بشيبه والحبانية ليكون المطاران علي استعداد دائم لتلقي الوحدات البريطانية إذا اقتضي الأمر.

٤- سماح العراق لبريطانيا بتسهيلات وقتية لتوفية مطالب الوحدات المقاتلة في القواعد العراقية

٥- تسليم العراق لانجلترا بحق مرور طائرات السلاح الجوي البريطاني في أراضيه

٦- تسليم العراق لانجلترا بحق دخول الوحدات البحرية البريطانية في شط العرب.

هذه هي الالتزامات الفادحة التي أملتها انجلترا علي العراق وقبلها لسوء الحظ عراقيون من أمثال نوري السعيد والسويدي والجمال الذين تعرفهم الشعوب العربية كافة بسيماهم وتستنكر سياستهم.

ومن الواضح أن هذه الالتزامات هي بذاتها التي حاول الانجليز أن يملوها علي مصر بواسطة صدقي والنقراشي وابراهيم عبد الهادي لولا يقظة الشعب ويقظة المعارضة وجهادهما المرير.

إن التزامات المعاهدة العراقية هي بذاتها ماسعي الانجليز الي الحصول عليها من مصر لملء مايسمونه الفراغ، وآية ذلك أنها تشمل التحالف العسكري والدفاع المشترك ومجلس الدفاع وحق المرور وحق العودة الي المطارات والي المواني والاشراف علي تسليح القوات الوطنية وتدريبها.. الخ.

واذا أضفنا الي كل ذلك أن هذا التحالف وذلك الدفاع المشترك لن يشمل حالات الحرب فحسب بل وحالات التهديد بالحرب كما يستفاد من الحديث الوارد عن اختصاصات مجلس الدفاع المشترك، وضح أمامنا أن المعاهدة العراقية هي بذاتها مشروع صدقي - بيفن.

علي أن المستر بيفن قد أغنانا عن ايضاح هذه الحقيقة بقوله في الخطبة التي ألقاها بمناسبة توقيع المعاهدة العراقية أول أمس في بورت موث.. «إن هذه المعاهدة أول حلقة في سلسلة الاتفاقات بين بريطانيا والعالم العربي».

المستر بيفن يعلن إذن ان المعاهدة العراقية ستكون أنموذجا للمعاهدات التي يريد الانجليز ابرامها مع البلاد العربية الأخري وفي مقدمتها مصر وبذلك استفاضت الانباء.

ومن الغريب أن برقيات الامس قد أشارت حتي الي البلاد العربية التي لم يسبق لها أن وقعت معاهدات تحالف مع انجلترا، وأشد مانخشاه ان تكون تلك الاشارة منصرفة الي سوريا ولبنان التي حمد العالم العربي لله فضله إذ تخلصتا من كل استعمار وحماية تفرضهما الدول الغربية باسم التحالف أو غيره من الألفاظ الكاذبة الخادعة.

والاشارة السابقة يعززها في الواقع ماقاله المستر بيفن نفسه من اعتبار المعاهدة العراقية أول حلقة في سلسلة الاتفاقات بين بريطانياز والعالم العربي.

فالانجليز يريدون أن يربطوا كل دولة عربية منفردة بمعاهدة معهم ثم يرتبط الجميع بحكم اشتراكهم في الجامعة العربية بتحالف إقليمي عام مع الانجليز علي ان يكون تنظيم ذلك في مرحلة لاحقة.

هذا مايسعي اليه الانجليز. وبقي ان نعرف هل سيمكنهم الشعب المصري من تكبيله بمثل تلك المعاهدة وذلك الدفاع المشترك وبذلك ينتهي الامر ويستعمر الانجليز العالم العربي كله أو يستمرون في استعماره وفرض الحماية عليه ام سيقاومهم الشعب المصري ويقاوم اذنا بهم وينزل بهؤلاء واولئك نفس الهزيمة التي انزلها من قبل بمشروع صدقي - بيفن وبذلك لا ينقذ وادي النيل وحده بل ينقذ العالم العربي كله باعتبار أن مصر هي الصخرة التي اذا تحطمت تحطم العالم العربي كله..!!

علي أن الشعب المصري قد رسم سياسته وعبر عن تلك السياسة فؤاد سراج الدين باشا في مجلس الشيوخ عندما قدم باسم المعارضة اقتراحا يلوم الحكومة علي سياستها في مجلس الأمن

وبعد مجلس الأمن اختتمه برسم السياسة الشعبية الآتية :

«لا يقر المجلس (مجلس الشيوخ) الدخول في أية مفاوضات مع الحكومة البريطانية يكون من أساسها ربط مصر بدفاع مشترك مع انجلترا في صورة تحالف عسكري أو الاخلال بأي وجه بوحدة مصر والسودان وحدة حقيقية تحت التاج المصري أو المساس بمبدأ الجلاء التام الناجز عن مصر والسودان.

ويدعو المجلس الحكومة الي اعلان سقوط معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقية سنة ١٨٩٩».

وإذن فسياسة الشعب المصري الذي تمثله المعارضة تتلخص في المبادئ الآتية:

١- حمل الحكومة علي اعلان سقوط معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقية سنة ١٨٩٩ وتخليص البلاد منهما.

٢- رفض كل مفاوضة لابرام معاهدة تحالف عسكري ودفاع مشترك مع انجلترا.

٣- المطالبة بالجلاء التام الناجز لا عن مصر وحدها بل عن مصر والسودان معا.

٤- التمسك بوحدة مصر والسودان وحدة حقيقية تحت التاج المصري.

هذه هي مبادئ الشعب المصري الأربعة التي لن يحيد عنها والتي سيكافح دونها حتي آخر رمق في الحياة.

والآن وحديث استئناف المفاوضات بين مصر وانجلترا يتردد في كل مكان بل الآن وهذه المفاوضات أو أحاديثها تجري بالفعل في الخفاء - يحق بل يجب علي الشعب المصري أن يستيقظ وأن يحذر من ان ينكبه الانجليز وأذنابهم بمثل تلك المعاهدة التي نكب بها العراق.

أيها الشعب الأبي ! الحذر! الحذر! حتي لاتؤخذ علي غرة.

(*) صوت الأمة١٧/١/١٩٤٨

حياد البلاد العربية هو الضمان الوحيد لاستقلالها الصحيح والمحافظة علي السلام الدولي*

لقد حدثت في السياسة المتعلقة بالدول العربية في الأيام الأخيرة موجتان كبيرتان: موجة انجليزية وموجة عربية شعبية.

الموجة الانجليزية

أما الموجة الانجليزية فقد كانت حركة سريعة خاطفة وإن كانت مبيتة منذ زمن بعيد أريد بها عقد سلسلة من معاهدات الدفاع المشترك مع البلاد العربية منفردة الواحدة بعد الأخري والاستعانة بما بين هذه الدول أو مايمكن أن يكون بينها من منافسات ظاهرة أو مستترة لحمل الرافضين علي القبول.

لقد ابتدأت انجلترا بالعراق علي أن تثني بشرق الأردن وبعد الفراغ من التحالف مع هاتين المملكتين الهاشميتين المعروف موقفهما من الحكومة السعودية. كانت تريد أن تصل مع المملكة السعودية الي معاهدة مماثلة حتي لا يكون في تحالف الهاشميين مع الانجليز خطر علي المملكة السعودية.

وكانت الخطوة التالية لهذه المعاهدات الثلاث عقد معاهدة أخري مع سوريا وذلك بحجة وقايتها من مشروع سوريا الكبري الذي يسعي اليه الملك عبد الله أو الهاشميون بوجه عام. وأخيرا يأتي دور مصر وعندئذ لم يكن الانجليز فيما يظنون ليعدموا وسيلة للتغلب علي مايمكن أن يقيمه لبنان من مقاومة ضد معاهدة مماثلة.

الموجة العربية الشعبية

علي أن هذه الخطة لم يلبث العراق نفسه أن دلل علي استحالتها إذ هب الشعب العراقي عن بكرة أبيه ضد المعاهدة التي أراد الانجليز فرضها عليه، وجرت الدماء وارتفعت الأصوات حتي لم يَرَسُموا الوصي علي العرش بدا من جمع الساسة والزعماء واصدار بلاغ رسمي استجابة لارادة الشعب ونزولا علي مشيئته وفيه وعد بعدم إبرام تلك المعاهدة بما يستتبع ذلك وسيستتبعه حتما- من اسقاط وزارة صالح جبر وحل البرلمان الحالي واطلاق الحريات واستفتاء الشعب والعودة إلى

الحياة النيابية الدستورية الصحيحة في القطر الشقيق.

والذي حدث في العراق سيحدث مثله في مصر وفي البلاد العربية الاخري إذا حاول الانجليز أن يملوا عليها مثل تلك المعاهدة.

بل لقد تقدمت الموجة الشعبية العربية خطوة أخري لها أهميتها البالغة، وهي الخطوة التي خطتها لبنان إذ اقترحت أن توقع البلاد العربية فيما بينها اتفاقا بعدم عقد أية معاهدات سياسية عسكرية مع أية دولة من الدول الكبري.

ولا شك ان هذا الاقتراح من الواجب علي الدول العربية أن تأخذ به لا احتراما لارادة شعوبها فحسب، بل وقطعا لدابر الدسائس التي يدسها الانجليز بين حكومات تلك البلاد ليصلوا مع كل منها إلي مايريدون من تحالف ودفاع مشترك أي حماية واستعمار بالثلث.

محاولة استعمارية اخري

والذي نخشاه الآن بعد أن عقدت الشعوب العربية في كل قطر عزمها علي رد الموجة الانجليزية وابتدأت الحركة عنيفة في العراق - الذي نخشاه هو أن يعود الانجليز الذين لا يعرفون اليأس ولا الحياء الي معاودة الكرة عن طريق آخر . انهم سيحاولون بلا ريب عند مايتبين لهم استحالة عقد معاهدات فردية أن يبرموا معاهدة عامة باسم الأمن الاقليمي مع الجامعة العربية ككل، ولكننا علي ثقة من أن هذه المحاولة ستحبطها أيضا الشعوب العربية اليقظة الواعية التي أصبحت تدرك أنه لا خلاص لها من الاستعمار ولا أمن لربوعها من ويلات الحروب الا إذا ضمنت حيادها وابتعدت عن الدخول في أية كتلة من الكتل الدولية التي تتعادي اليوم لأسباب لا دخل لها فيها ولايمكن أن تتحقق لها مصلحة من الزج بنفسها في تيارها الجارف المدمر.

الاقتراح التركي

علي أن هذا الرأي السديد لم تعد تقول به الشعوب العربية فحسب، بل أخذ يردده الأتراك أنفسهم بالرغم مما لهؤلاء الأتراك من مصلحة ظاهرة في تقوية المعسكر البريطاني ضد المعسكر الروسي الذي يقولون أنه يهددهم..

لقد أذاعت البرقيات بالأمس برقية تحمل رأيا لكاتب تركي ذي نفوذ كبير في بلاده دعا فيه الي وجوب ترك البلاد العربية تنظم أمنها الاقليمي فيما بينها دون تدخل أي دولة من الدول الكبري.

وهذا الرأي يدفعنا الي أن نسوق رأيا شخصيا لكاتب هذا المقال لعل فيه مايمكن أن يعتبر حلا ايجابيا لمشكلة الشرق العربي إذا خلصت نيات الدول الكبري وفي مقدمتها انجلترا وأريد لهذا الشرق الاستقرار وللعالم السلام.

معاهدات صداقة وعدم اعتداء وتنظيم عسكري مع مجلس الامن

وهذا الحل يتلخص بايجاز في عقد معاهدات صداقة وعدم تدخل أو اعتداء بين الدول الكبري

والدول العربية، وبذلك يطمئن الانجليز والامريكان والروس والفرنسيون الي ان الدول العربية لن تشترك في أية حرب ضد إحدي تلك الدول، وأنها ستقف موقف الحياد في الحروب التي يمكن أن تنشب بينها، كما تطمئن البلاد العربية ذاتها الي أنها لن تكون ميدان حروب لادخل لها فيها ولا مصلحة

ولقد وقفت تركيا في الحرب الاخيرة مثل هذا الموقف بين المعسكرين فلماذا لايمكن للعالم العربي من الوقوف مثل هذا الموقف الذي ربما يكون من العوامل التي تدعو الدول الكبري الي التريث وعدم اصابة العالم بويلات الحرب من جديد.

وأما مايلزم لضمان حماية البلاد العربية من شر عدوان إحدي الدول وبخاصة الكبري فان ذلك قد رسم له ميثاق هيئة الأمم السبيل في المادة الثالثة والأربعين وهي التي تقضي بأن تعقد كل دولة أو مجموعة من الدول اتفاقا مع مجلس الأمن بالمساعدات التي ستقدمها في حالة احتياج المجلس الي اتخاذ وسائل قهرية لرد عدوان احدي الدول المعتدية.

ومن البين أن الاعتداء علي إحدي الدول العربية بعد عقد معاهدات الصداقة وعدم التدخل أو الاعتداء سيكون عندئذ من السهل تحديده والعمل علي رده بواسطة القوي الدولية ووفقا للاتفاقات التي ستعقدها الدول العربية مع هيئة أركان الحرب الدولية بمجلس الأمن.

نتيجة هذه السياسة

هذا هو الحل الذي تدعو اليه، ومن البين انه لا يمكن أن يتحقق إلا اذا أقلع الانجليز عن سياستهم الحالية سياسة الاستعمار والنفاق معا. لكي يتحقق هذا الحل يجب أن يجلو الانجليز عن جميع البلاد العربية وأن يغيروا عقليتهم الاستعمارية ويسلموا للبلاد العربية بحقها الطبيعي في الاستقلال والسيادة والتعامل علي قدم المساواة والمصلحة الحقيقية مع كافة الدول.

وأما أن ينافقوا ويتآمروا مع أذنابهم باسم محاربة النفوذ الروسي أو الشيوعية أو مصالحهم الحيوية أو سلامة امبراطوريتهم ليكبلوا العالم العربي بمعاهدات مشاركة وما الي ذلك، فان هذه السياسة لن تنجح ولن يكون من ورائها غير ازدياد كره العرب لهم بل وجر العالم كله الي حرب طاحنة.

والشيء الذي نستطيع تأكيده للانجليز هو ان الحل الذي ندعو اليه هو أقصي مايمكن أن يحصلوا عليه من البلاد العربية، وأمامهم الآن الخيار، فاما أن يقبلوه وأما أن يستمروا في عنادهم الاستعماري الذي سيفقدهم حتي امكان الحصول علي معاهدات الصداقة وعدم التدخل أو الاعتداء التي نقترحها عليهم، والأيام كفيلة بان تثبت لهم صحة مانقول.

(*) صوت الأمة ١٩٤٨/١/٢٧

لايكفي أن يرفض العالم العربي المعاهدات الجديدة، بل يجب أن يتخلص من المعاهدات القديمة*

لقد أخذت تتضح في العالم العربي كله اليوم سياسة المستقبل التي لانظن إلا أنها ستصبح السياسة النهائية لذلك العالم الخطير بحكم موقعه الجغرافي ومصادر الثروة المتوفرة فيه ويقظة الشعوب التي تقطنه.

وهذه السياسة قد سجلتها دماء الشهداء في كل من مصر والعراق ضد معاهدتي صدقي - بيفن، وجبر بيفن - بحيث أصبحنا لانري إلا إجماعا علي رفض مبدأ التحالف الثنائي أو غير الثنائي مع انجلترا أو مع أية كتلة دولية، وذلك لأن العالم العربي الذي اكتوي بنار الاستعمار لم تعد تضلله الالفاظ ولا أي نوع من أنواع التحايل الاستعماري، كما أنه قد أصبح علي يقين من أن مصلحته تتركز في الوقوف علي الحياد بين الكتل الدولية المتعادية اليوم حتي لا يجر الي حروب لاناقة له فيها ولا جمل ولن يصيبه منها غير الدمار ثم الحنث بكافة الوعود.

لقد أصبحت إذن للعالم العربي سياسة ثابتة سجلت بالدماء، ومانظن أن باستطاعة أحد ان يتراجع عن تلك السياسة وفي هذا مايعتبر خطوة حاسمة نحو الحرية الصحيحة والسيادة الكاملة التي يطمح إليها بحق العالم العربي.

لن ينجح المستعمرون بعد اليوم في تكبيل العالم العربي بمعاهدات استعمار ولكن هذا لا يكفي، وذلك لأن الكثير من دول العالم العربي مكبل الآن بالفعل بمعاهدات قديمة منفذة بدليل بسيط واضح وهو الاستمرار في احتلال تلك الدول بقوات المستعمرين نتيجة لتلك المعاهدات.

نعم إن بعض حكومات تلك الدول العربية مثل مصر والعراق قد اضطرت تحت ضغط شعوبها القوي الذي لايقهر الي أن تعلن أن تلك المعاهدات القديمة قد استنفدت أغراضها أو أصبحت غير ذات موضوع كما يقولون أو لم تعد تتفق مع الظروف الدولية الجديدة ولا مع التنظيم الدولي للسلام وما الي ذلك - اضطرت بعض الحكومات العربية إذن الي التصريح بمثل تلك الأقوال وعلي رأسها مصر ولكن ماجدوي كل هذا الكلام إذا لم تكن له أية نتيجة عملية وهل يرضي الشعوب العربية وفي مقدمتها الشعب المصري أن ترفض تضليل الانجليز ثم تقبل تضليل حكوماتها.

إن واجب الشعب المصري والشعب العراقي هو أن يتخذا بعد أن كسبا معركة وقف المعاهدات الجديدة ورفضها - موقفا حازما من حكومتيهما ليحملاهما علي اعلان بطلان المعاهدتين القديمتين معاهدة ١٩٣٦ بالنسبة لمصر ومعاهدة ١٩٣٠ بالنسبة للعراق وبخاصة بعد أن أعلن الانجليز الرسميون وغير الرسميين ان هاتين المعاهدتين سيظلان قائمتين مطبقتين علي مصر والعراق. ومن البين أن هذه التصريحات الانجليزية لها نتائجها العملية بحكم أن الانجليز هم واضعو اليد ونحن الذين نطالب برفع تلك اليد وتخليص بلادنا من احتلالهم واستعمارهم.

إن معركة تحرير مصر والعراق وغيرهما من البلاد العربية المستعمرة المحتلة ذات شقين: الشق الأول هو رفض الارتباط بعجلة الانجليز بواسطة معاهدات جديدة. والشق الثاني هو التخلص من المعاهدات القديمة. وقد كسبت مصر والعراق الشق الأول وبقي أن يكسبا الشق الثاني وهذا هو الجانب العملي الذي لابد لكسبه من أن يضيق الشعبان المصري والعراقي الخناق علي حكومتيهما ليحققاه أو يتخليا عن الحكم لغيرهما ويتركا الشعبين يحققان اهدافهما الوطنية بواسطة برلمانين يمثلانهما وحكومتين تتمتعان بثقة هذين البرلمانين.

وعلي هذا النحو يتضح أمام الشعب المصري وأمام الشعب العراقي واجبهما الوطني حتي لاتخلد الحكومتان القائمتان اليوم في وطنيهما الي الركود وتكتفيان بحكم البلاد رغم أنفها ولو تعطلت قضية تحرير الوطن وأبلاها الاهمال والخنوع أو ضاعت تلك القضية وسارت من سيء الي أسوأ.

هذا هو واجب الشعبين وهما لابد ناهضان به.

(*) صوت الأمة ١٩٤٨/٢/١

فلنبطل معاهدة ١٩٣٦
ولنطالب بالجلاء عن وادينا*

قلنا بالأمس أنه لايكفي أن تجمع شعوب العرب وفي مقدمتها الشعب المصري علي رفض الارتباط بمعاهدات تحالف ودفاع مشترك جديدة مع الانجليز، بل لابد لها من التخلص من المعاهدات القديمة وآثارها الملموسة المجسمة في احتلال أراضيها بجند الانجليز.

والواقع ان الانجليز قد أخذوا يطمئنون منذ أن جلا جنودهم عن مدننا الي أن الشعب المصري لن يثور بعدئذ ماداموا قد اختفوا عن بصره وهم في ذلك جد واهمون، لأن المصريين ليسوا من الغفلة بحيث يظن أولئك المستعمرون حتي ولو ساعد رئيس وزرائنا لسوء الحظ في تخدير الرأي العام المصري بما يردده كل يوم من أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد استنفدت أغراضها ، وأصبحت غير ذات موضوع وما الي ذلك من كلام لا يقدم ولا يؤخر ولا يغير من الواقع فتيلا ، مادامت بلادنا محتلة بل ومحتلة بقوات تبلغ أضعاف ماتسمح به معاهدة سنة ١٩٣٦ ذاتها — والانجليز فوق كل هذا يقابلون ادعاءات النقراشي باشا عن المعاهدة بتأكيدهم ان المعاهدة قائمة وستظل قائمة الي سنة ١٩٥٦ ما لم توقع مصر معاهدة أخري تحل محلها. والانجليز في الواقع هم الرابحون من الناحية العملية ماداموا محتلين لبلادنا ومادمنا ساكتين علي هذا الاحتلال مكتفين بما يقوله النقراشي باشا عن المعاهدة.

ومن الغريب ان الانجليز قد بلغت بهم الجرأة في الايام الاخيرة أن أخذوا يكذبون نبأ وصول مذكرة اليهم من وزارة الخارجية المصرية بطلب جلاء الاسري البولونيين واليوغوسلافيين أنفسهم عن بلادنا وكأن الامر يحتاج الي مثل تلك المذكرة لكي يجلو أولئك الاسري عن اراضينا بعد أن مضي علي انتهاء الحرب مايقرب من ثلاثة أعوام - علي أنه إذا كان هذا هو موقفها من الاسري فماذا ننتظر منهم بالنسبة لقواتهم المحتلة التي تستند أو يستند وجود جزء منها الي ظاهر من معاهدة سنة ١٩٣٦.

هذا هو موقف الانجليز سنة ١٩٣٦. وذلك هو موقف النقراشي باشا ومن مقارنة الموقفين يتضح بجلاء أن النقراشي باشا ، يسخر من عقول المصريين عندما يكتفي بما ردده عن المعاهدة، وان الانجليز لايهمهم في شئ أن يردد النقراشي باشا مايريد ماداموا واضعين أيديهم علي اراضينا

ومادامـوا يحتلون بلادنـا لا بجنـدهم فحسب بل ويأسري الحرب من كافة الدول.

هذا الوضع الشاذ المزري يجب أن ينهض الشعب المصري ليضع له حداً وذلك بالمطالبة بالغاء أو ابطال أو فسخ معاهدة سنة ١٩٣٦ رسمياً، وانذار الانجليز بوجوب الجلاء عن وادينا كله مصره وسودانه، وتحديد ميعاد لهذا الجلاء فان لم يفعلوا فعلى الشعب أن يجاهدهم بكافة السبل وأن يسقط أية حكومة مصرية لا تنضم إليه في هذه السياسة وفي ذلك الجهاد الوطني المقدس.

هذا هو واجب الشعب المصري اليوم إذا كان لا يريد أن تموت قضيته الوطنية بالركود وأن تفتر حماسته ويمتد به الاستعمار والاستعباد سنين أخري.

(*) صوت الأمة ١٩٤٨/٢/٢

الحرية الاقتصادية والحرية الاجتماعية*

أذاعت البرقيات آخر مقال نشره الزعيم الوطني الكبير المهاتا غاندي في مجلته الأسبوعية المسماه «المنبوذون»، وقد جاء في هذا المقال درس وطني خطير يجب أن يتدبره جميع من يجاهدون في سبيل تحرير أوطانهم وشعوبهم ولا يقبلون أن تلهيهم الألفاظ عن الحقائق...

تحدث الزعيم الراحل عن حزب المؤتمر الهندي الذي ينتمي اليه، فقرر أن هذا الحزب قد وصل الي أن يتمتع بالحرية السياسية ولكنه من الواجب عليه أن يواصل الجهاد لكي يتمتع أيضا بالحرية الاقتصادية والاجتماعية، ثم أردف قائلا «ان نيل هذه الحريات أمر أكثر صعوبة من نيل الحرية السياسية».

ولقد شاءت الأقدار أن تكون هذه المقالة بمثابة وصية سياسية لم يخلفها غاندي للهند فحسب، بل ولغير الهند من البلاد التي تشكو من الاستعمار والاستبداد وتريد ان تتخذ من تحرير الوطن وسيلة لتحرير الفرد..

يقول غاندي أن المؤتمر الهندي قد وصل الي أن يحمل الانجليز علي الاعتراف باستقلال الهند السياسي، ولكن غاندي الذي لا تخدعه الألفاظ لا يريد ان يسلم بأن هذا هو كل ما كان يهدف اليه المؤتمر الهندي في جهاده، بل يري في هذا الاعتراف من الانجليز مسألة أكثر سهولة من تحقيق الحريتين الاقتصادية والاجتماعية اللتين يدعو المؤتمر الي العمل لهما..

والذي لا شك فيه أن غاندي انما يقصد بالحرية الاقتصادية تخليص بلاده من قيود الاستعمار والاستغلال الأجنبيين وذلك لعلمه بأن هدف الانجليز من الاستعمار انما هو الاستغلال الاقتصادي، وأنه من الممكن ان تجلو قواتهم الحربية عن البلاد ومع ذلك يظل استغلالهم الاقتصادي كما هو. والمهم في نظر غاندي هو أن يتحرر وطنه من هذا الاستغلال حتي يستطيع الأفراد أن يحيوا حياة تليق بمستوي الانسان..

والي جانب التحرر من الاستغلال الأجنبي لابد أن غاندي قد قصد من تحقيق الحرية الاقتصادية الي تنمية موارد الثروة في بلاده حتي لا يظل الفرد مستعبدا للفقر، وذلك هو أقسي أنواع الاستعباد التي يعرفها البشر، والتحرر من ذلك الفقر قد أصبح في ميثاق الأطلنطي الذي وضعه المنافقون انفسهم – إحدي الحريات الأربع التي يدين بها العالم اليوم...

دعا اذن غاندي الي تحقيق الحرية الاقتصادية بمقاومة الاستغلال الأجنبي من جهة وبتنمية موارد الثروة في البلاد من جهة اخري، ورأي في ذلك أمرا شاقا. ولكنه لما كان رجلا منصفا دقيق التفكير خالي النفس من كل تعصب مرذول فقد أبي الا أن يشفع تلك الحرية بحرية أخري لا تقل عنها أهمية وتلك هي الحرير الاجتماعية..

وذلك لأن هذا القديس الراحل قد أدرك بضميره الحي وفكره الصافي أنه لا يكفي أن يتحرر الوطن اقتصاديا بل لابد من أن يتحرر أيضا اجتماعيا..

وفي الحق ان باستطاعة بلد من البلاد أن يقضي علي الاستغلال الاجنبي وأن ينمي موارد الثروة في بلاده ومع ذلك لا تتحقق الحرية الاجتماعية فيه وذلك لانتفاء ماسميناه ولا نزال نسميه بالعدالة الاجتماعية....

انه من الممكن ان نتصور بلدا من البلاد يعج بالثروات ومع ذلك يظل السواد الأعظم من شعبه مستعبدا للفقر مستذلا للعوز، وذلك لأن طريقة كسب تلك الثروات وطريقة توزيعها بين الناس لا تستند الي أسس عادلة فلا العامل يحصل علي ثمرة عمله ولا الموظف يتقاضي المرتب الذي يتفق مع وضعه الاجتماعي ومسئولياته في الحياة، ولا أعباء ضريبية توزع علي اسس عادلة ولا الدولة تنهض بواجباتها العاجزة عن القيام بمطالبها لتأصل الآفات فيها..

والذي لا ريب فيه أن غاندي قد كان علي حق عندما جمع بين الحريتين الاقتصادية والاجتماعية وذلك لأن مشكلة الفقر والتحرر من استعباده انما هي مشكلة انتاج الثروات... وتوزيعها معا، ولن يغني علاج الانتاج عن ضرورة علاج التوزيع ووضعه علي أسس سليمة من العدل، وذلك بصرف النظر عن المذاهب السياسية عن دائرة العدل في ذاته. وفي المبدأ القائل بأن لكل بحسب كفاءته ولكل كفاءة بحسب ماتعمل مايغني عن كافة المذاهب. وهذا مبدأ أخلاقي انساني لا يمكن الا ان يقبله كل ضمير انساني وكل تفكير سياسي نزيه...

لقد ترك غاندي للهند ولغير الهند وصية سياسية رائعة بهذا المقال الذي كتبه قبل أن يلقي الموت بأيام، فكانت وصية رائعة بما فيها من نفاذ النظرة السياسية وماتسبح فيه من مثل الخير والعدل والانسانية.

(*) صوت الأمة ١٩٤٨/٢/٤

إرتفاع أسعار القطن أكبر شاهد
علي أن «الحياد هو المحقق لمصالح مصر»*

لقد أصبح الحياد السياسة المقررة لا لشعب مصر وحده بل وللغالبية العظمي من الشعوب العربية الأخري التي أخذت تعلن في وضوح أنها ترفض الانضمام الي أية كتلة دولية، وذلك لكي تتخلص من الاستعمار الانجليزي العتيق والاستعمار الأمريكي الناشئ، ثم لكي لاتتنزلق الي حروب دولية لادخل لها فيها ولا مصلحة.

هذا هو مااستقر عليه اجماع تلك الشعوب، ولذلك أصاب الاستعمار الانجليزي بنوع خاص مايشبه السعار فأخذ يشن حملات عاتية لتخدير أعصاب الشعب المصري وغيره من الشعوب العربية مستعينا في ذلك بأذنابه ومأجوريه وذلك بنشر أخبار خيالية عن الحرب المقبلة وقيامها حتما في سنة ١٩٤٨ ثم عن الشيوعية وغزوها المزعوم لبلاد الشرق الاوسط وغيرها. هذه الحملات لابد من تحطيمها لأنها حملات مجرمة مغرضة ولن ترهبنا أراجيف ولا دسائس عن أن نهتك سترها ونحرقها بنار الايمان. ولدعاة الاستعمار بل لخونة الوطن أن يدعوا مايشاءون ولكننا نرفض أن نمكن حرب الأعصاب التي يشنونها من أن تنال من غيرتنا علي هذا الوطن وحرصنا علي استقلاله الصحيح ومصالحه الفعلية شيئا علي الاطلاق.

إننا نرفض التحالف مع انجلترا والدفاع المشترك لاننا نريد استرداد سيادتنا الخارجية كاملة، ولأن السنين الطويلة الماضية علمتنا أن هذا التحالف ليس الا الحماية بعينها. ولقد سبق أن قلنا أننا نري شخصيا أنه من الممكن أن نعقد معاهدات صداقة وعدم تدخل او اعتداء مع الدول الكبري التي تريد ذلك، وأما الدفاع عن بلادنا فيما لو افترضنا جدلا أنه من الممكن أن تعتدي عليها احدي الدول فذلك مايجب أن يقوم به مجلس الأمن بعد أن نعقد معه الاتفاق الذي يقضي ميثاق هيئة الأمم بعقده مع هيئة أركان الحرب الدولية الملحقة بذلك المجلس.

علي أننا نود أن يذكر أولئك الذين قد يكونون حسني النية ممن يرون عقد تحالف مع انجلترا الي أن مثل هذا التحالف لا يراد منه الا تقييدنا نحن وارهاقنا بمختلف الالتزامات الاستعمارية.

وأما الانجليز فلن يلتزموا بشئ ولا ضرورة لأن نلزمهم بشئ لأن مصالحهم هي التي تربطهم وستدفعهم الي تقديم المساعدة لنا في حالة قيام حرب إذا طلبنا منهم تلك المساعدة أو قبولها،

ومادام الامر كذلك فما الداعي إذن لأن ترتبط بمعاهدات اذا لم يروا هم مصلحة في تنفيذها فلن ينفذوها وما العهد باتفاقية ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٧ الخاصة بالارصدة ونقضهم لها بعد أقل من شهرين من توقيعها عند ماتعارضت مع مصالحهم ببعيد.

وبقيت الشيوعية وتلك فرّيةٌ مجرمة ولن يدفعها عن مصر أو غير مصر التحالف مع الانجليز وإنما يدفعها تحقيق العدالة الاجتماعية ورفع مستوي الانتاج العام في البلاد.

القطن وارتفاع ثمنه

علي أن الأيام الأخيرة قد قدمت للمصريين دليلا لايدفع علي أن مصلحتنا الاساسية لن يحققها غير الحياد والتعامل مع كافة الدول علي أساس المنافع المتبادلة، وان احتكار دولة كانجلترا أو غيرها لحياتنا السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية فيه أكبر الضرر ببلادنا.

لقد كان الانجليز يحتكرون شراء قطننا وقد بخسوه أكبر البخس منذ قيام الحرب حتي الآن وذلك حرصا منهم علي افقارنا وخوفا من غنانا حتي لأن ننتعش ونهب في وجوههم مطالبين بحرياتنا كما حدث في سنة ١٩١٩. إذ ظنوا أن الرواج المالى الذي حدث عندئذ قد كان الدافع لنا الي الثورة الوطنية الكبري. وحرصا من هؤلاء المستعمرين علي التحكم في قطننا رفضوا - رغم انتهاء الحرب - فتح بورصة ليفربول الخاصة بالقطن وبورصة مانشستر ومدوا العمل بالنظام الذي وضعوه أثناء الحرب، وهو القاضي بأن لايشتري القطن إلا مجلس التجارة المساوي لوزارة التجارة عندنا، علي أن يوزع هذا المجلس القطن علي المصانع المختلفة بأثمان محددة، وذلك لكي لا يترك المصانع تشتري بنفسها هذا القطن او تتنافس في شرائه فترتفع أسعاره في البورصات وخارجها، وكان من نتيجة ذلك أن ظلت أسعار قطننا بالغة الانخفاض.

ثم أضافوا الي ذلك أن أخذوا يعرقلون تجارتنا الخارجية بشتي الوسائل السياسية والمالية وذلك حتي لانستطيع أن نبيع لغيرهم. ولكنه حدث أخيرا تحت ضغط الرأي العام الوطني وثورته علي احتكار الانجليز لبلادنا سياسيا واقتصاديا بأن أخذت الحكومة المصرية تفاوض كافة الدول لتصريف القطن حتي انتهي بها الأمر الي مفاوضة الروسيا نفسها، تلك المفاوضة الدائرة اليوم والتي ازعجت الانجليز ايما ازعاج فشمروا عن ساعدهم ودخلوا السوق مشترين حتي لقد قالت زميلتنا المصري أمس مايأتي :

«تشير أكثر من ناحية من النواحي القطنية المتصلة بالسوق الي أن السبب الحقيقي في الارتفاع يرجع الي تدخل انجلترا بواسطة مجلس التجارة مشترية في السوق حتي انها كلفت ٢٤ بيتا من بيوت التصدير بالشراء لحسابها كوسيلة لمنع الاتفاق بين مصر وروسيا التي تريد شراء ١٧ ألف طن من القطن المصري، لأن الاكثار من الطلب مع قلة المعروض سيؤدي حتما الي رفع السعر الي مستوي ترفض معه روسيا الشراء ولذا تؤكد بعض الدوائر أن الأسعار ستستمر في الارتفاع في الأسبوع القادم».

هذا ماقالته زميلتنا ومن ثم يتضح كيف أنه بمجرد أن فتحنا باب التنافس بين الدول المختلفة علي قطننا دون أن تثنينا عن ذلك صيحات المجرمين الذين يحاربون بلادنا باسم الشيوعية والروسيا وما الي ذلك من أراجيف مغرضة ارتفعت أسعار محصولنا الأساسي هذا الارتفاع العظيم .

إن في هذه الحادثة الدليل القاطع من الناحية الاقتصادية علي أن سياسة الحياد ومعاملة الجميع هي التي تحقق مصالح بلادنا، كما أن نفس الحياد هو الذي سيحقق من الناحية السياسية استقلالنا الحقيقي.

(*) صوت الأمة٨/٢/١٩٤٨

علي الجامعة العربية أن توضح سياستها وأن تحترم ارادة الشعوب *

لقد أصبح العالم يتطلع اليوم الي الجامعة العربية معتقدا أنها تستطيع أن تلعب دورا خطيرا في السياسة الدولية فضلا عن السياسات القومية في داخل العالم العربي ذاته. فمن الناحية الدولية لاشك ان هذه الجامعة بدولها السبع تستطيع بالموقف الذي تتخذه من الكتلتين المتعاديتين في العالم اليوم الاسراع بذلك العالم نحو كارثة حرب جديدة أو نحو سلام يريح الانسانية من مثل تلك الكارثة.

وأما من ناحية السياسات القومية. فالقراء يعرفون أن البلاد العربية التي لاتزال ترزح تحت نير الاستعمار الرسمي مثل شمال افريقيا تعلق أكبر الآمال علي تلك الجامعة للتخلص مما تعانيه من ويلات ذلك الاستعمار البغيض، بل لقد تعدي الأمر دائرة البلاد العربية فأذاعت الصحف أن زعماء حركة الفيتنام أي الحركة الوطنية بالهند الصينية قد طلبوا الي جامعتنا الموقرة مساعدة بلادهم للتخلص من الاستعمار الفرنسي أيضا.

ولم يقف الدور المنتظر من هذه الجامعة أن تقوم به عند حد مطالبة البلاد المستعمرة بمعونتها. بل قرأنا أنها ستحاول القيام بمهام أخري خطيرة مثل التوسط بين الباكستان والهندستان لايقاف المجازر التي تراق فيها الدماء بين المسلمين والهندوس.

للجامعة العربية إذن اليوم خطورتها في المجالين الدولي والقومي وفي هذا مايلقي عليها مسئوليات جسيمة لايمكن أن تنهض بها إلا إذا أوضحت اولا سياستها واحترمت ارادة شعوبها.

الجامعة العربية والاستعمار

فأول واجب علي الجامعة العربية هو أن تخلص دولها من الاستعمار وذلك حتي تستطيع بعد ذلك أن تساعد في تخليص البلاد المستعمرة التي تستنجد بها والا كان موقفها شاذا والحديث الشريف يقول : ابدأ بنفسك ثم بمن تعول.

ولكي تتخلص الجامعة العربية من هذا الاستعمار يجب عليها :

١- ان تتخذ قرارا إجماعيا باعلان بطلان المعاهدات التي تربط بعض دولها بالاستعمار

الانجليزي وتلك هي معاهدة سنة ١٩٣٠ العراقية ومعاهدة ١٩٣٦ المصرية ومعاهدة سنة ١٩٤٥ الأردنية.

٢- أن تتخذ قرارا إجماعيا أيضا يرفض مبدأ عقد معاهدات جديدة بدل تلك المعاهدات التي ستعلن بطلانها وذلك حتي لا تستبدل طوقا بطوق آخر وحتي تتخلص نهائيا من الاستعمار.

٣- وبعد التخلص من المعاهدات القديمة ورفض مبدأ المعاهدات الجديدة يجب أن تعلن كافة الدول العربية المكونة للجامعة أنها لاتقبل بقاء أي جندي أجنبي في بلادها وان تطالب بجلاء أولئك الجند وتجاهد في سبيل ذلك بكافة السبل الداخلية والخارجية حتي تحرر أوطانها.

٤- وعندما تستقر الجامعة علي هذه السياسة وتنفذها تستطيع ان تعقد فيما بينها تحالفا سياسيا وعسكريا للدفاع عن أوطان الدول المكونة لها علي أن يكون هذا التحالف مقصورا عليها بمعني ان لاتدخل فيها أية دولة من الدول الكبري التي لا يمكن أن يكون التحالف معها إلا تبعية وحماية.

الجامعة والسلام الدولي

ومن البين أن مثل هذه السياسة معناها تخلص العالم العربي نهائيا من الاستعمار من جهة ووقوفه موقف الحياد الدولي من جهة اخري.

ومن الغريب ان يحارب الانجليز والأمريكيون وأذنابهما هذه السياسة باسم الخوف من قيام حرب جديدة وذلك مع أن هذه السياسة هي من الوسائل الفعالة للحيولة دون قيام تلك الحرب المدعاة.

إن العالم اليوم آخذ كما هو واضح في التكتل في كتلتين متعاديتين والسيطرة علي البلاد العربية ستكون من دواعي التشجيع علي الحرب وذلك مع العلم بانه ليس لتلك البلاد أية مصلحة في قيام هذه مالحرب.

لقد حان الوقت لكي يستقل العالم العربي ولا يظل ذنبا لأحد وبذلك يتحرر أولا ويلعب دوره الحقيقي في الميدان الدولي بل والانساني، إذ يعمل علي أن يقي البشرية كوارث الحروب وويلاتها.

الجامعة وشعوبها

علي ان هذه السياسة التي ندعو إليها قد أصبحت في الواقع سياسة الشعوب العربية وبقي أن تصبح أيضا سياسة حكوماتها وهذا مالابد أن يحدث عندما تسترد الشعوب المغلوبة علي أمرها داخليا في بعض البلاد العربية حقها في أن تشرف علي مصيرها وتوجه سياسة بلادها.

لقد انشئت الجامعة العربية لكي تكون جامعة شعوب كما صرح غير مرة الرجل الذي وضع أسسها وهو الزعيم الشعبي الكبير مصطفي النحاس، ومن الواجب أن تكون كذلك بمعني أن تنفذ

إرادة الشعوب وتحترم سياستها وهذا هو ماندعوها اليه اذا إرادت ألا تتسع الهوة بينها وبين الشعوب وان لا تصبح كحكومة من الحكومات التي تصارع اليوم شعوبها.

إن حرب الأعصاب تشن اليوم من كل جانب والجامعة العربية صامتة، وذلك مع أنه باستطاعتها أن تضع حدا نهائيا لتلك الحرب وذلك بأن تعلن سياسة شعوبها فتقول بأعلي صوتها إن دولها قد أجمعت علي الوقوف علي الحياد في المجال الدولي وعلي التخلص من الاستعمار في المجال الداخلي، وهي لذلك ترفض كل تحالف عسكري ودفاع مشترك وما الي ذلك، سواء أكان هذا التحالف ثنائيا أم جماعيا وأنها مكتفية بالتنظيم الدولي للسلام داخل هيئة الأمم.

هذا هو واجبها ولعل فيما حدث بمصر والعراق مايدعوها الي النهوض بهذا الواجب حتي تتفق مع شعوبها وتتمتع بمركز محترم في المجال الدولي، فضلا عن تحقيق مصالحها الفعلية وفتح الآفاق - آفاق الحرية وتبادل المنافع الاقتصادية والثقافية - مع العالم أجمع.

(*) صوت الأمة ١٩٤٨/٢/١٠

الحكومة المصرية تفتح الباب للاستعمار:
اقتراحها تأليف لجنة اقتصادية للشرق الأوسط بعد اشتراكها في الجمعية الصغيرة ومؤتمر هافانا ومؤتمر التغذية *

لسنا ندري الي متي ستستمر الحكومة المصرية الحالية في سياستها الخارجية المدمرة لأمانينا القومية دون أن يجدي معها نقد ولا تنبيه ولا توجيه، بل لسنا ندري الي متي سيتركها الشعب ومجلس الشيوخ علي الأقل تسير علي تلك السياسة دون أن يناقشها الحساب، وأن ينير الرأي العام بمناقشة جدية لتلك السياسة التي تسير فيها قدما والشعب المسكين غير مقدر لخطورتها لبعدها عن أفقه السياسي القريب.

نعم لسنا ندري الي متي ستسير الامور علي هذا النحو ولكننا مع ذلك نبصر ونفسر ونشرح ولله الامر من قبل ومن بعد.

الجمعية الصغيرة

لقد سبق أن أوضحنا كيف أن هيكل باشا عندما كان يمثل مصر أمام الجمعية العمومية لهيئة الامم كان قد امتنع عن التصويت علي اقتراح تقدمت به امريكا لتكوين ماسموه الجمعية الصغيرة، وهي جمعية تشكلت داخل الجمعية العمومية لهيئة الامم من امريكا والجلترا والدول التي قبلت أن تتكتل معهما ضد الروسيا والدول الموالية لها كما أوضحنا كيف ان مجلس الوزراء المصري لم يقر هيكل باشا علي سياسته التي نؤيدها لأننا نؤمن بان مصلحة مصر بل ودول العالم العربي كله انما تتحقق بالوقوف موقف الحياد من الكتلتين المتعاديتين وذلك لتتخلص أولا من الاستعمار ثم لتتجنب الدخول في حروب لادخل لها فيها ولا مصلحة - نعم لم يوافق مجلس الوزراء المصري علي هذه السياسة وقرر الاشتراك في تلك الجمعية الصغيرة فجرنا بذلك في عجلة الكتلة الانجلو سكسونية دون أن نتبين لذلك مبررا ولا مصلحة، ويكفي لدحض هذه السياسة انها انتهت بنا الي السير في ركاب أناس لايزالون حتى اليوم يحتلون بلادنا ويرفضون الجلاء عنها ويصرون علي املاء الحماية علي وطننا ويتكالبون ليواصلوا استغلالهم لخيرات بلادنا.

مؤتمر هافانا

ولم نكد نفرغ من لفت النظر الي الجمعية الصغيرة وخطأ الاشتراك فيها حتي أتتنا انباء

اشتراك مصر أيضا في مؤتمر هافانا التجاري المنعقد في كوبا.

ومن الغريب أننا لم نسبق بالدعوة الي عدم الاشتراك في هذا المؤتمر كما لم نسبق باتخاذ موقف من الجمعية الصغيرة وانما الذي سبق الي ذلك كان رجلا من رجال العهد الحاضر بل ورجلا ظل الي عهد قريب مسئولا في الحكومة الحالية وقد ابدي رأيه قبل ان يترك تلك الحكومة وهو محمود بك الدرويش وكيل وزارة المالية السابق.

لقد نشر محمود بك الدرويش في زميلتنا المصري مقالا أشرنا إليه منذ أيام أورد فيه سبق اعتراضه ايام ان كان بالوزارة علي اشتراك مصر في هذا المؤتمر التجاري لأنه كالجمعية الصغيرة يتكون من الامريكيين والانجليز واتباعهم، وهو موجه أيضا ضد الكتلة الشرقية وليست لمصر ولا للدول العربية كما أوضحنا مصلحة في الانضمام الي تلك الكتلة بل إن فيه مايمس كرامتها مادامت تجاهد أولئك المستعمرين لتفوز بحرياتها.

ولقد صدق تحذير الدرويش بك إذ جاءت الأنباء بان هذا المؤتمر قد نص في قانونه التأسيسي الذي أخذ في وضعه في المادة السابعة عشرة منه علي تحريم المقاطعة الاقتصادية. وأحست مصر والدول العربية أن هذا النص انما المقصود منه هو شل حركة المقاطعة التي قررها العرب ضد الصهيونيين في فلسطين، وان الصهيونيين في امريكا وغير أمريكا هم الذين دفعوا الي هذا النص. وحارت مصر والبلاد العربية إزاء هذا النص واختلف الرأي بينها، فمن قائل بالانسحاب ومن قائل بالبقاء في ذلك المؤتمر مع اثبات تحفظات ضد هذا النص. وعلي أية حال فهذه أولي ثمرات تلك السياسة التي لا تضر بمصر وحدها بل وبكافة القضايا العربية العزيزة علي نفوسنا وفي طليعتها قضية فلسطين الشهيدة.

مؤتمر التغذية

وانتقلنا من مؤتمر هافانا الي مؤتمر التغذية الذي لم تكتف مصر والبلاد العربية بالاشتراك فيه بل دعته حكومتنا المبجلة للانعقاد في القاهرة ذاتها.

هذا المؤتمر قالوا انه خاص ببلاد الشرق الاوسط ولكننا مع ذلك رأينا امريكا وانجلترا تشتركان فيه مع دول الشرق الاوسط التسع التي دعيت إليه وهي : مصر والعراق وسوريا ولبنان وشرق الأردن واليمن والحجاز وتركيا وإيران.

ولقد علقنا علي طريقة تكوين هذا المؤتمر ورأينا فيها بحق معني سياسيا مرذولا وهو اعتبار امريكا وانجلترا للشرق الاوسط منطقة نفوذ لهما وتصيد السبل للتسلل الي استعماره تحت شعار الرغبة في مساعدته والنهوض به واستغلال موارده الطبيعية وما الي ذلك من نفاق لم يعد يخدعنا لأننا قد بلوناه من قبل وفطنّا الي مداخله وإلا فلو ان هؤلاء الاستعماريين كانوا مخلصين لما حرصوا علي احتكارنا وعزلنا عن الاتصال ببقية الدول الاخري حتي ولو كانت لنا في ذلك

مصالح محققة.

ومن الغريب ان تأتينا بالامس برقية من وكالة الانباء الفرنسية تقول انه سيعقد عما قريب مؤتمر دولي عام للتغذية في روما وفي ذلك مايفيد ان المؤتمر الذي عقد في القاهرة للشرق الاوسط انما هو مؤتمر استعماري خاص وإلا لما كانت لعقده ضرورة الي جوار المؤتمر الدولي العام.

اللجنة الاقتصادية للشرق الاوسط

وكانت خاتمة المطاف إذا صح ان لهذا المطاف العجيب خاتمة ان جاءت الأنباء بأن مصر نفسها قد اقترحت علي المجلس الاقتصادي والتشريعي التابع لهيئة الامم ان يكون لجنة اقتصادية للشرق الاوسط، وقيل ان الدكتور عبد الحكيم الرفاعي وكيل المالية الحالي هو الذي تفضل بتقديم هذا الاقتراح في ذلك المجلس.

ولسبب نجهله قرأنا في عدد ٨ فبراير من المصري برقية مطولة لمراسلها الخاص في امريكا يتساءل فيها عن السبب في عدم تعيين مصر لمندوب عنها ليشهد المناقشة الهامة الخاصة باقتراح انشاء تلك اللجنة الاقتصادية بعد ان قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبول الاقتراح المصري المتعلق بها ومناقشته.

وبعد نشر هذه البرقية اجتمع مجلس الوزراء المصري وقرر ندب محمود فوزي بك وزيرمصر المفوض في واشنطون لحضور اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي أثناء مناقشة اقتراح مصر.

وبالأمس جاءت الأنباء بان هذا المجلس قد خطا الخطوة الأولي لتأليف اللجنة الاقتصادية للشرق الأوسط بالفعل فعين لجنة لدراسة المشروع واشتركت مصر طبعا في المناقشة وأذاعت البرقيات ما قاله ممثلنا اثناء تلك المناقشة.

وليعذرنا القراء إذا تركنا التعليق علي هذه الانباء الاخيرة لصحيفة لا نظنها متهمة بالتطرف الوطني الذي نتهم به نحن، وهذه الصحيفة هي المقطم، وصاحب التعليق هو خليل ثابت بك في افتتاحية الامس بجريدته.قال «ان هذه اللجان التي تؤلفها الامم للشرق الاوسط لاتعجبنا.

اننا نرتاب في صحة القصد ونشك في حسن النية ونري أن هذه اللجان ليست سوي ستار يستر المقاصد الخفية التي تجول في صدور بعض الدول للاستئثار بخير البلدان بدون أن تصبغها بصبغة الاستعمار الممقوت البغيض.

لماذا هذا العطف والحنان علي شعوب الشرق الاوسط والرغبة الشديدة في اصلاح حالة الاقتصاد فيها».

الي ان قال : «إن سكان الشرق الاوسط لا يرتاحون الي هذه الحركات من جانب هيئة الامم ويرجون أن تدعهم وشأنهم» ثم قال في النهاية : «اننا ندعو حكومات الشرق الاوسط الي الحذر في أمر هذه اللجان التي يراد بها في الظاهر خير البلدان التي توفد اليها ولكن تكون سترا

لمقاصد أخري، ومن سبق أن لدغه الثعبان يجب أن يخاف من رؤية الحية. ولقد اكتوي هذا الشرق من قبل فيجدر به أن يفتح عينيه لرؤية الحقائق والاخطار الظاهر منها والذي يراد اخفاؤه».

ونحن نكتفي في اظهار أن مخاوف «المقطم» علي أساس بأن نقتبس فقرة من تلغراف زميلتنا المصري الذي أشرنا اليه فيما سبق : «وسوف يطالب لبنان بأن تقتصر عضوية لجنة الشرق الاوسط علي الدول الواقعة في هذه المنطقة وهي دول الجامعة العربية وتركيا وايران، ولكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لن ينكر علي بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا حقها في عضوية هذه اللجنة نظرا لمصالح هذه الدول في الشرق الاوسط».

وإذن فهذه اللجنة التي اقترحتها مصر نفسها لسوء الحظ ستكون لجنة استعمارية تشرف عليها الدول التي تستعمر هذا الشرق أو تريد استعماره وهي انجلترا وفرنسا وأمريكا، وبذلك تضاف الي الجمعية الصغيرة ومؤتمر هافانا التجاري ومؤتمر التغذية القاهري.

هذه أربع وقائع كبيرة بالغة الخطورة تنطق بالسياسة الخارجية التي تسير عليها الحكومة المصرية الحالية تلك السياسة المنافية لآمالنا الوطنية وكرامتنا القومية والضارة بمصالحنا الحقيقية أوضحناها أمام الشعب وأمام مجلس الشيوخ ماوسعنا الايضاح وأوردنا آراء غيرنا من رجال هذا العهد أنفسهم أمثال هيكل باشا ومحمود بك الدرويش وخليل بك ثابت وإذا لم يعمل الشعب ولم يعمل مجلس الشيوخ علي ردع الحكومة عنها فاننا مع ذلك نكون قد أبرأنا ذمتنا وللكنانة رب يرعاها.

(*) صوت الأمة ١٩٤٨/٢/١٤

لا رجاء من العنف*

نشرت بعض الصحف أمس أن الحكومة المصرية تعد قانونا لتشديد العقوبات علي الشيوعية وأنها قد قررت انشاء بوليس خاص لمقاومة الشيوعية والتجسس عليها وأن النيابة العامة ستحذو حذو البوليس وتنشئ هي الاخري للشيوعية نيابة خاصة مثل نيابة الصحافة والمخدرات.. الخ

وما نريد أن نعلق علي هذا الخبر علي اساس نظري عام فنقول ان الافكار لا يمكن أن يحاربها غير الافكار وأن وسائل الكبت علي الفكر البشري لا جدوي منها ولا نتيجة، كما لا نريد أن نذكر الحكومة ومستشاريها بأن الانسانية قد شهدت ضروبا من الاضطهاد لذوي الافكار وأن هذا الاضطهاد لم يزدهم الا تعصبا لافكارهم وعقائدهم، ولعل طلبة المدارس فضلا عن كبار مفكري الدولة لم ينسوا ما طالعوه في كتب التاريخ من أن «جاليليو» كان يصب علي جسمه العذاب ولكنه لم يفتأ يردد قوله «ومع ذلك فانها تدور» اشارة الي ماهداه اليه بحثه العلمي من أن الارض تدور وليست ثابتة، فأثار هذا الرأي ضده ثائرة علماء الدين وغيرهم ممن كانوا يحتكرون عندئذ العلم النظري وأبوا الا تعذيبه..

نعم لا نريد أن نعرض لقرار الحكومة السابق علي هذا الأساس لأن ذلك يتطلب تغييرا في تشريعاتنا القائمة واصلاحا لوجهة النظر الفقهية ونكتفي بأن ننتقد الخطة العملية التي تستطيع الحكومة بفضلها أن تجنب البلاد الشيوعية اذا ارادت. وهذه الخطة لا يمكن ان تكون مجرد التشديد في الكبت والاضطهاد والتجسس والمحاكمات، بل أن الطريقة المثلي هي البحث عن الدوافع الي تلك الشيوعية ومعالجة تلك الدوافع...

وهذه الدوافع ليست خفية لأن جماعها هو الشكوي العامة من سوء الحال بين طبقات الأمة المختلفة وتذمر أفراد الشعب لعدم تحقيق العدالة الاجتماعية بينهم، فأناس يجنون آلاف الجنيهات وكأنهم يختلسونها اختلاسا لانهم لا يبذلون من الجهد مايعطيهم الحق فيها وآخرون لا يجدون الكفاف وان تصببوا عرقا آناء الليل واطراف النهار، ومانريد أن نعود فنرسم صورا حالكة للفلاحين والعمال والموظفين فتلك الصور في مخيلة كل قارئ...

ولو أننا تركنا ماديات الحياة الي معنوياتها لوجدنا الحالة علي نفس السوء ،فهذا

الصعلوك أو ذاك يتحكم في عباد الله ويبسط نفوذه في آفاق الارض لأنه ينتمي للحزب الحاكم او لان قريبة أو صهره من ذوي السلطان. وذاك الرجل العزيز النفس الشريف يوطأ بالأقدام لأنه لا يتملق هذا الكبير أو ذاك أو لأنه لا يهلل للوزير او المدير، وثالث منافق حقير يجد منفذا في كل معسكر ويخطف من كل يد، وتبتسم شفتاه وقلبه حالك السواد وهذا كله فساد خليق بأن يدفع الي الكفر لا الي الشيوعية فحسب...

وعندما تجرد الانسان من مادياته ومعنوياته معا ثم تهدده رغم ذلك بالسجن والعذاب اذا انحرفت افكاره عما تريد - نعم عندما تفعل ذلك تكون اما غافلا عن حقائق النفس البشرية واما متهوسا مندفعا علي غير طائل. وذلك لأنك لن تزيد عندئذ من اضطهاده الا غليانا داخليا واستجماعا للقوي وسيأتي يوم ينفجر هذا الغليان مهما طال الصبر وكتمت الجروح..

ان السبيل العملي الصحيح لمحاربة ماتسميه الحكومة بالشيوعية انما هو اصلاح الفساد وتحقيق العدل بين الناس والقضاء علي الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ والنفاق، ثم تيسير وسائل الحياة المعقولة الكريمة لافراد الشعب، وذلك بأن يكون لكل بحسب كفاءه ولكل كفاء ته بحسب مايعمل، وأخيرا باطلاق الحريات الدستورية المشروعة والتسليم بحق الشعب في أن يحكم نفسه بنفسه وأن يوجه مصيره بواسطة من يرتضيهم...

هذا هو العلاج، وهو فيما نعتقد خير من تشديد القوانين وانشاء بوليس خاص ونيابة خاصة، بل هو خير من المدافع والرشاشات ذاتها. فهل من سميع قبل أن تسوء الامور أكثر مما ساءت وقبل أن يستفحل الداء ويعز الدواء...

(*)صوت الأمة١٨٤/٢/١٩٤٨

(١) هذه المقالة نشرت في صحيفة «صوت الأمة» بإمضاء حامد طلبة صقر صاحب الجريدة، ولما كانت الأفكار الواردة في المقالة وكذلك الأسلوب يؤكدان بمالايدع مجالا للشك في أنها للدكتور مندور فقد أثبتها هنا، وربما كان السبب أن د.مندور كان محبوسا احتياطيا في ذلك الوقت وسرب المقال من السجن.

هلاكان:الارهاب للانجليز والتسليم للأمة!؟*

عندما داست عربات الانجليز المتظاهرين بميدان الاسماعيلية في ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ وغضب المتظاهرون فأخذهم صدقي باشا وجنوده بالعنف وقتل من قتل وجرح من جرح من شهداء الوطن، حملنا علي صدقي باشا في جريدة الوفد المصري المعطلة وطوقناه بمسئوليته الجسيمة أمام الوطن والتاريخ. وثارت ثورة هذا الباشا الذي يضج بذكرياته المؤلمة تاريخ مصر الحديث فألقي بنا في السجون، ثم قدمنا للقضاء الذي مثلنا أمامه في الايام الاخيرة. وكان دفاعنا يتلخص في عبارات نوردها فيما يلي، لانها لاتزال تنهض حججا صارخة ضد النقراشي باشا في حملته الارهابية التي قام بها أول أمس، كما نهضت من قبل ضد صدقي باشا، وبرأنا القضاء العادل علي أساسها.

لقد قلنا ان صدقي باشا عندما خلف النقراشي باشا بعد حوادث كبرى عباس، بادر فأعلن أن التظاهر من أجل الوطن وقضيته أمر مشروع في حدود القوانين بل وبلغ به الامر أن نزل هو نفسه الي الشارع مع المتظاهرين، ولكنه لم يلبث بعد أن انخدع الرأي العام وهدأت ثائرته أن عاد الي العنف وأنذر بالويل والثبور ثم نفذ بالفعل. وكان هذا مأخذنا الاول علي تصرفاته.

وتساءل عندئذ رئيس المحكمة عما كان يستطيع رئيس الحكومة أن يفعله إزاء المظاهرات فكان جوابنا : إن صدقي باشا لم يغير خطته مع المتظاهرين إلا علي اثر مناقشة دارت في مجلس اللوردات بانجلترا أعلن فيها ممثل الحكومة الانجليزية ضرورة قيام الحكومة المصرية بقمع تلك المظاهرات والمحافظة علي ماسماه الامن في البلاد. ولقد كان من واجب صدقي باشا عندئذ أن لا يخضع لما طالب به الانجليز فيأخذ بني وطنه بالحديد والنار. كان واجبه علي العكس من ذلك أن يرد عليهم بتصريح في الصحف أو ببيان في البرلمان يخبرهم فيه بأن المظاهرات إنما تقوم بسبب استمرار احتلالهم لمدننا رغم معاهدة سنة ١٩٣٦ ذاتها ورغم انتهاء الحرب، وانهم إذا أرادوا ألا تسير في شوارع القاهرة وغيرها من مدننا مظاهرات تؤذي أبصارهم فما عليهم إلا أن يجلوا جنودهم فلا يعود للتظاهر سبب ولا دافع. أما وقد أبي أن يرد مثل هذا الرد وآثر أن يلجأ الي القوة ضد بني وطنه الذين يطالبون بتحرير بلادهم – فقد استحق أشد النقد.

وأول أمس عادت ذكري ٢١ فبراير فتذكرت الشبيبة الوطنية التي يفخر بها الوطن ويعتز، والتي دفعت دائما من دمائها الزكية للوطن ثمن تحرره، أن مصر لاتزال محتلة بجند المستعمرين،

وأن هذا الاحتلال قد أصبح أخبث مما كان لأنه يرابط بعيدا عن المدن، أي بعيدا عن الأبصار، ثم ذكرت أن الحكومة القائمة ساكتة علي هذا الاحتلال وبالرغم من ذلك فهي متشبثة بالجثوم علي صدر الوطن. ذكرت الشبيبة هذه الحقائق المرة فرأت أن تجمع بين ذكري ذلك اليوم الوطني المجيد وبين استنكار موقف المستعمرين وموقف الحكومة المصرية منهم. وإذا بالنقراشي باشا الساكت عن المحتلين لا يسكت عن بني وطنه ولا يسمح لهم بأن يظهروا شعورهم بالطرق المشروعة، فيرسل جنده في كافة النواحي ليقبضوا علي الشبان وغير الشبان قبل أن يبزغ فجر ٢١ فبراير ويلقوا بهم في السجون وكأنه يحاسبهم علي نياتهم لانهم ماارتكبوا ذنبا ولا أتوا وزرا، وياويل بلاد لايسمح لاهلها بأن يستنكروا الاستعمار والسكوت عليه.

ولكم كنا نؤثر للنقراشي باشا وحكومته أن يكون إرهابه هذا موجها الي الانجليز بدلا من بني وطنه، ولكم كنا نؤثر له أيضا أن يسلم لأمته بحقوقها المشروعة بدلا من أن يسلم للإنجليز فيتركهم محتلين لبلاده ويسايرهم في شطر جزء ى الوطن.

كما كنا نود أن لو أظهر النقراشي باشا كل هذه الهمة في طرد الانجليز من بلاده وإيقافهم عند حدهم في السودان. وإذا قال قائل إن ذلك مالايستطيعه النقراشي لم يكن لدينا عندئذ الا رجاء واحد وهو أن يتفضل النقراشي باشا باعلان عجزه وأن يتخلي عن الحكم وأن يترك الأمة تتولي أمورها بنفسها، حتي اذا عجزت هي الاخري عن تحقيق ماتريد لم يكن لها مجال للسخط ولا للغضب فلا تصيح ولا تتظاهر، وبذلك لا تجمع علي نفسها ويلات الاضطهاد الداخلي وذل الاستعمار. أما والنقراشي باشا يسكت علي احتلال البلاد وعلي استعمار السودان وفصله عن مصر فصلا نهائيا بمشروعات السودنة ثم بقانون الجنسية السودانية الاخير الذي يلغي وحدة السيادة إلغاء نهائيا، وبعد كل ذلك يطلب الي المصريين السكوت علي كل هذا، فاذا تحرك منهم متحرك أو فكر مجرد تفكير في التحرك ألقي به السجن، فان ذلك مالايستطيع أن يقبله أي شعب يطالب بحريته ويجاهد لفك قيودها.

ومن الغريب بعد كل هذا أن تخرج إحدى الصحف المتحدثة بلسان العهد الحاضر لتخبر المصريين أنه ليس هناك حديث رسمي أو شبه رسمي عن الموقف الوزاري. وفي اعتقادنا أن أمثال هذه الصحف لاتريد للبلاد خيرا وذلك لان الحوادث أقوي من الرجال، ولا يمكن بحال من الاحوال أن تظل الحكومة الحالية جامعة بين العجز بل والتقصير في الدفاع عن قضية الوطن وبين البقاء في الحكم رغم أنف الشعب وحقوق الشعب ودستور الشعب في روحه إن لم يكن في نصه، وإننا لنعترف بعدم قدرتنا علي فهم ماتريد أمثال هذه الصحيفة أن تدفع إليه البلاد بمثل تلك التأكيدات الغريبة التي لا يستطيع أن يدلي بها إلا من أخذ علي الدهر عهدا أو كان قد بلغ من سوء الظن بهذه البلاد وشعبها حدا لا نهاية له. من يستطيع أن يقول أن الشعب سيواصل الصبر علي حكومة لا تعمل شيئا لتحرير وطنه وتحقيق وحدته ثم تضيف الي ذلك اضطهاد حرياته

وتكبيلها وتأبي في النهاية إلا أن تظل حاكمة له رغم أنفه مغلقة السبيل بينه وبين الاشراف علي مصيره.

وفي الحق أن علاج الحالة المحزنة التي وصلت إليها اليوم لم يعد ممكننا إلا إذا ابتدأنا من حيث يجب أن نبتدئ علي نحو مافعلت العراق المجيدة. ونقطة البدء هي ماينصح بها كل يوم زعيم البلاد مصطفي النحاس عندما يدعو الي العودة الي الأمة بحل البرلمان الحالي وإجراء انتخابات حرة تسفر عن أغلبية - أيا كانت - ترضاها البلاد، ولهذه الاغلبية عندئذ أن تشرك معها الاقلية في حل قضية الوطن، ومالم يؤخذ بتلك النصيحة فلن يرجي لهذه البلاد صلاح ولن تحل لها قضايا.

إن الطريق الذي يدعو إليه زعيم البلاد لا مفر منه لأنه كالقضاء المحتوم، وإرادة الشعوب هي الغالبة لانها إرادة الحق، الحق المشروع، إرادة الكرامة البشرية والعدل السياسي وإنه لمن الخير أن نتعجل العمل بما لا مفر منه لأن ذلك هو عين الحكمة.

والآن وقد أوضحنا للنقراشي باشا وحكومته سبيل النجاة نود أن يعلم أن الاضطهاد والارهاب لن يخففا من غضب الشعب بل سيزيدانه حدة، وأن الاجدر به أن يتفهم أسباب هذا الغضب ويريح الشعب منها. ولقد حان الحين لكي يتحرر هذا الشعب من الاستعمار والاستبداد والاستغلال، إذا أريد له أن يهدأ وأن ينصرف الي النهوض بالوطن بالعمل الانشائي في معارج التقدم والمدنية أسوة بشعوب العالم الاخري التي سبقتنا في هذا الميدان.

(*) صوت الأمة ١٩٤٨/٢/٢٣

نكبة شرق الأردن بل العالم العربي كله
بمعاهدة شرق الأردن الجديدة *

وعدنا بالأمس أن نوضح النكبة التي تجرأت حكومة شرق الأردن علي أن تنزلها لا بوطنها فحسب بل وبالعالم العربي كله، وها نحن نفي بهذا الوعد وان كان الامر في الحقيقة لا يحتاج الي إيضاح بل ولا يكاد يتصوره العقل.

نعم ان العقل لايكاد يتصور كيف تجرأت حكومة شرق الأردن علي أن توقع تلك المعاهدة وان تستخدم دعاية واسعة لمحاولة تخدير الرأي العام العربي كله في غضبه علي ما أقدمت عليه.

ومن الغريب أن لا تأخذ حكومة شرق الأردن لنفسها عظة مما حدث في مصر وفي العراق عندما أرادت حكومتاهما أن تكبلاهما بمعاهدتي صدقي - بيفن وجبر - بيفن اللتين تعتبران خيرا من معاهدة شرق الأردن الجديدة بمراحل حتي ليخيل إلينا أن حكومة شرق الأردن بتوقيع تلك المعاهدة لم تستخف بشعبها فحسب بل استخفت بالشعوب العربية كلها، وذلك لأن هذه الشعوب لا ترفض الاستعمار والاستعباد لشعب شرق الأردن العربي الشريف فحسب، بل وترفض أيضا أن يجد الانجليز من أراضي شرق الأردن بؤرة لاستعمارهم يبسطون منها نفوذهم علي العالم العربي كافة ويهددون استقلاله، كما لا يدرون كيف يمكن بعد توقيع هذه المعاهدة أن تتحالف الدول العربية مثلا فيما بينها ومن ضمنها شرق الأردن التي ارتبطت بعجلة الانجليز وسلمت بحمايتهم بل وباستعمارهم.

وانه لما يدعو الي الأسف أن لا يكون لشرق الأردن دستور بمعني الكلمة يتمخض عنه برلمان يملك رفض تلك المعاهدة، ويزيد هذا الأسف مرارة أننا لا نسمع عن وجود معارضة قوية منظمة داخل شرق الأردن لتوقف تلك المعاهدة وكل مانعلمه هو ان المعارضة الوطنية قد اضطهدت وشتتت وان رئيسها يعيش اليوم منفيا في دمشق وهو الدكتور صبحي ابو غنيمه.

ومع ذلك فانه لامحل لليأس لأننا لا نتصور ان الشعب الأردني سيسكت علي تلك المعاهدة، وانه سيكون أقل وطنية من المصريين والعراقيين. كما لا نتصور أن الشعوب العربية الاخري بل والجامعة العربية نفسها ستقف مكتوفة الايدي ضد تلك النكبة التي قلنا انها لا تهدد شرق الأردن فحسب، بل والعالم العربي كله، ولابد من ان يحدث الضغط الوطني في شرق الأردن وفي

البلاد الشقيقة أثره فيرغم حكومة شرق الأردن علي أن تثوب الي رشدها وترتد عن طريق التهلكة الذي انحدرت اليه.

وأما التدليل علي أن تلك المعاهدة نكبة ما لها مثيل وأنها تبز مشروعات صدقي - بيفن وجبر - بيفن فيكفينا لايضاحه ان نلخص أحكامها بايجاز فيما يلي:

١- حلف مؤبد - وذلك لأنه وان يكن قد نص في تلك المعاهدة العجيبة علي أنها ستظل نافذة مدة عشرين عاما وأنه من الممكن بعد ١٥ عاما أن يراجعها الطرفان المتعاقدان لتعديلها بالمفاوضة، إلا أنه قد اشترط عند التعديل أن يحتفظ كما تقول المادة السابعة منها «باستمرار التعاون بين الطرفين الساميين المتعاقدين في الدفاع عن مصالحهما المشتركة» أي باستمرار التحالف الذي يصبح بهذا النص أبديا.

٢- الدفاع المشترك وهيئته - ولم يكتف الانجليز طبعا بالنص علي مبدأ التحالف وضمان أبديته، بل حصلوا علي مارفضته مصر والعراق من قبل وهو مبدأ الدفاع المشترك وتكوين هيئة لتنفيذه تسمي «هيئة الدفاع الأردني الانجليزي المشترك»، وهذه الهيئة ستكون بمثابة مجلس الحماية، وأنه لسخف وتغرير أن يقال أنها ستؤلف من ممثلين عسكريين للدولتين. وأمعن من ذلك في السخف والتغرير أن تسمي تلك الهيئة بهيئة استشارية.

ولا أدل علي خطورة هذه الهيئة من أن نراجع اختصاصاتها لنري أنها ستسيطر علي البلاد وستفتح أمام الانجليز أبواب احتلالها باسم الاعداد للحرب أو التهديد بالحرب وتدريب القوات وحراسة وصيانة وتحسين المطارات والموانى وخطوط المواصلات، وذلك فضلا عما نص عليه صراحة من أنها «ستتولي البحث وعند الضرورة اصدار التواصي فيما يتعلق بوضع قوات جلالته البريطانية في مواقع في المملكة الأردنية الهاشمية غير مطاري عمان والمفرق» مما يقطع بأن الانجليز سيستندون الي تلك الهيئة لاحتلال شرق الأردن بمشاتهم، فضلا عن طائراتهم وبوارجهم باسم حالة «التعرض لتهديد عدائي».

٣- الحرب والتعرض للتهديد العدائي - ولم يكتف هذا التحالف أو قل الحماية علي حالة الحرب، بل نص في البند «ب» من المادة الأولي للملحق علي أنه في حالة التعرض لتهديد عدائي يقوم كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بدعوة الفريق الآخر لجلب مايلزم من قواه المسلحة بأنواعها الي أراضيه أو الاراضي التي يتصرف بها، ويقدم كل فريق للآخر جميع التسهيلات والمساعدات الممكنة بما في ذلك استعمال وسائل النقل وخطوط المواصلات. ومعني هذا النص هو أن شرق الأردن سيظل محتلا الي ماشاء الله، لأن «التعرض لتهديد عدائي» مسألة لا ضابط لها، وأكبر الظن أن الانجليز سيقولون أنها قائمة اليوم بالفعل.

٤- الاحتلال الجوي والبحري - وفضلا عن النص السابق وزيادة في الاحتياط نص الانجليز في المعاهدة علي أن :

ا- صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية يدعو صاحب الجلالة البريطانية لان يحتفظ بوحدات من قوات الطيران الملكية في مطاري عمان والمفرق ويقوم جلالته بتقديم التسهيلات اللازمة لاقامة وتأمين الوحدات المذكورة في هذه الفقرة بما في ذلك التسهيلات اللازمة لخزن الذخائر والتجهيزات وتأجير أية أرض لازمة لذلك.

ب - يسمح صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية لسفن أسطول جلالته البريطانية بأن تزور مواني المملكة الأردنية الهاشمية في أي وقت، علي أن يعطي التبليغ بذلك الي حكومة المملكة الأردنية الهاشمية. ومعني هذين النصين هو أن الانجليز سيحتلون شرق الأردن بقواتها الجوية بإستمرار كما سيحتلون موانيه عندما يريدون مكتفين بمجرد التبليغ بذلك. ولو اننا أضفنا الي هذين الاحتلالين الخطيرين احتلال المشاة الذي أشرنا اليه فيما سبق ثم حق المرور الذي سلم به لهم بلا قيد ولا شرط في المادة الرابعة من الملحق لتمت حلقات الاحتلال.

٥- تقييد السيادة الخارجية: وكان من الطبيعي بعد كل هذا أن يضمن الانجليز احتكار السيطرة علي شرق الأردن وفرض الحماية عليه بأن يحدوا من سيادته الخارجية حدا محكما فينصوا في المادة الأولي من المعاهدة علي أن «يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين أن لا يقف تجاه البلاد الأجنبية موقفا لا يتفق وهذا التحالف أو قد يخلق متاعب للفريق الآخر».

ومعني هذا هو أنه مهما تغيرت الظروف الدولية وتنقلت مصالح شرق الأردن وتعارضت مع مصالح بريطانيا وقامت الي جوار غيرها، فان شرق الأردن لن يستطيع أن ينحرف عن عجلة الامبراطورية الاستعمارية.

هذه هي الحقائق الاستعمارية العامة التي تقوم عليها تلك المعاهدة التي وصفناها بأنها لن تكون نكبة علي شرق الأردن فحسب، بل وعلي العالم العربي كله، والتي نؤمن بأن شعب شرق الأردن الأبي لابد أن يحطمها، تؤازره في ذلك شعوب العالم العربي كله. تلك الشعوب الكريمة التي عقدت العزم علي أن تتحرر نهائيا من كل استعمار واستغلال والتي لن تقبل أن تترك في حناياها بؤرة لهذا الاستعمار وذلك الاستغلال البغيضين.

(*) صوت الأمة ١٩٤٨/٣/٢٠

منطـق الدعاية... *

إشتدت في الأيام الأخيرة حركة الدعاية باسم الحرب واحتمال نشوبها عما قريب حتي أخذت أعصاب القارئ العادي تتوتر، و أخذ تفكيره يترنح، وكل تلك الدعاية من الملاحظ أنها انما تأتي الينا في مصر وفي الشرق الاوسط كله من معسكر واحد هو المعسكر الانجلو امريكي الذي ربطنا به الاستعمار وتدور بيننا وبينه اليوم معركة تحرير لايريدون أن يسلموا إلينا فيها بحقوقنا المشروعة في استكمال استقلالنا وفك القيود الموضوعة علي سيادتنا السياسية والاقتصادية.

وهذه الدعاية العنيفة نود اليوم أن نسلم جدلا بأنها تقوم علي أساس - وان يكن رأينا الحقيقي أنها حملة تضليل وحرب أعصاب - نعم فلنسلم جدلا بأن لتلك الحملة أساسا ثم لنتساءل عما يمليه المنطق السياسي السليم علي انجلترا وأمريكا من جهة وعلي مصر والعالم العربي من جهة اخري نتيجة لتلك الحالة الدولية التي يصفونها بالخطورة.

فاذا كانت الحرب تهدد العالم وكان الانجليز والامريكان يريدون أن يطمئنوا لعون العالم العربي فيها أو علي الاقل أن يأمنوا شره فان السبيل أمامهم إنما هو أن يسلموا بحقوق ذلك العالم العربي وأن يتخلصوا من عداوته لهم، تلك العداوة التي لها مايبررها من استعمار الانجليز لأراضينا عشرات السنين دون أن يبروا بوعد أو تصدق لهم كلمة. وان يدركوا أنه مادامت الشعوب تعاديهم فلن تجديهم شيئا أية معاهدات أو محالفات يملونها علي تلك البلاد بواسطة أذنابهم من الاقليات التي لا تملك ولن تملك لنفسها ولا لغيرها نفعا ولا ضررا، وخاصة إذا ذكرنا أن تلك الشعوب قد وقفت في الحربين العالميتين الاخيرين الي جانب مايسمونه الديموقراطية موقفا شريفا، ثم لم تكد الحرب كل مرة تنتهي حتي تنكرت تلك الديموقراطية العجيبة لهذه الشعوب وأذاقتها المر فاستذلت رقابها ونكلت بأبنائها وحصدت شهداءها وتكالبت علي استعمارها وتنكرت لكافة الوعود.

وفي الحق ماذا يمكن أن يجدي حلف يفرض فرضا مادام الشعب لا يقبله، والذي لاشك فيه أن فرض مثل هذا الحلف لن يكون له غير أثر واحد وهو زيادة عداوة الشعب لمن فرضه وتربصه للخلاص منه بل والانتقام من فرضه عندما تسنح الفرصة، وستكون تلك الفرصة نشوب الحرب حيث يري المستعمرون الشعب الذي ظنوه قد قيد بمحالفة يطعنهم من الخلف انتصافا لعزته المجروحة وكرامته المهانة.

هذا هو مايمليه المنطق السياسي الصحيح وهو مايجب أن يتدبره الانجليز ومن خلفهم الامريكيون الذين يناصرونهم - وأما ترويعنا باسم الحرب لكي نقبل معاهدة لانريدها أو حلفا لاترضاه، فهذا هو الخرق بعينه.

ومع ذلك فاننا عندما ننظر فنري المعسكر الروسي يضم اليه مايستطيع من دول بما يستطيع من معاهدات كان آخرها معاهدة تشيكوسلوفاكيا ومعاهدة بلغاريا ثم معاهدة فنلندا التي تعد اليوم، ونري من الجهة الاخري الانجليز يعقدون حلفا خماسيا بينهم وبين بلجيكا وهولندا ولكسومبرج وفرنسا علي أن يضموا إليه مستعمرات تلك الدول ومستعمراتهم هم، ثم يأتي ترومان فيعزز هذا التحالف ويعد بمساعدته اقتصاديا وحربيا.. الخ - نعم عندما ننظر فنري كل هذا من الجانبين ونقدر بعد ذلك أننا شعب مسالم لا مصلحة له في الانضمام الي أولئك أو هؤلاء، وأننا لانبغي إلا استكمال استقلالنا وتبادل المنافع بعد ذلك مع الجميع - فاننا عندما تشتد علينا الدعاية باسم الحرب لايمكن إلا أن نزداد نفورا من الدخول في محالفات ستضطرنا عما قريب الي خوض حروب يشنها أناس جشعون ولن ينالنا منها غير الأذي دون أن نحصل منها علي أية فائدة.

وهكذا يتضح أن الضغط باسم الحرب لن يحملنا علي مالانريد من تحالف وأن الاجدر بالانجليز والامريكان إذا كانت دعايتهم صحيحة أن يتدبروا منطقها بأن يسلموا لشعبنا وللشعوب العربية الاخري بحقوقها المشروعة في الحرية والاستقلال الكاملين وذلك حتي ينجوا من عداوتها إن لم ينالوا عطفها فيما لو اشتبك العالم في حروب جديدة.

وإذا كانت لنا نصيحة للانجليز وللأمريكان فهي أن يدركوا أن الشعوب العربية قد اكتمل نضجها السياسي، وأن الحكومات التي تستبد بأمرها اليوم لن تستطيع أن تنفعهم أو تضرهم في شئ لأن العصر أصبح عصر الشعوب وماتريده الشعوب هو الذي سيكون ولسوف يري الانجليز والأمريكان صحة مانقول إذا كانوا في ريب من ذلك.

(*) صوت الأمة ١٩٤٨/٣/٢٢

عبث الدول الكبرى *
يرسم للعالم العربى سياسته الخارجية

لقد أخذ يتضح يوما بعد يوم أن الدول الكبري إنما تعبث بالعالم عبثا مخجلا مثيرا وأنه لاهم لهذه الدول الا المناورات وحرب الاعصاب وكل ذلك جريا وراء مغانم ومناطق نفوذ وسيطرة علي حساب المستعمرات وأشباه المستعمرات ثم الدول المتوسطة والصغري حتي تزعزت ثقة العالم أفرادا وأمما في كافة المبادئ والمثل السياسية والأخلاقية.

وإنه لمن المحزن أن يصبح العالم العربي ميدانا لهذه المناورات القبيحة وإن يكن مما يخفف هذا الحزن أن باستطاعة هذا العالم العربي أن يستفيد من تلك المناورات أو علي الأقل ان يتقي شرها إذا عرف كيف يرسم لنفسه السياسة الخارجية الواجبة. وهانحن نبين طرفا من تلك المناورات لنبني عليها السياسة التي ندعو اليها :

المستعمرات الايطالية

ولنبدأ مثلا بالمستعمرات الايطالية من حيث أنها تضم بلادا كانت جزءا من مصر ومن حقنا أن تعود الينا. أو بلادا عربية تطالب باستقلالها وترفض العودة الي الاستعمار الذي كانت تشكو منه وأراقت ضده دماء أبنائها، وواجب الأخوة يقتضينا ان ندافع عنها كما ندافع عن وطننا سواء بسواء.

نعم ننظر الي هذه المستعمرات فنجد أن الروس قد بادروا باعلان رأيهم في أن ترد تلك المستعمرات الي ايطاليا مع أن أهاليها يرفضون ويرفض معهم العالم العربي هذه العودة في عزم وتصميم، ولقد قيل أن الروس انما أعلنوا هذا الرأي لكي يعززوا الشيوعيين في المعركة الانتخابية التي ستدور يوم ١٨ ابريل المقبل بايطاليا.

ولم تكد تمضي أيام حتي رأينا المعسكر الأنجلوسكوسني يرد علي هذه المناورة بمناورات مثلها. فتذيع أمريكا وانجلترا وفرنسا مذكرة يطالبون فيها برد تريستا الي ايطاليا ثم يذاع أيضا أن انجلترا ستطالب بدخول إيطاليا هيئة الامم المتحدة وكل هذا طبعا لمحاولة التأثير أيضاً في الانتخابات التي أشرنا اليها.

الدول الكبري تناور إذن مناورات قبيحة لتضرب بعضها البعض ولتحاول كسب أنصار

بالتضليل داخل ايطاليا نفسها وهي طبعا لا تعبأ في شئ لا بايطاليا ولا بتريستا ولا بالمستعمرات الايطالية ولا برغبات أهالي تلك المستعمرات. وعندما يصل الأمر الي هذا الحد يكون حقيقة من السذاجة أن نعود فنشير من قريب أو بعيد الي مبادئ الديموقراطية والعدالة الدولية وحق الشعوب في تقرير مصيرها وما الي ذلك مما تشدق به يوما ما اقطاب تلك تلك الدول وأظهرت الأيام نفاقهم..

مشكلة فلسطين

وعندما نترك ايطاليا ومستعمراتها ونمر الي مشكلة فلسطين نلاحظ نفس الظاهرة. فقد أخذت أمريكا تناصر الصهيونيين بكافة السبل حتي انتهي بها الامر الي استخدام نفوذها الضخم لتحصل في تلك الجلسة التاريخية الخطيرة جلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ علي ذلك القرار الظالم العجيب، قرار تقسيم فلسطين، وشاءت الروسيا فيما يبدو أن تفسد علي أمريكا خطتها في كسب الصهيونيين المنبثين في العالم أجمع الي جوارها فقالت هي الاخري بالتقسيم بل وتحمست له فوق تحمس أمريكا. وصمد العالم العربي لهذا القرار الجائر وأذهش تلك الدول الكبري المتغطرسة الظالمة بمقاومته بالسلاح والنار لذلك المشروع الآثم حتي أعلنت لجنة فلسطين نفسها استحالة تنفيذه وذلك ما لم ترسل الدول قوات حربية تنفذ هذا المشروع بالقوة. ولما كان من المتوقع في حالة ارسال مثل تلك القوات ان يكون للروس فيها جند فان أمريكا فيما يبدو قد أخذها الهلع هي ومعسكرها فبادرت الي العدول عن تأييد مشروع التقسيم واقترحت رد الموضوع كله الي الجمعية العمومية....الخ.

وهكذا يتضح أن المناورات قد كانت الحافز الاول لموقف تلك الدول من مشكلة فلسطين وأن الامر لا يعدو معركة تدور بينها لكسب أنصار ومناطق نفوذ وأما مبادئ الحق والعدل وما الي ذلك فتلك أشياء قد ماتت إن كانت قد عاشت علي الاطلاق في أي يوم من الأيام.

الحبوب لمصر

وليكن المثل الثالث الذي نكتفي به اليوم قصة الحبوب التي كانت لازمة لمصر لسد النقص الذي كان يهددها بالمجاعة.

فالمصريون يذكرون أن مجلس الاسعاف الدولي للتغذية بادر الي رفض الطلب الذي تقدمت به الحكومة المصرية لمبادلة الأرز بالقمح بحجة أن حالة التموين في مصر خير منها في بعض بلاد العالم الأخري، وعندئذ اضطرت بلادنا – علي نحو موفق أو غير موفق – الي عقد صفقة المبادلة التجارية مع روسيا وخضعت فيها لظروف الأثمان العالمية وقيود النقد وما اليها فاشترينا أردب القمح بـ ٦٦٠ قرشا وبعنا قنطار القطن بـ ١٣٢٠ قرشا تقريبا.

ومن الغريب أنه لم تكد أنباء هذه الصفقة تعلم للامريكيين ومعسكرهم حتي أتت الانباء بأن

لجنة الحبوب الدولية قد وافقت علي أن يعطي مصر ١٩٠ ألف طن وان تبدأ عملية تسليمه في أوائل أغسطس القادم، ولكن الصفقة كانت قد تمت برغم المناورات والمضاربات التي قام بها الانجليز بنوع خاص في سوقنا المحلية.

وهكذا يتضح هنا أيضا أن هذه الدول الكبري انما تقوم بمناورات ممجوجة وأنها لا ترعي غير مصالحها ومناطق نفوذها وفي كل هذا مايحزن بل مايثير.

سياسة العالم العربي

وفي الحق إن الأمثلة لكثيرة علي عبث الدول الكبري بالعالم وفقدان تلك الدول كل معني من معاني المبادئ الانسانية، وباستطاعتنا أن نتحدث عن ذلك طويلا ولكن الامثلة الثلاثة الماضية فيها بلا شك مايقنع كل مرتاب اذا كان في حاجة الي اقناع، ولذلك نخلص منها الي تأييد السياسة الخارجية التي يجب علي العالم العربي أن يتمسك بها.

هذه السياسة هي الحياد بل والحياد المطلق وذلك حتي نأمن شر ذلك التطاحن بين الدول الكبري وما قد يجره من ويلات الحروب من جهة ثم لكي نظل أحرارا نقابل المناورات المختلفة بالوسائل التي نراها ونقلب تلك المناورات الي أسلحة في أيدينا تسترد بها حقوقنا المسلوبة ثم نحقق مصالحنا المشروعة.

هذه السياسة هي التي تمليها الوطنية كما تمليها المصلحة ويمليها التفكير السياسي الصحيح، ولقد أدركتها الشعوب العربية بفطرتها السليمة وبقي أن تدركها بعض الحكومات العربية التي تريد أن تربط بلادها في ذيل الامبراطورية البريطانية او المعسكر الانجلوسكسوني، والذي لاشك فيه هو أن سياسة الشعوب ستهزم سياسة الحكومات وذلك لأن الوعي العربي قد نضج ولم يعد من المستطاع تضليله ولسوف تثبت الأيام صحة هذه الحقيقة.

(*) صوت الأمة ١٩٤٨/٣/٢٦

حرية الصحافة في مصر . . . !!*

نشر بالأمس نص الخطاب الذي القاه وكيل وزارة العدل المصرية في مؤتمر حرية الانباء المنعقد الآن في جنيف، ولقد شاءت المصادفة العجيبة أن تنشر الزميلة التي أذاعت هذا النص تحته مباشرة أخبارا يكفي أن نورد عناوينها وهي «أربع قضايا صحفية امام الجنايات» - «معارضة رئيس تحرير النداء» - «طلب تعطيل جريدتين» - نعم شاءت المصادفة أن تأتي تلك الانباء تحت نص خطاب وكيل وزارة العدل المصرية وكأنها جاءت ردا مباشرا قاطعا علي ذلك الخطاب.

لقد زعم وكيل العدل ان الصحافة المصرية ستتمتع بأكبر قسط من الحرية ودلل علي هذا الزعم بأن الدستور المصري قد نص فيه علي كفالة حرية الرأي وعلي حظر الرقابة الوقائية وتعطيل الصحف اداريا..... الخ ولكنه مع ذلك لم يوضح لهذا المؤتمر الباب الذي تركه الدستور مفتوحا امام الحكومة فهجمت منه علي الصحافة وضيقت عليها الخناق حتي أرهقتها وأرهقت الصحفيين بل وأرهقت حياتنا العامة كلها وهذا الباب هو تقييد حرية الصحافة بحدود القانون من جهة والنظام الاجتماعي من جهة أخري.

وبناء علي هذين القيدين لم يعد في الواقع لنص الدستور قيمة عملية كبيرة وذلك لان العبرة أصبحت بالقوانين التي تحدد حرية الصحافة وتأخذها بالعقاب، بل أن القوانين نفسها لا تكفي للحكم علي الواقع، وذلك لأن المهم هو طريقة تفسير تلك القوانين وطريقة تطبيقها وتعميم ذلك التطبيق أو قصره علي طائفة من الصحف دون الأخري.

أما عن هذه القوانين فقد قال وكيل العدل أنها مأخوذة من القانون الفرنسي، ومع ذلك فاننا نود أن نسأل وكيل العدل عن مثيل لذلك القانون العجيب المعروف باسم (قانون حفظ النظام) في معاهد التعليم ثم النصوص الخاصة باضرابات الموظفين والعمال الحكوميين ليدلنا هل لها شبيه في أي بلد من بلاد العالم اليوم وهل هناك حكومات تعاقب الصحف والصحفيين علي نشر الاخبار الصحيحة وتحظر عليها نشر فئات بأكملها من الاخبار كتلك الخاصة بالطلبة مثلا وبخاصة في بلد مستعمر مجاهد للخلاص من هذا الاستعمار، وفي بلد يشكو من أن شعبه غير متمتع بحقوقه الدستورية ويطالب ليل نهار باستفتائه بعد أن ألغيت الأحكام العرفية وانتهت الحرب منذ سنين وتتابعت عليه من الأحداث الجسيمة مايوجب أخذ رأيه في تلك الأحداث وفي المسئولين عنها.

واذا وصلنا الي التطبيق ازداد الأمر وضوحا. ففي مصر نيابة خاصة للصحافة تقف لها

بالمرصاد وفي كل يوم تجري التحقيقات مع صحف المعارضة، وفي كل يوم تلجأ الي الحبس الأحتياطي، وكم من مرة تأمر بمصادرة الصحف، بل لقد رأينا صدقي باشا لا يكتفي بالمصادرة بل يعطل ثلاث عشرة صحيفة تعطيلا نهائيا بالطريق الاداري مخالفا في ذلك الدستور والقوانين ولايزال قراره هذا قائما حتي اليوم، ثم قرارات الحظر التي تسرف في إصدارها النيابة والالتجاء الي سرية التحقيق. أليست كل هذه حدودا تعوق الصحافة عن اداء رسالتها في إخبار الرأي العام بحقيقة مايجري في البلاد وتمكينه من فرض رقابته علي نشاط الدولة وتكوين رأي سليم عن الأحداث والرجال وقطع دابر الشائعات. وهل بعد كل هذا يمكن أن يقال باخلاص أن حرية الصحافة والصحفيين مكفولة في مصر؟.

لقد تجني وكيل العدل علي الحقيقة ولكننا لانظن أن أحدا ممن استمعوا الي خطابه يجهل تلك الحقيقة، ونحن الآن في عالم جعلت منه اختراعات العلم الحديث وحدة تتجاوب فيها الاصداء وتعرف التفاصيل لا الكليات فحسب، وما نظن احدا قد نسي بعد ماقاله الانجليز أنفسهم في مجلس الأمن، بل وما قاله الحاكم العام في السودان ردا علي النقراشي باشا عند حديثه عن تقييد الحريات في السودان - لقد صاحوا بان الحكومة المصرية الحالية واشباهها ليست بالحكومات التي تستطيع أن تتحدث عن الحريات ولقد ساءنا كوطنيين أن نسمع مثل هذا الكلام من خصومنا ولكنه لسوء الحظ يعبر عن الواقع المر، وها نحن نذهب غدا الي غرفة المشورة التي ستنظر في تعطيل هذه الصحيفة لا لشئ إلا لانها تنشر ملخصا هزيلا ممحوا لما يمطرها به رجال البوليس من مطالب وبيانات.

(*) صوت الأمة ٢/٤/١٩٤٨

غمـوض وعجـز*

لانظن حكومة مصرية قد اكتنفت سياستها الغموض والعجز مثلما يكتنفان الحكومة الحالية حتي لقد أصبحت البلاد تسبح في عالم من الظلام وتسعي فيها كافة الأطماع والشهوات.

أما الغموض فيأتي من أن الحكومة لاتجرؤ علي أن تتحمل مسئوليتها وتفصح عن سياستها في الخارج والداخل علي السواء.

لقد قال النقراشي باشا في مجلس الامن أنه لن يفاوض الانجليز ماداموا محتلين لبلادنا ولكنه لم يفصح عندئذ عما ينتويه بعد تمام الجلاء فيما لو حدث. هل سيبرم تحالفا مع الانجليز أم سينادي بالحياد ؟ ومازلنا حتي اليوم نجهل رأيه في هذا الصدد كما يجهله غيرنا.

ولقد كان من نتيجة هذا الغموض ان استيقظت كما قلنا شهوات وأطماع فرأينا رجالا مثل صدقي باشا يعودون الي الميدان ليحاولوا كسب مودة الانجليز علي حساب وطنهم ويقومون بالمناورات المختلفة ليبرموا معهم معاهدة كمعاهدة صدقي - بيفن التي لفظتها البلاد والتي لن توقع فيما نعتقد إلا علي أشلاء بنيها.

ولم يقف الأمر عند صدقي وأمثاله بل امتد الي أناس في الجامعة العربية فكثرت الاقتراحات الملتوية تصحبها دعايات قوية لابرام اتفاقات او معاهدات أو محالفات مع الجامعة العربية كلها سواء كان طرفها الآخر الانجليز وحدهم أم الانجليز والامريكيين.

إن البلاد في حاجة الي حكومة شجاعة قوية واضحة السياسة فتعلن في عزم وتصميم أن مصر قد قررت الوقوف موقف الحياد الدولي وذلك لكي تتخلص من الاستعمار أولا ثم لكي تتجنب ويلات الحروب ثانيا، وأخيرا لكي تحقق مصالحها الحقيقية بتبادل المنافع مع كافة الدول وبذلك تخدم نفسها كما تخدم السلام العالمي الذي لا يهدده اليوم شئ كما يهدده التكتل. وفي الميدان الداخلي نجد نفس الغموض والعجز، فيوما نسمع بأن الحكومة ستعاقب بعض رجال البوليس ويوما نسمع أنها ستعفو عن الجميع، وكم من مرة نراها تجاهر بأنها قد انصفت هذه الطائفة أو تلك ولن تفعل لها بعد ذلك شيئا ثم لا تمضي أيام

حتي تتحرك تلك الطائفة وتطالب بحقوقها في قوة فتعود الحكومة عن تصريحاتها الاولي وتأخذ في الملاينة والمراوغة، وهكذا حتي ذهبت هيبة تلك الحكومة وزال كل مايمكن ان يكون لها في نفوس المواطنين من ثقة أو ظلها.

لقد وصلت الحكومة الحالية بغموض سياستها وعجزها الي درجة تقهقرت معها قضية الوطن واضطربت الأحوال الداخلية، وبدلا من أن تعالج تلك الحكومة القضية الوطنية والمشاكل الداخلية العلاج الصحيح أصبحت ولا هم لها إلا اخذ البلاد بالحديد والنار وسن التشريعات الرجعية، وهذه كلها أمارات افلاس في السياسة، لأن أي حاكم يستطيع أن يسلط مابين يديه من قوة مادية علي الشعب، ولكن كل حاكم لايستطيع أن يكسب رضا الشعب واطمئنانه بالاصلاح المنتج والسياسة الانشائية، لأن ذلك يحتاج الي كفاءة ممتازة وجرأة في الرأي و المبادأة فضلا عن التمتع بثقة الشعب وتأييده.

وفي الحق أننا لاندري بماذا يستطيع المؤرخون يوما أن يعللوا بقاء مثل هذه الحكومة في الحكم رغم الفشل الذي يحيطها من جميع النواحي ورغم سخط الشعب الذي بلغ أقصاه.

(*) صوت الأمة ١٩٤٨/٤/٢٤

الضريبة التصاعدية في
مجلس الشيوخ - تأميم المرافق العامة*

لقد انتهي مجلس النواب من نظر الضريبة التصاعدية علي الدخل العام ووافق عليها بعد أن أحسن فرفع حد الاعفاء منها الي ألف جنيه وذلك ترفقا بذوي الدخل الصغير . وأرسل القانون الي مجلس الشيوخ حيث أحاله المجلس الي لجنته الخاصة بالشؤون المالية وأخذت تتردد الأقاويل بأن أعضاء هذه اللجنة المحترمين يعترضون علي هذه الضريبة وذلك ما لا نكاد نصدقه لأنه من غير المعقول أن تظل البلاد محرومة من مثل هذه الضريبة العادلة التي تأخذ بمبدأ التصاعد وتنمي علي أساسه السليم موارد الدولة ومانحن بحاجة الي أن نكرر القول بأن الشعب في حاجة ماسة الي إصلاح حياته والنهوض بالمشروعات الكفيلة بالقضاء علي مايسمونه الآفات الثلاث: المرض والفقر والجهل - وبدون مال لن يستطاع النهوض بهذه المشروعات.

هذه كلمة مختصرة لم نقصد بها إلا مجرد التنبيه وذلك لاننا لاتزال تعتقد أن حضرات الشيوخ لايمكن أن يقفوا في سبيل تلك الضريبة العادلة التي طال انتظار البلاد لها .

تأميم المرافق العامة

وثمة اتجاه آخر نحو تأميم المرافق العامة بمعني أن تصبح الدولة أو البلديات مالكة للشركات التي تقوم علي المرافق العامة كشركات النور والمياه والمواصلات وما شابهها، ولقد قيل أن هناك خلافا بين وزير الأشغال الحالي وبين بعض الوزراء الآخرين بسبب هذا الاتجاه الذي ينادي به وزير الاشغال - وإذا صح هذا الخبر يكون وزير الاشغال علي حق ويكون من الواجب تعضيده في هذا الخلاف، وذلك لأن الاتجاه الذي ينادي به هو اليوم اتجاه العالم المتمدين كله وفي كل يوم نسمع عن تأميم انجلترا نفسها لا لشركات المرافق العامة فحسب، بل وشركات استغلال مصادر الثروة الكبيرة كشركات مناجم الفحم والحديد وغيرها.

إن المرافق العامة تتناول حياة أفراد الشعب وهي تؤثر في الفقراء منهم تأثيراً محسوسا، ومايبنغي أن تترك تلك المرافق بين أيدي الشركات لتتخذ منها وسيلة لجمع المال. ومن الواجب أن تنهض الدول بهذه المرافق حتي تديرها لمصلحة الشعب ولا تكبده في سبيلها الا أخف الاثمان.

لقد طال أنين الشعب المصري من سوء أحواله، ولقد طالبنا باصلاح هذه الأحوال حتي بلغ الأمر

ببعض الخصوم المغرضين غير الشرفاء أن حاولوا النيل منا بالدس والاتهام بالشيوعية وهو اتهام رخيص لا يمكن أن يحول بيننا وبين مانؤمن به من حب للانصاف والعدل، ومن رفق بهذا الشعب الذي نشأنا بين أحضانه في الريف، ولمسنا مايشكو منه من آفات مزمنة لعل الفقر بؤرتها الأساسية – وتملك الدولة للمرافق العامة وادارتها لعله أحد الوسائل التي يمكن بها علاج هذا الفقر او علي الأقل التخفيف من حدته.

الضريبة التصاعدية علي الدخل العام وتأميم المرافق العامة اصلاحان كبيران لن نتواني في الدفاع عنهما حتي يكتب لهما النجاح شاكرين لمن يعمل علي نجاحهما مهاجمين من يحاول احباطهما وذلك تعصبا منا للعدل ومقتاً للظلم.

(*) صوت الأمة ١٩٤٨/٦/٢٠

موقف الانجليز من مشكلة فلسطين
فسخ لمعاهدة سنة ١٩٣٦*

لقد نادينا أكثر من مرة بأن تاريخ العلاقات التي قامت بين مصر وانجلترا يقطع بان الانجليز قد ارتكبوا تصرفات تعتبر فسخا للمعاهدات القائمة بيننا وبينهم سواء في ذلك اتفاقية سنة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان أو معاهدة سنة ١٩٣٦، وكنا ولانزال نعتقد أن الارتكان الي نظرية الفسخ للتخلص من هاتين المعاهدتين سبيل ربما كان أوضح وأسلم وأكثر وجاهة من غيره من النظريات كنظرية تغير الظروف، بل ونظرية البطلان للاكراه أو لانعدام السيادة عند التوقيع. ويكفي للتدليل علي ذلك ان ننظر فيما يعمله الانجليز في السودان لنتبين أن مانص عليه في الاتفاقية والمعاهدة من تنظيم حكم ثنائي لم ينفذ الانجليز منه شيئا، وهم علي العكس من ذلك ماضون في محو كل أثر لما يمكن أن يوصف بأنه حكم ثنائي، ولدينا الف دليل ودليل علي أن حكومة السودان الآن انجليزية لحما ودما.

علي أن موقف الانجليز الأخير من مشكلة فلسطين قد منحنا سبباً لاثبات الفسخ لايمكن أن يدحض.

إن معاهدة سنة ١٩٣٦ تنص علي قيام تحالف بين مصر وانجلترا ولقد اشتركت مصر في حربين عالميتين الي جوار انجلترا ونفذت في الحرب الأخيرة بنوع خاص معاهدة سنة ١٩٣٦ بكل دقة، وأسدت الي الانجليز وحلفائهم خدمات حربية ومالية اعترف بها كبار ساستهم وقوادهم معلنين ان الموقف الذي وقفته مصر الي جوارهم قد كان عاملا حاسما من عوامل النصر النهائي، وذلك بالرغم من أن انجلترا لم تأخذ لمصر رأيا قبل دخولها تلك الحرب ولا أشركتها في السياسة الدولية التي أدت إليها، بل وبالرغم من أن خصوم الانجليز لم يثبت أنهم كانوا يريدون الاعتداء علي مصر لذاتها وإنما كانوا يواجهون هجومهم ضد سيطرة الانجليز علي مصر واستخدامهم لها كقاعدة حربية وتموينية، وكان الانجليز يدافعون عن تلك السيطرة - أجل بالرغم من كل ذلك وقفت مصر الي جوار انجلترا وحلفائها وقفة كريمة شجاعة وتحملت في سبيل ذلك أكبر التضحيات .

ودار الزمن وإذا بمصر مشتبكة في قتال كان الانجليز أنفسهم الخالقين للمشكلة التي سببته، وإذا بأولئك الانجليز لا يكتفون بعدم تنفيذ تحالفهم مع مصر بالرغم من تمسكهم بمعاهدة سنة

١٩٣٦، وبالرغم من أن مصر تعتبر في حالة أشبه مايكون بالدفاع الشرعي عن النفس - نعم لم يكتف الانجليز بعدم تنفيذ هذا التحالف رغم ظروف القتال التي ذكرناها، بل وبلغ بهم الامر أن انحازوا الي خصومنا وصوتوا في مجلس الأمن مع الاقتراح الأمريكي الذي ينذر بالويل والثبور وعظائم الأمور اذا لم توقف مصر والدول العربية القتال.

لم ينفذ الانجليز إذن تحالفهم مع مصر بل وخانوا مصر والبلاد العربية خيانة تاريخية مشهودة، وليس هناك مايمكن أن يعتبر فسخا لمعاهداتهم مع مصر والبلاد العربية الأخري أكثر من هذه الخيانة. هذا هو حكم المنطق وحكم الفقه القانوني المجرد، وبقي ان نعرف هل ستنتهز الحكومة المصرية علي الأقل هذه الفرصة لكي تتخلص بلادنا رسميا ونهائيا من معاهدة سنة ١٩٣٦ ومعها اتفاقية سنة ١٨٩٩، وبخاصة بعد أن أبي الانجليز إلا أن يجمعوا الي خيانتهم في فلسطين الضرب باتفاقية سنة ١٨٩٩ عرض الحائط وعدم التقيد باحكامها والمضي في تنفيذ سياستهم الاستعمارية في السودان، بل واهمالهم - عن عمد - الرد حتي علي ذلك الأحتجاج الضعيف المتخاذل الذي أرسلته الحكومة المصرية أخيرا علي عدم إيقاف مشروعات السودنة مادامت لا توافق عليها.

إن الأمر بين ومانظن أن للحكومة المصرية بعد اليوم عذرا في التلكؤ في إعلان فسخ الانجليز لمعاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقية سنة ١٨٩٩ واستصدار قانون من البرلمان بالغائهما وإننا لفي انتظار ماستفعله...

(*) صوت الأمة ١٩٤٨/٧/٢٤

لن نقبل الركود لقضية فلسطين. . . *

لقد تنفس العرب الصعداء عندما تحركت الجيوش العربية في ١٥ مايو الماضي للقضاء علي عصابات الصهيونيين وتخليص العرب من آثامها والمحافظة علي فلسطين الشهيدة قطرا عربيا موحدا، وبخاصة إذا ذكرنا أن كبت جماح الصهيونيين لن ينقذ فلسطين وحدها منهم، بل سينقذ البلاد العربية كلها إذ أنهم كالسرطان الذي يخشي أن يتشعب في كافة الجهات، وأن ينفث سمومه في جميع الأقطار العربية، حتي ليصح القول بأن كل بلد عربي إنما خف للدفاع عن نفسه عندما أرسل جيوشه الي القطر الشقيق.

وارتفعت الروح المعنوية بين الشعوب العربية حتي كنت تري رجل الشارع لايقل حماسة عن قائد الحرب، وأخذت روح العزة تنتشر وتقوي كلما أتت الأنباء بانتصارات الجيوش المصرية والعربية المظفرة ونزول الهزائم بالصهيونيين حتي استبشرنا جميعا الخير وقلنا إن يوم الانتصار النهائي قد قرب، ولكننا فوجئنا في ٩ يونيه باعلان الهدنة الأولي لمدة أربعة أسابيع فاسقط في أيدينا ولم نستبشر بها خيرا لايماننا بان هذه القضية العادلة لن تحل بغير السيف، وقد كنا قاب قوسين أو أدني من الوصول الي هذا الحل.

ومع ذلك فقد كانت تلك الهدنة مؤقتة، ولذلك انتظرنا الأربعة أسابيع بالرغم من خرق اليهود للهدنة جهارا نهارا واستفادتهم منها علي أقبح نحو وأدله علي الغدر وعدم الوفاء بالعهد، وقد أغراهم بذلك ومكنهم منه اسيادهم من الدول المغرضة الآثمة.

واستؤنف القتال فتنفسنا الصعداء مرة أخري وقلنا أننا لاريب سنتدارك هذه المرة مافاتنا وسينتصر حقنا علي باطل الصهيونيين بدمائنا وأموالنا، وإذا بالمؤامرات تحاك خيوطها وإذا بتلك المؤامرات تنجح لسوء الحظ، وإذا بالهدنة تعلن، والقتال يوقف ويبلغ بنا سوء الحظ أن يكون إعلانها هذه المرة غير مقيد بزمن ولا معلق بشروط، إذ أن ماتقدمت به الدول العربية من هذه الشروط لم يبت فيه حتي الآن وذلك بالرغم من أن إيقاف القتال قد أعلن بالفعل منذ أكثر من أسبوع - وهانحن لانشهد اليوم من مجلس الأمن ولا من الوسيط إلا التهرب والتسويف في الاجابة علي ماتقدم به العرب من مطالب - وهاهي البرقيات المنشورة اليوم عن عزم الوسيط علي السفر الي أسوج عاصمة السويد لحضور مؤتمر الصليب الأحمر مما يخشي معه ان تظل قضية فلسطين معلقة طوال مدة غيابه.

وفي الحق ان المشكلة لأوسع افقا من كل ذلك اذ ان هذا الوسيط قد تقدم في أثناء الهدنة الماضية باقتراحات تقطع أنه قد كون رأيا في المشكلة كلها وان هذا الرأي يقوم علي أساس مرفوض أصلا من العرب وهو أساس التقسيم - واذن فقد تحجر لديه هذا الرأي وأصبحنا في الحق لا نتوقع منه العودة الي مايقتضيه العدل بل والسلم، بخاصة إذا ذكرنا أن نفس الوسيط قد أخبر المسئولين في الدول العربية وجامعتها بانه لايري أن الاقتراحات المضادة التي تقدم بها العرب رداً علي مقترحاته الأولي صالحة لأن تتخذ أساسا لحل المشكلة، وذلك بالرغم مما تضمنته تلك المقترحات المضادة من الضمانات الدستورية للأقلية اليهودية التي يجب أن تفهم أنها ليست فريدة في بابها، وان غيرها من الأقليات في كافة بلاد العالم لا يمكن أن تتطلع الي خير من تلك الضمانات التي اقترحت، وأن تدرك أنه مما يتنافي مع كل منطق سياسي وفقه دولي أن تنهض دولة علي أساس الدين وحده.

إن الأمر إذن لا يقف عند مجرد التسويف بل اننا لنخشي ان يكون الحل الذي اجمعت عليه الدول العربية وصممت علي الوصول اليه ولو بحد السيف لا يلقي عقلا مدركا من الصهيونيين ومن يظاهرونهم من الدول التي أعمي الغرض والمال والمصلحة غير المفهومة فهما صحيحا قلوبهم.

ومن هنا يحق لنا أن ننبه من يريد أن يسمع الي أن العرب لن يقبلوا الركود لقضية فلسطين الشهيدة ولن يطول صبرهم، وبخاصة بعد أن تبين لهم أن الزمن لايعمل في جانبهم وأن الصهيونيين الغادرين يستخدمونه في رأب صدوعهم وتقوية ضعفهم بكافة السبل الشريفة وغير الشريفة، بل وانهم يحنثون بعهودهم ولا يرعون للمدن حرمة ولا يعرفون لقولة الشرف قيمة.

(*) صوت الأمة ١٩٤٨/٧/٢٦

وقاحة الصهيونيين*

لاشك أن القراء يذكرون، كيف ان بن غوريون قد سارع بمجرد اعلان العرب استئناف القتال في المرة الاخيرة إلي الاستغاثة بمجلس الأمن ليتدخل في الأمر، ويأمر بايقاف القتال.

ولو أننا عدنا بالذاكرة الي المأزق الذي كان فيه الصهيونيون قبل اعلان الهدنة في المرة الأولي، لاستطعنا أن ندرك ان استغاثة بن غوريون قد كان لها مايبررها وانها كانت قياسا لما سبق أن نزل بالصهيونيين بما كان من الممكن أن ينزل بهم من جديد، لو أن الهدنة الأخيرة لم تمل علي العرب.

ومع ذلك فالظاهر أن الطريقة التي عالج بها العرب قبول الهدنة في المرة الأخيرة قد أغرت، لسوء الحظ، الصهيونيين بالوقاحة. فالعرب قد قبلوا الهدنة، قبل أن يعرفوا مصير الشروط التي وضعوها دون أن يعلقوا وقف القتال علي قبول تلك الشروط، فنحن لاندري اليوم ماذا سيتم في تحديد أجل الهدنة، وفي ايقاف الهجرة الصهيونية، وفي رد الثلاثمائة الف لاجيء فلسطيني الي وطنهم، مع انه قد كان من الواجب أن لانعرف مصير هذه المشاكل الثلاث الكبيرة فحسب، بل ومصير فلسطين كلها والحل الذي ستنتهي اليه، قبل أن نرد السيف الي غمده.

وكذلك الأمر فيما يختص بتجنيب القدس نار القتال، فقد أعلن العرب استعدادهم لقبول هذا الطلب نزولا علي إرادة مجلس الأمن ومحافظة علي الأماكن المقدسة وبذلك كسب الصهيونيون كسبا.

هذه كانت الخطة التي جري عليها العرب عندما استجابوا لمجلس الأمن وضغط الدول التي ظلمت العدل والحق بمؤازرتها للصهيونية الباغية المتعصبة. والظاهر ان هذا الموقف من العرب قد أغري لسوء الحظ أولئك الصهيونيين بالوقاحة، فاصبحنا اليوم نراهم يناقشون في عودة اللاجئين الفلسطينيين الي ديارهم ويشترطون لذلك شروطا في الوقت الذي يتبجحون فيطالبون بترك باب الهجرة مفتوحا أمام بني جلدتهم الوافدين من كافة الآفاق.

والشيء المذهل هو أن نقرأ ان أولئك الصهيونيين الذين كانوا علي شفا الهاوية لايزالون يتلكأون في الموافقة علي ماقبله العرب من تجريد القدس من السلاح ويضربون لارسال ردهم موعدا قالت البرقيات انه اليوم (الأربعاء) كما يحاولون أن يضعوا شروطا لقبولهم.

إنه في الحق لمن سخرية القدر أن يتحدث هؤلاء الصهيونيون مثل هذا الحديث الذي لا يقبل ولا يتصور من أناس أنقذوا من هزيمة محققة، وإنما يستطيع مثل هذا الحديث أناس صمدوا في القتال ولم يستغيثوا كما يستغيث الجبناء، ولكنها وقاحة وألاعيب لن يجدي في علاجها غير السيف كما قلنا غير مرة.

(*)صوت الأمة ١٩٤٨/٧/٢٨

المحتويات — صفحة



الدكتور محمد مندور

قلما تجد مثل هذا التوافق بين الوعى السياسى اليقظ ، والحس الادبى المرهف فيمن أمسكوا بناصية الأدب ثم عملوا بالسياسة . وقد تلمح عند بعضهم انفصاما بين عالمين ، حتى تظن أن الكاتب منهم كاتبان . ولكنك عند مندور ، تجد كيف تكاملت دراساته الأدبية بالقانونية ، وكيف تكامل حسه ووعيه النقدى اليقظ مع حساسيته الفنية ، فتناغم الاثنان مع مشاعر انسانية فياضة .

فاذا كان مندور قد دعا فى تجديده الأدبى إلى « الشعر المهموس » قائلا : « إن الهمس ليس معناه الضعف . والشاعر القوى هو الذى يهمس فى أعماق نفسه فى نغمات حادة ، وهو غير الخطابية التى تغلب على شعرنا » ، فان صاحب هذه الدعوة الجديدة لتجديد الشعر الحديث ؛ هو ذاته صاحب دعوة التجديد فى السياسة . لأنه ظل الداعية المبشر الملتزم بالديمقراطية « الاجتماعية » ، أى الديمقراطية فى « أكمل » صورها حين تجتمع للمواطن حقوقه السياسية مع حقوقه الاجتماعية [illegible]افية . وهكذا يتبلور فى كل مقالاته وكتبه الجمع فى [illegible]ـالبة بين حقوق المواطن والوطن ، كما تبلورت دعوته الى الاستقلال الاقتصادى مع الاستقلال السياسى .

« كامل زهيرى »



دار المستقبل العربى